

# الانصافُ

## في معرفةِ الرَّاجِحِ مِنَ الْخِلَافِ

### عَلَى مَذْهَبِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ

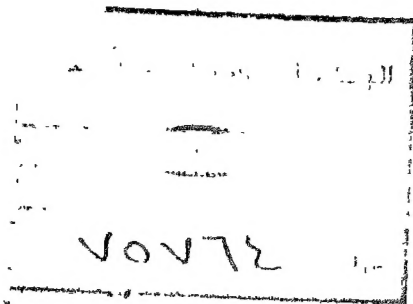


لِلْإِمَامِ عَلَاءِ الدِّينِ أَبِي الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ سُلَيْمَانَ بْنِ أَحْمَدَ  
الْمَدَاوِيِّ السَّعْدِيِّ الْخُبَلِيِّ  
الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٨٨٥ هـ

Library of the Alexandria University  
مكتبة جامعة الإسكندرية

تحقيق  
أبي عبد الله محمد حسن محمد حسن اسماعيل الشافعي

الجزء العاشر



مستورات  
محمد علي بيضون  
دار الكتب العلمية  
بيروت - لبنان

## جميع الحقوق محفوظة

جميع حقوق الملكية الادبية والفنية محفوظة لدار الكتب  
العلمية بيروت - لبنان ويحظر طبع أو تصوير أو ترجمة  
أو إعادة تلخيص الكتاب كاملاً أو مجزأً أو تسجيله على أشرطة  
كاسيت أو إدخاله على الكمبيوتر، أو برمجته على اسطوانات  
مضغوطة إلا بموافقة الناشر خطياً.

Copyright ©  
All rights reserved

Exclusive rights by DAR al-KOTOB al-ILMIYAH Beirut - Lebanon. No part of this publication may be translated, reproduced, distributed in any form or by any means, or stored in a data base or retrieval system, without the prior written permission of the publisher.

الطبعة الأولى

١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م

دار الكتب العلمية

بيروت - لبنان

العنوان : رمل الزريف، شارع البحري، بناية ملكارت  
تلفون وفاكس : ٣٦٤٢٩٨ - ٣٦٦١٢٥ - ٦٠٢١٢٣ (١ ٩٦١) ٠٠  
صندوق بريد : ٩٤٢٤ - ١١ بيروت - لبنان

DAR al-KOTOB al-ILMIYAH

Beirut - Lebanon

Address : Ramel al-Zarif, Bohitory st., Melkart bldg., 1st Floor.

Tel. & Fax : 00 (961 1) 60.21.33 - 36.61.35 - 36.43.98

P.O.Box : 11 - 9424 Beirut - Lebanon

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## باب العفو عن القصاص<sup>(١)</sup>

قوله: ﴿وَالْوَاجِبُ يُقْتَلُ الْعَمْدُ أَحَدُ شَيْئَيْنِ: الْقِصَاصُ، أَوِ الدِّيَّةُ فِي ظَاهِرِ الْمَذْهَبِ<sup>(٢)</sup>﴾.

هذا المذهب المشهور، المعمول به في المذهب. وعليه الأصحاب<sup>(٣)</sup>.

وهو من مفردات المذهب.

وعنه: أن الواجب القصاص عينا<sup>(٤)</sup>.

فعلى المذهب: الخيرة فيه إلى الولي، فإن شاء اقتص، وإن شاء أخذ الدية، وإن شاء عفا إلى غير شيء، والعفو أفضل بلا نزاع في الجملة.

وقال الشيخ تقي الدين رحمه الله: استيفاء الإنسان حقه من الدم عدل، والعفو إحسان والإحسان هنا أفضل، لكن هذا الإحسان لا يكون إحساناً إلا بعد العدل، وهو ألا يحصل بالعفو ضرر، فإذا حصل به ضرر كان ظلماً من العافي، إما لنفسه، وإما لغيره. فلا يشرع.

قلت: وهذا عين الصواب.

ويأتى بعض ذلك في آخر المحارِبين.

وقال في القاعدة الرابعة والأربعين بعد المائة: قال الشيخ تقي الدين رحمه الله: مطالبة المقتول بالقصاص توجب تحتمه. فلا يمكن الورثة بعد ذلك من العفو.

وعلى المذهب: إن اختار القصاص العفو على الدية. على الصحيح من المذهب.

---

(١) العفو عن القصاص مستحب لقول الله تعالى: ﴿وَالْجُرُوحُ قِصَاصٌ فَمَن تَصَدَّقَ بِهِ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ﴾ انظر الكافي (٢٧٨/٣).

(٢) انظر الشرح الكبير (٤١٤/٩).

(٣) لقوله تعالى: ﴿فَمَن عَفَىٰ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتَّبَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ﴾. أوجب الاتباع والأداء بمجرد العفو، وروى أبو شريح الكعبي أن النبي ﷺ قال «ثم أنتم يا خزاعة قد قتلتم هذا القتيل من هذيل وأنا والله عاقله فمن قتل بعده قتيلاً فأهله بين خيرتين إن أحبوا قتلوا، وإن أحبوا أخذوا الدية». الكافي (٢٧٨/٣).

(٤) لقول النبي ﷺ «من قتل عمداً فهو قود» ولقوله سبحانه «كتب عليكم القصاص» والمكتوب لا يتخير فيه. ولأنه تلف يجب به البذل، وكان معينا كسائر أبدال المتلفات. الشرح الكبير (٤١٤/٩).

لأن القصاص أعلى. فكان له فله الانتقال إلى الأدنى. ويكون بدلا عن القه  
وليست هذه الدية هي التي وجبت بالقتل، وعلى هذا أكثر الأصحاب.

قال في الفروع: فله ذلك في الأصح.

وجزم به في الهداية، والمذهب، والخلاصة، والوجيز، وغيرهم.

وقدمه في المغنى<sup>(١)</sup>، والكافي<sup>(٢)</sup>، والمحزر<sup>(٣)</sup>، والشرح<sup>(٤)</sup>، والرعايتين، وا  
الحاوي، وغيرهم.

وهو قول القاضي، وابن عقيل، وغيرهما.

وقيل: ليس له ذلك، لأنه أسقطها باختياره القصاص، فلم يعد إليها.

وهو احتمال في المغنى<sup>(٥)</sup>، والمحزر<sup>(٦)</sup>، والشرح<sup>(٧)</sup>، وغيرهم.

وهو وجه في الترغيب.

وعلى المذهب أيضاً: إن اختار الدية سقط القصاص، ولم يملك طلبه، كم  
المصنف<sup>(٨)</sup>.

وعلى المذهب أيضاً: لو اختار القصاص كان له الصلح على أكثر من الدية  
الصحيح من المذهب، لما تقدم، وعليه جماهير الأصحاب<sup>(٩)</sup>.

وقيل: ليس له ذلك.

واختاره في الانتصار، وبعض المتأخرين من الأصحاب.

وتقدم ذلك في كلام المصنف في «باب الصلح» حيث قال: «ويصح الصلح  
القصاص بديات وبكل ما يثبت مهراً» واستوفينا الكلام هناك فليعاود.

قوله: ﴿وَلَهُ الْعَقْرُ إِلَى الدِّيَةِ، وَإِنْ سَخِطَ الْجَانِي﴾.

يعنى: إذا قلنا: الواجب القصاص عينا.

(١) انظر المغنى لابن قدامة المقدسى (٤٧٤/٩)

(٢) الكافي (٢٧٩/٣)

(٣) المحزر (١٣٠/٢).

(٤) الشرح الكبير (٩/٤١٤)

(٥) المغنى (٩/٤٧٥)

(٦) المحزر (١٣٠/٢)

(٧) الشرح الكبير (٩/٤١٥).

(٨) المغنى (٩/٤٧٥).

(٩) انظر المغنى (٩/٤٧٧)



وهذا هو الصحيح على هذه الرواية.

وقدمه في الرعايتين، والحاوي، والنظم، والفروع.

واختاره ابن حامد، وغيره.

قال في المحرر<sup>(١)</sup>، وعنه: موجه القود عينا، مع التخيير بينهما.

وعنه: أن موجه القود عينا، وأنه ليس له العفو على الدية بدون رضا الجاني

فيكون قوده بحاله. انتهى.

فعلى هذه الرواية: إذا لم يرض الجاني فقوده باق. ويجوز له الصلح بأكثر من

الدية.

وقال الشيرازي: لا شيء له، ولو رضى. وشده الزركشى.

قوله: ﴿فَإِنْ عَفَا مُطْلَقًا - وَقُلْنَا: الْوَاجِبُ أَحَدُ شَيْئَيْنِ - فَلَهُ الدِّيَةُ﴾<sup>(٢)</sup> هذا

المذهب.

قال في الفروع: وإن عفا مطلقاً، أو على غير مال، أو عن القود مطلقاً، ولو عن

يده: فله الدية على الأصح، على الرواية الأولى خاصة.

وقال في الرعايتين: وإن عفا مطلقاً - قلنا: يجب بالعمد قود أو دية - وجبت على

الأصح. وإن قلنا: القود فقط سقطا.

وجزم به في المحرر<sup>(٣)</sup>، والمغني<sup>(٤)</sup>، والشرح<sup>(٥)</sup>، والنظم، والحاوي الصغير، والوجيز،

وغيرهم.

وعنه: ليس له شيء.

وقال في القاعدة السابعة والثلاثين بعد المائة: لو عفا عن القصص ولم يذكر مالا

- فإن قلنا: موجه القصص عينا - فلا شيء له. وإن قلنا: أحد شيئين: ثبت المال.

وخرج ابن عقيل: أنه إذا عفا عن القود سقط. ولا شيء له بكل حال، على كل

قول.

قال صاحب القواعد: وهذا ضعيف. انتهى.

(١) المحرر (١٣٠/٢).

(٢) انظر المغني (٤٧٥/٩) الشرح الكبير (٤١٥/٩)

(٣) المحرر (١٣٠/٢)

(٤) المغني (٤٧٥/٩)

(٥) الشرح الكبير (٤١٥/٩)

٦ ..... كتاب القصاص

وقال في المحرر<sup>(١)</sup> وغيره: ومن قال- لمن عليه قود فى نفس، أو طرف- قد عفوت عنك، أو عن جنايتك: فقد برئ من قود ذلك وديته. نص عليه.  
وقيل لا يبرأ من الدية، إلا أن يقر العافى أنه أرادها بلفظه.  
وقيل يبرأ منها، إلا أن يقول: إنما أردت القود دون الدية. فيقبل منه مع يمينه.  
انتهى.

وقال فى الترغيب: إن قلنا: الواجب القود وحده: سقط ولا دية. وإن قلنا أحد شيئين: انصرف العفو إلى القصاص فى أصح الروايتين. والأخرى يسقطان جميعاً. ذكره فى القواعد.

فائدة: لو عفا عن القود إلى غير مال مصرحاً بذلك- فإن قلنا: الواجب القصاص عينا: فلا مال له فى نفس الأمر. وقوله: هذا لغو. وإن قلنا: الواجب أحد شيئين: سقط القصاص والمال جميعاً.

فإن كان مما لا تبرع له- كالمحجور عليه لفلس، والمكاتب. والمريض فيما زاد على الثلث، والورثة مع استغراق الديون للتركة- فوجهان.

أحدهما: لا يسقط المال. وهو المشهور. قاله فى القواعد.

الثانى: يسقط. وفى المحرر<sup>(٢)</sup>: أنه المنصوص.

واختار الشيخ تقي الدين رحمه الله: أن العفو لا يصح فى قتل الغيلة، لتعذر الاحتراز. كالقتل مكابرة.

وذكر القاضى وجهها فى قاتل الأئمة: يقتل حداً. لأن فساده عام أعظم من المحارب.

قوله: ﴿وَإِنْ مَاتَ الْقَاتِلُ: وَجَبَتِ الدِّيَةُ فِي تَرَكِيهِ﴾<sup>(٣)</sup>.

وكذا لو قتل. وهذا هو الصحيح من المذهب. نص عليه.

وجزم به فى المغنى<sup>(٤)</sup>، والشرح<sup>(٥)</sup> وشرح ابن منجا، والوجيز، وغيرهم.

وقدمه فى الرايعتين، والفروع، وغيرهم. وصححه فى النظم.

(١) المحرر (١٣٤/٢).

(٢) المحرر (١٣٥/٢).

(٣) لأنه تعذر استيفاء القصاص من غير إسقاط فوجبت الدية. الشرح الكبير (٤١٧/٩).

(٤) المغنى (٣٥٦، ٣٥٥/٩).

(٥) الشرح الكبير (٤١٧/٩).

وجزم به في الحرر<sup>(١)</sup> والحاوي في الموت. وقدماء في القتل.  
وقيل: تسقط بموته.

واختار الشيخ تقي الدين رحمه الله: أنها تسقط بموته وقتله. وخرجه وجهًا.  
وسواء كان معسرًا، أو موسرًا. وسواء قلنا: الواجب القصاص عينا، أو الواجب:  
أحد شيئين.

وعنه: ينتقل الحق إذا قتل إلى القاتل الثاني. فيخير أولياء القتيل الأول بين قتله أو  
العفو عنه.

وقال في الرعاية، وقيل: إن قلنا الواجب أحد شيئين: وجبت الدية في تركته. وإن  
قلنا: الواجب القصاص عينا احتمل وجهين.

وذكر في القواعد النص عن الإمام أحمد رحمه الله، وقال: وغلل بأن الواجب بقتل  
العمد أحد شيئين. وقد فات أحدهما فتعين الآخر.

قال: وهذا يدل على أنه لا يجب شيء إذا قلنا: الواجب القود عينا.

وقال القاضي: يجب مطلقا.

قوله: ﴿وَإِذَا قُطِعَ إصْبَعًا عَمْدًا. فَعَفَا عَنْهُ، ثُمَّ سَرَتْ إِلَى الْكَفِّ أَوْ النَّفْسِ،  
وَكَانَ الْعَفْوُ عَلَى مَالٍ: فَلَهُ تَمَامُ الدِّيَةِ﴾<sup>(٢)</sup>.

يعنى: تمام دية ما سرت إليه. وهذا المذهب.

جزم به في الشرح<sup>(٣)</sup> وشرح ابن منجاء، والوجيز، والهداية، والمذهب،  
والمستوعب، والخلاصة، ومنتخب الأدمي.

وقال في الرعاية: وإن قطع إصبعًا عمدًا. فعفا عنها، فسرت إلى الكف فقال: لم  
أعف عن السراية ولا عن الدية: صدق إن حلف. وله دية كفه.

وقيل: دون إصبع. وقيل: تهدر كفه بعفوه.

وإن سرت إلى نفسه وجبت الدية فقط.

وقيل: إن كان العفو إلى مال، وإلا فلا.

(١) الحرر (١٣٠/٢)

(٢) لأنه يتعذر استيفاء القصاص في النفس دون ما عفا عنه فسقط في النفس كما لو عفا بعض الأولياء.  
لأن الجناية إذا لم يكن فيها قصاص مع إمكانه لم يجب في سرقتها كما لو قطع يد مرتد فأسلم ثم مات  
عنها. المغنى (٤٧٠/٩) الشرح الكبير (٤١٨/٩)

(٣) الشرح الكبير (٤١٨/٩)

وقيل: يجب نصفها.

وقيل: الكل هدر.

قوله: ﴿وَإِنْ عَفَا عَلَى غَيْرِ مَالٍ: فَلَا شَيْءَ لَهُ فِي ظَاهِرِ كَلَامِهِ<sup>(١)</sup>﴾.

وكذا قال في الهداية، والمذهب، والمستوعب.

وجزم به في الوجيز. وقدمه في الخلاصة.

﴿وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَهُ تَمَامَ الدِّيَةِ﴾ وهو المذهب.

وقدمه في المغنى<sup>(٢)</sup> والشرح<sup>(٣)</sup> ونصره.

وقدمه في الرعايتين، والحاوي.

وقيل: يجب نصف الدية.

قال القاضي: القياس أن يرجع الولي بنصف الدية، لأن المجنى عليه إنما عفا عن نصفها.

قوله: ﴿وَإِنْ عَفَا مُطْلَقًا: انْبَنَى عَلَى الرُّوَايَتَيْنِ فِي مُوجِبِ الْعَمْدِ<sup>(٤)</sup>﴾.

فإن قلنا: الواجب أحد شيئين: فهو كما لو عفا على مال.

وإن قيل: الواجب القصاص عيناً: فهو كما لو عفا إلى غير مال.

وقطع به ابن منجا في شرحه، والهداية، والمذهب، والمستوعب.

وقال في الفروع: فله الدية، على الأصح، على الأولى خاصة.

وقدمه في الرعايتين، والحاوي الصغير.

وقيل: له نصف الدية.

وقيل: تسقط الدية كلها، كما ذكرهما في الرعاية.

قوله: ﴿وَإِنْ قَتَلَ الْجَائِي الْعَافِي عَنِ الْقَطْعِ فَلَوْلَيْهِ الْقِصَاصُ أَوْ الدِّيَةُ كَامِلَةً<sup>(٥)</sup>﴾.

وهو المذهب. اختاره أبو الخطاب في الهداية.

وجزم به في الوجيز، والمنور، ومنتخب الأدمى.

(١) انظر المغنى (٤٧٠/٩)، والشرح الكبير (٤١٨/٩)

(٢) المغنى (٤٧٠/٩)

(٣) الشرح الكبير (٤١٨/٩)

(٤) راجع مسألة (الواجب بفعل العمد أحد شيئين القصاص أو الدية في ظاهر المذهب).

(٥) لأن القتل انفرد عن القطع فوجب القصاص فيه كما لو قتل غير القاطع الكافي (٣/ ٢٨١)

وقدمه فى الفروع، والمحرف<sup>(١)</sup> والنظم.  
 وقال القاضى: ليس له إلا القصاص، أو تمام الدية.  
 وقدمه فى الخلاصة والرعايتين، والحاوى الصغير.  
 فائدة: إذا قال لمن عليه قود «عفوت عنك، أو عن جنايتك» برئ من الدية.  
 كالقود<sup>(٢)</sup> على الصحيح من المذهب. نص عليه.  
 وقيل: يبرأ من الدية إذا قصدها بقوله.  
 وقيل: إن ادعى قصد القود فقط قبل وإلا برئ.  
 وقال فى الترغيب: إن قلنا موجه أحد شيئين: بقيت الدية فى أصح الروايتين.  
 قوله: ﴿وَإِذَا وَكَّلَ رَجُلًا فِي الْقَصَاصِ، ثُمَّ عَفَا وَلَمْ يَعْلَمْ الْوَكِيلُ حَتَّى اقْتَصَّ: فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ<sup>(٣)</sup>﴾.  
 يعنى: على الوكيل، وهذا المذهب.  
 جزم به فى الوجيز، وغيره.  
 واختاره أبو بكر، وغيره.  
 وقدمه فى الفروع، وغيره.  
 وَيَتَخَرَّجُ أَنْ يَضْمَنَ الْوَكِيلُ، وهو وجه.  
 قال فى الشرح<sup>(٤)</sup>، وغيره: وقال غير أبى بكر: يخرج فى صحة العفو وجهان.  
 بناء على الروايتين فى الوكيل: هل ينعزل بعزل الموكل قبل علمه، أم لا؟  
 قلت: الصحيح من المذهب: أنه ينعزل.  
 والصواب: أنه لا ينعزل، كما تقدم.

(١) المحرف (١٣٣/٢)

(٢) المحرف (١٣٤/٢)

(٣) لاضمان على الوكيل لأنه لا تفريط منه لأن العفو حصل بوجه لا يمكن للوكيل استدراكه فلم يلزمه ضمان.

المغنى (٤٦٧/٩) الشرح الكبير (٤٢٢/٩)

(٤) الشرح الكبير (٤٢٢/٩)

فعلى القول بأن الوكيل يضمن: ﴿فَيَرْجِعُ بِهِ عَلَى الْمَوْكَلِّ فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ، لِأَنَّهُ غَرَّةٌ﴾.

وهو الصحيح: قدمه فى الفروع.

والوجه الآخر: لا يرجع به، اختاره أبو بكر.

وقدمه فى الهداية، والمذهب، والخلاصة.

وأطلقهما فى المحرر<sup>(١)</sup>، وشرح ابن منجا.

فعلى هذا الوجه - وهو أنه لا يرجع به -: يكون فى ماله حالا، على الصحيح من للمذهب. اختاره أبو بكر، والقاضى.

وقدمه المصنف، وصاحب الفروع، والنظم.

وقال أبو الخطاب: يكون على عاقلته. اختاره فى الهداية.

فعليهما: إن كان عفا إلى الدية، فهى للعافى على الجانى.

قوله: ﴿وَهَلْ يَضْمَنُ الْعَافِي؟ يَخْتَمِلُ وَجْهَيْنِ﴾.

يعنى إذا قلنا: إن الوكيل لا شىء عليه. ذكرهما أبو بكر.

وأطلقهما فى الهداية، والمستوعب، والخلاصة، والمحرر<sup>(٢)</sup>.

أحدهما: لا يضمن، وهو المذهب<sup>(٣)</sup>.

والوجه الثانى: يضمن<sup>(٤)</sup>.

جزم به فى الوجيز، وقدمه فى الفروع.

قوله: ﴿وَإِنْ عَفَا عَنْ قَاتِلِهِ بَعْدَ الْجَزْحِ: صَحَّ﴾.

سواء كان بلفظ العفو أو الوصية. وهو المذهب.

جزم به فى الشرح<sup>(٥)</sup>، وشرح ابن منجا.

وقدمه فى الفروع، والنظم، والرعايتين، والحاوى الصغير، والمحرر<sup>(٦)</sup>.

(١) المحرر (١٣٣/٢).

(٢) المحرر (١٣٣/٢).

(٣) لأنه محسن بالعفو الكافى (٢٨٠/٣).

(٤) لأنه غره فرجع عليه بما غرم كالمغرور بحرية الأمة. الكافى (٢٨٠/٣).

(٥) لأن الحق له فصيح العفو عنه كما له. الشرح الكبير (٤٢٤/٩).

(٦) المحرر (١٣٤/٢).

وعنه فى القود: إن كان الجرح لا قود فىه إذا برئ: صح، وإلا فلا.  
فائدة: لو قال «عفوت عن الجنابة وما يحدث منها» صح. ولم يضمن السراية.  
فإن كان عمداً: لم يضمن شيئاً.  
وإن كان خطأ: اعتبر خروجهما من الثلث. قاله فى المغنى<sup>(١)</sup>، والشرح<sup>(٢)</sup>.  
وظاهر ما قدمه فى الفروع: السقوط مطلقاً.  
وهو ظاهر كلامه فى النظم، والمحرر<sup>(٣)</sup>  
وإن قال «عفوت عن هذا الجرح، أو هذه الضربة» فعنه: يضمن السراية بقسطها من  
الدية.

وعنه: لا يضمن، قدمه فى الرايتين، والحاوى الصغير.  
وأطلقهما فى الفروع، والمحرر<sup>(٤)</sup>.  
وإن قال «عفوت عن هذه الجنابة» وأطلق: لم يضمن السراية.  
وإن قصد بالجنابة الجرح، ففيه - على المذهب فى أصل المسألة - وجهان.  
وأطلقهما فى الفروع.  
قدم فى النظم عدم الضمان.  
وقدمه فى المحرر على الرواية الأولى فى التى قبلها.  
وصححه فى الرايتين، والحاوى الصغير.  
قوله: ﴿وَإِنْ أَبْرَأَهُ مِنَ الدِّيَةِ، أَوْ وَصَّى لَهُ بِهَا، فَهِيَ وَصِيَّةٌ لِقَابِلٍ: هَلْ تَصِحُّ؟ عَلَى  
رَوَاتَيْنِ﴾.

وأطلقهما فى الهداية:  
إحداهما: تصح<sup>(٥)</sup>، وهى المذهب. وتعتبر من الثلث.  
وكذا قال فى الهداية، والخلاصة.  
قال الشارح<sup>(٦)</sup>: هكذا ذكره فى «كتاب المقنع» ولم يفرق بين العمد والخطأ.  
والذى ذكره فى المغنى: إن كان خطأ: اعتبرت من الثلث. وإلا فلا.

(١) انظر المغنى (٤٧٢/٩).

(٢) انظر الشرح (٤٢٤/٩).

(٣) المحرر (١٣٤/٢).

(٤) المحرر (١٣٤/٢).

(٥) لأنها بدل عنه وتعتبر من الثلث. الشرح الكبير (٤٢٥/٩).

(٦) الشرح الكبير (٤٢٥/٩).

وقيل: تصح من كل ماله. ذكره في الرايتين.

والرواية الثانية: لا تصح.

وقدمه في الرايتين، والحاوى.

وتقدم ما يشابه ذلك فى «باب الموصى له» عند قوله «إذا جرحه ثم أوصى له فمات من الجرح»

ويحتمل أن لا يصح عفوه عن المال، ولا وصيته به لقاتل ولا غيره. إذا قلنا: يحدث على ملك الورثة.

وقد تقدم أيضا فى «باب الموصى به» فيما إذا قتل وأخذت الدية: هل يدخل فى الوصية أم لا؟ فليراجع.

وذكر فى التزغيب وجهها: يصح بلفظ الإبراء، لا الوصية.

وقال فى التزغيب أيضًا: تخرج فى السراية فى النفس روايات: الصحة، وعدمها.

والثالثة: يجب النصف، بناء على أن صحة العفو ليس بوصية، ويبقى ما قابل السراية ولا يصح الإبراء عنها.

قال: وذهب ابن أبى موسى إلى صحته فى العمد، وفى الخطأ من ثلثه.

قلت: وذكر أيضًا هذا المصنف فى المغنى<sup>(١)</sup>، والشارح<sup>(٢)</sup>.

قوله: ﴿وَإِنْ أَبْرَأَ الْقَاتِلَ مِنَ الدِّيَةِ الْوَاجِبَةِ عَلَى عَاقِلَتِهِ، أَوْ الْعَبْدَ مِنْ جَنَائِثِهِ الَّتِي يَتَعَلَّقُ أَرْشُهَا بِرِقَبَتِهِ: لَمْ يَصَحَّ<sup>(٣)</sup>﴾.

فى الأولى: قولاً واحداً.

ولا يصح فى الثانية، على الصحيح من المذهب.

قال فى الفروع: ولم يصح فى الأصح.

وحزم به فى الوجيز، والهداية، والخلاصة، وغيرهم.

وقيل: يصح إبراء العبد من جنائثه التى يتعلق أرشها برقبته.

قوله: ﴿وَإِنْ أَبْرَأَ الْعَاقِلَةَ أَوْ السَّيِّدَ: صَحَّ<sup>(٤)</sup>﴾.

(١) انظر المغنى (٤٧٢/٩).

(٢) الشرح الكبير (٤٢٥/٩).

(٣) لأنه أبرأه من حق على غيره أشبه ما لو أبرأ زيداً من دين على عمر. الشرح الكبير (٤٢٥/٩).

(٤) لأنه أبرأهما من حق عليهما فصح كالدين الواجب عليهما، الشرح الكبير (٤٢٥/٩).



هذا الصحيح من المذهب، وعليه الأصحاب.

ويتخرج ألا يصح الإبراء منه بحال. على الرواية التي تقول: تجب الدية للورثة. لا للمقتول. قاله في الهداية. قال: وفيه بعد.

قوله: ﴿وَإِنْ وَجِبَ لِعَبْدٍ قِصَاصٌ، أَوْ تَغْزِيرُ قَذْفٍ: فَلَهُ طَلَبُهُ وَالْعَفْوُ عَنْهُ. وَلَيْسَ ذَلِكَ لِلْسَيِّدِ، إِلَّا أَنْ يُمُوتَ الْعَبْدُ<sup>(١)</sup>﴾.

هذا المذهب. وعليه جماهير الأصحاب.

وقال ابن عقيل - في حد القذف -: ليس للسيد المطالبة به، والعفو عنه.

لأن السيد إنما يملك ما كان مالا، أو طلب بدل هو مال كالقصاص. فأما ما لم يكن مالا ولا له بدل هو مال: فلا يملك المطالبة به، كالقسم وخيار العيب، والعنة.

وقال ابن عبد القوي: إذا قلنا «الواجب أحد شيئين» يحتمل أن للسيد المطالبة بالدية ما لم يعف العبد.

والقول بأن للسيد المطالبة بالدية: فيه إسقاط حق العبد مما جعله الشارع مخيراً فيه. فيكون منفياً.

قال في القواعد الأصولية: قلت: ويتخرج لنا في العبد مطلقاً في جناية العمد: وجهان، من مسألة المفلس، وهنا أولى بعدم السقوط، إذ ذات العبد ملك للسيد، بخلاف المفلس. انتهى.

\* \* \*

## باب ما يوجب القصاص فيما دون النفس

قوله: ﴿كُلُّ مَنْ أُقِيدَ بَغْيِرِهِ فِي النَّفْسِ: أُقِيدَ بِهِ فِيمَا دُونَهَا. وَمَنْ لَا فَلَا<sup>(٢)</sup>﴾.

يعنى: ومن لا يقاد بغيره في النفس لا يقاد فيما دونها، وهذا المذهب، وعليه الأصحاب.

وجزم به في الوجيز، وغيره.

وقدمه في الفروع، وغيره.

وعنه: لا قود بين العبد مطلقاً، نقلها الأثرم، ومهنا.

(١) لأنه مختص به وليس ذلك لسيدته لأنه ليس يحق له إلا أن يموت العبد فإذا مات العبد انتقل عنه إلى السيد وصح عفو عنه. الشرح الكبير (٤٢٥/٩).

(٢) لأن النفس أعلى فإذا أُقيدَ في الأعلى ففي الأدنى بطريق الأولى.

وعنه: لا قود بينهم فيما دون النفس.

وعنه: لا قود بينهم فى النفس والطرف، حتى تستوى القيمة، ذكره فى الانتصار.

قال حرب- فى الطرف-: كأنه مال، إذا استوت القيمة.

وتقدم بعض ذلك فى «باب شروط القصاص»

قوله: ﴿وَلَا يَجِبُ إِلَّا بِمِثْلِ الْمَوْجِبِ فِي النَّفْسِ. وَهُوَ الْعَمْدُ الْمَحْضُ﴾.

هذا المذهب، وعليه جماهير الأصحاب.

وجزم به فى الوجيز، وغيره.

وقدمه فى المغنى<sup>(١)</sup>، والشرح<sup>(٢)</sup>، والفروع، وغيرهم.

واختار أبو بكر، وابن أبى موسى، والشيرازى: يجب القصاص أيضا فى شبه

العمد، وذكره القاضى رواية.

قوله: ﴿وَهَلْ يَجْرَى الْقَصَاصُ فِي الْأَلْيَةِ وَالشَّفْرِ عَلَى وَجْهَيْنِ﴾.

أطلق فى إجراء القصاص فى الألية وجهين.

وأطلقهما فى المغنى<sup>(٣)</sup>، والمحزر<sup>(٤)</sup>، والشرح<sup>(٥)</sup>، وشرح ابن منجا، والحاوى

الصغير، والفروع:

إحدهما: يجرى القصاص فيهما<sup>(٦)</sup>، وهو المذهب، صححه فى التصحيح، وجزم

به فى الكافى<sup>(٧)</sup>، والوجيز.

والوجه الثانى: لا يجرى القصاص فيهما.

قلت: وهو الصواب.

وصححه فى النظم، وقدمه فى الرعايتين.

وأطلق المصنف فى إجراء القصاص فى الشفر وجهين.

(١) المغنى (٤١٦/٩) الشرح الكبير (٤٢٦/٩).

(٢) التشرح الكبير (٤٢٧/٩)

(٣) المغنى (٤٢٧/٩)

(٤) المحزر (١٣٨/٢)

(٥) الشرح الكبير (٤٤٠/٩)

(٦) لقوله تعالى (والجروح قصاص) ولأن لهما حداً ينتهيان إليه فجرى القصاص فيهما كالذكر.

المغنى (٤٢٧/٩) الشرح الكبير (٤٤٠/٩).

(٧) الكافى (٤٢٧/٣) (٢٦٨/٣).

وأطلقهما في المذهب، ومسبوك الذهب، والمستوعب، والمغنى<sup>(١)</sup> والكافي<sup>(٢)</sup> والمحرر<sup>(٣)</sup>، والشرح<sup>(٤)</sup>، وشرح ابن منجا، والحاوي الصغير، والفروع: أحدهما: يجري القصاص فيه<sup>(٥)</sup> وهو المذهب، صححه في التصحيح. وجزم به في الوجيز، واختاره أبو الخطاب. والوجه الثاني: لا يجري القصاص فيه<sup>(٦)</sup>. قلت: وهو الصواب.

وقال في الخلاصة: فلا قصاص فيه في الأظهر، واختاره القاضي. وصححه في النظم، وقدمه في الرايتين. تنبيه: ظاهر قوله: ﴿وَيُشْتَرَطُ لِلْقِصَاصِ فِي الطَّرَفِ ثَلَاثَةُ شُرُوطٍ أَحَدُهَا: الْأَمْنُ مِنَ الْخِيفِ﴾<sup>(٧)</sup>.

أنه لا يجب القصاص في اللطمة ونحوها، لأنه لا يؤمن في ذلك الخيف، وهو صحيح، وهو المذهب، وعليه الأصحاب.

ونقل حنبل، والشافعي: القود في اللطمة ونحوها. ونقل حنبل: قال الإمام أحمد رحمه الله: الشعبي، والحكم، وحماد، رحمهم الله، قالوا: ما أصاب بسوط أو عصا، وكان دون النفس: ففيه القصاص. قال الإمام أحمد رحمه الله: وكذلك أرى.

ونقل أبو طالب: لا قصاص بين المرأة وزوجها في أدب يؤدبها به. فإن اعتدى، أو جرح، أو كسر: يقتص لها منه. ونقل ابن منصور: إذا قتله بعصا، أو خنقه، أو شدخ رأسه بحجر: يقتل بمثل الذي قتل به، لأن الجروح قصاص.

(١) المغنى (٤٢٧/٩).  
(٢) الكافي (٢٦٧/٣)، (٢٦٨).  
(٣) المحرر (١٣٨/٢).  
(٤) الشرح الكبير (٤٤٠/٩).  
(٥) لأن انتهاءهما معروف فأشبه الشفتين وحفنى العينين المغنى (٤٢٧/٩) الشرح الكبير (٤٤٠/٩).  
(٦) لأن لحمه لا مفصل له ينتهي إليه فلم يجب فيه قصاص كلحم الفخذين. المغنى (٤٢٧/٩) الشرح الكبير (٤٤٠/٩).  
(٧) المغنى (٤١٦/٩). الشرح الكبير (٤٢٨/٩).

ونقل أيضا: كل شيء من الجراح والكسر، يقدر على الاقتصاص، يقتص منه، للأخبار.

واختار ذلك الشيخ تقى الدين رحمه الله، وقال: ثبت ذلك عن الخلفاء الراشدين رضى الله تعالى عنهم.

### تنبيهان

أحدهما: تقدم فى أثناء الغصب - قبيل قوله «فإن كان مصوغاً أو تيراً. هل يقتص فى المال» مثل شق ثوبه ونحوه.

الثانى: قوله «ويشترط للقصاص فى الطرف الأيمن من الحيف»

قال الزركشى: واعلم أن ظاهر كلام ابن حمدان - تبعاً لأبى محمد -: أن المشترط لوجوب القصاص: أمن الحيف، وهو أخص من إمكان الاستيفاء بلا حيف. والخرقى إنما اشترط إمكان الاستيفاء بلا حيف، وتبعه أبو محمد فى المغنى<sup>(١)</sup>، والمجد<sup>(٢)</sup>، وجعل المجد أمن الحيف شرطاً لجواز الاستيفاء. وهو التحقيق.

وعليه: لو أقدم واستوفى، ولم يتعد: وقع الموقع، ولا شيء عليه.

وكذا صرح المجد.

وعلى مقتضى قول ابن حمدان، وما فى المقنع: تكون جناية مبتدأة، يترتب عليها مقتضاها. انتهى.

قلت: الذى يظهر: أنه لا يلزم ما قاله عن ابن حمدان، والمصنف: إذا أقدم واستوفى.

أكثر ما فيه: أنا إذا خفنا الحيف: منعناه من الاستيفاء. فلو أقدم وفعل، ولم يحصل حيف: فليس فى كلامهما ما يقتضى الضمان بذلك.

قوله: «فَإِنْ قَطَعَ الْقَصَبَةَ، أَوْ قَطَعَ مِنْ نِصْفِ السَّاعِدِ أَوْ السَّاقِ».

وكذا لو قطع من العضد، أو الورك: فلا قصاص فى أحد الوجهين<sup>(٣)</sup>.

وهو المذهب. نص عليه. وعليه أكثر الأصحاب.

قال فى الهداية: هو المنصوص، واختيار أبى بكر، والأصحاب.

وصححه فى التصحيح، وغيره.

(١) المغنى (٤١٦/٩)

(٢) المحرر (١٢٦/٢)

(٣) المغنى (٤٢٤/٩) الشرح الكبير (٤١٩/٩)

وجزم به فى الوجيز، وغيره.

وقدمه فى الفروع، وغيره.

قال فى الهداية، والمذهب، والمستوعب، والحاوى، وغيرهم - قال أصحابنا: لا قصاص.

وفى الوجه الآخر: يقتص من حد المارن، ومن الكوع والمرفق، والركبة والكعب. وهو احتمال فى الهداية.

واختار أبو بكر فيما قطعه من نصف الكف، أو زاد قطع الأصابع، ذكره المصنف<sup>(١)</sup>، والشارح<sup>(٢)</sup>.

فعلى المذهب: لو قطع يده من الكوع، ثم تأكلت إلى نصف الذراع: فلا قود له أيضاً، اعتباراً بالاستقرار، قاله القاضى، وغيره.

وقدمه فى الرايتين، وصححه الناظم.

وقال المجد: يقتص من الكوع أو الكعب.

قوله: ﴿وَهَلْ يَجِبُ لَهُ أَرْضُ الْبَاقِي؟ عَلَى وَجْهَيْنِ﴾.

وأطلقهما فى الهداية، والمذهب، والمستوعب، والخلاصة، والهادى، والمغنى<sup>(٣)</sup>، والمحزر<sup>(٤)</sup>، والنظم، والرايتين، والحاوى الصغير، والفروع، والشرح<sup>(٥)</sup>، وشرح ابن منجا.

أحدهما: لا يجب له أرض، صححه فى التصحيح.

وجزم به فى الوجيز وغيره.

قال الزركشى: هذا أشهر الوجهين.

والوجه الثانى: له الأرض، اختاره ابن حامد.

قدم فى المغنى<sup>(٦)</sup>، فى قسبة الأنف حكومة مع القصاص.

وقال فيمن قطع من نصف الذراع: ليس له من ذلك الموضع. وله نصف

(١) المغنى (٤٢٤/٩)

(٢) الشرح الكبير (٤٢٩/٩)

(٣) المغنى (٤٢٤/٩)

(٤) المحزر (١٢٨/٩)

(٥) الشرح الكبير (٤٢٩/٩)

(٦) المغنى (٤٢٤/٩)

الدية، وحكومة فى المقطوع من الذراع. وهل له أن يقطع من الكوع؟ فيه وجهان.  
ومن جَوَّز له القطع من الكوع، فعنده فى وجوب الحكومة لما قطع من الذراع: وجهان.  
تنبيه: الخلاف هنا يعود على كلا الوجهين. يعنى سواء قلنا: يقتص، أو لا يقتص.  
قال فى الفروع: وعليهما فى أرش الباقي - ولو خطأ -: وجهان.  
وصاحب الوجيز: إنما حكى ذلك على القول بأنه لا قصاص. مع أن ظاهر كلامه  
فى الهداية، والمذهب، والخلاصة، والمصنف هنا: أن الخلاف على الوجه الثانى. وهو  
القول بالقصاص.

وعلى كل حال: الخلاف جارٍ فى المسألتين.

#### فائدتان

إحدهما: قوله: ﴿وَيُقْتَصُّ مِنَ الْمَنْكَبِ إِذَا لَمْ يَخَفْ جَائِفَةً﴾.  
بلا نزاع.

لكن إن خيف: هل له أن يقتص من مرفقه؟ فيه وجهان.  
وأطلقهما فى المغنى<sup>(١)</sup>، والمحزر<sup>(٢)</sup>، والشرح<sup>(٣)</sup>، والفروع، والحاوى:  
أحدهما: له ذلك، وهو الصحيح.  
جزم به فى الوجيز.

وقدمه فى الرعايتين، والحاوى، وصححه فى النظم.  
والوجه الثانى: ليس له ذلك.

الثانية: لو خالف واقتص مع خشية الخيف، أو من مأومة، أو جائفة، أو نصف  
ذراع ونحوه: أجزأه، بلا نزاع.

قوله: ﴿وَإِذَا أَوْضَحَ إِنْسَانًا. فَلَذَهَبَ ضَوْءُ عَيْنَيْهِ، أَوْ سَمْعُهُ، أَوْ شَمُّهُ، فَإِنَّهُ  
يُوضِحُهُ<sup>(٤)</sup>﴾. فَإِنَّ ذَهَبَ ذَلِكَ وَإِلَّا اسْتَعْمَلَ فِيهِ مَا يُذْهِبُهُ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَجْرِيَ عَلَى  
حَدِّقَتِهِ، أَوْ أُذُنِهِ، أَوْ أَنْفِهِ<sup>(٥)</sup>﴾.

(١) المغنى (٤١٨/٩)

(٢) المحزر (١٢٨/٢)

(٣) الشرح الكبير (٤٣٩/٩)

(٤) لأنه جرح يمكن الاقتصاص منه من غير سيف لأن له حدًا ينتهى إليه. الشرح الكبير (٤٤١/٩).

(٥) لأنه يستوفى حقه من غير زيادة فيعالج بما يذهب بصره من غير أن يقلع عينه. الشرح الكبير (٤٤١/٩)

هذا المذهب، أعنى استعمال ما يذهب ذلك. وعليه جماهير الأصحاب. وقطع به كثير، منهم: صاحب المنور.

قال فى الفروع: هذا الأشهر.

وقدمه فى المحرر<sup>(١)</sup>، والنظم، والرعايتين، والحاوى.

وقيل: يلزمه ديته من غير استعمال ما يذهب.

وهل يلزمه فى ماله، أو على عاقلته؟ على وجهين.

وأطلقهما فى المحرر<sup>(٢)</sup>، والرعايتين، والحاوى.

قلت: الصواب وجوبها عليه.

ولو أذهب ذلك عمداً بشجة لقود فيها، أو لطمه: فهل يقتص منه بالدواء، أو تتعين ديته من الابتداء؟ على الوجهين المتقدمين.

فائدة: وكذا الحكم فيما إذا لطمه فأذهب ضوء عينيه أو غيرها.

#### تنبيهان

أحدهما: قوله: ﴿وَإِنْ لَمْ يُمْكِنْ إِلَّا بِالْجُنَايَةِ عَلَى هَذِهِ الْأَعْضَاءِ سَقَطَ<sup>(٣)</sup>﴾.

يعنى القود وأخذت الدية

الثانى: مفهوم قوله: ﴿وَلَا تُؤْخَذُ أَصْلِيَّةٌ بِزَائِدَةٍ، وَلَا زَائِدَةٌ بِأَصْلِيَّةٍ<sup>(٤)</sup>﴾.

أن الزائدة تؤخذ بالزائدة. وهو صحيح وهو المذهب، بشرط أن يستويا محلاً وخلقة، ولو تفاوتتا قدرًا.

جزم به فى المحرر<sup>(٥)</sup>، والرعاية، والحاوى، وقدمه فى الفروع.

وقيل: لا تؤخذ بها أيضاً.

فإن اختلفا لم تؤخذ بها قولاً واحداً.

فائدة: لا تؤخذ كاملة الأصابع بزائدة إصبعاً. على الصحيح من المذهب.

وقيل: لا تؤخذ بها.

(١) المحرر (١٢٩/٢)

(٢) المحرر (١٢٩/٢)

(٣) لتعذر المماثلة، ولأن توهم الزيادة يسقط القود فحقيقته أولى. الشرح الكبير (٤٤١/٩)

(٤) لعدم المساواة فى المكان والمنفعة. الروض المربع (٣٣٥/٢)

(٥) المحرر (١٢٦/٢)

فإن ذهبت الإصبع الزائدة: فله الأخذ.

قوله: ﴿وَإِنْ تَرَاضِيَا عَلَيْهِ: لَمْ يَجْزْ<sup>(١)</sup>﴾.

يعنى: إذا تراضيا على أن يأخذ الأصلية بالزائدة، أو عكسه. وهذا بلا نزاع.  
فإن فعلا، أو قطعها تعدياً، أو قال «أخرج يمينك» فأخرج يساره فقطعها أجزأت  
على كل حال، وسقط القصاص.

هذا المذهب، اختاره أبو بكر، وغيره.

وجزم به فى الوجيز، ومنتخب الأدمى.

وقدمه فى المحرر<sup>(٢)</sup>، والشرح<sup>(٣)</sup>، والفروع.

وقال ابن حامد: إن أخرجها عمداً: لم يجز. ويستوفى من يمينه بعد اندمال اليسار.

قوله: ﴿وَإِنْ أَخْرَجَهَا دَهْشَةً، أَوْ ظَنًّا أَنَّهَا تُجْزَى: فَعَلَى الْقَاطِعِ دِيَّتُهَا<sup>(٤)</sup>﴾.

هذا ظاهر كلام ابن حامد واختياره.

وجزم به الأدمى فى منتخبه.

قال الشارح<sup>(٥)</sup> وغيره: فعلى القاطع ديتها إن علم أنها يسار، وأنها لا تجزئ.

ويعزّر، وجزم به.

واختار ابن حامد أيضاً: أنه إن أخرجها عمداً، وقطعها: أنها تذهب هدرًا.

انتهى.

وقول ابن حامد «ويستوفى من يمينه بعد اندمال اليسار» يعنى: إذا لم يتراضيا. فأما  
إن تراضيا: ففى سقوطه إلى الدية وجهان.

وقال فى الترغيب- فى أصل المسألة- إذا ادعى كل منهما أنه دهش: اقتص من  
يسار القاطع. لأنه مأمور بالتثبت.

وقال: إن قطعها علماً عمداً فالقود.

وقيل: الدية. ويقتص من يمينه بعد الاندمال.

(١) لعدم المقاصة. الروض المربع (٣٣٦/٢)

(٢) المحرر (١٢٦/٢)

(٣) الشرح الكبير (٤٤٤/٩)

(٤) المغنى (٤٤١/٩)، الشرح الكبير (٤٤٧/٩)

(٥) الشرح الكبير (٤٤٧/٩)



قوله: ﴿الثَّالِثُ: اسْتَوَاؤُهُمَا فِي الصَّحَّةِ وَالْكَمَالِ<sup>(١)</sup>. فَلَا يُؤْخَذُ لِسَانَ نَاطِقٍ بِأَخْرَسٍ﴾.

هذا المذهب. وعليه جماهير الأصحاب. وقطع به كثير منهم.

منهم: صاحب الهداية، والمذهب، والمستوعب، والخلاصة، والمغنى<sup>(٢)</sup>، والمحرر<sup>(٣)</sup>، والشرح<sup>(٤)</sup>، وغيرهم.

قال المصنف<sup>(٥)</sup>، والشارح<sup>(٦)</sup>: لا نعلم فيه خلافاً، إلا عن دواد بن علي، وقدمه في الفروع.

وقال في الترغيب: في لسان الناطق بأخرس وجهان.

قوله: ﴿وَلَا ذَكَرُ فَحَلٍ بِذَكَرٍ خَصِيٍّ وَلَا عَيْنٍ<sup>(٧)</sup>﴾.

وهو المذهب فيهما. اختاره الشريف أبو جعفر وغيره.

قال الزركشي: واختارها أبو بكر، والشريف، وأبو الخطاب في خلافيهما، والشيرازي، وغيرهم.

وصححه المصنف، والشارح<sup>(٨)</sup>، وغيرهما.

وجزم به في الوجيز، والمنور، ومنتخب الأدمي، وغيرهم.

وقدمه في الفروع، وغيره.

ويحتمل أن يؤخذ بهما، وهو رواية عن الإمام أحمد رحمه الله، واختارها أبو بكر وهو مقتضى كلام الخرقي.

وأطلقهما في الهداية، والمذهب، والرعايتين.

وعنه: يؤخذ ذكر الفحل بذكر العين خاصة. اختاره ابن حامد.

(١) لأن القصاص يعتمد المماثلة، المغنى (٤٥١/٩) الشرح الكبير (٤٤٨/٩)

(٢) المغنى (٤٥١/٩)

(٣) المحرر (١٢٦/٢، ١٢٧)

(٤) الشرح الكبير (٤٤٨/٩)

(٥) المغنى (٤٥١/٩)

(٦) الشرح الكبير (٤٤١/٩)

(٧) لأن لا منفعة فيها، فإن ذكر العين لا يوجد منه وطء ولا إنزال، والخصي لا يولد له ولا يكاد يقدر

على الوطء ولا ينزل فهما كالأشل، ولأن كل واحد منهما ناقص فلا يؤخذ به الكامل. الشرح الكبير

(٤٥١/٩)

(٨) الشرح الكبير (٤٥١/٩)

وأطلقهن في الحرر<sup>(١)</sup>، والحاوي الصغير.

قال القاضي-وتبعه في الخلاصة-: ولا يؤخذ ذكر الفحل بالخصى، وفي ذكر العنين وجهان.

قال القاضي في الجامع- وتبعه في الهداية: وأصل الوجهين هل في ذكر الخصى والعنين دية كاملة، أو حكومة؟ على روايتين.

قوله: ﴿إِلَّا مَارُنُ الْأَشْمِ الصَّحِيحُ يُؤْخَذُ بِمَارَنِ الْأَخْشَمِ وَالْمَجْدُومِ<sup>(٢)</sup>، وَالْمُسْتَحْشِفِ، وَأُذُنُ السَّمِيعِ بِأُذُنِ الْأَصَمِ الشَّلَاءِ فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ<sup>(٣)</sup>﴾.

وأطلقهما في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والخلاصة، والمحزر، والفروع، والرايعتين، والحاوي الصغير.

وأطلق في المغنى<sup>(٤)</sup>، والكافي<sup>(٥)</sup>، والهادي، والشرح<sup>(٦)</sup>، في أخذ الصحيح بالمستحشف الوجهين:

أحدهما: يؤخذ، وهو المذهب، صححه في التصحيح.

وجزم به في الوجيز.

وجزم في المغنى<sup>(٧)</sup>، والكافي<sup>(٨)</sup>، والشرح<sup>(٩)</sup>، وهو مقتضى كلام الخرقى.

واختار القاضي: أخذ الأذن الصحيحة والأنف الأشم بالأنف الأخشم وبالأذن الأصم.

واختار القاضي، والمصنف: عدم أخذ الأذن الصحيحة والأنف الصحيحة بالأنف والأذن المخرومتين.

واختار القاضي أخذ الأذن الصحيحة بالأذن الشلاء.

والوجه الثاني: لا يؤخذ به في الجميع.

(١) الحرر (١٢٩/٢)

(٢) لأن ذلك لعلقة في الدماغ والأنف صحيح، الشرح الكبير (٤٥٢/٩)

(٣) لكون ذهاب السمع في الرأس لأنه محله وليس ينقص في الأذن. الشرح الكبير (٤٥٢/٩)

(٤) المغنى (٤٥١/٩)

(٥) الكافي (٢٦٤/٣)

(٦) الشرح الكبير (٤٥٢/٩)

(٧) المغنى (٤٥١/٩)

(٨) الكافي (٢٦٤/٣)

(٩) الشرح الكبير (٤٥٢/٩)

قال الأدمى فى منتخبه: لا يؤخذ عضو صحيح بأشل.

قال فى المحرر<sup>(١)</sup>: وقال القاضى: يؤخذ فى الجميع إلا فى المخروم خاصة.

تنبيه: ذكر المصنف أخذ أذن السميع بأذن الأصم الشلاء على أحد الوجهين ولم أر الأصحاب ذكروا إلا الصمم منفردًا، والشلل كذلك من غير جمع. فلعله سقط من هنا واو.

ويكون تقديره: بأذن الأصم والشلاء، موافقة لكلام الأصحاب. مع أنه لا يمتنع وجود الخلاف فى صورة المصنف. والله أعلم.

قوله: ﴿وَيُؤْخَذُ الْمَعِيْبُ مِنْ ذَلِكَ﴾ كـ ﴿بِالصَّحِيحِ، وَيُمَثِّلُهُ إِذَا أَمِنَ مِنْ قَطْعِ الشَّلَاءِ التَّلَفُ﴾ بلا نزاع<sup>(٢)</sup>.

قوله: ﴿وَلَا يَجِبُ مَعَ الْقَصَاصِ أَرْشٌ فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ﴾<sup>(٣)</sup>.

وهو المذهب، اختاره أبو بكر، وغيره، وصححه فى التصحيح.

قال المصنف، والشارح<sup>(٤)</sup>: هذا أصح.

قال الزركشى: هذا المذهب.

وجزم به فى الوجيز، ومنتخب الأدمى، وغيرهم.

وقدمه فى المحرر<sup>(٥)</sup>، والنظم، والرعايتين، والحاوى الصغير، وغيرهم.

وفى الوجه الآخر: له دية الأصابع الناقصة.

واختاره ابن حامد، والقاضى.

قوله: ﴿وَلَا شَيْءَ لَهُ مِنْ أَجْلِ الشَّلَلِ﴾.

هذا المذهب. قال الزركشى: هذا المذهب.

وجزم به الخرقى، وغيره.

وقدمه فى المغنى<sup>(٦)</sup>، والشرح<sup>(٧)</sup>، وصحاحه.

(١) المحرر (١٢٧/٢)

(٢) الشرح الكبير (٤٥٣/٩)

(٣) لأن الشلاء كالصحيحة فى الخلقة وإنما نقصت فى الصفة فلم يكن له أرش. الشرح الكبير (٤٥٢/٩)

(٤) الشرح الكبير (٤٥٣/٩)

(٥) المحرر (١٢٧/٢)

(٦) المغنى (٤٥٤/٩)

(٧) الشرح الكبير (٤٥٣/٩)

وقدمه فى الفروع، وغيره.

قال ابن منجا فى شرحه: وهو قول القاضى وشيخه.

وقيل: الشلل موت.

قال فى الفنون: سمعته من جماعة من البُلّه المدعين للفقّه. قال: وهو بعيد. وإلا لأتّين واستحال كالحَيوان.

وقال فى الواضح: إن ثبت فلا قود فى ميت.

واختار أبو الخطاب: أن له أرشه مطلقاً، قياساً على قوله فى عين الأعور.

قال فى المحرر<sup>(١)</sup>، والحاوى: وهو أشبه بكلام الإمام أحمد رحمه الله.

وجزم به فى المنور.

قوله: ﴿وَإِنْ اِخْتَلَفَا فِي شَلْلِ الْعَضْوِ وَصِحَّتْهُ، فَأَيُّهُمَا يُقْبَلُ قَوْلُهُ؟ فِيهِ وَجْهَانِ﴾.

وأطلقهما فى الهداية، والمذهب:

أحدهما: القول قول ولى الجناية<sup>(٢)</sup>، وهو المذهب، نص عليه، واختاره أبو بكر، وصححه فى التصحيح.

وجزم به فى الوجيز، والمنور.

وقدمه فى المحرر<sup>(٣)</sup>، والنظم، والرعايتين، والحاوى الصغير، والفروع، وغيرهم.

والوجه الثانى: القول قول الجانى<sup>(٤)</sup>، اختاره ابن حامد.

واختار فى الترغيب عكس قول ابن حامد فى أعضاء باطنة لتعذر البينة.

وقيل: القول قول ولى الجناية إن اتفقا على صحة العضو.

قوله: ﴿وَإِنْ قَطَعَ بَعْضَ لِسَانِهِ وَمَارَنَهُ، أَوْ شَفَّتْهُ، أَوْ حَشَفَتْهُ، أَوْ أَذْبَه: أَخَذَ مَثْلَهُ، يَقْدَرُ بِالْأَجْزَاءِ. كَالنِّصْفِ وَالثُلُثِ وَالرُّبْعِ<sup>(٥)</sup>﴾.

هذا المذهب، وقطع به الأصحاب فى غير قطع بعض اللسان.

(١) المحرر (١٢٧/٢)

(٢) لأن الظاهر من الناس سلامة الأعضاء وخلق الله تعالى لهم بصفة الكمال. الشرح الكبير (٤٥٦/٩)

(٣) المحرر (١٢٧/٢)

(٤) لأن الأصل براءة ذمته من دية عضو سالم، ولأنه لو كان سالماً لم يخف لأنه يظهر فيراه الناس. الشرح

الكبير (٤٥٦/٩)

(٥) لقوله تعالى: ﴿وَالْجُزُوعُ قِصَاصٌ﴾ الشرح الكبير (٤٥٦/٩)

والصحيح من المذهب: أنه كذلك.

جزم به في الوجيز، ومنتخب الأدمى.

وقدمه في المحرر<sup>(١)</sup>، والشرح<sup>(٢)</sup>، والفروع، والحاوى، والرعايتين.

وقيل: لا قود ببعض اللسان.

جزم به في الهداية، والمذهب، والخلاصة، والمنور.

قال في المحرر<sup>(٣)</sup>، والحاوى الصغير: وهو الأصح.

قوله: ﴿وَلَا يُقْتَصُّ مِنَ السِّنِّ حَتَّى يُؤَيَّسَ مِنْ عَوْدِهَا بِقَوْلِ أَهْلِ الْخَبَرَةِ<sup>(٤)</sup>﴾.

هذا المذهب المجزوم به عند الأصحاب.

إلا أن المصنف اختار في سن الكبير ونحوها: القود في الحال.

قلت: وهو الصواب، ولعله مراد الأصحاب، فإن سن الكبير إذا قلعت يئأس من عودها غالباً.

قوله: ﴿فَإِنْ مَاتَ قَبْلَ الْيَأْسِ مِنْ عَوْدِهَا، فَعَلَيْهِ دِيَّتُهَا. وَلَا قَصَاصَ فِيهَا<sup>(٥)</sup>﴾.

يجب ديتها إذا مات قبل اليأس من عودها. على الصحيح من المذهب. وعليه أكثر الأصحاب.

وجزم به في المغنى<sup>(٦)</sup>، والشرح<sup>(٧)</sup>، والوجيز، والمنور، ومنتخب الأدمى وغيرهم. وقدمه في المحرر<sup>(٨)</sup>، والرعايتين، والحاوى، والفروع، وغيرهم.

وصححه في النظم، وغيره.

وقيل: لا شيء عليه. بل تذهب هدرًا، كنبت شيء فيه. قاله في المنتخب.

فائدة: الظفر كالسن في ذلك.

وله في غيرهما الدية، وفي القود وجهان، وأطلقهما في الفروع.

(١) المحرر (١٢٨/٢)

(٢) الشرح الكبير (٤٥٦/٩)

(٣) المحرر (١٢٨/٢)

(٤) المغنى (٤٣٣/٩) الشرح الكبير (٤٥٩/٩)

(٥) لأن الاستحقاق غير متحقق فيكون ذلك شبهة في رد القصاص الشرح الكبير (٤٥٩/٩)

(٦) المغنى (٤٣٤/٩)

(٧) الشرح الكبير (٤٥٩/٩)

(٨) المحرر (١٢٩/٢)

أحدهما: له القود حيث شرع، وهو المذهب.

قدمه في المحرر<sup>(١)</sup>، والنظم، والرعايتين، والحاوى، وغيرهم.

وجزم به في المنور، وغيره.

والوجه الثانى: ليس له القود.

قوله: ﴿وَإِنْ اقْتَصَّ مِنْ سِنٍّ، فَعَادَتْ: غَرِمَ سِنَّ الْجَانِي، ثُمَّ إِنَّ عَادَتْ سِنَّ الْجَانِي<sup>(٢)</sup>: رَدَّ مَا أَخَذَ﴾.

هذا المذهب المقطوع به عند جماهير الأصحاب.

ونقل ابن الجوزى فى المذهب - فيمن قلع سن كبير، ثم نبتت - أنه لا يرد ما أخذ.

قال: ذكره أبو بكر.

ويأتى ذلك أيضاً فى «باب ذكر ديات الأعضاء ومنافعها». فى أول الفصل الثانى.

فائدة: حيث قلنا «يرد ما أخذ». فإنه لا زكاة فيه. كمال ضال. ذكره أبو المعالى.

قوله: ﴿النَّوْعُ الثَّانِي: الْجُرُوحُ<sup>(٣)</sup>. فَيَجِبُ الْقَصَاصُ فِي كُلِّ جُرْحٍ يَنْتَهِي إِلَى عَظْمٍ. كَالْمَوْضِحَةِ وَجُرْحِ الْعُضْدِ وَالسَّاعِدِ، وَالْفَخْذِ وَالسَّاقِ وَالْقَدَمِ<sup>(٤)</sup>﴾.

هذا المذهب. وعليه الأصحاب. وقطعوا به.

وقيل له - فى رواية أبى داود - الموضحة يقتص منها؟ قال: الموضحة كيف يحيط بها.

قوله: ﴿وَلَا يَجِبُ فِي غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الشَّجَاجِ وَالْجُرُوحِ<sup>(٥)</sup>، كَمَا دُونَ الْمَوْضِحَةِ وَأَعْظَمَ مِنْهَا، إِلَّا أَنْ تَكُونَ أَعْظَمَ مِنَ الْمَوْضِحَةِ. كَالْهَاشِمَةِ وَالْمَنْقَلَةِ وَالْمَأْمُومَةِ، فَلَهُ أَنْ يَقْتَصَّ مَوْضِحَةً<sup>(٦)</sup>﴾. بلا نزاع.

قوله: ﴿وَلَا شَيْءَ لَهُ عَلَى قَوْلِ أَبِي بَكْرٍ<sup>(٦)</sup>﴾.

(١) المحرر (١٢٩/٢)

(٢) لأنه قد تبين أن القصاص لم يكن يجب. الشرح الكبير (٤٥٩/٩)

(٣) لقوله الله تعالى (والجروح قصاص)

(٤) لأن الله تعالى نص على القصاص فى الجروح فلو لم يجب ههنا لسقط حكم الآية. الشرح الكبير (٤٦٠/٩).

(٥) لأنها جراحة لا تنتهى إلى عظم فلم يجب فيها قصاص كالجائفة، ولأنه لا يؤمن فيها الزيادة فأشبهه كسر العظم. الشرح الكبير (٤٦٢/٩)

(٦) لأنه جرح واحد فلا يجمع فيه بين قصاص ودية كما لو قطع الشلاء بالصحيحة. الشرح الكبير (٤٦٣/٩).

وجزم به الأدمى فى منتخبه، وقدمه فى الحاوى.

وقال ابن حامد: له ما بين دية الموضحة ودية تلك الشجة، فيأخذ فى الهاشمة خمسا من الإبل. وفى المنقلة: عشرا. وفى المأمومة: ثمانية وعشرين وثلاثا.

وجزم به فى الوجيز، والمنور.

وقدمه فى الخلاصة، والرعايتين.

وأطلقهما فى الهداية، والمذهب، والمغنى<sup>(١)</sup>، والمحزر<sup>(٢)</sup>، والشرح<sup>(٣)</sup>، وشرح ابن منجا، والفروع.

قوله: ﴿وَيُعْتَبَرُ قَدْرُ الْجُرْحِ بِالْمِسَاحَةِ. فَلَوْ أَوْضَحَ إِنْسَانًا فِي بَعْضِ رَأْسِهِ، مِقْدَارُ ذَلِكَ الْبَعْضِ جَمِيعُ رَأْسِ الشَّاجِّ وَزِيَادَةٌ: كَانَ لَهُ أَنْ يُوضَّحَ فِي جَمِيعِ رَأْسِهِ﴾. بلا نزاع أعلمه<sup>(٤)</sup>.

وفى الأرض للزائد وجهان.

قال فى الوجيز: وفى بعض إصبع روايتان.

وأطلق الوجهين فى الفروع، والمحزر<sup>(٥)</sup>، والحاوى الصغير:

أحدهما: لا يلزمه أرض الزائد، صححه فى التصحيح.

وجزم به فى الوجيز، ومنتخب الأدمى.

قال القاضى: هذا ظاهر كلام أبى بكر.

قال فى الهداية، والمذهب وغيرهما: لا يلزمه أرض الزائد على قول أبى بكر.

والوجه الثانى: له الأرض للزائد، اختاره ابن حامد، وبعض الأصحاب. قاله الشارح.

وصححه فى الرعايتين.

وجزم به فى المنور.

فائدة: لو كانت الصفة بالعكس، بأن أوضح كل رأسه، وكان رأس الجانى أكبر

(١) المغنى (٩/٦٤٠)

(٢) المحزر (٢/١٢٨)

(٣) الشرح الكبير (٩/٤٦٣)

(٤) المغنى (٩/٤١٢) الشرح الكبير (٩/٤٦٤)

(٥) المحزر (٢/١٢٨)

منه: فله قدر شجته من أى الجانبين شاء فقط، على الصحيح من المذهب وجزم به فى الحرر<sup>(١)</sup>، والنظم، والرعاية الصغرى، والحاوى، وغيرهم.

وقدمه فى الفروع.

وقيل: ومن الجانبين أيضاً.

وأما إذا كانت الشجة بقدر بعض الرأس منهما: لم يعدل عن جانبها إلى غيره بلا نزاع.

قوله: «وإن اشترك جماعة فى قطع طرف، أو جرح موجب للقصاص، وتسأوت أفعالهم، مثل أن يضعوا الحديد على يده ويتحاملوا عليها جميعاً، حتى تبين: فعلى جميعهم القصاص»<sup>(٢)</sup> فى إحدى الروايتين. وهو المذهب.

قال المصنف<sup>(٣)</sup>. والشارح<sup>(٤)</sup>: هذا أشهر الروايتين وهو الذى ذكره الخرقى.

قال الزركشى: هذا المذهب، وصححه فى التصحيح، وجزم به فى الوجيز، والمنور، وغيرهما.

وقدمه فى الفروع، وغيره.

وعنه: لا قصاص عليهم.

والحكم هنا كالحكم فى قتل الجماعة بالواحد، على ما يقدم فى «كتاب الجنائيات». وشرطه، كما قال المصنف.

أما لو تفرقت أفعالهم، أو قطع كل إنسان من جانب: فلا قصاص، رواية واحدة كما قال.

فائدة: قال ابن منجا فى شرحه: لو حلف كل واحد منهم «أنه لا يقطع يد أحد» حنث بهذا الفعل.

وكذا قال أبو البقاء: إن كلا منهم قاطع.

(١) الحرر (١٢٨/٢).

(٢) لما روى أن شاهدين شهدا عند على رضى الله عنه على رجل بالسرقة فقطع يده ثم جاء بآخر فقالا هو سارق وأخطأنا فى الأول فرد شهادتهما على الثانى وغرمهما دية الأول، وقال لو علمت أنكما تعملتما لقطعتكما، ولأنه أحد نوعى القصاص فيؤخذ فيه الجماعة بالواحد كالأنفس، المغنى (٣٧٢/٩) الشرح الكبير (٤٦٩/٩).

(٣) المغنى (٣٧٢/٩).

(٤) الشرح الكبير (٤٦٩/٩).



وكذا قال أبو الخطاب فى انتصاره.

وقال أبو البقاء: إن كلا منهم قاطع لجميع اليد.

قوله: ﴿وَسِرَايَةُ الْجَنَايَةِ مَضْمُونَةٌ بِالْقَصَاصِ وَالْدِّيَةِ﴾<sup>(١)</sup>، فَلَوْ قَطَعَ إصْبَعًا فَتَاكَتْ أُخْرَى إِلَى جَانِبِهَا، وَسَقَطَتْ مِنْ مِفْصَلٍ، أَوْ تَاكَتْ الْيَدُ وَسَقَطَتْ مِنَ الْكُوعِ: وَجَبَ الْقَصَاصُ فِي ذَلِكَ. بلا نزاع أعلمه.

وهو من مفردات المذهب.

(وَإِنْ شُلَّ فِيهِ دِيَّتُهُ دُونَ الْقَصَاصِ)<sup>(٢)</sup>.

على الصحيح من المذهب.

جزم به فى المغنى<sup>(٣)</sup>، والشرح<sup>(٤)</sup>، والوجيز، وقدمه فى الفروع.

وقال ابن أبى موسى: لا قود بنقصه بعد برئه.

قوله: ﴿وَسِرَايَةُ الْقَوْدِ غَيْرُ مَضْمُونَةٍ. فَلَوْ قَطَعَ الْيَدَ قَصَاصًا. فَسَرَى إِلَى النَّفْسِ: فَلَا شَيْءَ عَلَى الْقَاطِعِ). بلا نزاع<sup>(٥)</sup>.

لكن لو اقتص قهراً مع حر أو برد، أو بالة - كالة أو مسمومة ونحوه: لزمه بقية الدية، على الصحيح من المذهب.

جزم به فى الوجيز.

وقدمه فى الفروع وصححه فى الرايتين.

وعند القاضى: يلزمه نصف الدية.

وقال ابن عقيل: من له قود فى نفس وطرف، فقطع طرفه فسرى، أو صال من عليه الدية، فدفعه دفعاً جائراً فقتله: هل يكون مستوفياً لحقه، كما يجزى إطعام مضطر عن كفارة قد وجب عليه بدله له. وكذا من دخل مسجداً وصلى قضاء ونوى، كفاه عن تحية المسجد؟ فيه احتمالان.

قوله: ﴿وَلَا يُقْتَصُّ مِنَ الطَّرَفِ إِلَّا بَعْدَ بُرْئِهِ﴾

(١) لأنها أثر الجنائية والجنائية مضمونة، فكذلك أثرها، الشرح الكبير (٤٧٠/٩).

(٢) لأنها جنائية موجبة للقصاص لو لم تسر فأوجبته إذا سرت. الشرح الكبير (٤٧٠/٩).

(٣) الشرح الكبير (٤٧٠/٩).

(٤) الشرح الكبير (٤٧٠/٩).

(٥) لأن عمر وعلياً رضى الله عنهما قالوا: من مات من حد أو قصاص لا دية له. ولأنه قطع مستحق فقدّر

فلا تضمن سرايته كقطع السارق. الشرح الكبير (٤٧٤/٩)

الصحيح من المذهب: أنه يحرم عليه أن يقتص من الطرف قبل برئه<sup>(١)</sup>، وهو ظاهر كلام المصنف هنا، بل وظاهر كلام الأصحاب.

قال في الفروع: ويحرم القود قبل برئه على الأصح.

وعنه: لا يحرم.

وهو تخريج في المغنى<sup>(٢)</sup>، والشرح<sup>(٣)</sup> من قولنا: إنه إذا سرى إلى السن يفعل به كما فعل.

فائدة: قوله: ﴿فَإِنْ أَقْتَصَّ﴾ قبل ذلك بطل حقه ﴿مِنْ سِرَايَةِ جُرْحِهِ فَلَوْ سَرَى إِلَى نَفْسِهِ: كَانَ هَدْرًا﴾<sup>(٤)</sup>.

قال الإمام أحمد رحمه الله تعالى: لأنه قد دخله العفو بالقصاص.

وهو من المفردات.

\* \* \*

(١) لما روى جابر أن النبي ﷺ نهى أن يستفاد من الجرح حتى يبرأ الجروح. ولأن الجرح لا يدرى أقتل هو أم لا فينبغي أن ينتظر ليعلم ما حكمه . المغنى (٤٤٦/٩) الشرح الكبير (٤٧٥/٩)

(٢) المغنى (٤٤٦/٩)

(٣) الشرح الكبير (٤٧٥/٩)

(٤) لأنه استعجل ما لم يكن له استعجاله فيظلل حقه كقاتل مورثه، المغنى (٤٤٦/٩)، الشرح الكبير (٤٧٦/٩)

## كتاب الديات

قوله: ﴿كُلُّ مَنْ أَلْتَفَ إِنْسَانًا، أَوْ جُزْءًا مِنْهُ بِمُبَاشَرَةٍ، أَوْ سَبَبٍ فَعَلَيْهِ دِيَّتُهُ. فَإِنْ كَانَ عَمْدًا مَحْضًا: فَهِيَ مِنْ مَالِ الْجَانِي حَالَةً﴾.

بلا نزاع<sup>(١)</sup>، ويأتى ذلك فيما لا تحمله العاقلة فى «باب العاقلة»

تنبيه: قوله: ﴿وَإِنْ كَانَ شِبْهَ عَمْدٍ أَوْ خَطَأً أَوْ مَا جَرَى مَجْرَاهُ: فَعَلَى عَاقِلَتِهِ﴾. أما الخطأ وما جرى مجراه: فتحمله العاقلة<sup>(٢)</sup>.

وأما شبه العمد: فجزم المصنف هنا: بأنها تحمله، وهو المذهب<sup>(٣)</sup>. وقال أبو بكر: لا تحمله<sup>(٤)</sup>.

ويأتى ذكر الخلاف صريحاً فى كلام المصنف فى «باب العاقلة».

قوله: ﴿وَلَوْ أَلْقَى عَلَى إِنْسَانٍ أَفْعَى، أَوْ أَلْقَاهُ عَلَيْهَا فَتَلَّتْهُ، أَوْ طَلَبَ إِنْسَانًا بِسَيْفٍ مُجَرَّدٍ فَهَرَبَ مِنْهُ، فَوَقَعَ فِي شَيْءٍ تَلَفَ بِهِ - بَصِيرًا كَانَ أَوْ ضَرِيرًا -: وَجَبَتْ عَلَيْهِ دِيَّتُهُ﴾.

(١) وهذا يقتضيه الأصل وهو أن بدل المثلث يجب على المثلث وأرش الجناية على الجاني. قال النبی ﷺ - لا يجنى جان إلا على نفسه «وقال لبعض أصحابه حين رأى معه ولده «ابنك هذا؟ قال نعم قال: أما إنه لا يجنى عليك ولا تجنى عليه» ولأن موجب الجناية أثر فعل الجاني فيجب أن يختص بضررها كما يختص بنفسها، فإنه لو كسب كان كسبه لغيره، وقد ثبت حكم ذلك فى سائر الجنایات والأكساب، وإنما خولف هذا الأصل فى قتل الحر المعلنور فيه لكثرة الواجب وعجز الجاني فى الغالب عن تحمله مع وجوب الكفارة عليه وقيام عذره تخفيفاً عنه ورفقاً به والعامد لا عذر له فلا يستحق التخفيف ولا يوجد فيه. المعنى المقتضى للمواساة فى الخطأ. انظر الشرح الكبير (٤٨١/٩-٤٨٢) المغنى (٤٨٨/٩).

(٢) قال ابن المنذر: أجمع على هذا كل من نحفظ عنه فى أهل العلم، وقد ثبتت الأخبار عن رسول الله ﷺ أنه قضى بدية الخطأ على العاقلة، وأجمع أهل العلم على القول به ولأن النبی ﷺ جعل دية الخطأ على العاقلة لحديث أبى هريرة الآتى متفق عليه وفيه تنبيه على أن العاقلة تحمل دية الخطأ. والحكمة فى ذلك أن جنایات الخطأ تكثر ودية الأدمى كثيرة فإيجابها على الجاني فى ماله يحفف به فاقترضت الحكمة إيجابها على العاقلة على سبيل الموساة للقاتل وللإعانة له تخفيفاً عنه إذا كان معذوراً فى فعله. انظر الشرح الكبير (٤٨٤/٩)

(٣) لما روى أبو هريرة قال: اقتبلت امرأتان فى هذيل فرمت إحداهما الأخرى بحجر فقتلتها وما فى بطنها فقضى رسول الله ﷺ بدية المرأة على عاقلتها متفق عليه، ولأنه نوع قتل لا يوجب قصاصاً فوجب دية على العاقلة كالخطأ، ويخالف العمد لأنه يغلظ فى كل وجه لقصد الفعل وإرادته القتل وعمد الخطأ يغلظ فى وجه وهو قصد الفعل ويخفف فى وجه وهو كونه لم يرد القتل، فاقترضت تغليظها فى وجه وهو الأسنان وتخفيفها فى وجه وهو حمل العاقلة لها وتأجيلها. انظر الشرح الكبير (٤٨٣/٩)

(٤) لأنها موجب فعل قصده فلم تحمله العاقلة كالعمد المحض ولأنها دية مغلفة فأشبهت دية العمد. انظر الشرح الكبير (٤٨٢/٩-٤٨٣)

وهذا المذهب، وعليه الأصحاب<sup>(١)</sup>.

وقال فى الترغيب، والبلغة: وعندى أنه كذلك إذا اندهش، أو لم يعلم بالبر. أما إذا تعمد إلقاء نفسه، مع القطع بالهلاك: فلا خلاص من الهلاك، فيكون كالمباشر من التسبب.

قال فى الفروع: ويتوجه أنه مراد غيره.

قلت: الذى ينبغى أن يجزم به: أنه مراد الأصحاب، وكلامهم يدل عليه.

تبيه: قوله: ﴿أَوْ حَفَرَ بئْرًا فِي فَنَائِهِ، فَتَلَفَ بِهِ إِنْسَانٌ: وَجَبَتْ عَلَيْهِ دِيَّتُهُ﴾<sup>(٢)</sup>.

مراده: إذا كان الحفر محرماً، وسواء كان فى فنائه أو غيره. فمراده: ضرب مثال لا حصر المسألة فى ذلك.

وتقدم فى «كتاب الجنائيات» قبيل قوله «وشبه العمد» فى الفائدة الثامنة «إذا حفر فى بيته بئراً وستره ليقع فيه أحد».

وتقدم فى أواخر الغصب فى كلام المصنف «إذا حفر فى فنائه بئراً لنفسه، أو حفرها فى سابلة لنفع المسلمين. ووقع فيها شئ ما حكمه؟» فليراجع.

قوله: ﴿أَوْ صَبَّ مَاءً فِي طَرِيقٍ، فَتَلَفَ بِهِ إِنْسَانٌ: وَجَبَتْ عَلَيْهِ دِيَّتُهُ﴾.

هذا المذهب مطلقاً، وعليه جماهير الأصحاب<sup>(٣)</sup>.

وجزم به فى الوجيز، وغيره.

وقدمه فى الفروع، وغيره.

وقال فى الترغيب: إن رشه لذهاب الغبار: فمصلحة عامة، كحفر بئر فى سابلة.

وفيه روايتان.

نقل ابن منصور: إن ألقى كيساً فيه دراهم فى الطريق فكإلقاء الحجر، وأن كل من فعل فيها شيئاً ليس منفعة: ضمن.

وتقدم فى أواخر الغصب «لو ترك طيناً فى الطريق، أو خشبة أو عموداً، أو حجراً

(١) فإنه يجب الضمان بالسبب كما يجب بالمباشرة، ولأنه تلف بعدوانه فأشبه ما لو جنى عليه. انظر الشرح الكبير (٤٨٥/٩).

(٢) لأنه تلف بعدوانه، وروى عن شريح أنه ضمن رجلاً حفر بئراً فوقع فيها رجل فمات، وروى ذلك عن الخليفة على - عليه السلام. انظر الشرح الكبير (٤٨٧/٩).

(٣) لأنه تلف بعدوانه. انظر الشرح الكبير (٤٨٧/٩).

ونحوه ذلك، فتلف به شيء» فليراجع.

قوله: ﴿أَوْ بَالَتْ فِيهَا دَابَّتُهُ وَيَدُهُ عَلَيْهَا، فَتَلَفَ بِهِ إِنْسَانٌ: وَجَبَتْ عَلَيْهِ دِيَّتُهُ﴾.

وهذا المذهب، سواء كان راكباً أو قائداً أو سائقاً، وعليه الأصحاب<sup>(١)</sup>.

وقال المصنف<sup>(٢)</sup>، والشارح<sup>(٣)</sup>، وصاحب الفروع: وقياس المذهب لا يضمنه، كمن سلم على غيره، أو أمسك يده فمات ونحوه، لعدم تأثيره.

قلت: وهو الصواب.

قوله: ﴿وَإِنْ حَفَرَ بئراً، وَوَضَعَ آخَرَ حَجَرًا، فَعَثَرَ بِهِ إِنْسَانٌ، فَوَقَعَ فِي الْبئرِ﴾.

فقد اجتمع سببان مختلفان.

(فَالضَّمَانُ عَلَى وَاضِعِ الْحَجَرِ).

وهذا المذهب المشهور.

وقال في الفروع: وهو أشهر.

وحزم به في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والخلاصة، والمغنى<sup>(٤)</sup>،

والشرح<sup>(٥)</sup>، والوجيز، وغيرهم.

وقدمه في المحرر<sup>(٦)</sup>، والنظم، والرعايتين، والحاوي الصغير، والفروع، وغيرهم.

وعنه: الضمان عليهما.

قال في الفروع: فيتخرج منه ضمان المتسبب. اختاره ابن عقيل، وغيره. وجعله

أبو بكر كقاتل وممسك.

تنبيه: محل الخلاف: إذا تعديا بفعل ذلك.

أما إن تعدى أحدهما: فالضمان عليه وحده. قاله الأصحاب.

وتقدم أحكام البئر في أواخر الغصب.

قوله: ﴿وَإِنْ غَصَبَ صَغِيرًا فَنَهَشَتْهُ حَيَّةٌ، أَوْ أَصَابَتْهُ صَاعِقَةٌ فَفِيهِ الدِّيَّةُ﴾.

(١) لأنه تلف حصل من جهة دابته التي يده عليها فأشبه ما لو جنت بيدها أو منهما. انظر المغنى (٥٧٦/٩)

(٢) انظر المغنى (٥٧٦/٩)

(٣) انظر الشرح الكبير (٤٨٧/٩)

(٤) انظر المغنى (٥٦٥/٩)

(٥) انظر الشرح الكبير لأبي عمر المقدسى (٤٨٧/٩)

(٦) انظر المحرر (١٣٥/٢)

هذا المذهب، وعليه الأصحاب<sup>(١)</sup>.

ولكن شرط ابن عقيل في ضمانه كون أرضه تعرف بذلك.

وحكى صاحب النظم في الغصب: أن ابن عقيل قال: لا يضمنه.

فائدة: قال الشيخ تقي الدين رحمه الله: مثل الحية والصاعقة كل سبب يختص البقعة، كالوباء وانهدام سقف عليه، ونحوهما.

قوله: ﴿وَإِنْ مَاتَ بَمَرَضٍ: فَعَلَى وَجْهِهِ﴾.

وكذا لو مات فجأة، وهما روايتان.

وأطلقهما في الهداية، والمذهب ومسبوك الذهب، والمستوعب، والخلاصة، والمغنى<sup>(٢)</sup>، والشرح<sup>(٣)</sup>، وشرح ابن منجا، والنظم، والرعايتين، والحاوي الصغير، والفروع. وغيرهم.

أحدهما: تجب عليه الدية، صححه في التصحيح<sup>(٤)</sup>.

وجزم به في الوجيز، ومنتخب الأدمى.

والوجه الثاني: لا تجب، نقله أبو الصقر<sup>(٥)</sup>.

وجزم به في المنور، وقدمه في المحرر<sup>(٦)</sup>.

قال الحارثي في الغصب: وعن ابن عقيل لا يضمن. ولم يفرق بين الصاعقة والمرض. وهو الحق. انتهى.

وتقدم في أوائل الغصب «إذا غصب صغيرا: هل يضمنه بذلك؟» في كلام المصنف رحمه الله.

فائدة: لو قيد حراً مكلفاً وغلّه، فتلف بصاعقة أو حية: ففيه الدية على الصحيح من المذهب.

جزم به في الوجيز، وقدمه في النظم.

(١) لأنه تلف في يده العادية، انظر الشرح الكبير (٤٩١/٩)

(٢) انظر المغنى

(٣) انظر الشرح الكبير (٤٩١/٩)

(٤) كالعبد الصغير، انظر الشرح الكبير (٤٩١/٩).

(٥) لأنه حر لا تثبت اليد عليه في الغصب أشبه الكبير، انظر الشرح الكبير (٤٩١/٩).

(٦) انظر المحرر (١٣٦/٢).

وقيل: لا تجب.

وأطلقهما في المحرر، والرعايتين، والحاوى الصغير، والفروع.

قوله: ﴿وَإِنْ اصْطَدَمَ نَفْسَانِ﴾.

قال في الروضة: بصيران، أو ضريران، أو أحدهما.

قلت: وكذا قال المصنف<sup>(١)</sup>، والشارح<sup>(٢)</sup>.

فماتا: (فعلى عاقلة كل واحد منهما دية الآخر).

هذا المذهب، جزم به في الخرقى، والمحرر<sup>(٣)</sup>، والمغنى<sup>(٤)</sup>، والشرح<sup>(٥)</sup>، الزركشى، والنظم، والوجيز، والمنور، ومنتخب الأدمى، وغيرهم.

وقدمه في الرعايتين، والحاوى الصغير، والفروع.

وقيل: يجب على عاقلة كل واحد منهما نصف الدية. وهو تخريج لبعضهم.

تنبيه: ظاهر كلام المصنف: أنه سواء كان تصادمهما عمداً أو خطأ، وهو صحيح وهو المذهب. وعليه أكثر الأصحاب.

وقيل: إذا كان عمداً يضمنان دون عاقلتهما.

وقال في الرعاية: وهو أظهر.

قوله: ﴿وَإِنْ كَانَا رَاكِبَيْنِ، فَمَاتَ الدَّابَّتَانِ، فَعَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا قِيمَةُ دَابَّةِ الْآخَرِ﴾.

وهذا المذهب<sup>(٦)</sup>، جزم به في المغنى<sup>(٧)</sup>، والشرح<sup>(٨)</sup>، والمحرر<sup>(٩)</sup>، وغيرهم.

وقدمه في الفروع، وغيره.

وقيل في الرعايتين: إن غلبت الدابة راكبها بلا تفريط: لم يضمن. وجزم به في

(١) قال الموفق [ولا فرق بين البصيرين والأعميين والبصير والأعمى] انظر المغنى (٣٦٠/١٠).

(٢) انظر الشرح الكبير لأبى عمر القدسى (٤٩١/٩).

(٣) انظر المحرر (١٣٦/٢).

(٤) انظر المغنى (٣٥٩/١٠).

(٥) انظر الشرح الكبير (٤٩١/٩).

(٦) لأن كل واحد منهما مات من صدمة صاحبه وإنما هو قريبها إلى محل الجناية فلزم الآخر ضمانها كما لو كانت واقفة بخلاف الجراحة. انظر الشرح الكبير (٤٩٢/٩).

(٧) انظر المغنى (٣٥٩/١٠).

(٨) انظر الشرح الكبير (٤٩٢/٩).

(٩) انظر المحرر (١٣٦/٢).

الترغيب، والوجيز، والحاوي الصغير.

قوله: ﴿وَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا يَسِيرُ، وَالْآخَرُ وَقِفًا، فَعَلَى السَّائِرِ ضَمَانُ الْوَاقِفِ وَدَابَّتِهِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِي طَرِيقِ ضَيْقٍ، قَاعِدًا أَوْ وَقِفًا. فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ. وَعَلَيْهِ ضَمَانُ مَا تَلَفَ بِهِ﴾.

ذكر المصنف هنا مسألتين:

إحدهما: ما يتلفه السائر إذا كان واقفاً، أو قاعداً. فقطع بضمان الواقف ودابته على السائر<sup>(١)</sup>، إلا أن يكون في طريق ضيق قاعداً أو واقفاً، فلا ضمان عليه، وهو أحد الوجهين، وهو المذهب منهما، ونهض عليه<sup>(٢)</sup>.

وجزم به في المغنى<sup>(٣)</sup>، والشرح<sup>(٤)</sup>، والوجيز.

وهو ظاهر ما جزم به في الرعاية الصغرى، والحاوي.

وقيل: يضمنه السائر سواء كان الواقف في طريق ضيق، أو واسع.

وقدمه في المحرر<sup>(٥)</sup>، والنظم، والزر كشي، وهو ظاهر كلام الخرقى.

وأطلقهما في الفروع.

المسألة الثانية: ما يتلفه الواقف أو القاعد للسائر في الطريق الضيق: فجزم المصنف هنا: أنه يضمنه.

وجزم به في الشرح<sup>(٦)</sup>، وشرح ابن منجا. واختاره المصنف.

والصحيح من المذهب: أنه لا يضمن: نص عليه.

وقدمه في المحرر<sup>(٧)</sup>، والنظم، والرعايتين، والحاوي الصغير، والفروع.

وأما ما يتلف للسائر إذا كان الطريق واسعاً: فلا ضمان على الواقف والقاعد،

على الصحيح من المذهب، وقطع به كثير منهم.

(١) لأن السائر هو الصادم المتلف فكان الضمان عليه فإن مات هو أو دابته فهو هدر لأنه أتلف نفسه ودابته. انظر الشرح الكبير (٤٩٢/٩).

(٢) لأن التلف حصل بتعديه فكان الضمان عليه كما لو وضع حجراً في الطريق أو جلس في طريق ضيق فعثر به إنسان، انظر الشرح الكبير (٤٩٣/٩).

(٣) انظر المغنى (٣٥٩/١٠).

(٤) انظر الشرح الكبير (٤٩٣/٩).

(٥) انظر المحرر (١٣٦/٢).

(٦) انظر الشرح الكبير (٤٩٣/٩).

(٧) انظر المحرر (١٣٦/٢).



وقدمه في المحرر<sup>(١)</sup>، والنظم، والرعايتين، والحاوي، والفروع، وغيرهم.  
وقيل: يضمّنه، ذكره الزركشي، وغيره.

### تبيينان

أحدهما: قوله «فعلى السائر ضمان الواقف ودابته».  
ضمان الواقف يكون على عاقلة السائر، وضمان دابة الواقف على نفس السائر  
صرح به الأصحاب.

فظاهر كلام المصنف غير مراد.

الثاني: قوله: ﴿إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِي طَرِيقِ ضَيْقٍ قَاعِدًا أَوْ وَاَقِفًا﴾.  
قال ابن منجا: لا بد أن يلحظ أن الطريق الضيق غير مملوك للواقف، أو القاعد.  
لأنه إذا كان مملوكًا لم يكن متعديًا بوقوفه فيه، بل السائر هو المتعدي بسلوكه ملك  
غيره بغير إذنه. انتهى.

فائدة: لو اصطدم عبدان ماشيان فماتا: فهدر.  
وإن مات أحدهما فقيمته في رقبة الآخر كسائر جنائته.  
وإن اصطدم حر وعبد فماتا: ضمنّت قيمة العبد في تركة الحر. على الصحيح من  
المذهب.

وقيل: نصفها.

وتجب دية الحر كاملة في تلك القيمة.

قوله: ﴿وَإِنْ أَرْكَبَ صَيِّبَيْنِ لَا وِلَايَةَ لَهُ عَلَيْهِمَا، فَاصْطَدَمَا، فَمَاتَا: فَعَلَى عَاقِلَتِهِ  
دِيَتُهُمَا﴾.

هذا أحد الوجهين.

جزم به في الترغيب، والنظم، والوجيز، ومنتخب الأدمى، والشرح<sup>(٢)</sup>، وشرح  
ابن منجا.

والصحيح من المذهب: أن الضمان على الذي أركبهما، اختاره ابن عبدوس في  
تذكرته.

(١) انظر المحرر (١٣٦/٢).

(٢) انظر الشرح الكبير (٤٩٣/٩).

وحزم به فى الهداية والمذهب، والخلاصة، والهادى، والكافى<sup>(١)</sup>، والمحزر<sup>(٢)</sup>، والمنور.

وقدمه فى الرايتين، والحاوى الصغير، والفروع.

#### تنبيهان

أحدهما: محل الخلاف فى نفس الدية: على من تجب؟  
أما إن كان التالف مالا: فإن الذى أركبهما يضمه قولاً واحداً.  
الثانى: ظاهر كلام المصنف رحمه الله تعالى: أنه لو أركبها من له ولاية عليهما: أنه لا شىء عليه.

وتحرير ذلك: أنه لو أركبها لمصلحة، فهما كما لو ركبنا وكانا بالغين عاقلين، على ما تقدم، وهذا الصحيح من المذهب، اختاره القاضى وغيره.  
وحزم به فى الكافى<sup>(٣)</sup>، وغيره.

وقدمه فى الفروع، وغيره.

وقال ابن عقيل: إنما ذلك إذا أركبهما ليمرنهما على الركوب إذا كانا يثبتان بأنفسهما. فأما إن كانا لا يثبتان بأنفسهما: فالضمان عليه.

وقال فى الترغيب: إن صلحاً للركوب وأركبهما ما يصلح لركوب مثلهما: لم يضمن، وإلا ضمن.

قلت: وهو الصواب، ولعله مراد من أطلق.

#### فوائد

الأولى: لو ركب الصغيران من عند أنفسهما: فهما كالبالغين فيما تقدم.

الثانية: لو اصطدم كبير وصغير. فإن مات الصغير: ضمنه الكبير. وإن مات الكبير: ضمنه الذى أركب الصغير.

الثالثة: لو تجاذب اتنان حبلاً أو نحوه، فانقطع فماتا: فهما كالمتصادمين سواء انكباً أو استلقيا، أو انكب أحدهما واستلقى الآخر، لكن نصف دية المنكب على عاقلة المستلقى مغلظة، ونصف دية المستلقى على عاقلة المنكب مخففة، قاله فى الرعاية.

(١) انظر الكافى (٩/٤)

(٢) انظر المحزر (١٣٦/٢)

(٣) انظر الكافى (٩/٤)

تنبيه: تقدم فى أواخر «باب الغصب». أحكام ما إذا اصطدمت سفينتان فليعاود.  
قوله: ﴿وَإِنْ رَمَى ثَلَاثَةً بِمَنْجَنِيْقٍ فَقَتَلَ الْحَجَرُ إِنْسَانًا: فَعَلَى عَاقِلَةٍ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ ثُلُثُ دِيَّتِهِ﴾.

ولا قود لعدم إمكان القصد غالبًا. وهذا المذهب وعليه الأصحاب.  
وقال فى الرعاية، وغيره، وقيل: تجب الدية فى بيت المال، فإن تعذر فعلى العاقلة.  
وفى الفصول احتمال: أنه كرميه عن قوس ومقلع وحجر عن يد.  
ونقل المروذى يفديه الإمام، فإن لم يكن فعليهم.  
واختار فى الرعاية: أن ذلك عمدًا، إذا كان الغالب الإصابة.  
قلت: إن قصدوا رميه: كان عمداً، وإلا فلا.  
قوله: (وَإِنْ قُتِلَ أَحَدُهُمْ: فَفِيهِ ثَلَاثَةُ أَوْجُهٍ: أَحَدُهَا: يُلْغَى فِعْلُ نَفْسِهِ، وَعَلَى عَاقِلَةٍ صَاحِبِيَّةٍ ثُلُثَا الدِّيَةِ).

وهو المذهب<sup>(١)</sup>. جزم به القاضى فى المجرد والمصنف فى العمدة والأدمى البغدادى فى منتخبه.

وقال فى المغنى: هذا أحسن، وأصح فى النظر<sup>(٢)</sup>.

وقدمه فى الخلاصة، وإدراك الغاية.

والثانى: عليهما كمال الدية.

قال أبو الخطاب- وتبعه صاحب الخلاصة- هذا قياس المذهب<sup>(٣)</sup>.

وصححه فى التصحيح. وجزم به فى الوجيز.

وقدمه فى المحرر<sup>(٤)</sup>، والنظم، والرعايتين، والحاوى الصغير.

(١) لأنه شارك فى إتلاف حقه فلم يضمن ما قابل كما لو شارك فى قتل بهيمته أو عبده. انظر المغنى (٥٥٩/٩) الشرح الكبير (٤٩٤/٩)

(٢) قال وقد روى نحوه عن على - عليه السلام مسألة القارصة والقامصة والواقصة قال الشعبي، وذلك أن ثلاث جوار اجتمعن فركبت إحداهن على عنق الأخرى وقرصت الثالثة المركبة فقمصت فسقطت الراكبة فوقصت عنقها فماتت فرفع ذلك إلى الخليفة على عليه السلام- فقضى بالدية أثلاثاً على عواقلهن وألغى الثلث الذى قابل فعل الواقصة لأنها أعانت على قتل نفسها وهذه شبيهة بمسألتنا ولأن المقتول مشارك فى القتل فلم تكمل الدية على شريكه كما لو قتلوا واحداً من غيرهم. انظر المغنى (٥٥٩/٩ - ٥٦٠)

(٣) بناء على مسألة المتصادمين. انظر المغنى (٥٥٩/٩)

(٤) انظر المحرر (١٣٦/٢)

وأطلقهما فى الفروع، والمذهب، والمستوعب.

والثالث: على عاقلته ثلث الدية لورثته، وثلاثها على عاقلة الآخرين<sup>(١)</sup>.

ويحتمله كلام الخرقي.

وهذا الوجه مبني على إحدى الروايتين الآيتين فى أن جنايته على نفسه تجب على عاقلته. وأطلقهن فى الشرح.

وقال ابن عقيل فى التذكرة: تكون عليه، يدفعها إلى ورثته.

تنبيه: قوله «أحدهما يلغى فعل نفسه». وعلى عاقلة صاحبيه ثلثا الدية».

يعنى: يلغى فعل نفسه وما يترتب عليه.

وقال ابن منجا فى شرحه: وأما كون أحدهم - إذا قتله الحجر - يلغى فعل نفسه فى وجه: فقياس على المتصادمين، وقد تقدم.

فعلى هذا: يجب كمال الدية على عاقلة صاحبيه.

صرح بذلك المصنف فى المغنى<sup>(٢)</sup>.

ولم يرتب المصنف هنا على إلغاء فعل نفسه كمال الدية، بل رتب عليه وجوب ثلثى الدية على عاقلة صاحبيه. قال: ولا أعلم له وجهاً. بل وجه إيجاب ثلثى الدية على عاقلة صاحبيه: أن يجعل ما قابل فعل المقتول ساقطاً لا يضممه أحد، لأنه شارك فى إتلاف نفسه. فلم يضمن ما قابل فعله، كما لو شارك فى قتل بهيمته أو عبده.

وهذا صرح به المصنف فى المغنى. ونسبه إلى القاضى. انتهى كلام ابن منجا.

وليس فيه كبير جدوى. ولا يرد على المصنف ما قال، فإن مراده بقوله: «يلغى فعل نفسه» أنه يسقط فعل نفسه. وما يترتب عليه، بدليل قوله: «وعلى عاقلة صاحبيه ثلثا الدية».

ولا يلزم من إلغاء فعل نفسه وجوب كمال الدية.

وعلى تقدير أنه يلزمه ذلك: فمحله إذا لم يكن يذكر الحكم. والله أعلم.

فائدة: لو قتل الحجر الثلاثة: فعلى قول القاضى: على عاقلة كل واحد ثلثا الدية، وثلثها هدر.

(١) لأن كل واحد منهم مشارك فى قتل نفس مؤمنة خطأ فلزمته ديتها كالأجانب، وهذا يبنى على أن جناية المرء على نفسه وأهله خطأ تتحمل عقلها عاقلته انظر المغنى (٥٥٩/٩) الشرح الكبير (٤٩٤/)

(٢) انظر المغنى (٥٦٠/٩)

وعلى قول أبى الخطاب: على عاقلة كل واحد كمال الدية للآخرين.  
وقدمه فى الرعايتين، والحاوى.

قوله: ﴿وَإِنْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ ثَلَاثَةٍ: فَالْدِيَّةُ حَالَةٌ فِي أَمْوَالِهِمْ﴾.  
هذا المذهب، وعليه أكثر الأصحاب، وقطع به كثير منهم.  
قال الزركشى: هذا هو المذهب المختار للأصحاب.

قال الشارح: فإن كانوا أكثر من ثلاثة فالدية حالة فى أموالهم فى الصحيح من المذهب، إلا على الوجه الذى اختاره أبو الخطاب، فإنهم إذا كانوا أربعة، فقتل الحجر أحدم: فإنه يجب على عاقلة كل واحد من الثلاثة الباقين ثلث الدية، لأنهم تحملوها كلها<sup>(١)</sup>. انتهى.

قال فى المحرر، والنظم، والفروع: وإن زادوا على ثلاثة: فالدية فى أموالهم<sup>(٢)</sup>.  
وعنه: على العاقلة، لاتحاد فعلهم.

قال فى الرعايتين، والحاوى: وإن كانوا أربعة، فالدية عليهم كالخمس.  
زاد فى الكبرى: فى الأصح.  
وعنه على عواقلهم. انتهى.

فائدة: لا يضمن من وضع الحجر وأمسك الكفة، كمن أوتر القوس وقرب السهم. هذا المذهب.

وقال القاضى، وابن عقيل: يتوجه روايتنا ممسك.

قوله: ﴿وَإِنْ جَنَى إِنْسَانٌ عَلَى نَفْسِهِ، أَوْ طَرَفِهِ خَطَأً، فَلَا دِيَّةَ لَهُ﴾.  
هذا المذهب<sup>(٣)</sup>.

قال ابن منجا فى شرحه: هذا المذهب.

(١) انظر الشرح الكبير (٤٩٥/٩)

(٢) انظر المحرر (١٣٦/٢)

(٣) قياساً على العمدة وما روى أن عامر بن الأكوع يوم خيبر رجع سيفه عليه فقتله، ولم ينقل أن النبى - ﷺ - قضى فيه بدية ولا غيرها ولو كانت واجبة لبينها النبى - ﷺ - ولنقل ظاهراً. انظر الشرح الكبير (٤٩٦/٩).

وصححه المصنف<sup>(١)</sup>، والشارح<sup>(٢)</sup>.

وجزم به في الوجيز، والمنور، والمنتخب الأدمى، وغيرهم.

وقدمه في المحرر<sup>(٣)</sup>، والنظم، والرعايتين، والحاوى الصغير، والفروع، وغيرهم.

قال أبو الخطاب في الهداية: وهو القياس.

وعنه: على عاقلته، ديته لورثته، ودية طرفه لنفسه<sup>(٤)</sup>.

وقدمه في الهادى، والمذهب، ومسبوك الذهب، والمستوعب، والخلاصة، ونظم المفردات. وهو منها.

ونص عليه في رواية ابن منصور وأبى طالب.

قال في الفروع: وعنه دية ذلك على عاقلته له أو لورثته.

اختاره الخرقى، وأبو بكر، والقاضى، وأصحابه. انتهى.

قال المصنف<sup>(٥)</sup>، والشارح ، والزركشى: هو ظاهر كلام الخرقى. ذكره فيما إذا رمى ثلاثة بمنجنيق، فرجع الحجر فقتل أحدهم.

قال في الفروع: ولا نحملة دون الثلث فى الأصح. قاله فى الترغيب.

نقل حرب - فيمن قتل نفسه - لا يودى من بيت المال.

قوله: ﴿وَإِنْ نَزَلَ رَجُلٌ بَرًّا، فَخَرَّ عَلَيْهِ آخِرُ فَمَاتَ الْأَوَّلُ مِنْ سَقَطَتِهِ، فَعَلَى عَاقِلَتِهِ دِيَتُهُ. وَإِنْ سَقَطَ ثَالِثٌ فَمَاتَ الثَّانِي. فَعَلَى عَاقِلَتِهِ دِيَتُهُ. وَإِنْ مَاتَ الْأَوَّلُ مِنْ سَقَطَتِهِمَا قَدِيَتُهُ عَلَى عَاقِلَتِهِمَا﴾.

(١) قال: وهى الأصح لأن عامر بن الأكوع بارز مرحبا يوم خيبر فرجع سيفه على نفسه فمات قال: ولم يبلغنا أن النبى - ﷺ - قضى فيه بدية ولا غيرها ولو وجبت لبينه النبى - ﷺ - قال: ولأنه جنى على نفسه فلم يضمه غيره كالعمد ولأن وجوب الدية على العاقلة إنما كان مواساة للجاني وتخفيفا عنه وليس على الجاني ههنا شيء يحتاج إلى الإعانة والمواساة فيه ، فلا وجه لإيجابه ، ويفارق هذا ما إذا كانت الجناية على غيره فإنه لو لم تحمله العاقلة لأجحف به وجوب الدية لكثرتها. انظر المغنى ( ٩ / ٥١٠ )

(٢) انظر الشرح الكبير (٤٦٩/٩)

(٣) انظر المحرر (١٣٦/٢)

(٤) لما روى أن رجلاً ساق حمراً فضر به بعضا كانت معه فطارت منها شظية فأصابته عينة ففقتاتها فجعل عمر بن الخطاب -رضى الله عنه - ديته على عاقلته وقال هى يد من أيدي المسلمين لم يصيبها اعتداء على أحد، ولم يعرف له مخالف ولأنه قتل خطأ فكانت ديته على عاقلته كما لو قتل غيره. انظر الشرح الكبير (٤٩٦/٩)

(٥) انظر المغنى (٥٠٩/٩)

ودم الثالث هدر، لا أعلم في ذلك خلافاً.  
 وجزم به في المحرر<sup>(١)</sup>، والنظم، والوجيز، والفروع، وغيرهم.  
 وإن ماتوا كلهم: فدية الأول على عاقلة الآخرين نصفين. ودية الثاني على عاقلة الثالث. والثالث هدر.  
 فائدة: لو تعمد ذلك واحد منهم، أو كلهم، وكان ذلك يقتل غالباً: وجب عليه القود. وإلا فهو عمد خطأ. فيه الدية المغلظة.  
 فإن كان الوقوع خطأ: فعلى عاقلتهما الدية مخففة<sup>(٢)</sup>.  
 قوله: ﴿وَإِنْ كَانَ الْأَوَّلُ جَذَبَ الثَّانِي، وَجَذَبَ الثَّانِي الثَّالِثَ: فَلَا شَيْءَ عَلَى الثَّالِثِ. وَدِيَتُهُ عَلَى الثَّانِي، فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ﴾.  
 وهذا المذهب<sup>(٣)</sup>، وجزم به في الوجيز، ومنتخب الأدمى.  
 وقدمه في الرعايتين، والفروع.  
 وفي الوجه الثاني: ديته على الأول والثاني نصفين<sup>(٤)</sup> صححه في التصحيح وأطلقهما في المغنى<sup>(٥)</sup>، والشرح<sup>(٦)</sup>، وشرح ابن منجا.  
 لكن إنما حمل ذلك على العاقلة عندهم.  
 وقيل: يسقط ثلثها.  
 وقيل: يجب على عاقلته إرثاً.  
 وقيل: على عاقلة الثاني نصفها، والباقي هدر.  
 وقيل: دمه كله هدر.  
 ذكر هذه الأوجه الأخيرة في الرعايتين.  
 قال بعضهم: وفيه نظر. بل حكاية ذلك في المسألة غلط.  
 وإنما هذه الأوجه: فيما إذا جذب الثالث رابعاً.

(١) انظر المحرر (١٣٦/٢)

(٢) انظر المغنى (٥٦١/٩)

(٣) لأنه هو جذبه وباشره بذلك والمباشرة تقطع حكم التسبب كالخافر مع الدوافع. انظر الشرح الكبير (٤٩٨/٩)

(٤) لأن الأول جذب الثاني الجاذب للثالث فصار مشاركاً لثاني في إتيانه، انظر الشرح الكبير (٤٩٨/٩)

(٥) انظر المغنى (٥٦٢/٩)

(٦) انظر الشرح الكبير (٤٩٨/٩)

وقد أخذ هذه المسألة من المحرر، وأسقط منها الرابع، ففسدت الأوجه - انتهى.

قوله: ﴿وَدِيَّةُ الثَّانِي عَلَى الْأَوَّلِ﴾.

وهى أحد الوجوه، وقدمه فى الرعايتين<sup>(١)</sup>.

والوجه الثانى: يجب على الأول نصف ديته، ويهدر نصفها فى مقابلة فعل نفسه<sup>(٢)</sup>. وأطلقهما فى الشرح<sup>(٣)</sup>، وشرح ابن منجا.

والوجه الثالث: وجوب نصف ديته على عاقلته لورثته، كما قلنا «إذا رمى ثلاثة بمنجنيق، فقتل الحجر أحدهم». وهو تخرىج فى الشرح<sup>(٤)</sup>.

وقيل: دمه هدر، وأطلقهن فى الفروع.

تنبيه: قال ابن منجا فى شرحه، فإن قيل: ظاهر كلام المصنف: أن الدية على من ذكر، لا على عاقلته. وصرح فى المغنى: أن دية الثالث على عاقلة الثانى أو على عاقلته وعاقلة الأول نصفين. وأن دية الثانى على عاقلة الأول<sup>(٥)</sup>.

قيل: قال فى النهاية - بعد ذكر المسألة -: هذا عمد خطأ. وهل يجب فى مال الجانى، أو على العاقلة؟ فيه خلاف بين الأصحاب.

فلعل المصنف ذكر أحد الوجهين هنا والآخر فى المغنى. انتهى.

وقد حكى الخلاف فى الرعايتين.

#### فائدتان

إحداهما: دية الأول، قيل: تجب كلها على عاقلة الثانى، ويلغى فعل نفسه.

وقيل: يجب نصفها على الثانى. ويهدر نصف دية القاتل، لفعل نفسه.

وقيل: يجب نصفها على نفسه لورثته. وأطلقهن فى الشرح<sup>(٦)</sup>.

الثانية: لو كانوا أربعة، فجذب الأول الثانى، والثانى الثالث، والثالث الرابع: فدية

(١) لأنه هلك لجذبه وإن هلك بسقوط الثالث عليه فقد هلك بجذبه الأول وجذبه نفسه للثالث فسقط فعل نفسه كالمضامين وتجب ديته بكاملها على الأول ذكره القاضى. انظر الشرح الكبير (٤٩٨/٩) -

(٤٩٩)

(٢) انظر الشرح الكبير (٤٩٩/٩) - المغنى (٥٦٢/٩)

(٣) انظر الشرح الكبير (٤٩٩/٩)

(٤) انظر الشرح الكبير (٤٩٩/٩) والأولى أن يذكر أنه تخرىج فى المغنى. انظر المغنى (٥٦٢/٩)

(٥) انظر المغنى (٥٦٢/٩)

(٦) انظر الشرح الكبير (٤٩٩/٩)



الرابع على الثالث. على الصحيح من المذهب. جزم به فى الوجيز. وقدمه فى المحرر<sup>(١)</sup>، والنظم، والرعايتين، والحاوى الصغير، والفروع.

وقيل: على الثلاثة أثلاثا.

وأما دية الثالث: فعلى الثانى. على الصحيح من المذهب. جزم به فى الوجيز. وقدمه فى المحرر<sup>(٢)</sup>، والنظم، والحاوى الصغير، وشرح ابن رزين.

وقيل: نصفها على الثانى.

وقيل: على الأولين.

وقيل: ثلثاها.

وقيل: دمه هدر، واختاره فى المحرر<sup>(٣)</sup>، وأطلقهن فى الفروع.

وأما دية الثانى: فعلى الأول والثالث. على الصحيح من المذهب.

جزم به فى الوجيز، والمنور.

وقدمه فى المحرر<sup>(٤)</sup>، والنظم، والحاوى الصغير، وشرح ابن رزين.

وقيل: بل ثلثاها عليهما.

وقيل: على الثالث.

قال الجحد: لا شىء على الأول بل على الثالث كلها أو نصفها.

وقيل: نصفها.

قال فى الفروع: ويتوجه على الوجه الأول فى دية الثالث: أنها على الأول.

وأما دية الأول: فعلى الثانى والثالث نصفان، على الصحيح من المذهب.

جزم به فى الوجيز. وقدمه فى المحرر، والنظم، والحاوى الصغير.

وقيل: ثلثاها عليهما.

تنبيه: تنمة الدية فى جميع الصور: فيه الروايتان فيما إذا جنى على نفسه.

قوله: ﴿وَإِنْ كَانَ الْأَوَّلُ هَلَكَ مِنْ دَفْعَةِ الثَّالِثِ: احْتِمَالٌ أَنْ يَكُونَ ضَمَانُهُ عَلَى

الثانى﴾.

(١) انظر المحرر (١٣٦/٢)

(٢) انظر المحرر (١٣٦/٢)

(٣) انظر المحرر (١٣٦/٢)

(٤) انظر المحرر (١٣٦/٢)

وقدمه فى الرعايتين.

واحتمل أن يكون نصفها على الثانى.

وأطلقهما ابن منجا فى شرحه.

وفى نصفها الآخر وجهان مبنيان على الخلاف فى جناية الإنسان على نفسه، على ما تقدم مرارا.

قوله: ﴿وَإِنْ خَرَّ رَجُلٌ فِي زُيَّةِ أَسَدٍ<sup>(١)</sup>، فَجَذَبَ آخَرَ، وَجَذَبَ الثَّانِي ثَالِثًا. وَجَذَبَ الثَّالِثُ رَابِعًا. فَقَتَلَهُمُ الْأَسَدُ، فَالْقِيَاسُ: أَنَّ دَمَ الْأَوَّلِ هَدَرٌ، وَعَلَى عَاقِلَتِهِ دِيَّةُ الثَّانِي. وَعَلَى عَاقِلَةِ الثَّانِي دِيَّةُ الثَّالِثِ. وَعَلَى عَاقِلَةِ الثَّالِثِ دِيَّةُ الرَّابِعِ﴾.

وهذا المذهبُ. جزم به فى الوجيز.

وقدمه فى المحرر<sup>(٢)</sup>، والنظم، والرعايتين، والحاوى الصغير، والفروع، وغيرهم. وفيه وجه آخر: أن دية الثالث على عاقلة الأول والثانى نصفان. ودية الرابع على عاقلة الثلاثة أثلاثا.

وقيل: دية الثالث على الثانى خاصة.

وقال فى الهداية، والمستوعب، والخلاصة، وإدراك الغاية: مقتضى القياس أن يجب لكل واحد دية نفسه، إلا أن دية الأول تجب على الثانى والثالث. لأنه مات من جذبته وجذبة الثانى للثالث، وجذبة الثالث للرابع. فسقط فعل نفسه.

وأما دية الثانى: فتجب على الثالث والأول نصفين.

وأما دية الثالث: فتجب على الثانى خاصة.

وقيل: بل على الأول والثانى.

وأما دية الرابع: فهى على الثالث فى أحد الوجهين. وقدمه فى الخلاصة.

وفى الآخر: تجب على الثلاثة أثلاثا. انتهى.

قال فى الرعاية: هذا القياس.

قال فى المذهب: لما قدم ما قاله على رضى الله تعالى عنه.

قال: والقياس غير ذلك.

(١) هى حفرة للأسد كما فى القاموس. انظر القاموس المحيط للفيروز أبادى (٣٣٨/٤)

(٢) انظر المحرر (١٣٧/٢)

وروى عن على رضى الله عنه: أنه قضى للأول برقع الدية. وللثاني بثلاثها. وللثالث بنصفها. وللرابع بكماها على من حضر. ثم رفع إلى النبی صلى الله عليه وسلم. فأجاز قضاءه<sup>(١)</sup>. فذهب الإمام أحمد رحمه الله إليه توفيقاً. وجزم به الأدمى فى منتخبه.

وقدمه فى الهداية، والمذهب، وإدراك الغاية، وغيرهم. قال فى المحرر<sup>(٢)</sup>، والرعايتين، والنظم، والحاوى الصغير، والفروع، وغيرهم- فى خبر على رضى الله عنه- وجعله على قبائل الذين ازدحموا. قال فى المستوعب: قضى للأول برقع الدية. لأنه هلك فوقه ثلاثة. وللثاني بثلاثها، لأنه هلك فوقه اثنان، وللثالث بنصفها، لأنه هلك فوقه واحد. وللرابع بكماها.

تنبيه: حكى المصنف هنا: ما روى عن على رضى الله عنه، فيما إذا خَرَّ رجل فى زينة أسد فجذب آخر- إلى آخره.

وكذا قال فى الهداية، والمذهب، والمستوعب، والخلاصة، وجماعة. وذكر فى المحرر<sup>(٣)</sup>، والنظم، والرعايتين، والحاوى الصغير، والفروع، وغيرهم: هذه المسألة، ثم قالوا: ولو تدافع و تزاحم عند الحفرة جماعة، فسقط منهم أربعة فيها متجاوزين، كما وصفنا. فهى الصورة التى قضى فيها على رضى الله عنه. فصورة على رضى الله عنه التى حكاها هؤلاء، جزم بها وبحكمها فى المحرر، والحاوى الصغير، مع حكايتهما الخلاف فى مسألة المصنف.

وقدم ما جزم به فى الرعايتين، وغيره. وأما صاحب الفروع: فإنه ذكر المسألة الأولى، وهى مسألة المصنف. وذكر الخلاف فيها.

ثم قال: وكذا إن ازدحم وتدافع جماعة عند الحفرة، فوقع أربعة متجاوزين فظاهره: إجراء الخلاف فى المسألتين، وأنهما فى الخلاف سواء، وهو أولى. ويدل عليه كلام المصنف، وصاحب الهداية، وغيرهما، لكونهم جعلوا ما روى عن على رضى الله عنه فى ذلك. والله أعلم.

(١) أخرجه سعيد بن منصور فى سننه كما فى المغنى. انظر المغنى (٥٦٤/٩) الشرح الكبير (٥٠١/٩)

(٢) انظر المحرر (١٣٨/٢)

(٣) انظر المحرر (١٣٧/٢)

**فائدة:** ونقل جماعة عن الإمام أحمد رحمه الله: أن ستة تغاطسوا في الفرات فمات واحد، فرفع إلى على رضى الله عنه، فشهد رجلان على ثلاثة، وثلاثة على اثنين، فقضى بخمسي الدية على الثلاثة، وبثلاثة أخماسها على الاثنين. ذكره الخلال وصاحبه.

**فائدة:** ذكر ابن عقيل: إن نام على سطحه، فهوى سقفه من تحته على قوم لزمه المكث، كما قاله المحققون فيمن ألقى في مركبه نار. ولا يضمن ما تلف بسقوطه. لأنه ملجأ لم يتسبب. وإن تلف شيء بدوام مكثه أو بانتقاله: ضمنه. واختار ابن عقيل في التائب العاجز عن مفارقة المعصية في الحال، أو العاجز عن إزالة أثرها كمتوسط المكان المغضوب، ومتوسط الجرحى -: تصح توبته مع العزم والندم. وأنه ليس عاصياً بخروجه من الغضب.

قال في الفروع: ومنه توبته بعد رمى السهم أو الجرح، وتخليصه صيد الحرم من الشبك، وحمله المغضوب لربه ليرتفع الإثم بالتوبة. والضمان باق. بخلاف ما لو كان ابتداء الفعل غير المحرم - كخروج مستعير من دار انتقلت عن المعير، وخروج من أجنب من مسجد، ونزع مجامع طلع عليه الفجر - فإنه غير آثم اتفاقاً.

ونظير المسألة: توبة مبتدع لم يتب من أصله: تصح.

وعنه: لا تصح. اختاره ابن شاقلا.

وكذا توبة القاتل قد تشبه هذا. وتصح على أصح الروايتين، وعليه الأصحاب، وحق آدمى لا يسقط إلا بالأداء إليه.

وكلام ابن عقيل يقتضى ذلك.

وأبو الخطاب منع أن حركات الغاصب للخروج طاعة. بل معصية. فعلها لدفع أكثر المعصيتين بأقلها، والكذب لدفع قتل لإنسان.

قال في الفروع: والقول الثالث: هو الوسط.

وذكر المجد: أن الخارج من الغضب ممثل من كل وجه، إن جاز الوطاء، لمن قال «إن وطقتك فأنت طالق ثلاثاً» وفيها روايتان، وإلا توجه لنا أنه عاص مطلقاً، أو عاص من وجه، ممثل من وجه، انتهى.

قوله: ﴿وَمَنْ اضْطُرَّ إِلَى طَعَامِ إِنْسَانٍ، أَوْ شَرَابِهِ، وَلَيْسَ بِهِ مِثْلُ ضَرُورَتِهِ، فَمَنْعَهُ حَتَّى مَاتَ: ضَمِنَهُ. نَصَّ عَلَيْهِ﴾. وهو المذهب<sup>(١)</sup>.

(١) لأنه سبب هلاكه. انظر المغنى (٩/٥٨٠).

جزم به فى الهداية، والمذهب، والمستوعب، والخلاصة، والوجيز، ومنتخب الأدمى، والمنور، والفروع، وغيرهم.

وقدمه فى المغنى<sup>(١)</sup>، والمحزر<sup>(٢)</sup>، والنظم، والرعايتين، والحاوى الصغير، والشرح<sup>(٣)</sup>، وشرح ابن منجا، والفروع، وغيرهم.

وهو من مفردات المذهب.

وعند القاضى: على عاقلته<sup>(٤)</sup>.

ويأتى فى أواخر الأطعمة «إذا اضطر إلى طعام غيره».

فائدة: مثل المسألة فى الحكم: لو أخذ منه ترساً كان يدفع به عن نفسه ضرباً. ذكره فى الانتصار.

قوله: ﴿وَخَرَجَ عَلَيْهِ أَبُو الْخَطَّابِ كُلٌّ مَنْ أَمَكْنَهُ إِنْجَاءُ إِنْسَانٍ مِنْ هَلَكَةٍ فَلَمْ يَفْعَلْ﴾.

ووافق أبو الخطاب وجمهور الأصحاب على هذا التخييج. قال فى الفروع: وخرج الأصحاب ضمانه على المسألة التى قبلها. فدل على أنه مع الطلب. انتهى.

قال فى المحزر: وألحق القاضى، وأبو الخطاب كل من أمكنه إنجاء شخص من هلكة فلم يفعل وفرق غيرهما بينهما<sup>(٥)</sup>. انتهى.

قال المصنف هنا، وتبعه الشارح وغيره «وليس ذلك مثله».

وفرقوا بأن الهلاك فىمن أمكنه إنجاء إنسان من هلكة فلم يفعل: لم يكن بسبب منه. فلم يضمه، كما لم يعلم بحاله.

وأما مسألة الطعام: فإنه منعه منه منعاً كان سبباً فى هلاكه، فافترقا<sup>(٦)</sup>.

قال فى الفروع: فدل أن كلام الأصحاب عند المصنف «لو لم يطلبه». فإن كان ذلك مرادهم: فالفروق ظاهر.

ونقل محمد بن يحيى - فىمن مات فرسه فى غزاة - لم يلزم من معه فضل حمله.

(١) انظر المغنى (٥٨٠/٩)

(٢) انظر المحزر (١٣٧/٢)

(٣) انظر الشرح الكبير (٩/٩)

(٤) لأن هذا لا يوجب القصاص فيكون شبه العمد. انظر المغنى (٥٨١/٩)

(٥) انظر المحزر (١٣٧/٢)

(٦) انظر المغنى (٥٨١/٩) الشرح الكبير (٥٠٢/٩)

ونقل أبو طالب: يذكر الناس. فإن حملوه، وإلا مضى معهم.  
 فائدة: من أمكنه إنجاء شخص من هلكة فلم يفعل، ففي ضمانه وجهان،  
 وأطلقهما في الفروع والقواعد الأصولية:  
 أحدهما: يضمه، قدمه في الرعايتين، والحاوى الصغير.  
 وحزم به في الخلاصة، والمنور.  
 والوجه الثانى: لا يضمه.  
 اختاره المصنف فى المغنى<sup>(١)</sup>، والشارح<sup>(٢)</sup>.  
 وقيل: الوجهان أيضا فى وجوب إنجائه.  
 قلت: حزم ابن الراغونى فى فتاويه بال لزوم.  
 وتقدم ما يتعلق بذلك فى «كتاب الصيام».  
 تنبيه: قال فى القواعد الأصولية- لما حكى الخلاف- هكذا ذكره فيمن وقفت  
 على كلامه. وخصوا الحكم بالإنسان. ويحتمل أن يتعدى إلى كل مضمون إذا أمكنه  
 تخليصه فلم يفعل حتى تلف.  
 ويحتمل أن يختص الخلاف بالإنسان دون غيره، لأنه أعظم حرمة من غيره.  
 ويحتمل أن يتعدى إلى كل ذى روح، كما اتفق الأصحاب على بذل فضل الماء  
 للبهائم. وحكوا فى الزرع روايتين.  
 وذكر أبو محمد: إذا اضطرت بهيمة الأجنبى إلى طعامه، ولا ضرر يلحقه ببذله،  
 فلم يبذله حتى ماتت: فإنه يضمها. وجعلها كالآدمى. انتهى.  
 قوله: ﴿وَمَنْ أَفْرَعُ إِنْسَانًا فَأَحْدَثَ بَغَائِطٍ، فَعَلَيْهِ ثَلَاثُ دِيَنَةٍ﴾.  
 هذا المذهب<sup>(٣)</sup>، نص عليه.  
 قال ابن منجا: هذا المذهب. وهو أصح.  
 وقدمه فى الهداية، والمذهب، والمستوعب، والخلاصة، والمغنى<sup>(٤)</sup>، والشرح<sup>(٥)</sup>.

(١) انظر المغنى (٥٨١/٩)

(٢) انظر الشرح الكبير (٥٠٢/٩)

(٣) لقضية عثمان لأنها فى مظنة الشهرة ولم ينقل خلافها فيكون إجماعاً ولأن قضاء الصحابي فيما يخالف القياس يدل على أنه توقيف. انظر الشرح الكبير (٥٠٢/٩)

(٤) انظر المغنى (٥٨١/٩)

(٥) انظر الشرح الكبير (٥٠٢/٩)

- والرعائيتين، والحاوى الصغير، وغيرهم.
- وجزم به الأدمى فى منتخبه، وناظم المفردات. وهو منها.
- وعنه: لا شىء عليه<sup>(١)</sup>، وجزم به فى الوجيز.
- ومال إليه الشارح<sup>(٢)</sup>، وصححه الناظم.
- وقدمه فى المحرر<sup>(٣)</sup>. ذكره فى آخر «باب أرش الشجاج».
- وأطلقهما فى الفروع.
- فائدة: وكذا الحكم لو أحدث ببول.
- ونقل ابن منصور: الإحداث بالريح كالإحداث بالبول والغائط. وهذا المذهب.
- ذكره القاضى، وأصحابه.
- وجزم به فى الرعائيتين، والحاوى، وناظم المفردات. وهو منها.
- وقال المصنف، والشارح: والأولى التفريق بين البول والريح، لأن البول والغائط أفحش، فلا يقاس الريح عليهما<sup>(٤)</sup>.
- وهو ظاهر كلام جماعة من الأصحاب.
- واقصر الناظم على الغائط. وقال: هذا الأقوى.
- ووجوب ثلث الدية على العاقلة بالإحداث: جزم به ناظم المفردات وهو منها.
- تنبيه: محل الخلاف إذا لم يستمر.
- قال فى الرعائيتين، والحاوى: فأحدث.
- وقيل: مرة.
- أما إن استمر الإحداث بالبول أو الغائط: فيأتى فى كلام المصنف «إذا لم يستمسك الغائط أو البول». فى «باب ديات الأعضاء ومنافعها». فى الفصل الأول.
- فائدة: لو مات من الإفزاع: فعلى الذى أفزعه الضمان. تحمله العاقلة بشرطه، وكذا لو جنى الفزعان على نفسه أو غيره.
- (١) لأن الدية إنما تجب لإتلاف منفعة أو عضو أو إزالة جمال وليس ههنا شىء من ذلك. انظر المغنى (٥٨١/٩)
- (٢) وشيخ الإسلام موفق الدين المقدسى فى المغنى، وقالوا: وهو القياس انظر المغنى (٥٨١/٩) الشرح الكبير (٥٠٢/٩)
- (٣) انظر المحرر (١٤٤/٢)
- (٤) انظر المغنى (٥٨١/٩) الشرح الكبير (٥٠٢/٩)

جزم به ناظم المفردات. وهو منها.

قوله: ﴿وَمَنْ أَدَّبَ وَلَدَهُ، أَوْ امْرَأَتَهُ فِي النُّشُوزِ، أَوْ الْمَعْلَمِ صَبِيَّهُ، أَوْ السُّلْطَانَ رَعِيَّتَهُ، وَلَمْ يُسْرِفْ، فَأَفْضَى إِلَى تَلْفِهِ: لَمْ يَضْمَنْهُ﴾.

هذا المذهب<sup>(١)</sup>، نص عليه.

قال فى الفروع - فى أواخر «باب الإجارة». - لم يضمنه فى ذلك كله فى المنصوص. نقله أبو طالب، وبكر.

قال ابن منجا: هذا المذهب.

وجزم به فى الوجيز، وغيره.

وجزم به فى المحرر<sup>(٢)</sup> فى الأولى والأخيرة.

وقدمه فى الهداية، والمذهب، والمستوعب، والخلاصة، والمغنى<sup>(٣)</sup>، والشرح<sup>(٤)</sup>، وإدراك الغاية، والرعايتين، والحاوى الصغير، وغيرهم.

ويتخرج وجوب الضمان على ما قاله فيما إذا أرسل السلطان إلى امرأة ليحضرها. فأجهضت جنينها، أو ماتت: فعلى عاقلته الدية.

وهذا التخريج لأبى الخطاب فى الهداية.

وقيل: إن أدب ولده فقلع عينه فقيه وجهان.

تنبيه: أفادنا المصنف رحمه الله تعالى: أن السلطان إذا أرسل إلى امرأة ليحضرها، فأجهضت جنينها أو ماتت: أنه يضمن.

أما إذا أجهضت جنينها: فإنه يضمنه بلا نزاع أعلمه.

قال فى الفروع: ومن أسقطت بطلب سلطان، أو تهديده لحق الله تعالى أو غيره، أو ماتت بوضعها، أو ذهب عقلها، أو استعدى السلطان: ضمن السلطان والمستعدى فى الأخيرة فى المنصوص فيهما، كإسقاطها بتأديب أو قطع يد لم يأذن سيد فيه، أو شرب دواء لمريض.

وأما إذا ماتت فزعاً من إرسال السلطان إليها: فجزم المصنف هنا أنه يضمنها أيضاً. وهو أحد الوجهين، والمذهب منهما.

(١) لأنه أدب مأذون فيه شرعاً فلم يضمن ما تلف به كالحمد والتعزير انظر الشرح الكبير (٥٠٤/٩)

(٢) انظر المحرر (٣٥٨/١) باب الإجارة.

(٣) انظر المغنى لموفق الدين (١١٩/٦) باب الإجارة.

(٤) انظر الشرح الكبير (٥٠٤/٩)



جزم به فى الهداية، والخلاصة، والمغنى<sup>(١)</sup>، والشرح<sup>(٢)</sup>، ونصراه فى موضع. وقدمه فى الرعايتين، والحاوى الصغير.

والوجه الثانى: لا يضمنها<sup>(٣)</sup>، جزم به فى الوجيز.

وقدمه فى المحرر<sup>(٤)</sup>، والكافى<sup>(٥)</sup>.

وأطلقهما فى الفروع، والنظم.

وقال المصنف فى المغنى - فى مواضع -: إن أحضر الخصم ظالمه عند السلطان: لم يضمنها، بل جنينها.

وفى المنتخب: وكذا رجل مستعدى عليه.

قال فى الرعاية: وإن أفرعها سلطان بطلبها - وقيل: إلى مجلس الحكم بحق الله تعالى أو غيره - فوضعت جنيناً ميتاً، أو ذهب عقلها، أو ماتت: فالدية على العاقلة.

وقيل: بل عليه.

وقيل: من بيت المال.

وقيل: تهدر.

وإن هلك برفعها: ضمنها.

وإن أسقطت باستعداد أحد إلى السلطان: ضمن المستعدى ذلك. نض عليه.

وقيل: لا.

وإن فزعت فماتت فوجهان.

#### فائدتان

إحدهما: لو أذن السيد فى ضرب عبده. فضربه المأذون له: ففى ضمانه وجهان. وأطلقهما فى الفروع.

قال فى الرعاية الكبرى: وهل يسقط بإذن سيده؟ يحتمل وجهين. انتهى.

قلت الصواب أنه لا يسقط.

(١) انظر المغنى (٥٧٩/٩ - ٥٨٠)

(٢) انظر الشرح الكبير (٥٠٥/٩)

(٣) لأنه ليس بسبب هلاكها غالباً. انظر الكافى (٦١٤)

(٤) انظر المحرر (١٣٨/٢)

(٥) انظر الكافى (٦١٤)

ولو أذن الوالد فى ضرب ولده، فضربه المأذون له: ضمنه. حزم به فى الرعاية، والفروع.

الثانية: قال فى الفنون: إن شمت حامل ريح طبيخ، فاضطرب جنينها فماتت هى، أو مات جنينها، فقال حنبلى وشافعيان: إذا لم يعلموا بها فلا إثم، ولا ضمان. وإن علموا، وكانت عادة مستمرة أن الرائحة تقتل: احتمل الضمان للإضرار.

واحتمل عدمه، لعدم تضرر بعض النساء، وكريح الدخان يتضرر بها صاحب السعال، وضيق النفس: لا ضمان ولا إثم.

قال فى الفروع: كذا قال، والفرق واضح.

قوله: ﴿وَإِنْ سَلَّمَ وَلَدُهُ إِلَى السَّابِحِ﴾. يعنى: الحاذق: ﴿لِيُعَلِّمَهُ فَعَرِقَ: لَمْ يَضْمَنْهُ﴾. هذا المذهب<sup>(١)</sup>.

قال فى الفروع: لم يضمه فى الأصح.

قال ابن منجأ فى شرحه: هذا المذهب.

وحزم به فى الوجيز، والمنور، ومنتخب الأدمى، وغيرهم.

وقدمه فى الخلاصة، والمحزر<sup>(٢)</sup>، والنظم، والرعايتين، والحاوى الصغير، وغيرهم.

واختاره القاضى، وغيره.

ويحتمل أن تضمه العاقلة، وهو لأبى الخطاب فى الهداية.

وأطلق وجهين فى المذهب.

قال الشارح: إذا سلم ولده الصغير إلى سابع ليعلمه، فغرق: فالضمان على عاقلة السابح.

وقال القاضى: قياس المذهب أنه لا يضمه<sup>(٣)</sup>. انتهى.

فائدة: لو سلم البالغ العاقل نفسه إلى السابح ليعلمه، فغرق: لم يضمه. قولاً واحداً.

(١) قال: لأنه فعل ما حرت العادة به لمصلحته فلم يضم ما تلف به، كما إذا ضرب المعلم الصبى ضرباً معتاداً فتلف به. انظر الشرح الكبير (٥٠٦/٩)

(٢) انظر المحزر (١٣٨/٢)

(٣) قال لأنه فعل ما حرت العادة به لمصلحته فلم يضم ما تلف به كما إذا ضرب المعلم الصبى ضرباً معتاداً فتلف به، فأما الكبير إذا غرق فليس على السابح شيء إذا لم يفرط لأن الكبير فى يد نفسه لا ينسب التفريط فى هلاكه إلى غيره. انظر الشرح الكبير (٥٠٦/٩)

قوله: ﴿وَإِنْ أَمَرَ عَاقِلًا يَنْزِلُ بِنْرًا، أَوْ يَصْعَدُ شَجَرَةً، فَهَلْكَ بِذَلِكَ: لَمْ يَضْمَنْهُ﴾. كما لو استأجره لذلك. إلا أن يكون الأمر السلطان. فهل يضمه؟ على وجهين. وأطلقهما في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والخلاصة، والمغنى، والشرح<sup>(١)</sup>، وشرح ابن منجا، والنظم، والرعاية الصغرى.

أحدهما: لا يضمه، كما لو استأجره لذلك، وهو المذهب.

وصححه فى التصحيح. وجزم به فى الوجيز.

وقدمه فى المحرر، والفروع، وغيرهما.

والوجه الثانى: يضمه. وهو من خطأ الإمام.

واختاره القاضى فى المجرد.

فائدة: لو أمر من لا يميز بذلك، قاله المصنف وغيره، وذكر الأكثر. وجزم به فى الترغيب، والرعاية: لو أمر غير المكلف بذلك: ضمه.

قال فى الفروع: ولعل مراد الشيخ- يعنى به المصنف- ما جرى به عرف وعادة. كقراءة وصحة، وتعليم ونحوه، فهذا متجه، وإلا ضمه.

قوله: ﴿وَإِنْ وَضَعَ جَرَّةً عَلَى سَطْحٍ، فَرَمَتْهَا الرِّيحُ عَلَى إِنْسَانٍ، فَتَلَفَ: لَمْ يَضْمَنْهُ﴾.

هذا المذهب مطلقاً<sup>(٢)</sup>.

جزم به فى الهداية، والمذهب، والمستوعب، وشرح ابن منجا، والرعاية الصغرى، والحاوى الصغير.

وقدمه فى الفروع، والمغنى<sup>(٣)</sup>، والشرح<sup>(٤)</sup>، وغيرهم.

وقيل: يضمّن إذا كانت متطرفة<sup>(٥)</sup>. وهو احتمال للمصنف<sup>(٦)</sup>. جزم به فى

الوجيز. وقال الناظم: إن لم يفرط لم يضمّن. وإن فرط ضمّن فى وجه. كمن بنى حائطاً ممّالاً، أو ميزاباً.

(١) انظر الشرح الكبير (٥٠٦/٩)

(٢) لأن ذلك لغير فعله، ووضعه ذلك كان فى ملكه، انظر الشرح الكبير (٥٠٦/٩)

(٣) انظر المغنى (٥٧٧/٩)

(٤) انظر الشرح الكبير (٥٠٦/٩)

(٥) لأنه تسبب إلى إلحاقها وتعدى بوضعها فأشبه ما لو بنى حائطاً مائلاً. انظر الشرح الكبير (٥٠٦/٩)

(٦) قال الموفق: يحتمل أن يضمّن إذا وضعها متطرفه لأنه نسب إلى إلحاقها وتعدى موضعها فأشبه من بنى حائطاً مائلاً. المغنى (٥٧٧/٩).

### فائدتان

إحدهما: لو دفع الجرة حال نزولها عن وصولها إليه: لم يضمن.  
وكذا لو تدرج دفعه. ذكره في الانتصار.  
وذكر في الترغيب فيها وجهان.  
الثانية: لو حالت بهيمة بين المضطر وبين طعامه، ولا تندفع إلا بقتلها، فقتلها مع أنه يجوز، فهل يضمنها؟ على وجهين في الترغيب.  
واقصر عليه في الفروع.  
قلت: قد تقدم نظيرها في آخر «باب الغصب». فيما إذا حالت البهيمة بينه وبين ماله، فقتلها.  
فذكر الحارثي في الضمان احتمالين. واختارنا هناك عدم الضمان. وظهر لنا هناك: أنها كالجراد إذا انفرش في طريق الحرم، بحيث إنه لا يقدر على المرور إلا بقتله.  
\* \* \*

### باب مقادير ديات النفس

قوله: «**دِيَةُ الْحُرِّ الْمُسْلِمِ مِائَةٌ مِنَ الْإِبِلِ، أَوْ مِائَتَا بَقَرَةٍ، أَوْ أَلْفَا شَاةٍ، أَوْ أَلْفُ مِثْقَالٍ، أَوْ اثْنَا عَشَرَ أَلْفَ دِرْهَمٍ. فَهَذِهِ الْخَمْسُ أَصُولُ فِي الدِّيَةِ. إِذَا أَحْضَرَ مَنْ عَلَيْهِ الدِّيَةُ شَيْئًا مِنْهُ: لَزِمَهُ قَبُولُهُ**». هذا المذهب.

قال القاضي: لا يختلف المذهب: أن أصول الدية هذه الخمس<sup>(١)</sup>.

قال ابن منجا في شرحه: هذه الرواية هي الصحيحة من المذهب.

قال الناظم: هذا المشهور من نص الإمام أحمد رحمه الله.

وصححه في الهداية، والمذهب.

وجزم به في الوجيز، وغيره.

وقدمه في المحرر<sup>(٢)</sup>، والشرح<sup>(٣)</sup>، والرعايتين، والحاوي الصغير، والفروع، وغيرهم، وكون البقر والغنم من أصول الدية من مفردات المذهب.

(١) انظر المغنى (٤٨١/٩) الشرح الكبير (٥٠٧/٩)

(٢) انظر المحرر (١٤٤/٢)

(٣) انظر الشرح الكبير (٥٠٧/٩)

وعنه: أن الإبل هى الأصل خاصة. وهذه أبدال عنها. فإن قدر على الإبل أخرجها. وإلا انتقل إليها.

قال ابن منجا فى شرحه: وهذه الرواية هى الصحيحة من حيث الدليل.

قال الزركشى: هى أظهر دليلاً، ونصره.

وهى ظاهر كلام الخرقي. حيث لم يذكر غيرها.

وقال جماعة من الأصحاب، على هذه الرواية: إذا لم يقدر على الإبل انتقل إليها. وكذا لو زاد ثمنها.

وقال فى العمدة: دية الحر المسلم ألف مثقال، أو اثنا عشر ألف درهم. أو مائة من الإبل. ولم أره لغيره.

قوله: ﴿وَفِي الْحُلِّ رِزَائَانٍ﴾.

وأطلقهما ناظم المفردات.

إحداهما: ليست أصلاً فى الدية<sup>(١)</sup>.

وهو المذهب، وصححه فى التصحيح. وجزم به فى الوجيز.

وقدمه فى المحرر<sup>(٢)</sup>، والناظم، والفروع.

والرواية الثانية: هى أصل أيضاً، نصرها القاضى وأصحابه<sup>(٣)</sup>.

قال الزركشى: هى اختيار القاضى، وكثير من أصحابه: الشريف، وأبى الخطاب، والشيرازى، وغيرهم.

وجزم فى الهداية، والمذهب، ومسبوك الذهب، والخلاصة، وغيرهم: أن الحل كغير الإبل من الأصول.

وقدمه فى الرايعتين، والحاوى الصغير. وهو من مفردات المذهب.

(١) لقول النبى - ﷺ - ألا إن فى قتيل عمد الخطأ قتيل السوط والعصا مائة من الإبل. انظر الشرح الكبير (٥٠٨/٩).

(٢) وهذا ظاهر كلامه فى المحرر لأنه لم يذكرها فى دية الحر حيث قال: دية الحر المسلم خمسة أشياء: - مائة من الإبل أو ألف مثقال ذهباً أو اثنا عشر ألف درهم أو مائتا بقرة أو ألف شاة فهذه أصول الدية إذا أحضر من عليه الدين شيئاً منها لزمه قبوله، وعنه الأصول ستة هذه الخمس ومائتا حلة من حلل اليمن كل حلة بردان، انظر المحرر (١٤٤/٢).

(٣) لقول عمر - رضى الله عنه حين قام خطيباً فجعل على أهل الحلل مائتى حلة، أخرجهم أبو داود، وهذا كان محضراً فى الصحابة فكان إجماعاً وكل حلة بردان، انظر الشرح الكبير (٥٠٨/٩).

قوله: ﴿وَقَدَرُهَا مِائَتًا حُلَّةً﴾.

يعنى: على القول بأنها أصل.

كل حلة بردان. هكذا أطلق أكثر الأصحاب.

قال ابن الجوزى فى المذهب: كل حلة بردان جديدان من جنس.

وقال أيضاً فى كشف المشكل: الحلة لا تكون إلا ثوبين.

قال الخطابى: الحلة ثوبان إزار ورداء. ولا تسمى حلة حتى تكون جديدة تحل عن

طيها. هذا كلامه. ولم يقل: من جنس.

قوله: ﴿فَإِنْ كَانَ الْقَتْلُ عَمْدًا، أَوْ شِبْهَ عَمْدٍ: وَجَبَتْ أَرْبَاعًا. خَمْسٌ وَعِشْرُونَ بِنْتُ مَخَاضٍ، وَخَمْسٌ وَعِشْرُونَ بِنْتُ لُبُونٍ، وَخَمْسٌ وَعِشْرُونَ حَقَّةً، وَخَمْسٌ وَعِشْرُونَ جَذَعَةً﴾.

هذا المذهب<sup>(١)</sup>. وعليه جماهير الأصحاب. منهم: أبو بكر، والقاضى، والشريف، وأبو الخطاب، وابن عقيل، والشيرازى، وابن البناء، وغيرهم.

قال الزركشى: هذا أشهر الروايتين.

وجزم به الحرقي، والوجيز، والمنور، ومنتخب الأدمى، وغيرهم.

وقدمه فى الخلاصة، والمحرق<sup>(٢)</sup>، والنظم، والرايعتين، والحاوى الصغير، والفروع،

وغيرهم.

وعنه: أنها ثلاثون حقة، وثلاثون جذعة، وأربعون خلفة<sup>(٣)</sup>.

رجحها أبو الخطاب فى الانتصار.

(١) لما روى الزهرى عن السائب بن يزيد قال: كانت الدية على عهد رسول الله -ﷺ- أرباعاً خمساً وعشرين جذعة وخمساً وعشرين حقة وخمساً وعشرين بنت لبون وخمساً وعشرين بنت مخاض، ولأنه حق يتعلق بجبس الحيوان فلا يعتبر فيه الحمل كالزكاة والأضحية. انظر الشرح الكبير (٥١١/٩) -

(٥١٢) المغنى (٤٨٩/٩)

(٢) انظر المحرق (١٤٤/٢)

(٣) لما روى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله -ﷺ- قال « من قتل مؤمناً متعمداً دفع إلى أولياء المقتول فإن شاعوا قتلوا وإن شاعوا أخذوا الدية وهى ثلاثون حقة وثلاثون جذعة وأربعون خلفة » ما صولحوا عليه فهو لهم وذلك لتشديد القتل، أخرجه الترمذى وقال حديث حسن عريب. وعن عبد الله بن عمرو مرفوعاً « ألا إنه فى قتل عمد الخطأ قتيل السوط والعصا مائة من الإبل منها أربعون خلفة فى بطونها أولادها » أخرجه الإمام أحمد وأبو داود. وعن عمرو بن شعيب أن رجلاً يقال له قتادة حذف ابنه بالسيف فقتله فأخذ عمر منه الدية ثلاثين حقة جذعة وأربعين خلفة أخرجه الإمام مالك فى الموطأ. انظر الشرح الكبير (٥١١/٩) المغنى (٤٨٩/٩ - ٤٩٠)

وجزم به فى العمد<sup>(١)</sup>. واختاره الزركشى.

وأطلقهما فى الهداية، والمذهب.

وذكر فى الروضة رواية: العمد أثلاثا، وشبه العمد أرباعا، على صفة ما تقدم.

قال فى الفروع: ويتوجه تخريج من حمل العاقلة: أن العمد وشبهه كالحطأ فى قدر الأعيان، على ما يأتى.

قوله - فى صفة الخلفة -: ﴿فِي بَطُونِهَا أَوْلَادُهَا. وَهَلْ يُعْتَبَرُ كَوْنُهَا ثَنَائًا؟ عَلَى وَجْهَيْنِ﴾.

وأطلقهما فى المغنى<sup>(٢)</sup>، والشرح<sup>(٣)</sup>، والمحزر<sup>(٤)</sup>، والرعايتين، والحاوى الصغير، وشرح ابن منجا، والزركشى.

إحدهما: لا يعتبر ذلك، وهو المذهب، وهو الذى ذكره القاضى<sup>(٥)</sup>. وصححه فى النظم، وقدمه فى الفروع.

والوجه الثانى: يعتبر<sup>(٦)</sup>، وهى ماها خمس سنين ودخلت فى السادسة، على ما تقدم فى الأضحية.

صححه فى التصحيح وبه قطع القاضى فى الجامع.

وقيل: يعتبر كونها ثنأيا، إلى بازل عام وله سبع سنين.

قوله: ﴿وَإِنْ كَانَ خَطَأً وَجَبَتْ أَخْمَاسًا، عِشْرُونَ بِنْتُ مَخَاضٍ، وَعِشْرُونَ ابْنِ مَخَاضٍ، وَعِشْرُونَ بِنْتُ لَبُونٍ، وَعِشْرُونَ حَقَّةً، وَعِشْرُونَ جَذْعَةً﴾.

هذا المذهب بلا نزاع<sup>(٧)</sup>.

(١) انظر العمد (ص/٥١٤)

(٢) انظر المغنى (٩/٤٩٠)

(٣) انظر الشرح الكبير (٩/٥١٢)

(٤) انظر المحزر (٢/١٤٥)

(٥) لأن النبی - ﷺ - أطلق الخلفات ولم يقيدھا فأى نائة حملت فھى خلفۃ تجزئ فی الدیۃ واعتبار السن لا یصار إلیہ إلا بدلیل. انظر المغنى (٩/٤٩٠)

(٦) لأن فی بعض ألفاظ الحدیث «أربعون خلفۃ ما بین ثنیۃ عامھا إلى بازل» أن سائر أنواع الإبل مقدرة السن فکذلک الخلفۃ. انظر الشرح الكبير (٩/٥١٢)

(٧) لما روى عبد الله بن مسعود مرفوعا: «فی دية الخطأ عشرون حقة وعشرون جذعة وعشرون بنت مخاض وعشرون ابن مخاض وعشرون بنت لبون» أخرجه أبو داود والنسائي وابن ماجه، ولأن ابن لبون نیب على طریق البدن عن ابنة مخاض فی الزکاة اذا لم تجدها فلا تجمع بین البذل والمبدل فی واجب، ولأن موجبها واحد فیصیر كأنه أوجب أربعین ابنة مخاض، ولأن ما قلناه الأقل والزیادة علیه لا تثبت إلا بتوقیف على من ادعاه الدلیل. انظر الشرح الكبير (٩/٥١٣ ٥١٤).

وكلام المصنف يشمل الرجل والمرأة، والذمي والجنين. وهو قول القاضي فى الخلاف، والجامع.

قوله: ﴿وَيُؤْخَذُ مِنَ الْبَقَرِ النِّصْفُ مُسْنَاتٍ، وَالنِّصْفُ أَتْبَعَةً. وَفِي الْغَنَمِ: النِّصْفُ ثَنَائِيًا. وَالنِّصْفُ أَجْذَعَةٌ﴾.

هذا المذهب، وعليه جماهير الأصحاب.

وجزم به فى المغنى، والمحرم<sup>(١)</sup>، والشرح<sup>(٢)</sup>، والفروع، وغيرهم.

وقال فى الوجيز: ويؤخذ فى العمد وشبهه من البقر: النصف مسنات والنصف أتبعة. ومن الغنم: النصف أجذعة. وفى الخطأ يجب من البقر مسنات وتبعات. وأتبعه أثلاثاً. ومن الغنم والمعر أثلاثاً. ثلث من المعز ثنيات. وثلثان من الغنم، ثلث أخذاع. وثلث جذعات. ذكره القاضى فى خلافه، واقتصر عليه. وهو احتمال فى جامع، ذكره الزركشى.

وقال فى الفروع: ويتوجه أنه يجزئ، وإن كان أحدهما أكثر من الآخر وأنه كركاة.

قوله: ﴿وَلَا تُعْتَبَرُ الْقِيَمَةُ فِي ذَلِكَ، بَعْدَ أَنْ يَكُونَ سَلِيمًا مِنَ الْعُيُوبِ﴾. هذا المذهب<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر المحرر ١٤٥/٢

(٢) انظر الشرح الكبير (٥١٤/٩)

(٣) لقول النبى صلى الله عليه وآله وسلم «فى النفس المؤمنة مائة من الإبل» وهذا مطلق فتقيده بخلاف إطلاقه فلم يجز لإبدليل، ولأنها كانت تؤخذ على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وقيمتها ثمانية ألف. وقول عمر فى حديثه إن الإبل قد غلت فقومها على أهل الورق اثنى عشر ألفاً، دليل على أنها فى حال رخصها أقل قيمة من ذلك، وقد كانت تؤخذ فى عصر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأبى بكر وصدر من ولاية عمر مع رخصها وقلة قيمتها ونقصها عن مائة وعشرين فإيجاب ذلك فيها خلاف سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ولأن النبى صلى الله عليه وسلم فرق بين دية الخطأ والعمد وخفف دية الخطأ، وأجمع عليه أهل العلم واعتبارها بقيمة واحدة تسوية بينها، وجمع بين ما فرقه الشارع وإزالة للتخفيف والتغليظ جميعاً بل هو تغليظ لدية الخطأ لأن اعتبار ابن المخاض بقيمة ثنية أو جذعة يشق جداً فيكون تغليظاً للدية فى الخطأ وتخفيفاً لدية العمد، وهذا خلاف ما قصده الشارع وورد به، ولأن العادة نقص قيمة بنات المخاض عن قيمة الحقائق والجذعات، فلو كانت تؤدى على عهد النبى صلى الله عليه وسلم بقيمة واحدة ويعتبر ذلك فيها النقل ولم يجز الإخلال به لأن ما ورد به الشرع مطلقاً إنما يحمل على العرف والعادة فإذا أريد به ما يخالف العادة وجب بيانه وإيضاحه لئلا يكون تلبساً فى الشريعة وإيهامهم أن حكم الله خلاف ما هو حكمه على الحقيقة، والنبى صلى الله عليه وسلم بعث للبيان قال الله تعالى: ﴿لَتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ فكيف يحمل قوله على الإلباس والإلغاز؟ هذا مما لا يحل، ثم لو حمل الأمر على ذلك لكان الأصنان ذكر الأسنان عبثاً غير مفيد فإن =



قال المصنف هنا: وهذا أولى. وصححه المصنف<sup>(١)</sup>، والشارح<sup>(٢)</sup>.

قال ابن منجا فى شرحه: هذا المذهب.

وجزم به فى الوجيز، والمنور، ومنتخب الأدمى، وغيرهم.

قال فى النظم: هذا المصور من نص الإمام أحمد رحمه الله.

وقدمه فى المغنى، والشرح، ونصراه.

وقدمه فى المحرر<sup>(٣)</sup>، والنظم، والفروع، وغيرهم.

وقال أبو الخطاب: يعتبر أن تكون قيمة كل بعير مائة وعشرين درهما<sup>(٤)</sup>.

قال المصنف هنا «فظاهر هذا: أنه يعتبر فى الأصول كلها: أن تبلغ دية من الأثمان».

وهو رواية عن الإمام أحمد رحمه الله، ذكرها فى الكافى وغيره، وعليها الأصحاب: منهم: القاضى، وأصحابه.

وجزم به فى الهداية، والمذهب، وغيرهما.

واعتبروا جنس ماشيته فى بلده.

قال فى المغنى، والشرح، وذكر أصحابنا: أن مذهب الإمام أحمد رحمه الله أن يؤخذ مائة من الإبل، قيمة كل بعير مائة وعشرون درهما. فإن لم يقدر على ذلك، أوفى اتنى عشر ألف درهم أو ألف مثقال، ورداه<sup>(٥)</sup>.

— فائدة ذلك إنما هو كون اختلاف أسنانها مظنة اختلاف القيم فأقيم مقامه، ولأن الإبل أصل فى الدية فلا تعتبر قيمتها بغيرها كالذهب والورق، ولأنها أصل فى الوجوب فلا تعتبر قيمتها كالإبل فى السلم وشاة الجبران. انظر المغنى لموفق الدين (٤٨٥/٩-٤٨٦).

(١) انظر المغنى (٤٨٤/٩-٤٨٥)

(٢) انظر الشرح الكبير (٥١٥/٩)

(٣) انظر المحرر (١٤٥/٢)

(٤) لأن الخليفة عمر رضى الله عنه -قوم الإبل على أهل الذهب ألف مثقال وعلى أهل الورق اتنى عشر ألف درهم فدل على أن ذلك قيمتها، ولأن هذه أبدال محل واحد فيجب أن تتساوى فى القيمة كالمثل والقيمة فى بدل الفرض والمثل فى المثليات. انظر المغنى (٤٨٤/٩) الشرح الكبير (٥١٤/٩) والجواب: أما الأثر فإن الإبل كانت تؤخذ قبل أن تغلو ويقومها عمر وقيمتها أقل من اتنى عشر ألفا وقد قيل إن قيمتها ثمانية آلاف ولذلك قال الخليفة عمر: دية الكتائب أربعة آلاف. وقولهم إنها إبدال محل واحد. قلنا أنا نمنع ونقول البديل إنما هو الإبل وغيرها معتبر بها وإن سلمنا فهو منتقص بالذهب والورق فإنه لا يعتبر تساويها وينتقص أيضا شاة الجبران مع الدراهم. أما بدل القرض والمثل فإنه هو المثل خاصة والقيمة بدل عنه ولذلك لا تجب إلا عند العجز عنه بخلاف مسألتنا انظر المغنى (٤٨٦/٩) - الشرح الكبير (٥١٦/٩).

(٥) انظر المغنى لموفق الدين (٤٨٤/٩)، (٤٨٦)

٦٢ ..... كتاب الديات

قال فى الرايتين، والحاوى: لا يجرى معيب، ولا دون دية الأثمان، على الأصح من إبل وبقر وغنم وحلل.

وقال فى الصغرى: وقيل أدنى قيمة كل بعير: مائة وعشرون درهما، وكل بقرة أو حلة ستون درهما، وكل شاة ستة دراهم، وحكاه فى الكبرى رواية.

قال فى المحرر، وغيره: وعنه يعتبر ألا تنقص قيمتها عن دية الأثمان<sup>(١)</sup>.

قال الزركشى: اختاره أبو بكر.

وهذه الرواية مخالفة للرواية التى ذكرها فى الكافى، وغيره.

قوله: ﴿وَيُؤْخَذُ مِنَ الْحُلِّ الْمَتَّاعِ﴾. أى باليمن: ﴿فَإِنْ تَنَازَعَا جُعِلَتْ قِيَمَةُ كُلِّ حُلَّةٍ سِتِينَ دِرْهَمًا﴾.

قال فى المحرر<sup>(٢)</sup>، والفروع: فعلى الرواية التى اختارها القاضى وأصحابه: يؤخذ من الحلل المتعارف باليمن، فإن تنازعا: فقيمة كل حلة ستون درهما.

وتقدم نقل الرواية التى ذكرها فى الرايتين.

قلت: قد يستشكل ما قاله المصنف. فإن صاحب المحرر والفروع بنى ذلك على الرواية الثانية. وهو ظاهر.

وظاهر كلام المصنف، والشارح، والناظم: أن هذا مبنى على المذهب الذى اختاره.

فعلى هذا: ينبغى أن يؤخذ المتعارف، بشرط أن تكون صحيحة سليمة من العيوب، من غير نظر إلى قيمة البتة، كما فى غيرها.

حكى الزركشى كلام المصنف هنا. ثم قال: وهو ذهول منه. بل عند التنازع يقضى بالمتعارف على المختار.

قوله: ﴿وَدِيَةُ الْمَرْأَةِ: نِصْفُ دِيَةِ الرَّجُلِ﴾. بلا نزاع<sup>(٣)</sup> ﴿وَيَسَاوَى جِرَاحُهَا جِرَاحَهُ إِلَى ثَلَاثِ الدِّيَةِ﴾.

وهذا المذهب، وعليه الأصحاب<sup>(٤)</sup>.

(١) انظر المحرر (١٤٥٦/٢)

(٢) انظر المحرر (١٤٥/٢)

(٣) أجمع على ذلك أهل العلم، ذكره ابن المنذر وابن عبد البر. انظر الشرح الكبير (٥١٨/٩)

(٤) لما روى عمر بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعاً «عقل المرأة مثل عقل الرجل حتى يبلغ الثلث من»

وهو من مفردات المذهب.

وعنه: المرأة فى الجراح على النصف من جراح الرجل مطلقاً، كالزائد على الثلث<sup>(١)</sup>.

تنبيه: يحتمل قوله «إلى ثلث الدية». عدم المساواة فى الثلث. فلا بد أن تكون أقل منه. وهو ظاهر كلام المصنف. وهو المذهب، والصحيح من الروايتين.

وصححه فى المغنى<sup>(٢)</sup>، والشرح<sup>(٣)</sup>. وقدمه فى الرايتين.

ويحتمل المساواة، وهو الرواية الأخرى، وهو أولى، كما لو كان دونه<sup>(٤)</sup>.

واختاره الشريف، وأبو الخطاب فى خلافهما، والشيرازى.

وقدمه فى الهداية، والمستوعب.

قال ابن منجا: وهو ظاهر كلام المصنف،، لأنه قال «فإذا زادت صارت على النصف».

وجزم به فى الوجيز.

وأطلقهما فى المذهب، والمحرم<sup>(٥)</sup>، والنظم، والحاوى الصغير، والفروع، والزر كشى.

فائدة: قوله: «وَدِيَةُ الْخُنْثَى الْمَشْكِلِ: نِصْفُ دِيَةِ ذَكَرٍ، وَنِصْفُ دِيَةِ أُنْثَى».

وهو صحيح بلا نزاع<sup>(٦)</sup>.

- ديتها «أخرجها النسائي وهو نص يقدم على ما سواه. وقال ربيعة: قلت لسعيد بن المسيب: كم فى أصبع المرأة؟ قال: عشر، قلت: ففى أصبعين قال: عشرون. قلت: ففى ثلاثة أصابع قال ثلاثون قلت ففى أربع قال عشرون قال قلت لما عظمت مصيبتها قل عقلها؟ قال هكذا السنة يا ابن أخى وهذا مقتضى سنة رسول الله ﷺ - رواه سعيد بن منصور ولأنه إجماع الصحابة رضى الله عنهم إذ لم ينقل عنهم خلاف ذلك عنه، ولأن ما دون الثلث يستوى فيه الذكر والأنثى بدليل الجنين فإنه يستوى فيه الذكر والأنثى. انظر المغنى (٥٣٣/٩)

(١) لأنهما شخصان تختلف ديتهما فاختلف أرش أطرافهما كالمسلم والكافر، ولأنها جناية لها أرش مقدر

فكان فى المرأة على النصف من الرجل كاليد. انظر المغنى (٥٣٣-٥٣٢/٩)

(٢) قال «وهو الصحيح لقوله - ﷺ - حتى يبلغ الثلث» وحتى للغاية فيجب أن نكون مخالفة لما قبلها فى

الكثرة لقوله - عليه السلام «الثلث والثلث كثير». انظر المغنى (٥٣٣/٩)

(٣) انظر الشرح الكبير (٥٢٠/٩)

(٤) لأنه لم يعتبر حد القلة ولهذا أصبحت الوصية به. انظر المغنى (٥٣٣/٩) الشرح الكبير (٥٢٠/٩)

(٥) انظر المحرم (١٤٥/٢)

(٦) لاحتمال الذكورية والأنثوية احتمالاً واحداً، وقد يمسنا فى انكشاف حاله فيجب التوسط بينهما

والعمل بكلا الاحتمالين، ويكون عليه مقدار ديته ثلاثة أرباع دية الذكر. انظر الشرح الكبير (٥٢٠/٩).

وهو من مفردات المذهب.

جزم به ناظمها في كتاب الفرائض.

قلت: هذا بعيد أن يكون من مفردات المذهب، فيما يظهر.

وكذلك أرش جراحه.

قوله: ﴿وَدِيَّةُ الْكِتَابِيِّ: نِصْفُ دِيَّةِ الْمُسْلِمِ﴾.

سواء كان قميًا، أو مستأمنًا، أو معاهدًا.

هذا المذهب بلا ريب، وعليه جماهير الأصحاب<sup>(١)</sup>.

وجزم به في الوجيز، وغيره.

وقدمه في المغني<sup>(٢)</sup>، والمحزر<sup>(٣)</sup>، والشرح<sup>(٤)</sup>، والفروع، والرعايتين، والحاوي

الصغير، وغيرهم.

وعنه: ثلث ديته. اختاره أبو محمد الجوزي.

وقال: إن قتله عمدًا فدية المسلم.

قلت: خالف المذهب في صورة. ووافقه في أخرى.

لكن الإمام أحمد رحمه الله رجع عن هذه الرواية في رواية أبي الحارث<sup>(٥)</sup>.

وكذلك قال أبو بكر: المسألة - رواية واحدة - أنها على النصف.

تنبيه: قوله: ﴿وَكَذَلِكَ جَرَا حُثُّهُمْ وَنِسَاؤُهُمْ: عَلَى النِّصْفِ مِنْ دِيَارِهِمْ﴾.

يعنى: أنها مبنية على الخلاف الذي ذكره فيهما.

(١) لما روى عمر بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي - ﷺ - «دية المعاهد نصف دية المسلم» وفي لفظ أن النبي - ﷺ - قضى أن عقل الكتابي نصف عقل المسلم. رواه الإمام أحمد وفي لفظ «دية أهل المعاهد نصف دية الحر» قال الخطابي: ليس في دية أهل الكتاب شيء أثبت في هذا ولا يأس بإسناده، وقد قال به الإمام أحمد، وقول رسول الله - ﷺ - أولى؛ ولأنه نقص مؤثر في الدية فأتى في تنصيفها كالأنوثة، انظر المغني (٥٢٨/٩)

(٢) انظر المغني (٥٢٧/٩)

(٣) انظر المحزر (١٤٥/٢)

(٤) انظر الشرح الكبير (٥٢١/٩)

(٥) قال الشيخ موفق الدين وتبعه أبو عمر المقدسي: وعن أحمد أنها ثلث دية المسلم، إلا أنه رجع عنها فإن صالحا روى عنه أنه قال كنت أقول دية اليهودي والنصراني أربعة آلاف وأنا اليوم أذهب إلى نصف دية المسلم، لحديث عمرو بن شعيب وحديث عثمان الذي يرويه الزهري عن سالم عن أبيه، وهذا صريح في الرجوع عنه. انظر المغني (٥٢٧/٩) الشرح الكبير (٥٢١/٩)

### فائدتان

إحدهما: قوله: ﴿وَدِيَّةُ الْجُوسَى﴾. الذمى والمعاهد والمستأمن منهم ﴿ثَمَانِيَةَ دِرْهَمٍ﴾. بلا نزاع<sup>(١)</sup>.

وكذا الوثنى، وكذا من ليس له كتاب، كالترك، ومن عبد ما استحسن كالشمس والقمر والكواكب، ونحوها.

وكذلك المعاهد منهم المستأمن بدارنا. على الصحيح من المذهب فى المعاهد. قال فى الترغيب، فى المستأمن: لو قتل منهم من أمنوه بدارهم. وقال فى المغنى: دية المعاهد قدر دية أهل دينه<sup>(٢)</sup>.

الثانية: جراحهم تقدر بالنسبة إلى دياتهم.

قوله: ﴿وَمَنْ لَمْ تَبْلُغْهُ الدَّعْوَةُ فَلَا ضَمَانَ فِيهِ﴾.

هذا المذهب<sup>(٣)</sup>. قال ابن منجا فى شرحه: هذا المذهب.

وجزم به فى الوجيز، والمنتخب، والمتور، وغيرهم.

وقدمه الشارح، وقال: هذا أولى<sup>(٤)</sup>.

وقدمه فى المحرر<sup>(٥)</sup>، والنظم، والرعايتين، والحاوى الصغير، والفروع، وغيرهم.

وعند أبى الخطاب: إن كان ذا دين: ففيه دية أهل دينه، وإلا فلا شىء فيه. وأطلقهما فى المذهب.

وذكر أبو الفرج: أنها كدية المسلم، لأنه ليس له من يتبعه.

تنبيه: فعلى المذهب: قال ابن منجا فى شرحه: لا بد أن يلحظ أنه لا أمان له. فإن كان له أمان: فديته دية أهل دينه.

وإن لم يعرف له دين: ففيه دية مجوسى، لأنه اليقين. انتهى.

(١) قال شيخ الإسلام موفق الدين: هو قول أكثر أهل العلم، قال الإمام: ما أئبل ما اختلف فى دية الجوسى؟ ومن قال ذلك عمر وعثمان وابن مسعود -رضى الله عنهم- وسعيد بن المسيب وسليمان بن يسار وعطاء وعكرمة والحسن ومالك والشافعى وإسحاق. انظر المغنى (٥٣٠/٩)

(٢) انظر المغنى (٥٣١/٩)

(٣) لأنه إلا عهد له ولا أمان فأشبهه امرأة الحربى وابنه الصغير، وإنما حرم قتله لتبلغه الدعوة. انظر المغنى (٥٢٤/٩)

(٤) قال: فإن هذا ينتقض بصبيان أهل الحرب ومجانينهم ولأنه كافر لا عهد له فلم يضمن كالصبيان، انظر الشرح الكبير (٥٢٤/٩-٥٢٥)

(٥) انظر المحرر (١٤٥/٢)

وهذا بعينه ذكره المصنف، والشارح.

قوله: ﴿وَدِيَةُ الْعَبْدِ وَالْأَمَةِ: قِيمَتُهُمَا، بِالْغَةِ مَا بَلَغَتْ﴾.

هذا المذهب، بلا ريب<sup>(١)</sup>.

قال المصنف، والشارح: هذا المشهور عن الإمام أحمد رحمه الله.

قال فى الفروع - فى: «كتاب الغصب» - فى أول فصل: هذا المذهب.

وكذا قال ابن منجا فى شرحه هنا.

وحزم به فى الوجيز، والمنور، ومنتخب الأدمى، وغيرهم.

وقدمه فى الهداية، والمذهب، والمستوعب، والمغنى<sup>(٢)</sup>، والشرح، والكافى<sup>(٣)</sup>،

والهادى، والمحزر<sup>(٤)</sup>، والبلغة، والنظم، والرعايتين، والحاوى الصغير، وإدراك الغاية، وغيرهم. بل عليه الأصحاب.

وعنه: لا يبلغ بها دية الحر. نقلها حنبل.

وقيل: يضمه بأكثرهما، إذا كان غاصباً له.

قوله: ﴿وَفِي جَرَّاحِهِ - إِنْ لَمْ يَكُنْ مُقَدَّرًا - مِنَ الْحُرِّ: مَا نَقَصَهُ، وَإِنْ كَانَ مُقَدَّرًا مِنَ الْحُرِّ: فَهُوَ مُقَدَّرٌ مِنَ الْعَبْدِ مِنْ قِيَمَتِهِ. فَقَبْلَ يَدِهِ: نِصْفُ قِيَمَتِهِ. وَفِي مُوَضَّحَتِهِ: نِصْفُ عَشْرِ قِيَمَتِهِ، سَوَاءً نَقَصَتْهُ الْجَنَائَةُ أَقَلَّ مِنْ ذَلِكَ أَوْ أَكْثَرَ﴾.

هذا إحدى الروايتين.

وهو المذهب<sup>(٥)</sup> على ما اصطلاحناه فى الخطبة.

قال ابن منجا فى شرحه: هذا المذهب.

وقدمه فى الفروع فى أول «كتاب الغصب».

(١) لأنه مال متقوم فيضمن بكمال قيمته بالغة ما بلغت كالفرس أو المضمون بقيمته فكانت جميع القيمة مضمونة كما لو ضمن باليد ويخالف الحر فإنه ليس مضموناً بالقيمة وإنما ضمن بما قدره الشرع فلم يتجاوز، ولأن ضمان الحر ليس بضمان مال ولذلك لم يختلف باختلاف صفاته، وهذا ضمان مال يزيد بزيادة المالية وينقص بنقصانها فاختلفاً، انظر الشرح الكبير (٥٢٦/٩)

(٢) انظر المغنى (٥٢٥/٩)

(٣) انظر الكافى (١٧/٤)

(٤) انظر المحزر (١٤٥/٢)

(٥) لأن الواجب إنما وجب جبراً لمفات بالجناية ولا تجبر إلا بإيجاب ما نقص فى القيمة فيجب ذلك كما لو كانت الجناية على غيره فى الحيوانات وسائر المال، ولا يجب زيادة على ذلك لأن حق الجنى عليه قد انجبر فلا يجب له زيادة على ما فوته الجانى عليه، هذا هو الأصل ولا تعلم فيه خلافاً فيما ليس فيه مقدار شرعى. انظر الشرح الكبير (٥٢٦-٥٢٧/٩) انظر المغنى (٦٦٦/٩).

وقدمه في الهداية، والخلاصة، وإدراك الغاية، وغيرهم.

واختاره الخرقى، وأبو بكر، والقاضى وأصحابه.

قال الزركشى: هذا المذهب.

وعنه: أنه يضمن بما نقص مطلقاً<sup>(١)</sup>. اختار الخلال، والمصنف، وصاحب الترغيب، والشارح<sup>(٢)</sup>، وأبو محمد الجوزى، والشيخ تقي الدين رحمهم الله. وغيرهم.

قلت: وهو الصواب.

وجزم به فى الوجيز، وقال: إلا أن يكون مغصوباً.

وقد تقدم هناك.

وقدمه فى المحرر. وصححه فى الغصب.

وقدمه فى الرعايتين. وأطلقهما فى المذهب.

وتقدم فى أثناء الغصب شئ من ذلك.

وعنه: إن كانت جراحة عن إتلاف: ضمنت بالتقدير. وإن كانت عن تلف تحت اليد العادية: ضمنت بما نقص.

فعلى هذه: متى قطع يد العبد المغصوب: لزمه أكثر الأمرين.

وإن قطعها أجنبى: ضَمَّن المالك من شاء منهما نصف قيمته، والقرار على الجانى. وما بقى من نقص ضمنه الغاصب خاصة.

وأطقهن فى المحرر فى «باب مقادير الديات». والحاوى الصغير.

فعلى المذهب: لو جنى جناية لا مقدر فيها فى الحر، إلا أنها فى شئ فيه. مقدر كما لو جنى على رأسه، أو وجهه، دون الموضحة - ضمن. بما نقص على الصحيح. وإليه ميل المصنف، والشارح، وابن رزين.

وقيل: إن نقص أكثر من أرشها: وجب نصف عشر قيمته.

وأطلقهما الزركشى.

(١) لأن ضمانه ضمان الأموال فيجب فيه ما نقص كالبهائم ولأن ما ضمن بالقيمة بالغاً ما بلغ ضمن نقصه بما نقص كسائر الأموال، ولأن مقتضى الدليل ضمان الفائت بما نقص خالفناه فيما وقت فى الحر كما خالفناه فى ضمان نفسه بالدية الموقنة ففى الوقت يبقى فيها على مقتضى الدليل. انظر الشرح

الكبير (٥٢٧/٩)

(٢) انظر الشرح الكبير (٥٢٧/٩)

قوله: ﴿وَمَنْ نَصَفَهُ حُرٌّ: فَفِيهِ نَصْفُ دِيَةِ حُرٍّ، وَنَصْفُ قِيَمَتِهِ. وَهَكَذَا فِي جِرَاحِهِ﴾.

وهذا مبني على المذهب من أن العبد يضمن بالمقتدر.

أما على الرواية الأخرى: ففي لسانه: نصف دية حر، ونصف ما نقص.

وتقدم حكم القود بقتله في «باب شروط القصاص».

قوله: ﴿وَإِذَا قُطِعَ حَصِيَّتَى عَبْدٍ، أَوْ أَنْفَهُ، أَوْ أُذُنُهُ: لَزِمَتْهُ قِيَمَتُهُ لِلْسَيِّدِ. وَلَمْ يَزَلْ مِلْكُهُ عَنْهُ﴾.

هذا مبني على الرواية الأولى التي قدمها المصنف في جراح العبد.

وأما على الرواية الثانية: فإنه يلزمه ما نقص.

قوله: ﴿وَإِنْ قُطِعَ ذَكَرُهُ، ثُمَّ خَصَاهُ: لَزِمَتْهُ قِيَمَتُهُ لِقُطْعِ الذَّكَرِ وَقِيَمَتُهُ مَقْطُوعِ الذَّكَرِ. وَمِلْكُ سَيِّدِهِ بَاقٍ عَلَيْهِ﴾.

وهذا أيضاً على الرواية الأولى.

وعلى الثانية: يلزمه ما نقص.

فائدة: الأمة كالعبد. لكن إذا بلغت جراحها ثلث قيمتها، فقال المصنف: يحتمل أن ترد جناتها إلى النصف، فيكون في ثلاث أصابع: ثلاثة أعشار قيمتها: وفي الأربع: خمس قيمتها كالحررة.

ويحتمل أن ترد إلى النصف، لأن ذلك في الحررة على خلاف الأصل.

قال الزركشي: قلت: وهذا هو الصواب.

#### تنبيهات

الأول: قوله: ﴿وَدِيَةُ الْجَنِينِ الْحُرِّ الْمُسْلِمِ إِذَا سَقَطَ مَيِّتًا: غُرَّةٌ عَبْدٍ أَوْ أَمَةٍ﴾.

بلا نزاع.

ولو كان من فعل الأم، أو كانت أمة، وهو حر مسلم، فتقدر حرة، أو ذمية حاملة من مسلم، أو ذمي ومات على أصلنا، فتقدر مسلمة.

لكن يشترط فيه: أن يكون مصوراً. على الصحيح من المذهب. صححه في المغني<sup>(١)</sup>، والشرح<sup>(٢)</sup>.

(١) انظر المغني (٥٣٩/٩)

(٢) انظر الشرح الكبير (٥٣٢/٩)



وقدمه فى الفروع، وغيره.

قال الزركشى: الولد الذى تجب فيه الغرة: هو ما تصير به الأمة أم ولد، وما لا فلا.

وقيل: تجب الغرة، ولو ألفت مضغة لم تتصور.

قال فى النظم:

وجهان فى المبدأ بإرشاد خرد

وقال فى الرعايتين، والحاوى: فإن كان الحر مبدأ خلق آدمى، بشهادة القوابل: ضمن بغرة.

وقيل: يهدر.

الثانى: ظاهر قوله: ﴿قِيمَتُهَا خَمْسٌ مِنَ الْإِبْلِ﴾.

أن ذلك يعتبر، سواء قلنا: إن الإبل هى الأصل خاصة، أم هى وغيرها من الأصول.

وهو ظاهر كلام كثير من الأصحاب.

وقال الزركشى: والخرقى قال: قيمتها خمس من الإبل بناء عنده على الأصل فى الدية.

فجعل التقويم بها.

وغيره من الأصحاب مقتضى كلامه: أن التقويم بواحد من الخمسة أو الستة.

وأن ذلك راجع إلى اختيار الجانى، كما له الاختيار فى دفع أى الأصول شاء، إذا كان موجب جنائية دية كاملة. انتهى.

قلت: ليس الأمر كما قال. فإن كثيراً من الأصحاب يحكى الخلاف فى الأصول.

وتقدم أنها خمسة كما تقدم.

ويذكرون هنا فى الغرة: أن قيمتها خمس من الإبل.

الثالث: قوله: ﴿مَوْرُوثَةٌ عَنْهُ﴾.

كأنه خرج حياً، فيرث الغرة والدية من يرثه، كأنه خرج حياً<sup>(١)</sup>.

(١) لأنها دية آدمى حر فوجب أن تكون مورثة عنه كما لو ولدته ثم مات. انظر الشرح الكبير (٥٣٤/٩).

ولا يرث قاتل، ولا رقيق، ولا كافر.

وترث عصبة سيد قاتل جنين أمته.

الرابع: قوله: ﴿وَلَا يَقْبَلُ فِي الْغُرَّةِ خُنْثَى وَلَا مَعِيبٌ﴾<sup>(١)</sup>.

مراده بالمعيب: أن يكون عيباً يرد به في البيع.

ولا يقبل خصى ونحوه<sup>(٢)</sup>.

وقال في الترغيب: وهل المرعى في القدر وقت الجنابة، أو الإسقاط؟ فيه وجهان.

ومع سلامته وعيها: هل تعتبر سليمة، أو معيبة؟ في الانتصار احتمالان.

قوله: ﴿وَلَا مَنْ لَهُ دُونَ سَبْعِ سِنِينَ﴾.

هذا المذهب، وعليه جماهير الأصحاب<sup>(٣)</sup>.

قال الزركشي: هذا قول جمهور الأصحاب. منهم: القاضي. وأبو الخطاب وابن

عبدوس في تذكرته، وغيرهم.

وحزم به في الهداية، والمذهب، ومسبوك الذهب، والمستوعب، والخلاصة،

والحرر<sup>(٤)</sup>، والوجيز، والمنور، والرعايتين، والحاوي.

وقدمه في الفروع، وغيره.

وقال في الرعاية الكبرى- في موضع- قلت: والغرة من له سبع سنين إلى عشر.

وقيل: يقبل من له دون سبع. وهو ظاهر كلام الخرقى. قاله المصنف<sup>(٥)</sup>،

والشارح<sup>(٦)</sup>.

وقال في التبصرة: في جنين الحرة: غرة سالمة، لها سبع سنين.

وعنه: بل نصف عشر دية أبيه، أو عشر دية أمه.

قوله: ﴿وَإِنْ كَانَ الْجَنِينُ مَمْلُوكًا: فَفِيهِ عَشْرُ قِيَمَةِ أُمِّهِ، ذَكَرًا كَانَ، أَوْ أُنْثَى﴾.

هذا المذهب<sup>(٧)</sup>، نقله الجماعة عن الإمام أحمد رحمه الله وعليه الأصحاب.

(١) وإن قل العيب لأنه حيوان تحب بالشرع فلم يقبل فيه المعيب كالشاة في الزكاة، ولأن للغرة الخيار

والمعيب ليس من الخيار، انظر الشرح الكبير (٥٣٦/٩)

(٢) أى وخنثى وإن كثرت قيمته لأن ذلك عيب انظر الشرح الكبير (٥٣٦/٩)

(٣) لأنه محتاج إلى من يكفله ويحصنه وليس في الخيار انظر الشرح الكبير (٥٣٦/٩)

(٤) انظر الحرر (١٤٧/٢)

(٥) انظر المغنى (٥٤٠/٩)

(٦) انظر الشرح الكبير (٥٤٠/٩)

(٧) لأنه جنين مات بالجنابة في بطن أمه فلم يختلف ضمانه بالذكورية والأنوثة كجنين الحرة. انظر الشرح

الكبير (٥٣٨/٩).

نقل حرب: فيه نصف عشر أمه يوم جنايته. ذكره أبو الخطاب فى الانتصار، وابن الزاغونى فى الواضح، وابن عقيل.

وخرج المجد: أن جنين الأمة يضمن بما نقصت أمه لا غير.

تنبيه: ظاهر كلام المصنف: أنه لا يضمن إلا الجنين فقط، وهو المذهب.

قال فى القواعد: ولم يذكر القاضى سواه.

وقيل: يجب معها ضمان نقصها.

وقيل: يجب ضمان أكثر الأمرين، وهن احتمالات فى المغنى.

فائدة: قال المصنف، والشارح: الواجب من ذلك يكون نقداً<sup>(١)</sup>.

وقيل: قيمة أمه معتبرة يوم الجناية عليها، وقدماه ونصراه<sup>(٢)</sup>.

وحزم به فى المحرر<sup>(٣)</sup>، والفروع.

وخرج المصنف<sup>(٤)</sup>، والشارح<sup>(٥)</sup>. وجهها تكون قيمة الأم يوم الإسقاط.

تنبيه: قوله: ﴿فَفِيهِ عَشْرُ قِيَمَةِ أُمِّهِ﴾.

يعنى: إذا تساوتا فى الحرية والرق. وإلا فبالحساب، وإلا أن تكون دية أبيه أو هو أعلى منها دية. فيجب عشر ديتها لو كانت على ذلك الدين، كمجوسية تحت نصرانى. أو ذمية مات زوجها الذمى على أصلنا، أو جنين مسلم من كتابية زوجها مجوسياً. فيعتبر عشر الأم لو كانت على ذلك الدين.

وقد صرح بذلك المصنف بعد هذا بقوله: وإن كان أحد أبويه كتابياً، والآخر مجوسياً اعتبر أكثرهما دية<sup>(٦)</sup>.

قوله: ﴿وَإِنْ ضَرَبَ بَطْنَ أُمَةٍ، فَعَتَقَتْ﴾. وكذا لو أعتق وأعتقانه بذلك. ﴿ثُمَّ أَسْقَطْتُ الْجَنِينَ: فَفِيهِ غَرَّةٌ﴾.

(١) لأن الاعتبار فى ضمان الجناية بالاستقرار. انظر المغنى (٥٤٦/٩)

(٢) لأنه لم يتخلل بين الجناية وحال الاستقرار ما يوجب تغيير بدل النفس فكان الاعتبار بحال الجناية كما لو جرح عبداً ثم نقصت السوق لكثرة الجلب ثم مات فإن الاعتبار بقيمته يوم الجناية ولأن قيمتها تتغير بالجناية وتنقص فلم تقوم فى حال نقصها الحاصل بالجناية كما لو قطع يدها فماتت فى سورايتها أو قطع يدها فمرضت بذلك ثم اندملت جراحها. انظر المغنى (٥٤٦/٩)

(٣) انظر المحرر (١٤٨/٢)

(٤) انظر المغنى (٥٤٦/٩)

(٥) انظر الشرح الكبير (٥٣٨/٩)

(٦) سقط من أ. انظر المغنى (٥٣٦/٩).

هذا المذهب<sup>(١)</sup> وإحدى الروايات. اختاره ابن حامد، والقاضى.

وجزم به فى الوجيز، ومنتخب الأدمى.

وقدمه فى المحرر، والرعايتين، والحاوى، والنظم.

وعنه: حكمه حكم الجنين المملوك. اختاره أبو بكر، وأبو الخطاب<sup>(٢)</sup>.

قال فى الهداية: هو أصح فى المذهب.

وعنه: فيه غرة مع سبق العتق الجناية.

وأطلقهن فى الفروع.

ونقل حنبل: التوقف.

قوله: ﴿وَإِنْ كَانَ الْجَنِينُ مَحْكُومًا بِكُفْرِهِ: ففیه عشر دية أمه﴾.

يعنى فيه غرة، قيمتها عشر قيمة أمه. لا أعلم فيه خلافا.

قوله: ﴿وَإِنْ كَانَ أَحَدُ أَبَوَيْهِ كِتَابِيًّا، وَالْآخَرُ مَجُوسِيًّا: اعتبر أكثرهما﴾.

دية من أب، أو أم، فتجب الغرة قيمتها عشر أكثرهما دية. فتقدر الأم إن كانت أقل دية كذلك.

وهذا المذهب. ولا أعلم فيه خلافاً.

قوله: ﴿وَإِنْ سَقَطَ الْجَنِينُ حَيًّا. ثُمَّ مَاتَ: ففیه دية حرٍّ، إِنْ كَانَ حُرًّا، أَوْ قِيمَتُهُ: إِنْ كَانَ مَمْلُوكًا، إِذَا كَانَ سَقُوطُهُ﴾ لوقت ﴿يَعِيشُ فِي مِثْلِهِ. وَهُوَ أَنْ تَضَعَهُ لِسِتَةِ أَشْهُرٍ فَصَاعِدًا﴾.

هذا المذهب، وعليه الأصحاب<sup>(٣)</sup>.

وعنه: يشترط - مع ما تقدم - أن يستهل صارخاً<sup>(٤)</sup>.

قال فى الروضة، وغيرها: كحياة مذبوح. فإنه لا حكم لها.

(١) لأنه كان حرّاً اعتباراً لحال الاستقرار. انظر الشرح الكبير (٥٤٢/٩)

(٢) اعتباراً بحال الجنابة لأنها كانت فى حال كونه عبداً ويمكن منع كونه صار حرّاً لأن الظاهر تلفه بالجنابة وبعد تلفه لا يمكن تحريره. انظر الشرح الكبير (٥٤٢/٩)

(٣) لأنه قد عملت حياته فأشبهه المستهل، انظر الشرح الكبير (٥٤٦/٩)

(٤) لقول النبى - ﷺ - «إذا استهل المولود ورث وورث مفهومه أنه لا يرث إذا لم يستهل والاستهلال الصياح قاله ابن عباس والقاسم والنخعى لأن النبى - ﷺ - قال ما من مولود يولد إلا مسميه الشيطان فيستهل صارخاً إلا مريم وابنها. فلا يجوز غير ما قاله رسول الله ﷺ - والأصل فى تسمية الصياح استهلالاً أن من عادة الناس إذا رأوا الهلال صاحوا وأراه بعضهم بعضاً فسمى صياح المولود استهلالاً لأنه ظهر بعد خفائه كالهلال وصياحه كصياح من يترأه. انظر الشرح الكبير (٥٤٥/٩).

قال الزركشى: تعلم حياته باستهلاله بلا ريب.  
وهل تعلم بارتضاعه، أو تنفسه، أو عطاسه ونحوه، مما يدل على الحياة؟ فيه روايتان.

إحدهما: لا.

والثانية: نعم. وهى ظاهر كلام الخرقى، واختيار أبى محمد.  
أما مجرد الحركة والاختلاج: فلا يدلان على الحياة. انتهى.  
والذى يظهر: أن هذا ينزع إلى ما قاله الأصحاب فى ميراث الحمل. على ما تقدم.  
فحيث حكمنا هناك أنه يرث ويورث: ففيه هنا الدية، وإلا وجبت الغرة.

قوله: ﴿وَلَا فَحْكُمُهُ حُكْمُ الْمَيِّتِ﴾.

يعنى: إن سقط حياً لدون ستة أشهر. وهذا المذهب وعليه الأصحاب<sup>(١)</sup>.  
قوله: ﴿وَإِنْ اِخْتَلَفَا فِي حَيَاتِهِ وَلَا بَيِّنَةٌ فَمِنْ أَيُّهُمَا يُقَدَّمُ قَوْلُهُ؟ وَجَهَانٌ﴾.  
وأطلقهما فى الهداية، والمذهب، والمستوعب، والمحرم<sup>(٢)</sup>، وشرح ابن منجا،  
والفروع، وغيرهم.

أحدهما: القول قول الجانى، وهو المذهب<sup>(٣)</sup>.

صححه فى التصحيح، والنظم، وغيرهما.

وجزم به فى الشرح فى مكانين.

وهو عجيب، إلا أن يكون فى النسخة سقط<sup>(٤)</sup>.

وجزم به فى المغنى<sup>(٥)</sup>، والوجيز، والمنور.

وقدمه فى الخلاصة، والرعايتين، والحاوى الصغير.

والوجه الثانى: القول قول المجنى عليه.

(١) لأنه لم تعلم فيه حياة يتصور بقاؤه بها فلم تحب فيه دية كما لو ألقته كالمذبح. انظر الشرح

الكبير (٥٤٦/٩)

(٢) انظر المحرر (١٤٧/٢)

(٣) لأن الأصل براءة الذمة. انظر الشرح الكبير (٥٤٧/٩)

(٤) تعجب الشيخ المرادوى فى محله فقد ذكر الشارح رحمه الله المسألة وأطلق الوجهين فى باب مقادير

ديات النفس، والنسخة التى كانت معه كان فيها سقط. انظر الشرح الكبير (٥٤٧/٩)

(٥) انظر المغنى (٥٥٢/٩)

## فائدتان

إحدهما: قال فى الترغيب، وغيره: لو خرج بعضه حيًّا، وبعضه ميتًا. ففيه روايتان.

الثانية: يجب فى جنين الدابة ما نقص أمه، على الصحيح من المذهب نص عليه. وعليه أكثر الأصحاب، قاله فى القاعدة الرابعة والثمانين.

وقال أبو بكر: هو كجنين الأمة، فيجب عشر قيمة أمه.

قال فى القواعد: وقياسه جنين الصيد فى الحرم والإحرام، قال: والمشهور أنه يضمن بما نقص أمه أيضا.

وتقدم ذلك فى أوائل الغصب.

قوله: ﴿فَصَلِّ: وَذَكَرَ أَصْحَابُنَا: أَنَّ الْقَتْلَ دِيْنُهُ فِى الْحَرَمِ وَالْإِحْرَامِ، وَالْأَشْهُرِ الْحَرَمِ، وَالرَّحِمِ الْمَحْرَمِ. فَيُزَادُ لِكُلِّ وَاحِدٍ ثَلَاثُ الدِّيَةِ. فَإِذَا اجْتَمَعَتِ الْحُرُمَاتُ الْأَرْبَعُ: وَجَبَتْ دِيْنَانِ وَثَلَاثٌ﴾.

اعلم أن المصنف حكى هنا عن الأصحاب أنهم قالوا: تغلظ الدية فى أربع جهات. فذكر منها «الحرم».

قال فى الفروع: جزم به جماعة.

قلت: منهم صاحب الهداية، والمذهب، والمستوعب، والخلاصة، والهادى، ومنتخب الأدمى، والمنور، وغيرهم.

وقدمه فى المحرر<sup>(١)</sup>، والنظم، والرعايتين، والحاوى الصغير، وغيرهم.

وهو من مفردات المذهب.

تنبيه: يحتمل قوله «الحرم». أن المراد به: حرم مكة. فتكون الألف واللام للعهد. وهو الصحيح من المذهب، وعليه أكثر الأصحاب.

وقيل: تغلظ أيضًا فى حرم المدينة، وهو وجه اختاره بعض الأصحاب. ويحتمله كلام المصنف. وأطلقهما فى الحاوى.

قال فى الرعايتين: وخرج فى حرم المدينة وجهان.

زاد فى الكبرى: على الروايتين فى صيده.

وذكر منها «الإحرام، والأشهر الحرم» وهو المذهب. وعليه جماهير الأصحاب، ونقله الجماعة عن الإمام أحمد رحمه الله.

وهو من مفردات المذهب.

وقيل: لا تغلظ بالإحرام. وأطلقهما في الشرح<sup>(١)</sup>.

وذكر منها «الرحم المحرم». وهو إحدى الروايتين ونقله المصنف هنا عن الأصحاب.

قلت: منهم أبو بكر، والقاضى، وأصحابه.

وجزم به فى الهداية، والمذهب، والمستوعب، والخلاصة، والهادى، وإدراك الغاية.

وهو من مفردات المذهب.

وعنه: لا تغلظ به، وهو المذهب.

جزم به الأدمى البغدادى، والمنور.

وقدمه فى المحرر<sup>(٢)</sup>، والنظم، والرعايتين، والحاوى الصغير، والفروع، وغيرهم.

تنبيه: مفهوم كلامه: أن الرحم غير المحرم لا تغلظ به الدية. وهو صحيح. وهو المذهب. وعليه جماهير الأصحاب. وقطع به أكثرهم.

ولم يقيد الرحم بالمحرم فى التبصرة، والطريق الأقرب، وغيرهم.

ولم يحتج فى عيون المسائل وغيرها للرحم إلا بسقوط القود.

قال فى الفروع: فدل على أنه يختص بعمودى النسب.

قوله: ﴿وَوَظَاهِرُ كَلَامِ الْخَرَقِيِّ: أَنَّهَا لَا تُغْلَظُ بِذَلِكَ﴾.

قال المصنف هنا: وهو ظاهر الآية والأخبار<sup>(٣)</sup>.

(١) بل قطع بالتغليظ فى الإحرام فقد قال: الدية تغلظ بثلاثة أشياء وذكر منها الإحرام وإنما إطلاق وجهين فى مذهبتنا نحن الشافعية حيث قال: وقال أصحاب الشافعى تغلظ بالحرم والأشهر الحرم وذى الرحم، وفى التغليظ بالإحرام وجهان، انظر الشرح الكبير (٥٥٢/٩).

(٢) انظر المحرر (١٤٥/٢).

(٣) قال فى المغنى: لأن النبى - ﷺ - قال «فى النفس المؤمنة مائة فى الإبل» لم يزد على ذلك وعلى أهل الذهب ألف مثقال: وفى حديث أبى شريح أن النبى - ﷺ - قال وأنتم يا خزاعة قد قتلتم هذا القليل من هذيل وأنا والله عاقله، من مثل له قتيل بعد ذلك ذأمله بين خيرتين إن أحبوا قتلوا وإن أحبوا أخذوا الدية، وهذا القتل كان بمكته. فى حرم الله تعالى فلم يزد النبى - ﷺ - على الدية ولم يفرق بين الحرم وغيره، وقول الله عز وجل: «ومن قتل مؤمناً خطأ فتحرير رقبة مؤمنة ودية مسلمة إلى أهله» يقتضى أن الدية واحدة فى كل مكان وفى كل حال، ولأن عمر - رضى الله عنه - أخذ من قتادة المدبلى دية ابنه ولم يزد على مائة، وروى الجوزجاني بإسناده عن أبى الزناد أن عمر بن عبد العزيز كان يجمع الفقهاء =

فاختاره المصنف<sup>(١)</sup>، والشارح<sup>(٢)</sup>.

وذكر ابن رزين: أنه أظهر.

وهو ظاهر كلامه في الوجيز: فإنه لم يذكر التغليظ ألبتة.

واعلم أن الصحيح من المذهب: أنها تغلظ في الجملة، وعليه جماهير الأصحاب.

وفيما يغلظ فيه تقدم تفصيله. والخلاف فيه.

فعلى المذهب: محل التغليظ: فى قتل الخطأ لا غير على الصحيح من المذهب وقدمه فى الفروع.

قال القاضى: قياس المذهب أنها تغلظ فى العمد.

قال فى الانتصار: تغلظ فيه، كما يجب بوطء صائمة محرمة كفارتان.

ثم قال: تغلظ إذا كان موجبه الدية.

وجزم بما قاله القاضى، وجماعة من الأصحاب.

وذكر فى المفردات «تغلظ عندنا فى الجميع»

ثم دية الخطأ لا تغليظ فيها.

وقدم فى الرعاية الكبرى: أنها تغلظ فى العمد والخطأ وشبههما.

وجزم به فى الرعاية الصغرى، والحاوى الصغير.

وهو ظاهر ما جزم به فى الحرر، وغيره.

تنبيه: ظاهر كلام المصنف هنا: أن التغليظ لا يكون إلا فى نفس القتل، وهو صحيح، وهو المذهب، قدمه فى الفروع، وهو ظاهر كلام أكثر الأصحاب.

وقال فى المغنى، والترغيب، والشرح: تغلظ أيضا فى الطرف.

وجزم به فى الرعايتين، والحاوى الصغير، وغيرهم.

= فكان مما أحى من تلك السنن بقول فقهاء المدينة السبعة ونظرائهم أن ناساً كانوا يقولون: إن الدية تغلظ فى السهر الحرام أربعة آلاف فتكون ستة عشر ألف درهم فألغى عمر رضى الله عنه ذلك بقول الفقهاء وأثبتها اثنى عشر ألف درهم فى الشهر الحرام والبلد الحرام وغيرها. قال ابن المنذر: وليس بثابت ما روى عن الصحابة فى هذا. ولو صح فقول عمر يخالفه وقوله أولى من قول من خالفه. قال شيخ الإسلام موفق الدين وهو أصح فى الوداية مع موافقته الكتاب والسنة والقياس. انظر المغنى (٥٠١/٩)

(١) انظر المغنى (٥٠١/٩)

(٢) انظر الشرح الكبير (٥٥٥/٩)



قوله: ﴿وَإِنْ قَتَلَ الْمُسْلِمُ كَافِرًا عَمْدًا﴾.

سواء كان كتابيا، أو مجوسيا.

﴿أَضْعَفَتِ الدِّيَةُ لِإِزَالَةِ الْقَوْدِ، كَمَا حَكَّمَ عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ﴾.

وهذا المذهب، نص عليه، وعليه جماهير الأصحاب<sup>(١)</sup>.

وجزم به في الوجيز، غيره.

وقدمه في الفروع، وغيره. وهو من مفردات المذهب.

وقيل: لا تضعف.

ونقل ابن هانئ: تغلظ بثلاث الدية.

فائدة: لو قتل كافر كافرا عمدا، وأخذت الدية: لم تضعف. على الصحيح من المذهب. وعليه الأصحاب.

وقدم في الانتصار: أنها تضعف. وجعله ظاهر كلامه.

قوله: ﴿وَإِنْ جَنَى الْعَبْدُ خَطَأً: فَسَيِّدُهُ بِالْخِيَارِ يَنْفِقُ فِدَائِهِ بِالْأَقَلِّ مِنْ قِيَمَتِهِ، أَوْ أَرَشَ جَنَائِيَّتِهِ، أَوْ تَسْلِيمِهِ لِبَيْعٍ فِي الْجَنَائِيَّةِ﴾.

هذا المذهب بلا ريب، وعليه الأصحاب<sup>(٢)</sup>.

وجزم به في الوجيز، وغيره. وقدمه في الفروع، وغيره.

وعنه: إن أبى تسليمه فعليه فداؤه بأرش الجنائية كلها. وتقدمت هذه الرواية أيضا في كلام المصنف في «باب الرهن».

وعنه: يخير سيده بين فدائه بأرش الجنائية كله وبين بيعه وبين تسليمه، فيخير بين الثلاثة. وتقدم ذلك محررا في «باب الرهن».

قال الزركشي وغيره: يخير بين فدائه وبيعه في الجنائية.

تنبيه: قوله: «فسيده بالخيار بين فدائه بالأقل من قيمته أو أرش جنائيته» الصحيح من المذهب أن السيد إذا اختار الفداء لا يلزمه فداؤه إلا بالأقل من قيمته أو أرش جنائيته.

(١) روى الإمام أحمد عن عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن سالم عن أبيه أن رجلا قتل رجلا من أهل الذمة فرفع إلى عثمان فلم يقتله وغلظ عليه ألف دينار، فذهب إليه أحمد رحمه الله، وله نظائر في مذهبه فإنه أوجب على الأعور إذا قلع عين صحيح بمائة لعينه دية كاملة لما درأ عنه القصاص وأوجب على سارق التمر المعلق مثلى قيمته لما درأ عنه القطع انظر الشرح الكبير (٥٥٦/٩)

(٢) جزم به في المغنى (٥١١/٩) الشرح (٥٥٦/٩) والمحرر (١٤٧/٢).

قال ابن منجا: هذا المذهب. [وجزم به الخرقى، وصاحب الهداية، والمذهب، والخلاصة، وغيرهم].

وقدمه فى المستوعب، والفروع.

وعنه: إن اختار فداءه بكلى الأرض. اختاره أبو بكر، كأمره بالجناية أو إذنه فيها. نص عليهما. وأطلقهما فى المحرر<sup>(١)</sup>.

وعنه: رواية ثالثة - فيما فيه القود خاصة - يلزمه فداؤه بجميع قيمته، وإن جاوزت دية المقتول.

وعنه: إن أعتقه - بعد علمه بالجناية - لزمه جميع أرشها، بخلاف ما إذا لم يعلم، نقله ابن منصور.

وقدمه فى المحرر<sup>(٢)</sup>، والرايتين، والحاوى، وغيرهم.

وصححه الناظم. ونقل حرب: لا يلزمه سوى الأقل أيضاً.

وقيل: يلزمه جميع أرشها، ولو كان غير عالم.

وقيل: يلزمه جميع أرشها، ولو كان قبل العتق.

فائدة: لو قتل العبد،<sup>(٣)</sup> أجنبى، فقال القاضى فى الخلاف الكبير: يسقط الحق كما لو مات.

وحكى القاضى فى «كتاب الروايتين». والآمدى روايتين:

إحداهما: يسقط الحق.

قال القاضى: نقلها مهنا، لفوت محل الجناية<sup>(٤)</sup>.

الثانية: لا يسقط نقلها حرب، واختارها أبو بكر<sup>(٥)</sup>.

وجزم به القاضى فى المجرد. فيتعلق الحق بقيمته لأنها بدله. [وجعل القاضى المطالبة - على هذه الرواية للسيد - والسيد يطالب الجانى بالقيمة. ذكره فى القاعدة الثامنة والثلاثين بعد المائة.

(١) انظر المحرر (١٤٧/٢)

(٢) انظر المحرر (١٤٧/٢)

(٣) أى الجانى بأن قُتل صبيّاً أو رجلاً عمداً

(٤) انظر المسائل الفقهية فى اختلاف الروايتين والوجهين للقاضى أبى يعلى (٢٩٢/٢)

(٥) انظر اختلاف الروايتين والوجهين للقاضى أبى يعلى (٢٩٢/٢)

قوله: ﴿فَإِنْ سَلَّمَهُ فَأَبِي وَلِيُّ الْجَنَائَةِ قَبُولُهُ، وَقَالَ: بَعْدُ أَنْتَ. فَهَلْ يَلْزَمُهُ ذَلِكَ؟ عَلَى رِوَايَتَيْنِ﴾.

وأطلقهما في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والمغنى<sup>(١)</sup>، والمحرم<sup>(٢)</sup>، والشرح<sup>(٣)</sup>، وشرح ابن منجا، والفروع، والزر كشي

إحداهما: لا يلزمه<sup>(٤)</sup>، فيبيعه الحاكم.

قال في الخلاصة: لم يلزمه. على الأصح. وصححه في التصحيح.

قلت: وهو الصواب.

والرواية الثانية: يلزمه<sup>(٥)</sup>.

قال في الرعايتين: يلزمه على الأصح.

وقدمه في الحاويين، والفائق في الرهن. وتقدم ذلك في أواخر الرهن.

فائدة: حكم جناية العبد عمداً، إذا اختير المال، أو أتلّف مالا: حكم جنائته خطأً. خلافاً ومذهباً على ما تقدم.

قوله: ﴿وَإِنْ جَنَى عَمْدًا، فَعَفَا الْوَلِيُّ عَنِ الْقِصَاصِ عَلَى رَقَبَتِهِ فَهَلْ يَمْلِكُهُ بَغَيْرِ رِضَى السَّيِّدِ؟ عَلَى رِوَايَتَيْنِ﴾.

وأطلقهما في الهداية، والمذهب، ومسبوك الذهب، والمستوعب، والشرح<sup>(٦)</sup>.

إحداهما: لا يملكه بغير رضاه، وهو المذهب<sup>(٧)</sup>.

قال ابن منجا في شرحه: هذه أصح. وصححه في التصحيح.

وجزم به في الوجيز. وقدمه في الفروع.

والرواية الثانية: يملكه بغير رضاه<sup>(٨)</sup>. جزم به في المنور، ومنتخب الأدمى.

(١) انظر المغنى (٥١٢/٩).

(٢) انظر المحرم (١٤٧/٢).

(٣) انظر الشرح الكبير (٥٥٨/٩).

(٤) لأنه إذا سلم العبد فقد أدى المحل الذي تعلق الحق به، ولأن حق المجنى عليه لا يتعلق بأكثر من الرقبة

وقد أداها. انظر الشرح الكبير (٥٥٨/٩).

(٥) لأن الجناية تقتضى وجوب أرشها وأرشها هو قيمة العبد. انظر الشرح الكبير (٥٥٨/٩).

(٦) انظر الشرح الكبير (٥٥٨/٩) والمغنى (٣٥٠/٩).

(٧) لأنه إذا لم يملكه بالجنابة فلا يملكه بالعفو أولى، ولأنه أحد من عليه قصاص فلا يملك بالعفو

كالمحرر. ولأنه إذا عفا عن القصاص انتقل حقه إلى المال فصار كالجاني جنابة موجبة للمال. انظر الشرح

الكبير (٥٥٨/٩).

(٨) لأنه مملوك استحق إيتلانه فاستحق إبقاءه على ملكه كعبد الجاني عليه. انظر الشرح الكبير (٥٥٨/٩).

وقدمه في المحرر<sup>(١)</sup>، والرعايتين، والحاوى.  
 وذكر ابن عقيل، وصاحب الوسيلة رواية: بجناية، عمد وله قتلته ورقه وعنتقه.  
 وينبى عليه: لو وطئ الأمة.  
 ونقل مهنا: لا شىء عليه، وهى له وولدها.  
 وفعلى المذهب- فى قدر ما يرجع به- الروايات الثلاث المتقدّمات.  
 ذكره فى المحرر<sup>(٢)</sup>، وغيره.  
 قوله: ﴿وَإِنْ جَنَى عَلَى اثْنَيْنِ خَطَأً: اشْتَرَكَ فِيهِ بِالْحَصَصِ﴾. نص عليه.  
 فَإِنْ عَفَا أَحَدُهُمَا، أَوْ مَاتَ الْمَجْنِي عَلَيْهِ. فَعَفَا بَعْضُ الْوَرَثَةِ، فَهَلْ يَتَعَلَّقُ حَقُّ  
 الْبَاقِينَ بِجَمِيعِ الْعَبْدِ، أَوْ بِحَصَّتِهِمْ مِنْهُ؟ عَلَى وَجْهَيْنِ.  
 وأطلقهما فى المغنى<sup>(٣)</sup>، والشرح، وشرح ابن منجا.  
 أحدهما: يتعلق حق الباقيين بجميع العبد، وهو المذهب<sup>(٤)</sup>.  
 صححه فى التصحيح، والنظم. وجزم به فى الوجيز.  
 وقدمه فى المحرر<sup>(٥)</sup>، والفروع، والرعايتين، والحاوى الصغير.  
 والوجه الثانى: يتعلق حق الباقيين بقدر حصتهم، كما لو لم يعف عنه<sup>(٦)</sup>.

\* \* \*

## باب دييات الأعضاء ومنافعها

فائدتان

إحداهما: قوله: ﴿وَمَا فِيهِ شَيْئَانِ: ففِيهِمَا الدِّيَّةُ، وَفِي أَحَدِهِمَا نِصْفُهَا، كَالْعَيْنَيْنِ﴾. بلا نزاع<sup>(٧)</sup>.

(١) انظر المحرر (١٤٧/٢)

(٢) انظر المحرر (١٤٨/٢)

(٣) انظر الشرح الكبير (٥٥٩/٩)

(٤) لأن سبب استحقاقه موجود، وإنما امتنع ذلك لمزاحمة الآخر له وقد زال المزاحم فثبت له الحق جميعه لوجود المقتضى وزوال المانع فهو كما لو جنى على إنسان ففداه سيده ثم جنى على الآخر. انظر

الشرح الكبير (٥٦٠-٥٥٩/٩)

(٥) انظر المحرر (١٤٨/٢)

(٦) انظر الشرح الكبير (٥٦٠/٩)

(٧) لأن فى إتلافهما لإذهاب منفعة الجنس فكان فيهما الدية وفى إحدهما نصفها، وقد روى الزهرى عن-

لكن لو كان فى العينين بياض: نقص من الدية بقدره. على الصحيح من المذهب. قدمه فى الفروع. وعنه: تجب الدية كاملة.

حزم به فى الترغيب. كما لو كانت حولاء وعمشاء، مع رد المبيع بهما.

الثانية: قوله ﴿وَالْأُذْنَيْنِ﴾.

يعنى فيهما الدية. بلا نزاع.

وقال فى الوسيلة: فى أشراف الأذنين: الدية، وهو جلد ما بين العذار والبياض الذى حولهما. نص عليه.

وقال فى الواضح: فى أصداف الأذنين: الدية.

قوله: ﴿وَالشَّفَتَيْنِ﴾.

يعنى: فى كل واحدة منهما نصف الدية، وهو المذهب، وعليه الأصحاب.

وحزم به فى الوجيز، وغيره.

وقدمه فى الفروع، وغيره.

وصححه المصنف، وغيره.

وعنه: فى الشفة السفلى: ثلثا الدية. وفى العليا: ثلثها<sup>(١)</sup>.

#### فوائد

إحداها: قوله: ﴿وَتُؤَدُّوْنِي الرَّجُلِ﴾.

يعنى: فيهما الدية، كتندوتى المرأة. وهو صحيح.

وهو من مفردات المذهب.

تنبيه: ظاهر قوله: ﴿وَالْيَدَيْنِ﴾.

يعنى: فيهما الدية: أن المرتعش كالصحيح. وأن فى يديه: الدية، كالصحيحين.

وهو ظاهر كلام كثير من الأصحاب. وهو صحيح.

---

— أبى بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه عن جده أن رسول الله ﷺ كتب له وكان فى كتابه وفى الأنف إذا أوعب جدعة الدية وفى اللسان الدية وفى الشفتين الدية وفى البيضتين الدية وفى الذكر الدية وفى الصلب الدية وفى العينين الدية وفى الرجل الواحدة نصف الدية «رواه النسائى ورواه ابن عبد البر» قال: كتاب عمرو بن حزم معروف عند العلماء وما فيه متفق عليه إلا قليلا. انظر الشرح الكبير (٥٦٣/٩-٥٦٤).

(١) لأن النفع بالسفلى أعظم لأنها تدور وتتحرك وتحفظ الريق والطعام. انظر الشرح الكبير (٥٦٤/٩).

وقد صرح به أبو الخطاب فى الانتصار، وابن عقيل.

الثانية: قوله: ﴿وَالْيَدَيْنِ وَالرَّجْلَيْنِ﴾.

يعنى: فى كل منهما الدية. وهذا بلا نزاع.

ولو كان قدم أعرج، ويد أعسم- وهو عوج فى الرسغ- وجبت الدية أيضا على الصحيح من المذهب.

وهو ظاهر كلام الأصحاب. وقدمه فى الفروع.

وقال أبو بكر: فيه حكومة.

الثالثة: قوله: ﴿وَالْأُتَيْنِ﴾.

يعنى: فيهما الدية. وهذا بلا نزاع<sup>(١)</sup>. وهما ما علا وأشرف على الظهر وعن استوائى الفخذين، وإن لم يصل العظم، على الصحيح من المذهب. ذكره جماعة. وقدمه فى الفروع.

ونقل ابن منصور: فيهما الدية إذا قطعتا حتى يبلغ العظم.

وجزم به فى المغنى<sup>(٢)</sup>، والشرح<sup>(٣)</sup>.

وقوله: ﴿وَالْأُتَيْنِ﴾.

يعنى: فيهما الدية فقط. وهو المذهب، وعليه الأصحاب.

وذكر فى الانتصار، احتمالا: يجب فيهما دية وحكومة، لنقصان الذكر بقطعهما، وما هو بعيد.

فائدة: قوله: ﴿وَإِسْكَنْتِ الْمَرْأَةَ﴾.

إسكنتا المرأة: هما شفراها. يعنى: فيهما الدية لو قطعتهما<sup>(٤)</sup>، وكذا لو أشلهما<sup>(٥)</sup>. وفى ركب المرأة: حكومة، وهو عانتها.

(١) قال ابن المنذر: كل من تحفظ من أهل العلم يقولون فى الإيتين الدية وفى كل واحدة منهما نصفها. منهم عمرو بن شعيب والنخعى والشافعى وأصحاب الرأى ولأنهما عضوان فى جنس فيهما جمال ظاهر ومنفعة كاسلة فإنه يجلس عليهما كالوسادتين فوجب فيهما الدية وفى إحداهما نصفها كاليدين. انظر المغنى (٦٢٥/٩)

(٢) انظر المغنى (٦٢٥/٩)

(٣) انظر الشرح الكبير (٥٧٩/٩)

(٤) لأن فيهما جمالا ومنفعة وليس فى البدن غيرهما من جنسهما فوجبت فيهما الدية كسائر ما فى البدن منه شيان وفى إحداهما نصف الدية. انظر الشرح الكبير (٥٨١/٩)

(٥) كما لو جنى على شفتيه فأشلهما. انظر الشرح الكبير (٥٨١/٩)

وكذلك فى عانة الرجل حكومة.

قوله: ﴿وَفِي الْمُنْخَرَيْنِ ثَلَاثَا الدِّيَةِ. وَفِي الْحَاجِزِ ثَلَاثَهَا﴾.

هذا المذهب. صححه المصنف<sup>(١)</sup>، والشارح<sup>(٢)</sup>، وغيرهما.

واختاره أبو بكر، وغيره.

وجزم به فى الهداية، والمذهب، ومسبوك الذهب، والمستوعب،  
والخلاصة، والوجيز، والمنور، ومنتخب الأدمى، وتذكرة ابن عبدوس، وغيرهم.

وقدمه فى المحرر<sup>(٣)</sup>، والنظم، والرعايتين، والحاوى الصغير، والفروع، وغيرهم.

وعنه فى المنخرين: الدية. وفى الحاجز: حكومة<sup>(٤)</sup>.

قال الزركشى: هذه المشهورة من الروايتين.

فائدة: قوله: ﴿وَفِي الظُّفْرِ خُمْسُ دِيَةِ الإِصْبَعِ﴾<sup>(٥)</sup>.

وهو بغيران، وهو صحيح، بلا نزاع فيه.

وهو من مفردات المذهب.

وسواء كانت من يد أو رجل.

قوله: ﴿وَفِي كُلِّ سِنٍّ خُمْسٌ مِنَ الْإِبِلِ، إِذَا قُلِعَتْ مِمَّنْ قَدْ تُغِرُّ﴾.

يعنى: إذا لم تعد لكونه بدَّلها، وسواء قلعتها بسنخها، أو قلَعَ الظاهر فقط، وهذا  
المذهب.

قال ابن منجا، والزركشى: هذا المذهب.

(١) انظر المغنى (٦٠٠/٩)

(٢) انظر الشرح الكبير (٥٦٤/٩)

(٣) انظر المحرر (١٣٨/٢)

(٤) لقول الإمام أحمد فى كل زوجين من الإنسان الدية لأن المنخرين ليس فى البدن لهما ثالث فأشبهها  
اليدين ولأنه يقطع المنخرين أذهب الجمال كله والمنفعة فأشبهه قطع اليدين. فعلى هذا الوجه فى قطع  
أحد المنخرين نصف الدية وإن قطع معه الحاجز ففيه حكومة وإن قطع نصف الحاجز أو أقل أو أكثر لم  
يزد على حكومة. وعلى الأول فى قطع أحد المنخرين ونصف الحاجز نصف الدية وفى قطع جميعه مع  
المنخر ثلثا الدية، وفى قطع جزء من الحاجز أو أحد المنخرين بقدره من ثلث الدية يقدر بالمساحة فإن  
شق الحاجز بين المنخرين ففيه حكومة فإن بقى منفردا فالحكومة فيه أكثر. انظر المغنى (٦٠٠/٩) -

(٦٠١)

(٥) أى إذا قلعه ولم يعد، والتقدير يرجع فيها إلى التوقيف، فإن لم يكن فيها فالقياس أن فيه حكومة  
كسائر الجراح التى ليس فيها مقدار. انظر الشرح الكبير (٥٦٥/٩)

وجزم به فى الوجيز، وغيره.

وقدمه فى الحرر<sup>(١)</sup>، والنظم، والرعايتين، والحاوى الصغير، والفروع، وغيرهم. وعنه: إن لم يكن بدلها فحكومة، اختاره القاضى.

ويحتمل أن يجب فى جميعها دية واحدة، وهو لأبى الخطاب، وهو رواية عن الإمام أحمد رحمه الله.

فعليها، فى كل ضرر: بعيران.، لأن الموجود من فوق: ثيتان، ورباعيتان، ونابان، وضاحكان، وناجذان، وستة طواحين، ومن أسفل: مثلها، قاله فى الفروع، وغيره.

قال المصنف: يتعين حمل هذه الرواية على مثل قول سعيد بن المسيب رحمه الله للإجماع على أن فى كل سن خمساً من الإبل، وورد الحديث بذلك<sup>(٢)</sup>. فيكون فى الأسنان والأنياب: ستون بعيراً. لأن فيه أربع ثنايا، وأربع رباعيات، وأربعة أنياب، فيها خمس، وفيه عشرون ضرساً، فى كل جانب عشرة، خمسة من فوق وخمسة من أسفل. فيكون فيها أربعون بعيراً، فى كل ضرر بعيران. فتكمل. الدية. انتهى.

وقال أبو محمد الجوزى: إن قلع أسنانه دفعة واحدة: وجبت دية واحدة. قال فى الرعاية الصغير، والحاوى: وإن قلع الكل، أو فوق العشرين دفعة واحدة: وجبت دية وثلاثة أخماسها.

وقيل: دية فقط.

قلت: وفى القول الأول سهو فيما يظهر، لأنهم حكموا أن فى قلع ما فوق العشرين: دية وثلاثة أخماسها.

وذلك لا يتأتى إلا فى قلع الجميع، وهو اثنان وثلاثون، لا فيما دونها.

والصواب: ما قاله فى الحرر. وهو، وقيل: إن قلع الكل، أو فوق العشرين دفعة لم يجب سوى الدية. فهذا وجهه ظاهر

فائدة: لو قلع من السن ما بطن منه فى اللحم، وهو السنخ<sup>(٣)</sup> - بالنون

(١) انظر الحرر (١٣٩/٢)

(٢) أخرجه أبو داود فى الدييات (١٨٩/٤) الحديث (٤٥٦٣) والنسائى فى القسامة (١٤٩/٨) باب عقل الأسنان وابن ماجه فى الدييات (٨٨٥/٢) الحديث (٢٦٥١) الدارمى فى القسامة (٢٥٦/٢) الحديث (٢٣٧٤) والإمام أحمد فى مسنده (٢٤٦/٢) الحديث (٦٧٢٠) والإمام مالك فى العقول (٨٤٩/٢).

(٣) هو منبت السن، انظر القاموس المحيط (٢٦٢/١)



والخاء المعجمة - ففيه حكومة. قاله الأصحاب. منهم: صاحب الهداية، والمذهب، ومسبوك الذهب، والمستوعب، والخلاصة، والمغنى<sup>(١)</sup>، والكافي<sup>(٢)</sup>، والهادي، والشرح<sup>(٣)</sup>، والرعايتين، والحاوي الصغير، وإدراك الغاية، والفروع، وغيرهم.

وقال في الترغيب: في سنخه حكومة. ولا تدخل في حساب النسبة.

قوله: ﴿وَتَجِبُ دِيَّةُ الْيَدِ وَالرَّجْلِ فِي قَطْعِهِمَا مِنَ الْكُوعِ وَالْكَعْبِ فَإِنْ قَطَعَهُمَا مِنْ فَوْقِ ذَلِكَ: لَمْ يَزِدْ عَلَى الدِّيَةِ فِي ظَاهِرِ كَلَامِهِ﴾.

وهو المذهب<sup>(٤)</sup>، نص عليه في رواية أبي طالب.

وجزم به في الوجيز، وغيره.

وقدمه في الشرح<sup>(٥)</sup>: وشرح ابن منجاء، والنظم، والرعايتين، والحاوي، والخلاصة، وغيرهم.

وقال القاضي: في الزائد حكومة. واختاره أبو الخطاب.

قوله: ﴿وَفِي مَارِنِ الْأَنْفِ: دِيَّةُ الْعُضْوِ كَامِلَةٌ﴾.

بلا نزاع أعلمه.

لكن لو قطع مع قصبته: ففي الجميع الدية، على الصحيح من المذهب<sup>(٦)</sup>. قدمه في المغنى<sup>(٧)</sup>، والشرح<sup>(٨)</sup>.

ويحتمل أن يلزم من استوعب الأنف جدعاً: دية وحكومة في القصة<sup>(٩)</sup>.

(١) انظر المغنى (٦١٥/٩)

(٢) انظر الكافي (٣١/٤)

(٣) انظر الشرح الكبير (٥٧٧/٩)

(٤) لأن اليد اسم للجميع إلى المنكب بدليل قوله تعالى ﴿وَأَيَّدِيكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ﴾ ولما نزلت آية التيمم مسحت الصحابة إلى المناكب وقال ثعلب: اليد إلى المنكب وفي عرف الناس أن جميع ذلك يسمى يداً فإذا قطعها من فوق الكوع فما قطع إلا يداً فلا يلزمه أكثر من ديتها فيما قطعها في السرقة. فلأن المقصود يوصل به وقطع بعض الشيء يسمى قطعاً له كما يقال قطع ثوبه إذا قطع جانباً منه انظر المغنى (٦٢١/٩)

(٥) انظر الشرح الكبير (٥٧٠/٩)

(٦) لقوله - عليه السلام - في الأنف إذا أوعب جدعاً الدية ولأنه عضو واحد فلم يجب به أكثر من دية كالذكر إذا قطع من أصله انظر المغنى (٦٠١/٩)

(٧) انظر المغنى (٦٠١/٩)

(٨) انظر الشرح الكبير (٥٧٣/٩)

(٩) لأن المارن وحده موجب للدية فوجب الحكومة في الزائد كما لو قطع القصبة وحدها مع قطع لسانه. انظر المغنى (٦٠١/٩)

قوله: ﴿وَفِي قَطْعِ بَعْضِ الْمَارِنِ، وَالْأُذُنِ، وَالْحَلَمَةِ، وَاللِّسَانِ، وَالشَّفَةِ، وَالْحَشْفَةِ، وَالْأَثْمَلَةِ، وَالسِّنِّ، وَشَقِّ الْحَشْفَةِ طَوْلًا: بِالْحِسَابِ مِنْ دَيْتِهِ، يُقَدَّرُ بِالْأَجْزَاءِ﴾.

هذا المذهب<sup>(١)</sup>. وعليه الأصحاب.

وجزم به في المغنى<sup>(٢)</sup>، والشرح<sup>(٣)</sup>، وابن منجا، والوجيز، وغيرهم.

ولم يذكر في المحرر، والرعاية، والفروع، وغيرهم: هنا شق الحشفة طولا.

وذكر في الواضح-فيما بقي من الأذن بلا نفع-: الدية، وإلا فحكومة.

قوله: ﴿وَفِي شَلْلِ الْعُضْوِ، أَوْ ذَهَابِ نَفْعِهِ، وَالْجَنَائَةِ عَلَى الشَّفَتَيْنِ بِحَيْثُ لَا يَنْطَبِقَانِ عَلَى الْأَسْنَانِ﴾.

قال في المغنى، والشرح: أو استرختا: دية، وهذا المذهب بلا ريب، مطلقاً، وعليه جماهير الأصحاب، وقطع به أكثرهم<sup>(٤)</sup>.

وقال في التبصرة، والترغيب: في التقليل حكومة.

قوله: ﴿وَفِي تَسْوِيدِ السِّنِّ، وَالظُّفْرِ، بِحَيْثُ لَا يَزُولُ: دَيْتُهُ﴾.

إذا اسود الظفر بحيث لا يزول: وجبت ديته، بلا خلاف أعلمه.

وإن اسود السن بحيث لا يزول سواده، فالصحيح من المذهب: أن فيه ديته، وهو ظاهر كلام الخرقى<sup>(٥)</sup>.

قال ابن منجا في شرحه: هذا المذهب.

وجزم به في الوجيز، والمنور، ومنتخب الأدمى، وغيرهم.

وقدمه في الهداية، والمذهب، ومسبوك الذهب، والمستوعب، والخلاصة،

والمغنى<sup>(٦)</sup>، والهادى، والكافى<sup>(٧)</sup>، والمحرر<sup>(٨)</sup>، والشرح<sup>(٩)</sup>، والنظم، والرعايتين،

(١) لأن ما وجبت الدية في جميعه وجبت في بعضه. انظر الشرح الكبير (٥٨٣/٩)

(٢) انظر المغنى (٦٧٥/٩)

(٣) انظر الشرح الكبير (٥٨٣/٩)

(٤) لأنه عطل منفعتهمما وجاهلها. انظر المغنى (٦٠٣/٩) الشرح الكبير (٥٨٤/٩)

(٥) لأنه قول زيد بن ثابت ولم يعرف له مخالف من الصحابة فكان إجماعاً، ولأنه أذهب الجمال على كمال فكمملت ديتها كما لو قطع أذن الأصم وانف الأخشم والظفر كذلك قياساً على السن. انظر

الشرح الكبير (٥٨٥/٩)

(٦) انظر المغنى (٦١٨/٩)

(٧) انظر الكافى (٣٢/٢)

(٨) انظر المحرر (١٣٩/٢)

(٩) انظر الشرح الكبير (٥٨٥/٩)

والخاوى الصغير، والفروع، وغيرهم.

وعنه- فى تسويد السن-: ثلث ديتها. كتسويد أنفه مع بقاء نفعه.

وقال أبو بكر: فى تسويد السن حكومة. وهو رواية عن الإمام أحمد رحمه الله، كما لو احمرت، أو اصفرت، أو كلت.

وعنه: إن ذهب نفعها وجبت ديتها.

قلت: وهو الصواب.

فائدة: لو اخضرت سنة بجنابة عليها: ففيها حكومة. على الصحيح من المذهب.

قال فى الفروع: الأشهر فى المذهب: فيها الحكومة<sup>(١)</sup>.

وجزم به فى المحرر<sup>(٢)</sup>، والنظم، والرعايتين، والخاوى الصغير، وغيرهم.

قال فى الهداية، وغيره: فإن، تغيرت أو تحركت وجبت حكومة. انتهوا.

وعنه: حكمها حكم تسويدها<sup>(٣)</sup>.

جزم به ولد الشيرازى فى منتخبه.

وأطلقهما فى المغنى<sup>(٤)</sup>، والشرح<sup>(٥)</sup>، والفروع، وغيرهم.

قوله: ﴿وَفِي الْعُضْوِ الْأَشْلُ: مِنَ الْيَدِ وَالرَّجْلِ، وَالذَّكَرِ وَالْثَدْيِ، وَلِسَانِ الْأَخْرَسِ، وَالْعَيْنِ الْقَائِمَةِ، وَشَحْمَةِ الْأُذُنِ، وَذَكَرِ الْخِصْيِ وَالْعَيْنِ، وَالسِّنِّ السَّوْدَاءِ وَالْثَدْيِ ذُونَ حَلْمَتِهِ، وَالذَّكَرِ ذُونَ حَشْفَتِهِ وَقَصْبَةِ الْأَنْفِ، وَالْيَدِ وَالْإِصْبَعِ الزَّائِدَتَيْنِ: حُكُومَةٌ﴾.

وهذا المذهب فى ذلك كله، وعليه أكثر الأصحاب<sup>(٦)</sup>.

وجزم به فى الوجيز، وغيره.

وقدمه فى الهداية، والمذهب، والمستوعب، والخلاصة، والمحرر<sup>(٧)</sup>، والنظم،

والرعايتين، والخاوى الصغير، والفروع، وغيرهم.

(١) لأن ذهاب جمالها بتسويدها أكثر فلم يلحق به غيره كما لو حمها، انظر المغنى (٦١٨/٩).

(٢) فإنه قال وعنه فى السن إذا اسودت حكومة كما لو اصفرت أو اخضرت، انظر المحرر (١٣٩/٢).

(٣) لأنه يذهب بجمالها، انظر المغنى (٦١٨/٩).

(٤) انظر المغنى (٦١٨/٩).

(٥) انظر الشرح الكبير (٥٨٥/٩).

(٦) لأنه لا يمكن إيجاب دية كاملة لكونها قد ذهبت منفعتها ولا مقدر فيها فتجب الحكومة كاليه الزائدة.

انظر الشرح الكبير (٥٨٦/٩).

(٧) انظر المحرر (١٣٩/٢).

واختار المصنف والمجد: الحكومة فى اليد والأصبع الزائدين.  
 وصححه المصنف والشارح فى قطع الذكر دون حشفته، والتدى دون حلمته<sup>(١)</sup>.  
 وعنه: يجب فى ذلك كله ثلث دية كل عضو من ذلك.  
 واختاره ابن منجا فى شرحه فى شلل اليد فقط.  
 وقال القاضى: الروايتان فى السن السوداء التى ذهب نفعها، أما إن لم يذهب  
 نفعها بالكلية: ففيها ديتها كاملة<sup>(٢)</sup>.  
 وخالفه المصنف وغيره.  
 ووجب ثلث الدية فى اليد الشلاء، وذكر الأشل، والعين القائمة، والسن السوداء،  
 وذكر الخصى والعين، ولسان الأخرس: من مفردات المذهب.  
 وجزم به ناظمها.  
 وكذا وجوب ثلث الدية فى اليد والإصبع الزائدين: من مفردات المذهب.  
 وعنه- فى ذكر الخصى والعين-: كمال ديتهما.  
 وعنه- فى ذكر العين-: كمال ديته.  
 ومال إليه المصنف<sup>(٣)</sup>، والشارح<sup>(٤)</sup>.  
 قلت: وهو الصواب.  
 وجزم به فى الانتصار فى لسان الأخرس.  
 وقدم فى الروضة -فى ذكر الخصى- وإن لم يجمع بمثله: ثلث الدية، وإلا دية.  
 وقال، فى العين القائمة: نصف الدية.  
 فائدة: لو قطع نصف الذكر بالطول، فقال المصنف، قال أصحابنا: فيه نصف الدية.  
 قال هو والشارح: والأولى وجوب الدية كاملة، لأنه ذهب بمنفعة الجماع،  
 فوجبت الدية كاملة، كما لو أشله، أو كسر صلبه فذهب جماعه<sup>(٥)</sup>.

(١) قالوا وهذا هو الصحيح لعدم التقدير فيه وامتناع قياسه على ما فيه تقدير لأن الأشل بقيت صورته

وهذا لم يبق صورته إنما بقى بعض ما فيه الدية أو أصل ما فيه الدية، انظر الشرح الكبير (٥٨٩/٩)

(٢) انظر اختلاف الروايتين والوجهين للقاضى أبى يعلى (٢٧٥/٢)

(٣) انظر المغنى (٦٢٧/٩-٦٢٨)

(٤) انظر الشرح الكبير (٥٨٩/٩)

(٥) انظر المغنى (٦٢٨/٩) الشرح الكبير (٥٩٠/٩)

قلت: وهو الصواب.

قوله: ﴿فَلَوْ قَطَعَ الْأُنْثَيْنِ وَالذَّكَرَ مَعًا، أَوْ الذَّكَرُ ثُمَّ الْأُنْثَيْنِ: لَرَمَهُ دَيْتَانِ. وَلَوْ قَطَعَ الذَّكَرُ: وَجَبَتْ دِيَّةُ الْأُنْثَيْنِ، وَفِي الذَّكَرِ رَوَاتَانِ﴾.

وهما الروايتان المتقدمتان في ذكر الخصى، لأنه بقطع أنثيه صار خصيا.

وقد ذكرنا المذهب والخلاف في المسألة التي قبلها.

قوله: ﴿وَإِنْ أَشَلَّ الْأَنْفَ، أَوْ الْأُذُنَ، أَوْ عَوَجَهُمَا: فَفِيهِ حُكُومَةٌ﴾.

وهو المذهب. جزم به في المغنى<sup>(١)</sup>، والشرح<sup>(٢)</sup>، وشرح ابن منجا، والوجيز، وغيرهم. وقدمه في الفروع، وغيره.

وقيل: في شللها الدية، كشلل اليد والمثانة، ونحوهما.

وقال ابن الجوزي في المذهب: وإن أشل المارن وعوجه: فدية وحكومة. ويحتمل دية.

قوله: ﴿وَفِي قَطْعِ الْأَشَلِّ مِنْهُمَا كَمَالُ دَيْتِهِ﴾.

يعنى دية كاملة، وصرح به الأصحاب، وهذا المذهب.

جزم به في المغنى<sup>(٣)</sup>، والشرح<sup>(٤)</sup>، وشرح ابن منجا، والوجيز، وغيرهم.

وقدمه في الفروع، وغيره.

وقال في المحرر: وفي كل منهما كمال ديته، إذا قلنا يؤخذ به السالم من ذلك في العمد، وإلا ففيه حكومة.

وقاله في الرعايتين، والحاوى، والزر كشى.

وقال في الترغيب: في أذن مستخسفة - وهى الشلاء - روايتان: ثلث ديته، أو حكومة.

وكذا في الترغيب أيضاً في أنف أشل إن لم تجب الدية.

قوله: ﴿وَرَجَبُ الدِّيَةِ فِي الْأَنْفِ الْأَخْشَمِ<sup>(٥)</sup> وَالْمَخْزُومِ<sup>(٦)</sup> وَأُذُنِي الْأَصَمِّ﴾.

(١) انظر المغنى (٦٠١/٩).

(٢) انظر الشرح الكبير (٥٩٠/٩).

(٣) انظر المغنى (٦٠١/٩).

(٤) انظر الشرح الكبير (٥٩٠/٩).

(٥) أى المتسع، انظر القاموس المحيط (١٠٦/٤).

(٦) هو مثقوب الوتر والوتر هو حجاب ما بين المنخرين، انظر القاموس المحيط للفيروز أبادى (١٠٥/٤) -

٩٠ ..... كتاب الديات

هذا المذهب<sup>(١)</sup>. جزم به فى الوجيز، وشرح ابن منجا، والمغنى<sup>(٢)</sup>، والشرح<sup>(٣)</sup>، وقال: لا نعلم فيه مخالفا.

وقدمه فى الفروع، وغيره.

وقال فى المحرر: فى كل من ذلك كمال ديته، إذا قلنا: يؤخذ به السالم من ذلك فى العمد، وإلا ففيه حكومة، كما تقدم<sup>(٤)</sup>.

وقاله: فى الرعايتين، والحاوى، والزركى.

قوله: ﴿وَإِنْ قَطَعَ أَنْفَهُ، فَذَهَبَ شَمُّهُ، أَوْ أُذُنُهُ، فَذَهَبَ سَمْعُهُ: وَجَبَتْ دِيَّتَانِ. وَسَائِرُ الْأَعْضَاءِ إِذَا أَذْهَبَهَا بِنَفْعِهَا: لَمْ تَجِبْ إِلَّا دِيَّةٌ وَاحِدَةٌ﴾.

قطع به فى المغنى<sup>(٥)</sup>، والشرح<sup>(٦)</sup>، وابن منجا، والوجيز، وغيرهم من الأصحاب. ولا أعلم فيه خلافا.

وفرقوا بينها بفروق جيدة.

منها: أن تفويت نفع سائر الأعضاء وقع ضمناً للعضو، والفائت ضمناً لاشئ فيه. دليله: القتل. فإنه يوجب دية واحدة، وإن أتلف أشياء تجب بكل واحد منها الدية، بخلاف منفعة الأنف والأذن، إذا ذهبتا بقطع الأنف والأذن، لأن كل واحد من المنفعين فى غير الأنف والأذن، فذهاب أحدهما مع الآخر ذهاب لما ليس أحدهما تبعاً للآخر.

فائدة: من له يدان على كوعيه، أو يدان وذراعان على مرفقيه، وتساويا فى البطش: فهما يد واحدة، وللزيادة حكومة: على الصحيح.

وفى أحدهما: نصف ديتها وحكومة.

---

(١) لأن أنف الأخشم لا عيب فيه وإنما العيب فى غيره فوجب ديته كأنف غير الأخشم، وأما المخزوم فأنفه كامل غير أنه معيب فأشبهه العضو المريض، ولذلك تجب فى أذن الأخشم لأن الصمم نقص فى غير الأذن فلم يؤثر فى ديتها كالعوى لا يؤثر فى دية الأحمقان وهذا قول إمامنا الشافعى -رضى الله عنه - قال الشيخ أبو عمر المقدسى ولا نعلم فيه مخالفاً، انظر الشرح الكبير (٥٩١/٩-٥٩٢)

(٢) انظر المغنى (٥٩٤/٩-٦٠٢)

(٣) انظر الشرح الكبير (٥٩٢/٩)

(٤) انظر المحرر (١٤٠/٢)

(٥) انظر المغنى (٥٩٥/٩)

(٦) انظر الشرح الكبير (٥٩٢/٩)

وفى قطع إصبع من أحدهما خمسة أبعرة.  
فإن قطع يداً: لم يقطعاً للزيادة ولا أحدهما، على الصحيح من المذهب، لعدم معرفة الأصلية، قطع به فى الفروع.  
وقدمه فى المغنى<sup>(١)</sup>، والشرح<sup>(٢)</sup>، والكافى<sup>(٣)</sup>.  
وقال ابن حامد: يجب القصاص فيهما، لأن هذا نقص لا يمنع القصاص، كالسلعة فى اليد. انتهى.

وإن كانت إحداها باطشة دون الأخرى، أو إحداها أكثر بطشاً، أو فى سمت الذراع، ولأخرى زائدة: ففي الأصلية ديتها والقصاص، لقطعها عمداً. وفى الزائدة: حكومة، سواء قطعها منفردة، أو مع الأصلية.

وعلى قول ابن حامد: لاشئ فيها. لأنها عيب. فهي كالسلعة فى اليد.  
وإن استويا من كل الوجه، وكانا غير باطشتين ففيهما ثلث دية اليد أو حكومة. ولا تجب دية اليد كاملة. لأنها لا نفع فيها. فهما كاليد الشلاء.

والحكم فى القدمين على ساق: كالحكم فى الكفين على ذراع واحد.  
وإن كانت إحدهما أطول من الأخرى. فقطع الطولى، وأمكنه المشى على القصيرة: فهي الأصلية، وإلا فهي زائدة. قال ذلك فى الكافى<sup>(٤)</sup>.

قوله: ﴿فَصَلِّ فِي دِيَةِ الْمَنَافِعِ فِي كُلِّ حَاسَّةٍ دِيَّةً كَامِلَةً. وَهِيَ السَّمْعُ، وَالْبَصَرُ، وَالشَّمُّ، وَالذَّوْقُ﴾.

فى كل واحد من السمع والبصر والشم: دية كاملة بلا نزاع.

وفى ذهاب الذوق: دية كاملة، على الصحيح من المذهب<sup>(٥)</sup>.

حزم به فى الوجيز، وغيره.

وقدمه فى الفروع، وغيره.

وقيل: فيه حكومة، واختاره فى المصنف فى المغنى<sup>(٦)</sup>.

(١) انظر المغنى (٦٢٢/٩)

(٢) انظر الشرح الكبير (٥٧٢/٩)

(٣) انظر الكافى (٣٤/٤)

(٤) انظر الكافى (٣٤/٤)

(٥) لأن كل ما تعلقت الدية بإتلافه تعلقت بإتلافه منفعة، انظر المغنى (٦٠٤/٩)

(٦) قال شيخ الإسلام وميأس المذهب أنه لا دية فيه فإنه لا يختلف فى أن لسان الأخرس لا تجب فيه الدية

قال الشارح: القياس لا دية فيه<sup>(١)</sup>.

قوله: ﴿وَيَجِبُ فِي الْحَدْبِ دِيَّةٌ كَامِلَةٌ﴾. هذا المذهب.

قال فى الفصول: أطلق الإمام أحمد رحمه الله فى الحدب الدية، ولم يفصل. وهذا محمول على أنه يمنع من المشى.

وأجراه فى الهداية، والمستوعب، والخلاصة على ظاهره، فقالا: ويجب فى الحدب الدية.

وكذا المصنف هنا، وغيره.

وجزم بوجوب الدية فيه فى المحرر، والشرح<sup>(٢)</sup>، والوجيز، وغيرهم. واختاره المصنف، وغيره.

وقال القاضى وغيره: لا تجب فيه الدية.

قال ابن الجوزى: وهذا ظاهر المذهب.

وظاهر الفروع الإطلاق.

قوله: ﴿وَيَجِبُ فِي الصَّعْرِ، وَهُوَ أَنْ يَضْرِبَهُ فَيَصِيرَ الْوَجْهَ فِي جَانِبٍ﴾. دية كاملة.

هذا المذهب نص عليه، وعليه الأصحاب، وقطعوا به<sup>(٣)</sup>.

لكن قال فى المغنى، والترغيب: وكذا إذا لم يبلع ريقه.

فائدة: قوله: ﴿وَفِي تَسْوِيدِ الْوَجْهِ إِذَا لَمْ يَزُلْ﴾. دية كاملة. وهذا بلا نزاع.

وقال فى المبهم، والترغيب: وكذا لو أزال لون الوجه كان فيه الدية.

وقد نص الإمام أحمد - رحمه الله - على أن فيه ثلث الدية ولو وجب فى الذوق دية لوجبت فى الذهاب مع ذهاب اللسان بطريق الأولى. ثم قال، والصحيح إن شاء الله أن دية فيه لأن فى إجماعهم فى أن لسان الأخرس لا تكمل الدية فيه إجماعاً على أنها لا تكمل الدية فى ذهاب الذوق بمفرده لأن كل عضو لا تكمل الدية فيه بمنفعة لا تكمل بمنفعته دونه كسائر الأعضاء، انظر المغنى (٦٠٥/٩)

(١) انظر الشرح الكبير (٥٩٣/٥ - ٥٩٤)

(٢) قال: تجب الدية فى الحدب، لأنه فى كتاب النبى - ﷺ - لعمر بن حزم وفى الصلب الدية ولأنه. يطل عليه منفعة مقصودة وجمالاً أشبه ما لو أذهب مثيه. انظر الشرح الكبير (٥٧٩/٩)

(٣) لما روى مكحول عن زيد بن ثابت أنه قال وفى الصعر الدية ولم يعرف له فى الصحابة مخالف فكان إجماعاً ولأنه أذهب الجمال والمنفعة فوجبت فيه دية كاملة كسائر المنافع. انظر المغنى (٦٣٥/٩ - ٦٣٦)



قوله: ﴿وَإِذَا لَمْ يَسْتَمْسِكِ الْغَائِطُ وَالْبَوْلُ﴾. يعنى: إذا ضربه: ﴿فَفِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنْ ذَلِكَ دِيَّةٌ كَامِلَةٌ﴾.

وهو المذهب. وعليه جماهير الأصحاب.

وحزم به فى المحرر<sup>(١)</sup>، والوجيز، والمنور، وغيرهم.

وقدمه فى المغنى<sup>(٢)</sup>، والشرح<sup>(٣)</sup>، والفروع.

وكذا قدمه فى الرعايتين، والحاوى الصغير، وغيرهم.

ذكره فى أول «كتاب الديات».

وعنه: يجب ثلث الدية. اختاره ابن أبى موسى فى الإرشاد.

وخص الرواية فى المغنى والشرح بما إذا لم يستمسك البول.

وتقدم: إذا أفزعه فأحدث بغائط أو بول أو ريح فى «كتاب الديات». قبل الفصل.

فائدة: تجب الدية فى إذهاب منفعة الصوت.

وكذا فى إذهاب منفعة البطش.

وقال فى الفنون: لو سقاه ذرق الحمام، فذهب صوته: لزمه حكومة فى إذهاب

الصوت.

قوله: ﴿وَفِي الْكَلَامِ بِالْحِسَابِ. يُقَسَّمُ عَلَى ثَمَانِيَةِ وَعِشْرِينَ حَرْفًا﴾.

هذا المذهب. وعليه جماهير الأصحاب.

وحزم به فى الوجيز، وغيره.

وقدمه فى الفروع، وغيره.

ويحتمل أن يقسم على الحروف التى للسان فيها عمل، دون الشفوية، كالباء

والفاء والميم. وكذا الواو. قاله الأصحاب.

وقال فى المغنى<sup>(٤)</sup>، والشرح<sup>(٥)</sup>، والفروع، وغيرهم، وقيل: سوى الشفوية

والحلقة وسواء ذهب حرف بمعنى كلمة، كجعله أحمد أمد أولا.

(١) انظر المحرر (١٤٠/٢)

(٢) انظر المغنى (٦٣٣/٩)

(٣) انظر الشرح الكبير (٥٩٩/٩)

(٤) انظر المغنى (٦٠٦/٩)

(٥) انظر الشرح الكبير (٦٠٠/٩)

قال فى الفروع: ويتوجه وجهه.

فائدة: لو كان ألثغ من غير جنابة، فأذهب إنسان كلامه كله. فإن كان ميتوس من ذهاب لثغته: ففيه بقسط ما ذهب من الحروف. وإن كان غير ميتوس من زوالها- كالصبي-ففيه الدية كاملة.

قال فى المغنى، والشرح: كذلك الكبير إذا أمكن إزالة لثغته بالتعليم<sup>(١)</sup>.

قوله: ﴿وَفِي نَقْصِ شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ، إِنْ عَلِمَ: بِقَدْرِهِ مِثْلُ نَقْصِ الْعَقْلِ بِأَنْ يُجَزَّ يَوْمًا وَيُفَيَّقَ يَوْمًا، أَوْ ذَهَابَ بَصَرِ أَحَدِ الْعَيْنَيْنِ، أَوْ سَمِعَ أَحَدِ الْأَذْنَيْنِ﴾. بلا نزاع فى ذلك.

وقوله: ﴿وَإِنْ لَمْ يُعْلَمْ قَدْرُهُ، مِثْلَ: أَنْ صَارَ مَذْهُوشًا، أَوْ نَقَصَ سَمْعُهُ، أَوْ بَصَرُهُ، أَوْ شَمُّهُ، أَوْ نَقَصَ مَشْيُهُ، أَوْ انْحَنَى قَلِيلًا، تَقَلَّصَتْ شَفْتُهُ بَعْضَ التَّقْلِصِ، أَوْ تَحَرَّكَتْ سِنُهُ﴾. بَعْضُ التَّحَرُّكِ: ﴿أَوْ ذَهَبَ اللَّبَنُ مِنْ ثَدْيِ الْمَرْأَةِ وَلَحِمِ ذَلِكَ: فَفِيهِ حُكُومَةٌ﴾.

هذا المذهب فى ذلك كله، وقطع بأكثره أكثر الأصحاب<sup>(٢)</sup>.

وجزم بالجميع فى الشرح<sup>(٣)</sup>، وشرح ابن منجا، والوجيز، وغيرهم.

وقدمه فى الفروع، وغيره.

ولم يذكر فى الفروع: والتقليص.

وقيل: إن ذهب اللبن ففيه الدية.

وذكر جماعة فى البصر: يزنه بالمسافة. فلو نظر الشخص على مائتى ذراع، فنظّر على مائة: فنصف الدية.

وذكر فى الوسيلة: لو لطمه، فذهب بعض بصره: وجبت الدية فى ظاهر كلامه.

#### فائدتان

إحدهما: مثل ذلك فى الحكم: لو جعله لا يلتفت إلا بشده، أو لا ييلع ريقه إلا بشده، أو أسود بياض عينيه أو أحمر.

الثانية: لو صار ألثغ بذلك، فقليل: تجب دية الحرف الذى امتنع من خروجه

(١) انظر المغنى (٦٠٧/٩) - الشرح الكبير (٦٠١/٩)

(٢) لأن المنفعة باقية. انظر الشرح الكبير (٦٠١/٩)

(٣) انظر الشرح الكبير (٦٠١/٩ - ٦٠٢)

قلت: وهو الصواب. وقدمه في الرعاية الكبرى.

وقيل: فيه حكومة. وأطلقهما في الفروع.

قوله: ﴿فَإِنْ قَطَعَ بَعْضُ اللِّسَانِ، فَذَهَبَ بَعْضُ الْكَلَامِ: اعْتَبِرْ أَكْثَرُهُمَا. فَلَوْ ذَهَبَ رُبُعُ اللِّسَانِ﴾. ونصف الكلام: ﴿أَوْ رُبُعُ الْكَلَامِ﴾. ونصف اللسان: ﴿وَجِبَ نِصْفُ الدِّيَةِ﴾. بلا نزاع.

﴿فَإِنْ قَطَعَ رُبُعُ اللِّسَانِ﴾. فذهب نصف الكلام: ﴿ثُمَّ قَطَعَ آخِرُ بَقِيَّتِهِ، فَعَلَى الْأَوَّلِ نِصْفُ الدِّيَةِ. وَعَلَى الثَّانِي نِصْفُهَا فَقَطْ﴾. وهذا أحد الوجهين، اختاره القاضي<sup>(١)</sup>.

قال ابن منجا في شرحه: هذا المذهب، وقدمه في الفروع.

والوجه الثاني: يجب عليه نصف الدية وحكومة لربع اللسان، وهو احتمال للمصنف هنا، وهو المذهب<sup>(٢)</sup>.

وقطع به في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والخلاصة، والوجيز.

قال في الفروع: وهذا الأشهر.

والوجه الثالث: يجب عليه ثلاثة أرباع الدية<sup>(٣)</sup>.

وأطلقهن في الشرح<sup>(٤)</sup>.

فائدة: عكس المسألة: لو قطع نصف اللسان، فذهب ربع الكلام. ثم قطع آخر بقيته: كان على الأول نصف الدية، ويجب على الثاني ثلاثة أرباعها. على الصحيح من المذهب.

جزم به في الوجيز، والمغني، والشرح، ونصره.

وقدمه في الفروع، وغيره.

وقيل: نصفها لا غير.

(١) لأن السالم نصف اللسان وباقيه أشل بدليل ذهاب نصف الكلام. انظر الشرح الكبير (٦٠٢/٩)

(٢) لأنه لو كان جميعه أشل لكانت فيه حكومة أو قلت الدية فإذا كان بعضه أشل ففي ذلك البعض حكومة أيضاً، انظر الشرح الكبير (٦٠٣/٩)

(٣) لأنه قطع ثلاثة أرباع لسان فذهب نصف كلامه فوجب عليه ثلاثة أرباع الدية كما لو قطعه أولاً. ولا يصح القول بأن بعضه أشل لأن العضو متى كان فيه بعض النفع لم يكن بعضه أشل كالعين إذا كان بصرها ضعيفاً واليد إذا كان بطشها ضعيفاً. انظر الشرح الكبير (٦٠٣/٩)

(٤) انظر الشرح الكبير (٦٠٢/٩-٦٠٣)

قوله: ﴿وَإِنْ قَطَعَ لِسَانُهُ فَلَدَهَبَ نُطْقُهُ وَذَوْقُهُ: لَمْ يَجِبْ إِلَّا دِيَّةٌ، وَإِنْ ذَهَبَا مَعَ بَقَاءِ اللِّسَانِ: فَفِيهِ دِيَّتَانِ﴾.

وهذا المذهب. وعليه الأصحاب.

وقال في الواضح: إن قطع لسانه فدية، أزال نطقه أو لم يزل.

فإن عدم الكلام بقطعه: وجب لعدمه أيضاً دية كاملة.

قال في الفروع: وكذا وجدته في مختصر ابن رزين: لو ذهب شمه وسمعه ومشيه وكلامه تبعا: فديتان.

فائدة: لا يدخل أرش جناية أذهبت عقله في ديته، على الصحيح من المذهب ، نص عليه.

وقيل: يدخل.

قوله: ﴿وَإِنْ كَسَرَ صُلْبَهُ، فَلَدَهَبَ مَشْيُهُ وَنِكَاحُهُ: فَفِيهِ دِيَّتَانِ﴾.

هذا المذهب. وعليه جماهير الأصحاب.

وجزم به في الوجيز، وغيره.

وقدمه في الفروع. وغيره.

ويحتمل أن تجب دية واحدة، وهو رواية عن الإمام أحمد رحمه الله كبقية الأعضاء.

فائدة: لو قطع أنفه، أو أذنه. فذهب شمه، أو سمعه: فعليه ديتان. قولاً واحداً.

تنبيه: قوله: ﴿وَلَا تَجِبُ دِيَّةُ الْجُرْحِ حَتَّى يَنْدَمِلَ﴾.

فيستقر بالاندمال. وهو المذهب. وعليه الأصحاب.

لكن قال في الروضة: لو قطع كل منهما يداً: فله أخذ دية كل منهما في الحال قبل الاندمال وبعده، لا القود قبله.

ولو زاد أرش جروح على الدية، فعفا عن القود إلى الدية، وأوجب أخذ المال قبل الاندمال، فليل: يأخذ دية فقط. لاحتمال السراية.

وقيل: لا، لاحتمال جروح تطراً. قاله في الفروع.

قلت: الصواب الأول.

تنبيه: قوله: ﴿وَلَا دِيَّةُ سِنٍّ، وَلَا ظُفْرٍ، وَلَا مَنْفَعَةٍ، حَتَّى يُيَاسَ مِنْ عَوْدِهَا﴾.

وهو صحيح.

لكن لو مات فى المدة فلوليه دية سن وظفر. على الصحيح من المذهب.  
وقيل: هدر. كما لو نبت شئ فيه. قاله فى منتخب ولد الشيرازى.  
وله فى غيرهما الدية. وفى القود وجهان.  
وأطلقهما فى الفروع. وخص المصنف الخلاف بسن الصغير. وتقدم ذلك فى  
أواخر «باب ما يوجب لأقصاص».

قوله: ﴿وَلَوْ قَلَعَ سِنٌ كَبِيرٌ، أَوْ ظَفْرُهُ، ثُمَّ نَبَتَ﴾.

سقطت ديته، وإن كان قد أخذها: ردها. هذا المذهب. وعليه جماهير  
الأصحاب. منهم: أبو بكر، وغيره. ونص عليه فى السن.

وجزم به فى «الوجيز»، وشرح ابن منجا.

وقدمه فى الشرح<sup>(١)</sup>، والفروع.

وقال القاضى: تجب ديتها.

وقال ابن الجوزى فى المذهب-فيمن قلع سن كبير، ثم نبتت-: لم يرد ما أخذ،  
وقال: ذكره أبو بكر.

وتقدم ذلك فى «باب ما يوجب القصاص فيما دون النفس» فى أثناء الفصل الرابع.  
فعلى المذهب: تجب عليه حكومة لنقصها إن نقصت، وضعفها إن ضعفت. وإن  
قلعها قالع بعد ذلك: وجبت ديتها. على الصحيح من المذهب.  
وعلى قول القاضى: ينبى حكمتها على وجوب قلعها.

فإن قلنا: يجب فلا شئ على قالعها. وإن قلنا: لا يجب قلعها: احتمال أن يؤخذ  
بديتها. واحتمل ألا يؤخذ. ولكن فيها حكومة. قاله المصنف، والشارح.

وقال فى الفروع: وإن أبان سنا وضع محله و التحم: ففى الحكومة وجهان. انتهى.  
وإن جعل مكان السن سناً أخرى، أو سن حيوان أو عظماً، فنبتت: وجبت دية  
المقلوعة وجهاً واحداً.

فإن قلعت هذه الثانية: لم تجب ديتها. وفيها حكومة، على الصحيح من المذهب.

قدمه فى المغنى<sup>(٢)</sup>، والشرح<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر الشرح الكبير (٦١٠/٩)

(٢) انظر المغنى (٦١٨/٩)

(٣) انظر الشرح الكبير (٦١٠/٩)

ويحتمل ألا يجب فيها شيء.

قوله: ﴿أَوْرَدَهُ﴾. يعنى: الظفر: ﴿فَالْتَحَمَ: سَقَطَتْ دَيْتُهُ﴾.

هذا المذهب. اختاره أبو بكر، وغيره.

وجزم به فى الوجيز، وشرح ابن منجا.

وقال القاضى: تجب ديتها. ذكره عنه الشارح.

فائدة: قوله: ﴿لَوْ قَطَعَ طَرَفَهُ، فَرَدَّهُ فَالْتَحَمَ: فَحَقُّهُ بَاقٍ بِحَالِهِ، وَيَبِينُهُ إِنْ قِيلَ بِنَجَاسَتِهِ. وَإِلَّا فَلَهُ أَرَشٌ نَقْصِهِ خَاصَّةٌ﴾.

وجزم به فى المغنى<sup>(١)</sup>، والشرح<sup>(٢)</sup>. وقدمه فى الفروع.

واختار القاضى بقاء حقه.

تم إن أبانه أجنبى - وقيل: بطهارته - ففى ديته وجهان. وأطلقهما فى الفروع.

ولو رد الملتحم الجانى: أقيد به ثانية. على الصحيح من المذهب، نص عليه. وقدمه فى الفروع.

وقيل: لا يقاد به.

فائدة: لو التحمت الجائفة أو الموضحة وما فوقها على غير شين: لم يسقط موجبها، رواية واحدة.

قاله فى المحرر، وغيره.

قوله: ﴿وَإِنْ عَادَ نَاقِصًا، أَوْ عَادَتِ السِّنُّ أَوْ الظُّفْرُ قَصِيرًا، أَوْ مُتَغَيِّرًا: فَلَهُ أَرَشٌ نَقْصِهِ﴾.

هذا الصحيح من المذهب.

وجزم به فى الوجيز، والفروع. ذكره فى «باب القود فيما دون النفس».

قال ابن منجا فى شرحه: هذا المذهب. وقدمه فى المغنى، والشرح<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر المغنى (٦٠٢/٩).

(٢) انظر الشرح الكبير (٥٩١/٩).

(٣) لأنه نقص حصل بجنابة أشبه ما لو نقصه مع بقاءه. انظر الشرح الكبير (٦١١/٩).

وعنه - فى قلع الظفر إذا نبت على صفته - : خمس دنانير، وإن نبت أسود: ففيه عشرة<sup>(١)</sup>.

ورده المصنف، والشارح، وقالوا: التقديرات بابها التوقيف. ولا نعلم فيه توقيفاً. والقياس: لا شىء عليه إذا عاد على صفته.

وإن نبت صغيراً: ففيه حكومة<sup>(٢)</sup>.

قوله: ﴿وَإِنْ قَلَعَ سِنَّ صَغِيرٍ، وَيُسَّ مِنْ عَوْدِهَا: وَجَبَتْ دِيَّتُهَا﴾. هذا المذهب. قال المصنف<sup>(٣)</sup>، والشارح<sup>(٤)</sup>: هذا الصحيح من المذهب. وهو ظاهر كلامه فى الوجيز، وغيره.

قال ابن منجا: هذا المذهب.

وقدمه فى الهداية، والمذهب، والخلاصة، والنظم، والمحزر، والرعايتين، والفروع، والحاوى، وغيرهم.

وقال القاضى: فيها حكومة.

وهو رواية عن الإمام أحمد رحمه الله. ويحتمله كلام الخرقى. وأطلقهما الزركشى. قوله: ﴿وَإِنْ مَاتَ الْمَجْنُونُ عَلَيْهِ، وَادَّعى الْجَانِي عَوْدَ مَا أَذْهَبَهُ، فَأَنْكَرَهُ الْوَلِيُّ: فَأَلْقَوْهُ قَوْلُ الْوَلِيِّ﴾.

هذا المذهب بلا ريب<sup>(٥)</sup>. وعليه جماهير الأصحاب. وقطع به كثير منهم.

وقال فى المنتخب: إن ادعى اندماله وموته بغير جرحه، وأمكن: قبل قوله.

قوله: ﴿وَفِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الشُّعُورِ الْأَرْبَعَةِ: الدِّيَةُ. وَهُوَ شَعْرُ الرَّأْسِ وَاللِّحْيَةِ وَالْحَاجِبَيْنِ، وَأَهْدَابِ الْعَيْنَيْنِ﴾.

هذا المذهب، نص عليه، وعليه أكثر الأصحاب<sup>(٦)</sup>.

وعنه: فى كل شعر من ذلك حكومة، كالشارب، نص عليه.

(١) قال فى الشرح، والتقديرات بابها التوقيف ولا نعلم فيه توقيفاً والقياس أنه لا شىء فيه إذا عاد على صفته، وإن نبت متغيراً ففيه حكومة، انظر الشرح الكبير (٦١١/٩).

(٢) انظر الشرح الكبير (٦١١/٩).

(٣) انظر المغنى (٦٣١/٩).

(٤) انظر الشرح الكبير (٥٦٨/٩).

(٥) لأن الأصل عدم العود، انظر الشرح الكبير (٦١١/٩).

(٦) لأنه أذهب الجمال على الكمال فوجب فيه دية كاملة كأذن الأصم وأنف الأخرس، انظر الشرح

الكبير (٦٢١/٩).

### فائدتان

إحدهما: لا قصاص فى ذلك. لعدم إمكان المساواة.  
الثانية: نقل حنبلى: كل شىء من الإنسان فيه أربعة: ففى كل واحد ربع الدية.  
وطرده القاضى فى جلدة وجه.

قوله: ﴿وَفِي بَعْضِ ذَلِكَ بِقِسْطِهِ مِنَ الدِّيَةِ﴾.  
وهو المذهب، وإليه ميل المصنف<sup>(١)</sup>، والشارح<sup>(٢)</sup> فى بحثهما، وعليه الأصحاب.  
وذكر أبو الخطاب احتمالا: يجب فيه حكومة.  
قوله: ﴿فَإِنْ بَقِيَ مِنْ لَحْيَتِهِ مَا لَا جَمَالَ فِيهِ: احْتُمِلَ أَنْ يُلْزَمَهُ بِقِسْطِهِ﴾.  
جزم به فى الوجيز، ونصره الناظم.  
وهو ظاهر ما قدمه فى المذهب<sup>(٣)</sup>.  
واحتمل أن يلزمه كمال الدية، وهو المذهب<sup>(٤)</sup>. وإليه ميل المصنف<sup>(٥)</sup>،  
والشارح<sup>(٦)</sup> فى بحثهما.

وقدمه فى الرعايتين، والحاوى الصغير، والفروع.  
وأطلقهما فى الهداية، والمستوعب، والخلاصة، والكافى<sup>(٧)</sup>، والمغنى<sup>(٨)</sup>،  
والشرح<sup>(٩)</sup>، وشرح ابن منجا.

وقيل: فيه حكومة، وهو قوى، وأطلقهن فى المحرر<sup>(١٠)</sup>.  
تنبيه: ظاهر قوله: ﴿وَإِنْ قُطِعَ كَفًّا بِأَصَابِعِهِ لَمْ تَجِبْ إِلَّا دِيَّةُ الْأَصَابِعِ﴾.

(١) قال شيخ الإسلام وفى بعض ذلك أو ذهاب شىء من الشعور المذكورة من الدية بقسطه من ديته يقدر  
بالمساحة كالأذنين ومارن الأنف ، انظر المغنى (٥٩٧/٩)

(٢) انظر الشرح الكبير (٦١٢/٩)

(٣) لأنه محل يجب فى بعضه بحصته فأشبهه الأذن ومارن الأنف، انظر المغنى (٥٩٨/٩)

(٤) لأنه أذهب المقصود كله فأشبه ما لو أذهب ضوء العينين ولأنه جناية رعا أحوجت إلى إذهاب الباقي  
لزيادته فى القلع على ذهاب الكل فتكون جنايته سببا لذهاب الكل ، فأوجب ديته كما لو ذهب  
بسراية أو كما لو احتاج فى دواء شجة الرأس إلى ما ذهب بضوء عينه. انظر المغنى (٥٨٩/٩)

(٥) انظر المغنى (٥٩٨/٩)

(٦) انظر الشرح الكبير (٦١٣/٩)

(٧) انظر الكافى (٣٧١٤)

(٨) انظر المغنى (٥٩٨/٩)

(٩) انظر الشرح الكبير (٦١٢/٩)

(١٠) انظر المحرر (١٤١/١٢)



أن الدية للأصابع لا غير. وذلك يقتضى سقوط ما يجب فى مقابلة الكف. وليس ذلك بمراد. ولكن لما كانت دية الصابع كدية اليد: أطلق هذا اللفظ نظراً إلى المعنى.

والأحسن أن يقول: لم يجب إلا دية اليد.

قوله: ﴿وَإِنْ قَطَعَ كَفًّا عَلَيْهِ بَعْضُ الْأَصَابِعِ: دَخَلَ مَا حَاذَى الْأَصَابِعَ فِي دِيَتِهَا، وَعَلَيْهِ أَرُشُ بَاقِي الْكَفِّ﴾.

وهذا المذهب<sup>(١)</sup>. حزم به فى المغنى، والشرح<sup>(٢)</sup>، وشرح ابن منجا، والوجيز. وقدمه فى الفروع.

وقيل: يلزمه دية يد سوى الأصابع.

فائدة: يجب فى كف بلا أصابع، وذراع بلا كف: ثلث ديته. على الصحيح من المذهب. وقد شبه الإمام أحمد رحمه الله ذلك بعين قائمة. وعنه: يجب فيه حكومة.

ذكرهما فى المنتخب، والتبصرة، ومذهب ابن الجوزى، وغيرهم.

وكذا العضد. وحكم الرجل حكم اليد فى ذلك.

قوله: ﴿وَفِي عَيْنِ الْأَعْوَرِ دِيَةٌ كَامِلَةٌ. نَصَّ عَلَيْهِ﴾.

وهو المذهب<sup>(٣)</sup>. وعليه الأصحاب.

قال الزركشى: عموم كلام الخرقى يقتضى أن فيها نصف الدية، وهو مقتضى

حديث عمرو بن حزم.

قوله: ﴿وَإِنْ قَلَعَ الْأَعْوَرُ عَيْنَ صَحِيحٍ مُّمَاثِلَةٍ لِعَيْنِهِ﴾. الصحيحة<sup>(٤)</sup>: ﴿فَعَلَيْهِ دِيَةٌ كَامِلَةٌ، وَلَا قِصَاصَ﴾.

(١) لأن الأصابع لو كانت سالمة لدخل أرش الكف فى دية الأصابع فكذلك ما حاذى الأصابع السالمة يدخل فى ديتها وما حاذى المقطوعات ليس له ما يدخل فى ديته فوجب أرشه كما لو كانت الأصابع كلها مقطوعة. انظر الشرح الكبير (٦١٤/٩)

(٢) انظر الشرح الكبير (٦١٤/٩)

(٣) لأن الخليفة عمر وعثمان - رضى الله عنهما، والخليفة على - عليه السلام - وابن عمر قضوا فى عين الأعور بالدية ولا يعلم لهم فى الصحابة مخالفاً فيكون إجماعاً ولأن قلع العين الأعور يتضمن إذهاب البصر كله فوجب الدية كما لو أذهب من العينين، ودليل ذلك أنه يحصل بها ما يحصل بالعينين فإنه يرى الأشياء البعيدة ويدرك الأتنياء اللطيفة ويعمل أعمال البصراء ويجوز أن يكون قاضياً ويجزئ فى الكفارة وفى الأضحية إذا لم تكن العين مخسوفة فوجب فى بصره دية كاملة كذى العينين، انظر الشرح الكبير (٦١٥/٩)

(٤) فإن كانت غير مماثلة لعينه الصحيحة أو قلع المماثلة للصحيحة خطأ فليس عليه إلا نصف الدية، قال شيخ الإسلام موفق الدين: ولا أعلم فيه مخالفاً لأن ذلك هو الأصل، انظر المغنى (٥٩٠/٩).

هذا المذهب<sup>(١)</sup>، نص عليه، جماهير الأصحاب.

وجزم به في الوجيز، وغيره.

وقدمه في الفروع، وغيره.

وهو من مفردات المذهب.

وجزم به في الفروع.

وقيل: يقلع عينه، كقتل رجل بامرأة. وهو احتمال للمصنف هنا. ويأخذ نصف الدية.

قال في الفروع: وأخذ نصف الدية مع القلع أشهر، يعنى على هذا القول.

وخرجه في التعليق والانتصار من قتل رجل بامرأة.

وقد جزم به المصنف هنا على هذا الاحتمال. وجزم به غيره أيضا.

وقيل: لا يأخذ منه شيئا.

قلت: وهو الصواب.

قوله: ﴿وَإِنْ قَلَعَ عَيْنِي صَحِيحٌ عَمَلًا: خَيْرٌ بَيْنَ قَلْعِ عَيْنِهِ، وَلَا شَيْءَ لَهُ غَيْرَهَا، وَبَيْنَ الدِّيَةِ﴾.

هذا المذهب، وعليه أكثر الأصحاب<sup>(٢)</sup>.

وجزم به في الوجيز، وغيره.

وقدمه في الفروع. وغيره.

وكونه يستحق قلع عينه فقط: من مفردات المذهب.

وقال القاضي: قياس المذهب ديتان<sup>(٣)</sup>.

(١) لأن الخليفة عمر وعثمان -رضى الله عنهما- قضيا بمثل هذا ولا يعرف لهما مخالفا في الصحابة، فكان إجماعا، انظر المغنى (٥٩٠/٩)

(٢) أما إنه ليس له إلا القلع عند اختيار القصاص فلا أنه أذهب بصره كله فلم يكن له أكثر من إذهب بصره ولأن عين الأعور تقوم مقام العينين، وأكثر أهل العلم على أن له القصاص من العين ونصف الدية للعين الأخرى وهو مقتضى الدليل، انظر المغنى (٥١٩/٩) وأما وجوب الدية إن اختارها فلقول النبي -ﷺ- في العينين الدية ولأنه قلع عينين فلم يلزمه أكثر من الدية كما لو كان القاطع صحيحا، ولأنه لم يزد على تفويت منفعة الجنس فلم يزد على الدية كما لو قطع أذنه، انظر المغنى (٥٩٠/٩)

(٣) إحداهما في العين التي استحق بها قلع عين الأعور والأخرى في الأخرى لأنها عين أعور. قال شيخ الإسلام موفق الدين: وما ذكره القاضي لا يصح لأن وجوب الدية في إحدى عينيه لا يجعل الأخرى =

وهذا أيضاً من مفردات المذهب.

وقيل: عين العور كغيره، وكسمع وأذن.

قال فى الفروع: ويتوجه فيه احتمال وتخرج من جعله كالبصر فى مسألة النظر فى بيته من خصائص الباب.

قوله: ﴿وَفِي يَدِ الْأَقْطَعِ نِصْفُ الدِّيَةِ، وَكَذَلِكَ فِي رِجْلِهِ﴾.

وهذا المذهب. وعليه الأصحاب.

وحزم به فى الوجيز، وغيره.

وقدمه فى الفروع، وغيره.

وعنه: فيها دية كاملة.

وهى من مفردات المذهب.

وعنه: فيها دية كاملة، إن ذهبت الأولى هدراً.

وهو من المفردات أيضاً.

قال فى الروضة: إن ذهبت فى حد: فنصف دية، وإن كان فى جهاد: فروايتان.

فائدة: لو قطع يد صحيح. لم تقطع يده. إن قلنا: فيها الدية كاملة. وإلا قطعت. والله أعلم.

\* \* \*

## باب الشجاج وكسر العظام

قوله: ﴿الشَّجَّةُ: اسْمٌ لِجُرْحِ الرَّأْسِ وَالْوَجْهِ خَاصَّةً﴾.

قاله الأصحاب. قال الزركشى: وقد يستعمل فى غيرهما.

وهى عشر، خمس لا مقدّر فيها.

أولها: الخارصة. بإعجام الخاء. وإهمالها مع إهمال الصاد فيها، وهى التى تخرص الجلد، أى تشقه قليلاً ولا تدميه.

وتسمى الخرصبة والقاشرة والقشرة - بإعجام الشين مع القاف.

معين أعور على أن وجوب الدية بقلع إحدى العينين قضية مخالفة للخير والقياس صرنا إليه لإجماع الصحابة عليها ففيما عدا موضع الإجماع يجب العمل بهما والبقاء عليهما، انظر المغنى (٩/٥٩٠ -

ثم البازلة - بموحدة وزاى معجمة مكسورة- التى يسيل منها الدم. وتسمى الدامية، والدامعة، بعين مهملة. وهى التى تدمى ولا تشق اللحم.

وقيل: الدامعة: ما ظهر دمها ولم يسيل.

تم الباضعة التى تبضع اللحم.

وقيل: ما تشقه بعد الجلد ولم يسيل دمها.

ثم المتلاحمة التى أخذت فى اللحم.

وقيل: ما التحم أعلاها واتسع أسفلها. ولم تبلغ جلدة تلى العظم.

﴿ثم السَّمْحاقُ التى يَبْنِها وَيَبْنِ الْعَظْمُ قِشْرَةً رَقِيقَةً﴾.

هذا المذهب، على هذا الترتيب. وعليه جماهير الأصحاب.

وجزم به فى الوجيز، وغيره.

وقدمه فى الفروع، وغيره.

وعند الخرقى: الباضعة بين الخارصة والبازلة، تشق اللحم ولا تدميه. وتبعه ابن البناء.

قال الزركشى: البازلة التى تشق اللحم بعد الجلد، يعنى ولا يسيل منها دم ، قاله الجوهري، وابن فارس.

وقال المصنف فى المغنى: لعل ما فى نسخ الخرقى غلط من الكتاب. لأن الباضعة التى تشق اللحم بعد الجلد يسيل منها دم كثير فى الغالب، بخلاف البازلة، فإنها الدامعة - بالمهملة - لقلة سيلان دمها. فالباضعة أشد. انتهى.

وهو قول الأصمعى، والأزهري.

قوله: ﴿فَهَذِهِ الْخَمْسَةُ فِيهَا حُكُومَةٌ فِي ظَاهِرِ الْمَذْهَبِ﴾.

وهو المذهب. وعليه الأصحاب.

قال الزركشى: هذا المشهور، والمختار للأصحاب من الروايتين.

وعنه: ﴿فِي الْبَازِلَةِ بَعِيرٌ، وَفِي الْبَاضِعَةِ بَعِيرَانِ، وَفِي الْمُتَلَاحِمَةِ ثَلَاثَةٌ، وَفِي السَّمْحاقِ أَرْبَعَةٌ﴾.

اختارها أبو بكر.

وحكى الشيرازى عن ابن أبى موسى: أنه اختار ذلك فى السّمحاق.

وعن القاضى أنه قال: متى أمكن اعتبار الجراحات من الموضحة- مثل أن يكون فى رأس الجنى عليه موضحة إلى جانبها- قدرت هذه الجراحات منها. فإن كانت بقدر النصف: وجب نصف أرش الموضحة. وإن كانت بقدر الثلث: وجب ثلث الأرش. وعلى هذا، إلا أن تزيد الحكومة على ذلك. فيجب ما تخرجه الحكومة.

وملخصه: أنه يوجب الأكثر مما تخرجه الحكومة أو قدرها من الموضحة.

قال المصنف: وهذا لا نعلمه مذهبا للإمام أحمد رحمه الله، ولا يقتضيه. انتهى.  
قوله: ﴿وَحَمْسٌ فِيهَا مُقَدَّرٌ. أَوَّلُهَا: الْمُوضِحَةُ، الَّتِي تُوضِحُ الْعَظْمَ. أَى تُبْرِزُهُ. ففِيهَا حَمْسَةٌ أَبْعَرَةٌ﴾.

هذا المذهب مطلقا، وعليه الأصحاب<sup>(١)</sup>.

وعنه: فى موضحة الوجه عشرة.

نقلها حنبل. واختارها الزركشى. وأولها المصنف.

فائدة: يجب أرش الموضحة فى الصغيرة والكبيرة، والبارزة والمستورة بالشعر.<sup>(٢)</sup>  
وحد الموضحة: ما أفضى إلى العظم، ولو بقدر إبرة.

ذكره ابن القاسم، والقاضى. واقتصر عليه المصنف<sup>(٣)</sup>، والشارح<sup>(٤)</sup>.

وقال فى الرعاية الكبرى: الموضحة ما كشف عظم رأس أو وجه أو غيرهما.

وقيل: ولو بقدر رأس إبرة. انتهى.

قوله: ﴿فَإِنْ عَمَّتِ الرَّأْسَ وَنَزَلَتْ إِلَى الْوَجْهِ: فَهَلْ هِيَ مُوضِحَةٌ، أَوْ مُوضِحَتَانِ؟ عَلَى وَجْهَيْنِ﴾.

وهما روايتان فى الرعايتين، والحاوى.

وأطلقهما فى الهداية، والمذهب، ومسبوك الذهب، والمستوعب، والخلاصة، والهادى، والكافى<sup>(٥)</sup>، والمغنى<sup>(٦)</sup>، والمحرر<sup>(٧)</sup>، والشرح<sup>(٨)</sup>، وابن منجا:

(١) فى كتاب النبى - ﷺ - لعمر بن حزم «وفى الموضحة خمس من الإبل» وروى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعا: فى المواضع خمس خمس أخرجه أبو داود والنسائى والترمذى وحسنه، انظر المغنى (٦٤٠/٩-٦٤١)

(٢) لأن اسم الموضحة يشمل الجميع انظر المغنى (٦٤٢/٩)

(٣) انظر المغنى (٦٤٠/٩)

(٤) انظر الشرح الكبير (٦٢١/٩)

(٥) انظر الكافى (٢٢/٤)

(٦) انظر المغنى (٦٤٢/٩-٦٤٣)

(٧) انظر المحرر (١٤٢/٢)

(٨) انظر الشرح الكبير (٦٢٣/٩)

أحدهما: هي موضحتان، وهو الصحيح من المذهب<sup>(١)</sup>.

صححه فى التصحيح، والنظم.

وجزم به فى الوجيز، وغيره.

وقدمه فى الفروع، وغيره.

والوجه الثانى: هي موضحة واحدة<sup>(٢)</sup>.

جزم به فى المنور، ومنتخب الأدمى.

وقدمه فى الرعايتين، والحاوى الصغير.

قال فى إدراك الغاية: ولو عمتها فثنتان فى وجه.

تنبيه: ذكر المصنف، وصاحب الهداية، والمذهب، والمحرر، والفروع، وغيرهم: إذا عمت الرأس ونزلت إلى الوجه.

قال الشارح: ولم يذكر المصنف ذلك فى كتابيه- المغنى، والكافى- بل أطلق القول فيما إذا كان بعضها فى الرأس وبعضها فى الوجه.

فإن لم تعم الرأس ففيها الوجهان.

قال: وهو الذى يقتضيه الدليل<sup>(٣)</sup>. انتهى.

قلت: قدم ما قاله الناظم.

وهو ظاهر كلامه فى الرعايتين، والحاوى. فإنهما قالوا: وإن نزلت إلى الوجه فموضحة.

قوله: ﴿وَإِنْ أَوْضَحَهُ مُوَضِّحَتَيْنِ بَيْنَهُمَا حَاجِزٌ: فَعَلَيْهِ عَشْرَةٌ. فَإِنْ خَرَقَ مَا بَيْنَهُمَا، أَوْ ذَهَبَ بِالسَّرَايَةِ: صَارَ مُوَضِّحَةً وَاحِدَةً. وَإِنْ خَرَقَهُ الْمَجْنَى عَلَيْهِ، أَوْ أَجْنَبَى: فَهِيَ ثَلَاثُ مُوَضِّحَاتٍ﴾. بلا نزاع فى ذلك.

قوله: ﴿وَإِنْ اِخْتَلَفَا فِيمَنْ خَرَقَهُ، فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْمَجْنَى عَلَيْهِ﴾.

هذا الصحيح من المذهب<sup>(٤)</sup>، وعليه جماهير الأصحاب. وأكثرهم قطع به، منهم

(١) لأنه أوضحه فى عضوين فكان لكل واحد منهما حكم نفسه كما لو أوضحه فى رأسه ونزل إلى القفا. انظر المغنى (٦٤٣/٩)

(٢) لأن الوجه والرأس سواء فى الموضحة فصارا كالعضو الواحد، انظر المغنى (٦٤٣/٩)

(٣) انظر الشرح الكبير (٦٢٣/٩)

(٤) لأنهما موضحتان، انظر الشرح الكبير (٦٢٣/٩)

صاحب الهداية، والمذهب، والمستوعب، والخلاصة، والمغنى<sup>(١)</sup>، والمحرر<sup>(٢)</sup>، والنظم، وشرح ابن منجا، وغيرهم.

وجزم به فى الوجيز، قال: مع بقاء التلابس.

وقدمه فى الفروع.

وقال فى الترغيب: يصدق من يصدقه الظاهر بقرب زمن وبعده. فإن تساويا فالجروح.

قال: وله أرشان. وفى ثالث وجهان. انتهى.

وقال فى الرعاية الكبرى، وإن قال المجروح: خرقته بعد البرء: صدق مع طول الزمن. وله أرش موضحتين فقط.

وقيل: والخرق بينهما.

وقيل: ينسب من الموضحة أن يمكن.

قوله: ﴿وَإِنْ خَرَقَ مَا بَيْنَ الْمُوضِحَتَيْنِ فِي الْبَاطِنِ﴾. يعنى الجانى.

﴿فَهَلْ هِيَ مُوضِحَةٌ، أَوْ مُوضِحَتَانِ؟ عَلَى وَجْهَيْنِ﴾.

وأطلقهما فى الهداية، والمذهب، والمستوعب، والخلاصة، والكافى، والهادى، والمغنى<sup>(٣)</sup>، والشرح<sup>(٤)</sup>، وابن منجا، وغيرهم.

أحدهما: هى موضحة واحدة، وهو المذهب<sup>(٥)</sup>.

صحيحه فى التصحيح، وغيره.

وجزم به فى الوجيز، والمنور، ومنتخب الأدمى، وغيرهم.

وقدمه فى المحرر<sup>(٦)</sup>، والرعايتين، والحاوى الصغير، والفروع، وغيرهم.

والوجه الثانى: هما موضحتان<sup>(٧)</sup>. اختاره الناظم.

(١) انظر المغنى (٦٤٣/٩).

(٢) انظر المحرر (١٤٢/٢).

(٣) انظر المغنى (٦٤٣-٦٤٤).

(٤) انظر الشرح الكبير (٦٢٤-٦٢٥).

(٥) لاتصالهما فى الباطن، انظر الشرح الكبير (٦٢٥/٩).

(٦) انظر المحرر (١٤٣/٢).

(٧) لاتصالهما فى الظاهر انظر الشرح الكبير (٦٤٢/٩).

### فائدتان

إحداهما: لو خرقه ظاهراً لا باطناً فموضحتان، على أصح الوجهين، والمذهب منهما.  
وقيل: موضحة واحدة.

الثانية: لو أوضحه جماعة موضحة، فهل يوضح من كل واحد بقدرها، أم يوزع؟  
فيه الخلاف المتقدم.

قوله: ﴿ثُمَّ الْهَاشِمَةُ. وَهِيَ الَّتِي تُوضِحُ الْعَظْمَ وَتَهْشِمُهُ. فَفِيهَا عَشْرٌ مِنَ الْإِبِلِ﴾. بلا نزاع.

قوله: ﴿فَإِنْ ضَرَبَهُ بِمُثْقَلٍ، فَهَشِمَهُ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُوضِحَهُ: فَفِيهِ حُكُومَةٌ﴾. وهو المذهب.

جزم به في الوجيز، والمنور، ومنتخب الأدمى، وغيرهم.

وقدمه في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والخلاصة، والهادى، والمحزر<sup>(١)</sup>، والنظم، والرعايتين، والحاوى الصغير، والفروع، وغيرهم.

وقيل: يلزمه خمس من الإبل، كهشمه على موضحة.

وأطلقهما في الكافى<sup>(٢)</sup>، والشرح<sup>(٣)</sup>.

قوله: ﴿ثُمَّ الْمَأْمُومَةُ، وَهِيَ الَّتِي تَصِلُ إِلَى جِلْدَةِ الدِّمَاغِ. وَتُسَمَّى أُمَّ الدِّمَاغِ. وَتُسَمَّى الْمَأْمُومَةُ. فَفِيهَا ثَلَاثُ الدِّيَةِ﴾. بلا نزاع.

وقوله: ﴿ثُمَّ الدَّامِغَةُ﴾. بالغين المعجمة: ﴿وَهِيَ الَّتِي تَخْرِقُ الْجِلْدَةَ، فَفِيهَا مَا فِي الْمَأْمُومَةِ﴾.

هذا المذهب. وعليه جماهير الأصحاب. وقطع به كثير منهم.

وقيل: فيها مع ذلك حكومة لخرق الجلد.

قال القاضى: ولم يذكر أصحابنا «الدامغة» بالمعجمة لمساواتها للمأومة فى أرشها.

قال المصنف: ويحتمل أنهم تركوا ذكرها لكون صاحبها لا يسلم غالباً. انتهى.

قوله: ﴿وَفِي الْجَانِفَةِ: ثَلَاثُ الدِّيَةِ. وَهِيَ الَّتِي تَصِلُ إِلَى بَاطِنِ الْجَوْفِ، مِنْ بَطْنٍ، أَوْ ظَهْرٍ أَوْ صَدْرٍ، أَوْ نَحْرِ﴾. بلا نزاع.

(١) انظر المحرر (١٤٢/٢)

(٢) انظر الكافى (٢٣/٤)

(٣) انظر الشرح الكبير (٦٢٦/٩)



وقوله: ﴿فَإِنْ خَرَقَهُ مِنْ جَانِبٍ. فَخَرَجَ مِنْ جَانِبٍ آخَرَ: فَهِيَ جَائِفَتَانِ﴾.

هذا المذهب<sup>(١)</sup>، نص عليه، وعليه جماهير الأصحاب.

وجزم به في الوجيز، وغيره.

وقدمه في الفروع، وغيره.

وقيل: جائفة واحدة.

وأطلقهما في الهداية، والمذهب، والمستوعب.

وقيل: فيه روايتان. ذكره في الرعاية الكبرى.

قوله: ﴿وَإِنْ طَعَنَهُ فِي خَدِّهِ، فَوَصَلَ إِلَى فَمِهِ: فَفِيهِ حُكُومَةٌ﴾.

هذا المذهب. جزم به في الوجيز، والمنور، ومنتخب الأدمى، وغيرهم.

وقدمه في الهداية، والمستوعب، والخلاصة، والمغنى<sup>(٢)</sup>، والمحزر<sup>(٣)</sup>، والشرح<sup>(٤)</sup>،

والنظم، والرعايتين، والحاوي الصغير، والفروع، وغيرهم.

ويحتمل أن تكون جائفة. وهو لأبى الخطاب في الهداية.

وأطلق وجهين في المذهب.

فائدة: وكذا الحكم لو أنفذ أنفاً أو ذكراً أو جفنأ إلى بيضة العين، خلافاً ومذهباً.

قوله: ﴿وَإِنْ جَرَحَهُ فِي وَرْكِهِ، فَوَصَلَ الْجُرْحُ إِلَى جَوْفِهِ، أَوْ أَوْضَحَهُ فَوَصَلَ الْجُرْحُ إِلَى قَفَاةٍ: فَعَلَيْهِ دِيَّةٌ جَائِفَةٌ وَمَوْضِحَةٌ وَحُكُومَةٌ لِحَرْجِ الْقَفَا وَالْوَرِكِ﴾.

بلا نزاع.

﴿وَإِنْ أَجَافَهُ وَوَسَّعَ آخَرَ الْجُرْحِ: فَهِيَ جَائِفَتَانِ﴾. بلا نزاع أيضاً.

قوله: ﴿وَإِنْ وَسَّعَ ظَاهِرُهُ دُونَ بَاطِنِهِ، أَوْ بَاطِنُهُ دُونَ ظَاهِرِهِ: فَعَلَيْهِ حُكُومَةٌ﴾.

هذا المذهب. وعليه الأصحاب.

وذكر في الترغيب وجهاً: أنها جائفة.

(١) لما روى سعيد بن المسيب أن رجلاً رمى رجلاً بسهم فأنفذه فقتل أبو بكر -رضى الله عنه- بثلاثي

الدية ولا يخالف له فيكون إجماعاً. أخرجه سعيد بن منصور في سننه وروى عمرو بن شعيب عن أبيه

عن جده أن عمر -رضى الله عنه- قضى في الجائفة إذا نفذت إلى الجوف بأرش جائفتين، ولأنه أنفذه

من موضعين فكان كما لو أنفذه بضربتين انظر الشرح الكبير (٦٢٩/٩)

(٢) انظر المغنى (٦٤٨/٩)

(٣) انظر المحرر (١٤٣/٢)

(٤) انظر الشرح الكبير (٦٣٠/٩)

فائدة: لو وطئ زوجته وهى صغيرة، أو نحيقة لا يوطأ مثلها لمثله، ففتقها لزمه ثلث الدية. ومعنى الفتق: خرق ما بين مسلك البول والمنى.

قدمه فى المغنى<sup>(١)</sup>، والشرح<sup>(٢)</sup>، والزرکشی، وغيرهم.

وجزم به فى الهداية، والمذهب، والخلاصة، والكافى<sup>(٣)</sup>. وقيل: بل معناه: خرق ما بين الدبر والقبل.

قال المصنف، والشارح: إلا أن هذا بعيد، لأنه يبعد أن يذهب بالوطء ما بينهما من الحاجز. لأنه غليظ قوى<sup>(٤)</sup>.

قال فى الرعايتين، والحاوى، والفروع: وإن وطئ امرأته، فخرق مخرج البول والمنى، أو قبل الدبر.

قلت: وهو الصواب، لكن الواقع فى الغالب الأول.

وجزم بوجوب ثلث الدية الخرقى، والمصنف فى المغنى، والشارح، والزرکشی، وغيرهم.

قال فى الهداية، والمذهب، والخلاصة، والمستوعب: إن كان البول يستمسك: فعليه ثلث الدية. وإن كان لا يستمسك: فعليه كمال ديتها.

وكذا قال فى الرعايتين، والحاوى الصغير، وغيرهم.

وقال فى الفنون: فيمن لا يوطأ مثلها: القود واجب. لأنه قتل بفعل يقتل مثله.

وقال فى الفروع، وغيره: ومن وطئ أجنبية كبيرة مطاوعة بلا شبهة، أو امرأته - ومثلها يوطء لمثله - فأفضاها: فهدر. لعدم تصور الزيادة. وهو حق له، وإلا فالدية. فإن ثبت البول فحائفة.

ولا يندرج أرش البكارة فى دية إفضاء. على الأصح.

وقال فى القواعد الأصولية: ولو وطئ زوجته الكبيرة المحتملة للوطء، وفتقها: لم يضمناها.

جزم به فى الهداية، والمغنى<sup>(٥)</sup>، والترغيب، وغيرهم.

(١) انظر المغنى (٦٥١/٩)

(٢) انظر الشرح الكبير (٦٣٢/٩)

(٣) انظر الكافى (٢٤١٤)

(٤) انظر المغنى (٦٥١/٩) - الشرح الكبير (٦٣٢/٩)

(٥) انظر المغنى (٦٥١/٩)

وجزم بوجوب أرش البكارة فى الهداية، والمذهب، والمستوعب، والخلاصة، وغيرهم.  
وأطلق وجهين فى الرعايتين، والحاوى.  
وللموطوعة بشبهة، أو إكراه: ثلث الدية إن استمسك البول، مع مهر مثلها- وإن لم يستمسك: فالدية كاملة.  
فائدة: لو أدخل إصبعة فى فرج بكر، فأذهب بكارتها: فليس بجائفة. ذكره المصنف<sup>(١)</sup>، والشارح<sup>(٢)</sup>، وغيرهما.  
قوله: ﴿وَفِى الضِّلَعِ بَعِيرٌ﴾.  
هذا المذهب. وعليه الأصحاب،. ونص عليه. وهو من مفردات المذهب. وذكر ابن عقيل رواية: فيه حكومة.  
تنبيه: قوله «وفى الضلع بعير». كذا قال أكثر الأصحاب وأطلقوا. وقدمه فى الرعايتين.  
وقيده فى المحرر<sup>(٣)</sup>، والنظم، والحاوى الصغير، والفروع، والوجيز، والمنور، وغيرهم: بما إذا أجبر مستقيما، فقالوا: وفى الضلع بعير إذا أجبر مستقيما.  
والظاهر: أنه مراد من أطلق.  
ولكن صاحب الرعايتين غاير.  
فالظاهر: أنه لما رأى من أطلق وقيد: حكاها قولين.  
وقال الزركشى: ولم أر هذا الشرط لغير صاحب المحرر.  
وقد أطلق الإمام أحمد رحمه الله: بأن فى الضلع بعيرا من غير قيد.  
قوله: ﴿وَفِى التَّرْقُوتَيْنِ بَعِيرَانِ﴾.  
هذا المذهب. قاله القاضى، وأصحابه. وجزم به فى الهداية، والمذهب، والخلاصة، والوجيز، وغيرهم.  
وقدمه فى المحرر<sup>(٤)</sup>، والشرح<sup>(٥)</sup>، والنظم، والرعايتين، والحاوى الصغير، والفروع، وغيرهم، وهو من المفردات.

(١) انظر المغنى (٦٥١/٩)

(٢) انظر الشرح الكبير (٦٣٠/٩)

(٣) انظر المحرر (١٤٣/٢)

(٤) انظر المحرر (١٤٣/٢)

(٥) انظر الشرح الكبير (٦٣٥/٩)

وظاهر كلام الخرقى: أن فيها أربعة أبخرة، فإنه قال: وفي الترقوة بعيران- وقال فى الإرشاد: فى كل ترقوة بعيران. فهو أصرح من كلام الخرقى.

وصرف القاضى كلام الخرقى إلى المذهب. فقال: المراد بالترقوة: الترقوتان. اكتفى بلفظ الواحد لإدخال الألف واللام المقتضية للاستغراق.

قوله: ﴿وَفِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الدَّرَاعِ، وَالزَّنْدِ، وَالْعَضْدِ، وَالْفَخْدِ، وَالسَّاقِ: بَعِيرَانِ﴾.

وهو المذهب. نص عليه فى رواية أبى طالب.

وجزم به فى الوجيز، والهداية، والمذهب، والمستوعب، والخلاصة، وشرح ابن منجاء، ومنتخب الأدمى.

وقدمه فى الرعايتين.

وقطع به فى الشرح فى الزند، واختاره القاضى فى عظم الساق والفخذ.

وهو من مفردات المذهب فى الفخذ والساق والزند.

وعنه: فى كل واحد من ذلك بعير. نص عليه فى رواية صالح.

جزم به فى الوجيز، والمنور.

وقدمه فى المحرر<sup>(١)</sup>، والنظم، والحاوى الصغير.

وقاله أبو الخطاب، وابن عقيل، وجماعة من أصحاب القاضى. وأطلقهما فى الفروع.

وقال المصنف: والصحيح أنه لا تقدير فى غير الخمسة. وهى: الضلع والترقوتان والزندان.

وجزم أن فى الزند بعيرين.

وذكر ابن عقيل فى ذلك رواية- فيها حكومة.

نقل حنبل - فى من كسرت يده أو رجله - فيها حكومة وإن انجبرت وترجمه أبو بكر بنقص العضو بجناية.

وعنه فى الزند الواحد: أربعة أبخرة: لأنه عظمان. وفيما سواه بعيران.

واختاره القاضى.

واختار المصنف: أن فيما سوى الزند حكومة كما تقدم. كبقية الجروح وكسر العظام، كخززة صلب وعصص وعانة. قاله في الإرشاد في غير ضلع.  
قوله: ﴿وَالْحُكُومَةُ: أَنْ يَقُومَ الْمَجْنِيُّ عَلَيْهِ كَأَنَّهُ عَبْدٌ لَا جَنَايَةَ بِهِ ثُمَّ يَقُومَ وَهِيَ بِهِ قَدْ بَرَأَتْ، فَمَا نَقَصَ مِنَ الْقِيَمَةِ فَلَهُ مِثْلُهُ مِنَ الدِّيَةِ. فَإِنْ كَانَتْ قِيَمَتُهُ وَهُوَ صَحِيحٌ: عِشْرِينَ، وَقِيَمَتُهُ وَبِهِ الْجَنَايَةُ: تِسْعَةَ عَشَرَ، فَفِيهِ نِصْفُ عَشْرِ دِيَتِهِ﴾.  
بلا نزاع في الجملة.

وقوله: ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَ الْحُكُومَةُ فِي شَيْءٍ فِيهِ مُقَدَّرٌ، فَلَا يُبْلَغُ بِهِ أَرْضُ الْمُقَدَّرِ. فَإِنْ كَانَتْ فِي الشَّجَاجِ الَّتِي دُونَ الْمَوْضَحَةِ: لَمْ يُبْلَغْ بِهَا أَرْضُ الْمَوْضَحَةِ. وَإِنْ كَانَ فِي إَصْبَعٍ: لَمْ يُبْلَغْ بِهَا دِيَةُ الإِصْبَعِ. وَإِنْ كَانَتْ فِي أُنْمَلَةٍ لَمْ يُبْلَغْ بِهَا دِيَتُهَا﴾.  
هذا المذهب المشهور<sup>(١)</sup>، والصحيح من الروايتين.

وقال في الفروع: ولا يبلغ بحكومة محل له مقدر مقدره، على الأصح، كمجاوزته. وجزم به في الوجيز.  
وقدمه في المغنى، والشرح، وغيرهما. وصححه في النظم. واختاره الشريف، وابن عقيل.

قال القاضي في الجامع: هذا المذهب.  
وعنه: يبلغ به أرض المقدر.  
وقال الزركشي: هو ظاهر كلام الخرقي. وإليه ميل أبي محمد. وجزم به في المنور، ومنتخب الأدمى.

وحكاهما في المحرر<sup>(٢)</sup>، وغيره: وجهين.  
وأطلقهما في المحرر، والرعايتين، والحاوي الصغير.  
قال الشارح: ويحتمل كلام الخرقي: أن يخصص امتناع الزيادة بالرأس والوجه، لقوله «إِلَّا أَنْ تَكُونَ الْجَنَايَةُ فِي وَجْهِ أَوْ رَأْسٍ فَلَا يَجَاوِزُ بِهِ أَرْضُ الْمُؤَقَّتِ»  
قوله: ﴿فَإِنْ كَانَتْ مِمَّا لَا تَنْقُصُ شَيْئًا بَعْدَ الْإِنْدِمَالِ: قُومَتْ حَالُ جَرَيَانِ الدِّمِّ﴾.  
هذا المذهب<sup>(٣)</sup>. جزم به في الهداية، والمذهب، ومسبوك الذهب، والمستوعب، والخلاصة، والهادي، والوجيز، وغيرهم.

(١) انظر المغنى (٦٦١/٩) - الشرح الكبير (٦٣٩/٩)

(٢) انظر المحرر (١٤٤/٢)

(٣) لأنه لا بد من نقص للخوف عليه، ذكره القاضي. انظر الشرح الكبير (٦٤١/٩)

وقدمه فى المحرر<sup>(١)</sup>، والنظم، والرعايتين، والحاوى الصغير، والفروع، وغيرهم.

وقيل: يقوم قبيل الاندمال التام. وأطلقهما الزركشى.

تنبيه: أفادنا المصنف بقوله «قومت حال جريان الدم» أن ذلك لا يكون هدرًا: وأن عليه فيه حكومة، وهو صحيح، وهو المذهب، نص عليه، وعليه أكثر الأصحاب، والقاضى وغيره.

وجزم به الوجيز، وغيره. وقدمه فى المحرر، والنظم، والرعايتين، والحاوى، والفروع، وغيرهم. وعنه: لا شىء فيها والحالة هذه.

اختاره المصنف. وأطلقهما الزركشى.

قوله: ﴿فَإِنْ لَمْ تَنْقُصْهُ شَيْئًا بِحَالٍ، أَوْ زَادْتَهُ حُسْنًا - كإزالة لحية امرأة، أو إصبع زائدة ونحوه - فَلَا شَيْءَ فِيهَا﴾.

هذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب

قال فى المحرر: فلا شىء فيها على الأصح<sup>(٢)</sup>.

قال فى الفروع: فلا شىء فيها فى الأصح. وكذا قال الناظم.

وصححه فى المغنى، والشرح، وغيرهما. وقيل: بلى. قال القاضى: نص الإمام أحمد - رحمه الله - على هذا.

قال المصنف: فعلى هذا يقوم فى أقرب الأحوال إلى البرء. فإن لم ينقص فى ذلك الحال قوم حال جريان الدم، لأنه لا بد من نقص للخوف عليه. ذكره القاضى، وتقوم لحية المرأة كأنها لحية رجل فى حال ينقصه ذهاب لحيته. ذكره أبو الخطاب.

وجزم بهذا القول فى الهداية، والمذهب، والخلاصة.

\* \* \*

## باب العاقلة ما تحمله

فائدة: سميت «عاقلة» لأنهم يعقلون، نقله حرب.

وجزم به فى الفروع.

وقيل: لأنهم يمنعون عن القاتل.

(١) انظر المحرر (٢/١٤٤)

(٢) انظر المحرر (٢/١٤٤٩)

جزم به فى المغنى<sup>(١)</sup>، والشرح<sup>(٢)</sup>.

وقيل: لأن الإبل تجمع فتعقل بفناء أولياء المقتول، أى تشد عقلها لتسلم إليهم، ولذلك سميت الدية عقلاً، وقدمه الزركشى.

وقيل: لإعطائهم العقل الذى هو الدية.

قوله: ﴿عَاقِلَةُ الْإِنْسَانِ: عَصَبَاتُهُ كُلُّهُمْ قَرِيبُهُمْ وَبَعِيدُهُمْ، مِنَ النَّسَبِ وَالْوَلَاءِ، إِلَّا عَمُودَى نَسَبِهِ: آبَاؤُهُ وَأَبْنَاؤُهُ﴾.

هذا إحدى الروايات.

قال القاضى فى كتاب الروايتين، وصاحب الفروع: هذا اختيار الخرقى.

قلت: ليس كما قال. فإنه قال: والعاقلة العمومة وأولادهم وإن سفلوا. فى إحدى الروايتين.

والرواية الأخرى: الأب والابن والإخوة. وكل العصبة من العاقلة. انتهى.

وجزم به فى الوجيز.

وقال فى الترغيب، والبلغة: إلا أن يكون الابن من عصبة أمه.

وسبقه إلى ذلك السامرى فى مستوعبه.

وعنه أنهم من العاقلة أيضاً. وهو المذهب. نص عليه

وعليه جماهير الأصحاب. منهم: أبو بكر، والقاضى، والشريف أبو جعفر، وأبو الخطاب فى خلافيهما، وابن عقيل فى التذكرة، والشيرازى، وغيرهم.

وجزم به فى العمدة، والمنور، ومنتخب الأدمى، وغيرهم.

قال فى تجريد العناية: عاقلة الإنسان ذكور عصبته، ولو عمودى نسبه على الأظهر.

قال فى الفروع: نقله واختاره الأكثر.

وقدمه فى الخلاصة، والمحزر، والنظم، والرعايتين، والحاوى الصغير، والفروع، وغيرهم.

وأطلقهما فى الهداية، والمذهب، ومسبوك الذهب، والمستوعب، والبلغة، وغيرهم.

(١) انظر المغنى (٥٤١/٩)

(٢) انظر الشرح الكبير (٦٤٥/٩)

وعنه: الجميع عاقلته، إلا أبنائه إذا كان امرأة.

قال فى المحرر: وهى أصح.

قال الزركشى: وعليها يقوم الدليل.

نقل حرب: الابن لا يعقل عن أمه، لأنه من قوم آخرين.

وقال الزركشى: ظاهر كلام ابن أبى موسى، وابن أبى المجد، وأبى بكر فى التنبيه: أن العاقلة كل العصبه إلا الأبناء. ولعله يقيس أبناء الرجل على أبناء المرأة. وليس بشيء. انتهى.

وعنه: الجميع عاقلته، إلا عمودى نسبه وإخوته. وهى ظاهر كلام الخرقى.

وتقدم لفظه. ويأتى الترتيب فى ذلك.

وتقدم فى باب الولاء «أن عاقلة العبد المعتق: عصبات سيده» فكلامه هنا مقيد بذلك.

قوله: ﴿وَلَيْسَ عَلَى فَقِيرٍ، وَلَا صَبِيٍّ، وَلَا زَائِلِ الْعَقْلِ، وَلَا امْرَأَةٍ، وَلَا خُنْثَى مُشْكِلٍ، وَلَا رَقِيقٍ، وَلَا مُخَالَفٍ لِدِينِ الْجَانِي: حَمْلُ شَيْءٍ﴾.  
هذا المذهب<sup>(١)</sup>، جزم به فى الوجيز، وغيره.

وقدمه فى المحرر<sup>(٢)</sup>، والنظم، والرعايتين، والحاوى الصغير، والفروع، وغيرهم.

وعنه: أن الفقير يحمل من العقل. وأطلقهما المصنف، وغيره. وقيده المجد وغيره بالمعتمل.

قال الزركشى: وهو حسن. وأطلقهما فى الهداية، والمذهب.

وعنه: تحمل الخنثى والمرأة بالولاء.

وعنه: المميز من العاقلة.

وظاهر كلامه فى العمدة: أن المرأة والخنثى يحملان من العقل، فإنه ما ذكر إلا الصبى والمجنون والفقير، ومن يخالف دينه.

تنبيه: مفهوم كلام المصنف: أن الهرم والزمن والأعمى يحمل من العقل بشرطه، وهو كلام أحد الوجهين.

(١) قال ابن المنذر: أجمع كل من نحفظ من أهل العلم على أن المرأة والصبى الذى لم يبلغ لايقلان مع العاقلة. وأجمعوا على أن الفقير لا يلزمه شيء انظر المغنى (٥٢٣/٩)

(٢) انظر المحرر (١٤٨/٢)



وهو ظاهر كلام الأكثر.  
 وجزم به فى البلغة، وقدمه الزركشى.  
 قال فى المستوعب، والرعاية الصغرى: ويعقل الزمن والشيخ والمضيّع.  
 والوجه الثانى: لا يحملون، قدمه ابن رزين فى شرحه.  
 وأطلقهما فى المغنى، والشرح، والفروع.  
 وأطلقهما فى الهرم والزمن فى الكبرى.  
 قوله: ﴿وَوَخَّطَ الْإِمَامَ وَالْحَاكِمَ فِي أَحْكَامِهِ فِي بَيْتِ الْمَالِ﴾.  
 وهو المذهب<sup>(١)</sup>، وعليه أكثر الأصحاب، كخطأ الوكيل.  
 وعنه: على عاقلتهما<sup>(٢)</sup>.  
 وقدمه فى الهداية، والخلاصة.  
 والمراد: فيما تحمله العاقلة. نقله فى الفروع عن صاحب الروضة، كخطئتهما فى  
 غير الحكم.  
 وأطلقهما فى المذهب.  
 فعلى المذهب: للإمام عزل نفسه. ذكره القاضى وغيره.  
 فائدة: وكذا الحكم إن زاد سوطاً، كخطأ فى حد أو تعزير أو جهلاً حملاً، أو بان  
 من حكماً بشهادته غير أهل.  
 ويأتى الخطأ فى الحد فى كتاب الحدود.  
 قوله: ﴿وَهَلْ يَتَعَاوَلُ أَهْلُ الذِّمَّةِ؟ عَلَى رِوَايَتَيْنِ﴾.  
 وأطلقهما فى المذهب، والشرح<sup>(٣)</sup>، والحاوى.  
 إحداهما: يتعاقلون. وهو المذهب<sup>(٤)</sup>.

(١) لأن خطأه يكثر فى أحكامه فأيجاب ما يجب به على عاقلته يجحف بهم. انظر الشرح الكبير (٦٤٨/٩)  
 (٢) لما روى أن الخليفة عمر -رضى الله عنه- بعث إلى امرأة مغبية كان يدخل عليها فقالت يا ويلها ما لها  
 ولعمر فأسقطت ولداً فصاح الصبى صيحيتين ثم مات فاستشار الخليفة عمر -رضى الله عنه -  
 وأصحاب رسول الله -ﷺ- فأشار بعضهم أن ليس عليك شيء إنما انت وال ومؤدب فقال الخليفة  
 على -عليه السلام إن كانوا قالوا برأيهم فقد أخطأ ورأيهم وإن كانوا فى هواك فلم ينصحوا لك إن  
 ديتها عليك لأنك أفرعتها فألقتة فقال الخليفة عمر -رضى الله عنه - أقسمت عليك ألا ترح حتى  
 تقسمها على قومك. انظر لاشرح الكبير (٦٤٨/٩).

(٣) انظر الشرح الكبير (٦٤٨/٩).

(٤) قياساً على المسلمين لأن قرابتهم تقضى التوريث فاقترضت التعامل كالمسلمين، ولأن دياتهم ديات  
 أحرار معصومين فاشبهت ديات المسلمين. انظر الشرح الكبير (٦٤٨/٩).

قال فى الخلاصة، والرعايتين: أهل الذمة يتعاقلون على الأصح.

قال فى المحرر: يتعاقلون، وهو الأصح<sup>(١)</sup>.

قال الناظم: يتعاقلون فى الأظهر، وصححه فى التصحيح.

وجزم به فى الوجيز، والمنور، ومنتخب الأدمى، وغيرهم.

وقدمه فى الهداية، والكافى<sup>(٢)</sup>، والفروع، وغيرهم.

والرواية الثانية: لا يتعاقلون<sup>(٣)</sup>.

فعلى المذهب: فيه - مع اختلاف مللهم - وجهان، وهما روايتان فى الترغيب.

وأطلقهما فى المحرر، والفروع، والحاوى، والنظم.

وذكرهما فى الكافى وجهين، وقال: بناء على الروايتين فى تواريثهم<sup>(٤)</sup>.

أحدهما: يتعاقلون أيضاً.

وهو ظاهر كلام المصنف، وكثير من الأصحاب، وقدمه فى الرعايتين.

والثانية: لا يتعاقلون.

قوله: ﴿وَلَا يَعْقِلُ ذِمِّيٌّ عَنْ حَرْبِيٍّ، وَلَا حَرْبِيٌّ عَنْ ذِمِّيٍّ﴾.

وهو المذهب<sup>(٥)</sup>، وعليه الأصحاب.

وقيل: يتعاقلان، إن قلنا: يتوارثان، وإلا فلا<sup>(٦)</sup>.

وهو تخريج فى المغنى، والمحرر، والشرح، وغيرهم.

قوله: ﴿وَمَنْ لَا عَاقِلَةَ لَهُ، أَوْ لَمْ تَكُنْ لَهُ عَاقِلَةٌ تَحْمِلُ الْجَمِيعَ: فَالذِّمَّةُ أَوْ بَاقِيهَا عَلَيْهِ، إِنْ كَانَ ذِمِّيًّا﴾.

(١) انظر المحرر (١٤٨/٢)

(٢) انظر الكافى (٤١/٤)

(٣) لأن حمل العاقلة ثبت على خلاف الأصل لحزمة قرابة المسلمين فلا يقاس عليهم غيرهم لأنهم لار

يساؤونهم فى الحزمة، انظر الشرح الكبير (٦٤٨/٩)

(٤) انظر الكافى (٤١/٤)

(٥) لأنه لا يرث بعضهم من بعض فلا يعقل بعضهم عن بعض كغير العصباء. انظر الشرح

الكبير (٦٤٩/٩)

(٦) انظر الشرح الكبير (٦٤٩/٩)

هذا المذهب. جزم به القاضى فى كتبه.  
 وجزم به فى المغنى، والشرح، والوجيز، وغيرهم<sup>(١)</sup>. وقدمه فى الرعاية الكبرى.  
 وقيل: كمسلم.  
 وأجرى فى المحرر الروايتين اللتين فى المسلم هنا<sup>(٢)</sup>.  
 وأطلقهما فى الفروع.  
 قوله: ﴿وَإِنْ كَانَ مُسْلِمًا: أَخَذَ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ﴾.  
 هذا المذهب<sup>(٣)</sup>.  
 قال الزركشى: هذا المشهور من الروايتين.  
 وجزم به الخرقى، وصاحب الوجيز.  
 وقدمه فى المحرر<sup>(٤)</sup>، والنظم، والرعايتين، والحاوى الصغير، والفروع، وغيرهم.  
 وعنه: لا تحمله<sup>(٥)</sup>. اختاره أبو بكر فى التنبيه.  
 وأطلقهما فى الشرح<sup>(٦)</sup>.  
 وظاهر ما جزم به فى العمدة: أن ذلك على الجانى.  
 فعلى المذهب: يكون حالا فى بيت المال، على الصحيح من المذهب<sup>(٧)</sup>.  
 صححه فى المغنى<sup>(٨)</sup>، والشرح<sup>(٩)</sup>، والزركشى، وغيرهم.

- 
- (١) لأن بيت المال لا يعقل عنه، انظر الشرح الكبير (٦٤٩/٩)  
 (٢) انظر المحرر (١٤٨/٢-١٤٩)  
 (٣) لأن النبى - ﷺ - ودى الأنصارى الذى قتل بخير من بيت المال. وروى أن رجلا قتل فى زحام فى زمن عمر فلم يعرف قاتله فقال الخليفة على -عليه السلام- يا أمير المؤمنين لا يطل دم امرئ مسلم فأدى دية من بيت المال. ولأن المسلمين يرثون من لا وارث له فيعقلون عنه عند عدم عاقلته كعصباته ومواليه، انظر المغنى (٥٢٤/٩)  
 (٤) انظر المحرر (١٤٨/٢)  
 (٥) لأن بيت المال فيه حق النساء والصبيان والمجانين والفقراء ولا عقل عليهم فلا يجوز صرفه فيما لا يجب عليهم ولأن العقل على العصبات وليس بيت المال عصبة ولا هو كعصبة هذا. انظر المغنى (٥٢٤/٩-٥٢٥)  
 (٦) انظر الشرح الكبير (٦٤٩/٩-٦٥٠)  
 (٧) لأن النبى - ﷺ - أدى دية الأنصارى دفعة واحدة وكذلك الخليفة عمر -رضى الله عنه- ولأن الدية بدل متلف لا تؤديه العاقلة فيجب كله فى الحال كسائر أبدال المتلفات وإنما أحل على العاقلة تخفيفا عنهم ولا حاجة إلى ذلك فى بيت المال ولهذا يودى الجميع، انظر الشرح الكبير (٦٥٠/٩)  
 (٨) انظر المغنى (٥٢٥/٩)  
 (٩) انظر الشرح الكبير (٦٥٠/٩)

وقدمه فى الفروع، وغيره.

وقيل: حكمه حكم العاقلة.

قوله: ﴿فَإِنْ لَمْ يُمْكِنْ﴾. يعنى: أخذها من بيت المال.

﴿فَلَا شَيْءَ عَلَى الْقَاتِلِ﴾.

وهو المذهب<sup>(١)</sup>، وعليه أكثر الأصحاب.

ونقله الجماعة عن الإمام أحمد رحمه الله.

قال الزركشى: وهذا المعروف عند الأصحاب. بناء على أن الدية وجبت على العاقلة ابتداء.

وجزم به الخرقى، وصاحب الوجيز، والمنور، ومنتخب الأدمى، وغيرهم.

قال ابن منجا فى شرحه: هذا المذهب.

وقدمه فى المحرر، والنظم، والرعايتين، والحاوى الصغير، والفروع، وغيرهم.

وهو من مفردات المذهب.

ويحتمل أن تجب فى مال القاتل.

قال المصنف هنا: وهو أولى، فاختاره.

ثم قال كما قالوا فى فطرة زوجة المعسر، وضيئه. فإنه عليهما دونه، لأنهما محتملان لا أصليان. وكقراءة المأموم بمن لا يرى تحملها عنه. ونحو ذلك. وهو كل من تحمل عنه شيئاً مغرمًا أو مغنما باختياره له لتسبيه فيه. أو قهراً عنه بأصل الشرع ونحو ذلك<sup>(٢)</sup>

وقال كقوله فى المرتد: يجب أرش خطئه فى ماله. ولو رمى وهو مسلم فلم يصب السهم حتى ارتد: كان عليه فى ماله. ولو رمى الكافر سهمًا ثم أسلم، ثم قتل السهم إنساناً: فديته فى ماله. ولو جنى ابن المعتقة ثم انجرَّ ولاؤه ثم سرت جنائيه: فأرش الجنائية فى ماله لتعذر حمل العاقلة له. قال: فكذا هذا.

فاستشهد المصنف رحمه الله على صحة ما اختاره بهذه المسائل وغيرها.

(١) لأن الدية لزمت العاقلة ابتداءً بدليل أنه لا يطالب بها غيرهم ولا يعتبر تحملهم ولا رضاهم ولا تجب على غير من وجبت عليه كما لو عدم القاتل فإن الدية لا تجب على أحد كذا ههنا انظر الشرح الكبير (٦٥٠/٩-٦٥١)

(٢) انظر المغنى لابن قدامة (٥٢٥-٥٢٦)

وذكر: أن الأصحاب قالوا بها.

فذكر كل مسألة من المستشهد بها وما فيها من الخلاف.

فمنها: قوله «يجب أرش خطأ المرتد في ماله» وهذا المذهب ونسبه المصنف هنا إلى الأصحاب. ولا شك أن عليه جماهير الأصحاب

وجزم به في الوجيز، وغيره.

وحكى وجه: لا شيء عليه، كالمسلم.

ومنها: قوله «ولو رمى وهو مسلم، فلم يصب حتى ارتد: كان عليه في ماله» وهو المذهب. وعليه جماهير الأصحاب.

وجزم به في المحرر، وغيره.

وصححه في الفروع، وغيره.

وقيل: لا شيء عليه.

ومنها: قوله «ولو رمى الكافر سهماً ثم أسلم. ثم قتل السهم إنساناً: فديته في ماله» على الصحيح من المذهب.

وجزم به في المحرر، والوجيز، والمنور، وغيرهم.

وصححه في الفروع، وغيره.

وقيل: لا شيء عليه.

ومنها: قوله «ولو جنى ابن المعتقة، ثم انجرّ ولاؤه، ثم سرت جنايته: فأرش الجناية في ماله لتعذر حمل العاقلة» وهو المذهب.

جزم به في المغنى، والشرح، وشرح ابن منجا، وغيرهم.

قال في الفروع: وإن تغير دين جرح حالي جرح وزهوق: عقلت عاقلته حال الجرح.

وقيل: أرشه.

وقيل: الكل في ماله.

وإن انجرّ ولاء معتقة بين جرح أو رمى وتلف: فكتغير دين.

وقاله في المحرر، وغيره.

فائدة: قوله: ﴿وَلَا تَحْمِلُ الْعَاقِلَةُ عَمْدًا وَلَا عَبْدًا وَلَا صُلْحًا﴾.

فسر القاضي، وغيره: الصلح بالصلح عن دم العمد.  
وقال المصنف، وغيره: يغنى عن ذلك ذكر العمد. بل معناه: صالح عنه صلح إنكار. وجزم به فى الروضة.  
قال الشارح: وهو أولى<sup>(١)</sup>.

وقدمه الزركشى. وجزم به ابن منجا فى شرحه. وهو الصواب.

تنبيه: قوله: ﴿وَلَا اعْتِرَافًا﴾.

ومعناه: أن يقر على نفسه أنه قتل خطأ، أو شبه عمد، أو جنى جناية خطأ أو شبه عمد، توجب ثلث الدية فأكثر. فلا تحمله العاقلة.

لكن مرادهم: إذا لم تصدقه العاقلة به. وتعليهم يدل عليه.

(بل وصرح به ابن نصر الله فى حاشيته على شرح الزركشى للخرقى. لكن لو سكنت فلم تتكلم، أو قالت: لا نصدقه ولا نكذبه. أو قالت لا علم لنا بذلك. فهل هو كقول المدعى «لا أقر، ولا أنكر» أو «لا أعلم قدر حقه» أو كسكوته؟ وهو الأظهر، إن كان ذلك فى جواب دعوى فنكولهم كنكوله.

وإن لم يكن فى جواب دعوى: لم يلزمهم شىء. ولم يصح الحكم بنكولهم. وصرح به أيضاً فى الرعاية الكبرى، فقال فيها: ولا اعترافاً تنكره. انتهى<sup>(٢)</sup>).

قوله: ﴿وَلَا مَا دُونَ ثُلْثِ الدِّيَةِ﴾.

هذا المذهب<sup>(٣)</sup>. وعليه الأصحاب.

ونقل ابن منصور: إذا شربت دواء عمداً، فأسقطت جنيناً: فالدية على العاقلة.

قال فى الفروع: فيتوجه منها احتمال تحمل العاقلة القليل.

ونقل أبو طالب: ما أصاب من شىء: فعلى الأب إلى قدر ثلث الدية. فإذا جاوز ثلث الدية: فعلى العاقلة.

(١) قال لأن هذا عمد يستغنى عنه بذكر العمد انظر، الشرح الكبير (٦٥٤/٩)

(٢) سقط من «ب» .

(٣) لما روى عن الخليفة عمر -رضى الله عنه- أنه قضى فى الدية أن ألا يحمل منها شىء حتى تبلغ عقل المأمومة ولأن مقتضى الأصل وجوب الضمان على الجانى لأنه موجب جنايته وبدل متلفه فكان عليه كسائر الجنایات والمتلفات وإنما خولف فى الثلث تخفيفاً عن الجانى لكونه كثيراً يمحى فى الثلث به قال النبی -ﷺ- الثلث كثير، ففيما دونه يبقى على قضية الأصل ومقتضى الدليل. انظر الشرح الكبير (٦٥٦/٩).

فهذه رواية لا تحمل الثلث.

تنبيه: قوله: ﴿وَلَا مَا دُونَ ثُلثِ الدِّيَةِ. وَيَكُونُ ذَلِكَ فِي مَالِ الْجَانِي حَالًا، إِلَّا غُرَّةَ الْجَيْنِ إِذَا مَاتَ مَعَ أُمِّهِ. فَإِنَّ الْعَاقِلَةَ تَحْمِلُهَا مَعَ دِيَةِ أُمِّهِ﴾.

يعنى: وهى أقل من ثلث الدية بانفرادها، لكن لما وجبت مع الأم فى حالة واحدة، بجناية واحدة، مع زيادتهما على الثلث: حملتها العاقلة، كالدية الواحدة. وهذا المذهب نص عليه. وعليه الأصحاب.

وقال فى عيون المسائل: خبر المرأة التى قتلت المرأة وجنينها، وجه الدليل: أنه صلى الله عليه وسلم قضى بدية الجنين على الجانية. حيث لم تبلغ الثلث.

قوله: ﴿وَإِنْ مَاتَا مُفْرَدَيْنِ: لَمْ تَحْمِلْهَا الْعَاقِلَةُ، لِنَقْصِهَا عَنِ الثُّلْثِ﴾.

إن مات، ولم تمت الأم: لم نحملها العاقلة.

وهذا المذهب. نص عليه. وعليه الأصحاب.

ونقل ابن منصور: إذا شربت دواء، فأسقطت جنينها: فالدية على العاقلة. وتقدم ذلك قريباً.

وإن ماتا من الضربة، فإن ماتا معاً حملتها. بلا نزاع.

وإن ماتا بعد بعد موت أمه: حملتها أيضاً. وهو المذهب.

جزم به فى المحرر، والرعايتين، والحاوى، والفروع.

ومقتضى كلامه فى المغنى، والشرح: أنها لا تحملها. فإنهما قالوا: إذا مات قبل موت أمه: لم تحملها. نص عليه<sup>(١)</sup>. وإن مات مع أمه: حملتها. نص عليه. انتهى.

وهو مقتضى كلام المصنف هنا.

وإن مات قبل أمه: لم تحملها، على الصحيح من المذهب، نص عليه<sup>(٢)</sup>. وقطع به فى المغنى<sup>(٣)</sup>، والشرح<sup>(٤)</sup>. وهو مقتضى كلامه هنا. وقدمه فى الفروع.

وجزم فى المحرر<sup>(٥)</sup>، والرعايتين، والحاوى، والنظم: بأنها تحملها.

(١) انظر المغنى (٥٠٧/٩) الشرح الكبير (٦٥٧/٩)

(٢) لأن وجوب ديتها حصل فى حال واحدة بجناية واحدة مع زيادتها على الثلث فحملتها العاقلة كالدية الواحدة انظر المغنى (٥٠٧/٩)

(٣) انظر المغنى (٥٠٧/٩)

(٤) انظر الشرح الكبير (٦٥٧/٩)

(٥) انظر المحرر (١٤٩/٢)

قال الإمام أحمد رحمه الله: من قُبِلَ أنهما نفس واحدة.

وقال أيضاً: الجناية عليهما واحدة.

قال الزركشى: وهو الصواب. وهو كما قال.

قوله: ﴿وَتَحْمِلُ جُنَايَةَ الْخَطَا عَلَى الْحُرِّ إِذَا بَلَغَتِ الثُّلَاثُ﴾.

هذا المذهب. نص عليه، وعليه جماهير الأصحاب.

وتقدم قريباً رواية أبى طالب.

وقوله: ﴿وَقَالَ: أَبُو بَكْرٍ: لَا تَحْمِلُ شِبْهَ الْعَمْدِ. وَيَكُونُ فِي مَالِ الْقَاتِلِ فِي ثَلَاثِ

سِنِينَ﴾.

اعلم أن الأصحاب اختلفوا فى شبه العمد: هل تحمله العاقلة أم لا؟

والصحيح من المذهب: أنها تحمله، نص عليه، وعليه جماهير الأصحاب<sup>(١)</sup>.

قال الزركشى: هذا المشهور من الروايتين، والمختار لعامة الأصحاب.

وجزم به الخرقي، وصاحب الوجيز، والمصنف فى المقنع، فى أول «كتاب الدييات»

والمنور، وغيرهم.

وقدمه فى المحرر<sup>(٢)</sup>، والنظم - وصححه - والحاوى الصغير، والفروع، وغيرهم.

وقال أبو بكر: لا تحمل شبه العمد. ويكون فى مال القاتل فى ثلاث سنين. وهو

رواية عن الإمام أحمد رحمه الله.

قال فى الرايعتين: ولا تحمل شبه عمد فى الأصح.

إذا علمت ذلك: فكان الأولى أن يأتى المصنف بالواو قبل.

قال أبو بكر: لتظهر المغايرة.

وأطلقهما فى الهداية، والمذهب، والمستوعب، والخلاصة.

وقال أبو بكر مرة: يكون فى مال القاتل حالا.

(١) لما روى أبو هريرة قال: أقتلت امرأتان من هذيل فرمت إحداهما الأخرى بحجر فقتلها وما فى بطنها

فقاضى رسول الله - ﷺ - بدمية المرأة على عاقلتها، متفق عليه. ولأنه نوع قتل لا يوجب القصاص

فوجب دية على العاقلة كالخطأ، ويخالف العمد المخطئ فإنه يغلف من كل وجه لقصد الفعل

وإرادته القتل، وعمد الخطأ يغلف فى وجه وهو الأسنان وتخفيفها من وجه وهو حمل العاقلة لها

وتأجيلها لنظر الشرح الكبير (٦٥٨/٩)

(٢) انظر المحرر (١٤٩/٢)



وقدمه في التبصرة كغيره.

وذكر أبو الفرج: تحمله العاقلة حالا.

وقال في التبصرة: لا تحمل عمداً ولا صلحاً، ولا اعتزافاً، ولا مادون الثلث، وجميع ذلك في مال الجاني في ثلاث سنين.

قوله: ﴿وَمَا يَحْمِلُهُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْعَاقِلَةِ: غَيْرُ مُقَدَّرٍ، لَكِنْ يُرْجَعُ فِيهِ إِلَى اجْتِهَادِ الْحَاكِمِ. فَيَحْمِلُ كُلُّ إِنْسَانٍ مِنْهُمْ مَا يَسْهُلُ وَلَا يَشْقُ﴾.

وهذا المذهب، وعليه جماهير الأصحاب، ونص عليه<sup>(١)</sup>.

وجزم به في الوجيز، وغيره.

وقدمه في الفروع، وغيره.

وقال أبو بكر: يجعل على المוסر نصف دينار، وعلى المتوسط ربعاً. وهو رواية عن الإمام أحمد رحمه الله.

فائدة: المוסر هنا: من ملك نصاباً عند حلول الحول، فاضلاً عنه، كالخج وكفارة الظهار.

قوله: ﴿وَهَلْ يَتَكَرَّرُ ذَلِكَ فِي الْأَحْوَالِ الثَّلَاثَةِ، أَمْ لَا؟ عَلَى وَجْهَيْنِ﴾.

يعنى: على قول أبي بكر.

وأطلقهما في الكافي<sup>(٢)</sup>، والمحرم<sup>(٣)</sup>، والمغني<sup>(٤)</sup>، والشرح<sup>(٥)</sup>، والنظم، وشرح ابن منجاء، والرايعتين، والحاوي الصغير، والفروع، وغيرهم.

أحدهما: يتكرر<sup>(٦)</sup>، فيكون الواجب على الغنى في الأحوال الثلاثة دينارا ونصف دينار، وعلى المتوسط ثلاثة أرباع دينار.

قال في الكافي: لأنه قدر يتعلق بالحول على سبيل المواساة. فيتكرر بالحول، كالزكاة.

(١) لأنه لازم لها من غير جنابتها على سبيل المواساة للقاتل والتخفيف عنه فلا يخفف عن الجاني عما يثقل على غيره ويخفف به كالزكاة ولو كان الإجحاف مشروعا كان الجاني أحق به لأنه موجب جنابت ٩٥ وجزاء فعله فإذا لم يتسرع في حقه ففي حق غيره أولى انظر الشرح الكبير (٦٥٨/٩-٦٥٩)

(٢) انظر الكافي (٣٤/٤).

(٣) انظر المحرم (١٤٩/٩).

(٤) انظر المغني (٥١٢/٩).

(٥) انظر الشرح الكبير (٦٦٠/٩).

(٦) لأنه حق يتعلق بالحول على سبيل المواساة فيتكرر بتكرر الحول كالزكاة انظر المغني (٥١٢/٩).

والوجه الثاني: لا يتكرر<sup>(١)</sup>. فيكون على الغنى نصف دينار فى الحول الأول لا غير. وعلى المتوسط ربع دينار لا غير. قاله ابن منجا وغيره.  
قال فى الكافى: لو قلنا يتكرر: لأفضى إلى أقل من الزكاة، فىكون مضراً<sup>(٢)</sup>. انتهى.

قلت: إن بقى الغنى فى الحول الثانى والثالث غنياً تكرر.  
وكذا إن بقى متوسطاً فى الحول الثانى والثالث؛ تكرر وإلا فلا. وقدمه ابن رزىن فى شرحه.

قوله: ﴿وَيَبْدَأُ بِالْأَقْرَبِ فَلَا أَقْرَبَ﴾.

كالعصبات فى الميراث، وهو المذهب<sup>(٣)</sup>.

جزم به فى المغنى<sup>(٤)</sup>، والمحرم<sup>(٥)</sup>، والشرح<sup>(٦)</sup>، والوجيز.

وقدمه فى النظم، والفروع.

وصححه فى الشرح<sup>(٧)</sup>، وغيره.

وقال فى الواضح، والمذهب، والترغيب: يبدأ بالآباء، ثم بالأبناء.

وقيل: مُدَلِّ بِأَب - كالأخوة وأبنائهم. والأعمام وأبنائهم - كمدل بأبوين. قدمه ناظم المفردات. ذكره فى الكتاب النكاح.

وأطلقهما فى الرعايتين، والحاوى الصغير.

وذكر ابن عقيل الأخ للأب: هل يساوى الأخ للأبوين؟ على روايتين.

وخرج منها مساواة بعيد لقريب.

قال فى الترغيب: لا يضرب على عاقلة معتقة فى حياة معتقة، بخلاف عصابة

النسب.

قال فى الفروع: كذا قال.

(١) لأن فى إيجاب زيادة على النصف إيجاب الزيادة على أقل الزكاة فىكون مضراً، ويعتبر الغنى والمتوسط

عند رأس الحول لأنه حال الوجوب فاعتبر الحال عنده كالزكاة انظر المغنى (٥٢١/٩).

(٢) انظر الكافى (٣٤/٤).

(٣) انظر المغنى (٥١٨/٩) الشرح الكبير (٦٦٠/٩-٦٦١).

(٤) انظر المغنى (٦٦٠/٩).

(٥) انظر المحرم (١٤٩/٢).

(٦) انظر الشرح الكبير (٦٦١/٩).

(٧) انظر الشرح الكبير (٦٦١/٩).

ونقل حرب: والمولى يعقل عنه عصبة المعتق.

فائدة: يؤخذ من البعيد لغيبة القريب. على الصحيح من المذهب.

وقيل: يبعث إليه.

قوله: ﴿وَمَا تَحْمِلُهُ الْعَاقِلَةُ يَجِبُ مُؤَجَّلًا فِي ثَلَاثِ سِنِينَ﴾.

هذا المذهب<sup>(١)</sup>، وعليه جماهير الأصحاب. وقطع به كثير منهم.

وقال في الروضة: دية الخطأ في خمس سنين، في كل سنة خمسها.

وذكر أبو الفرج: ما تحمله العاقلة يكون حالا. وتقدم ذلك.

قوله: ﴿وَمَا تَحْمِلُهُ الْعَاقِلَةُ يَجِبُ مُؤَجَّلًا فِي ثَلَاثِ سِنِينَ، فِي كُلِّ سَنَةٍ ثُلُثُهُ إِنْ

كَانَ دِيَّةً كَامِلَةً﴾. وهذا بلا نزاع.

قوله: ﴿وَإِنْ كَانَ الْوَاجِبُ ثُلُثُ الدِّيَةِ - كَأَرْشِ الْجَائِفَةِ - وَجَبَ فِي رَأْسِ

الْحَوْلِ، وَإِنْ كَانَ يَصْفُهَا - كَدِيَةِ الْيَدِ - وَجَبَ فِي رَأْسِ الْحَوْلِ الْأَوَّلِ الثَّلَاثِ،

وَبَاقِيَةِ فِي رَأْسِ الْحَوْلِ الثَّانِي﴾.

وهذا بلا نزاع عند القائلين بالتأجيل.

وإن كان الواجب أكثر من الثلاثين: وجب الثلاثان في السنتين، والباقي في آخر الثالثة.

قوله: ﴿وَإِنْ كَانَ دِيَّةً امْرَأَةً وَكِتَابِي فَكَذَلِكَ﴾.

يعنى: يجب ثلاثاها في رأس الحول الأول. وهو قدر ثلث دية الحر المسلم، وبقاها

في رأس الحول الثاني. وهو المذهب.

قال ابن منجا في شرحه: هذا المذهب.

وجزم به في الوجيز، وغيره.

وقدمه في الهداية، والمذهب، والمحزر<sup>(٢)</sup>، والنظم، والرعايتين، والحاوى الصغير،

والفروع، وغيرهم.

ويحتمل أن تقسم في ثلاثِ سِنِينَ لكونها دية نفس، وإن كانت أقل من دية الرجل

الحر المسلم.

(١) فإن الخليفة عمر -رضى الله عنه- والخليفة على -عليه السلام- جعلوا دية الخطأ على العاقلة في ثلاث سنين ولا يعرف لهم من الصحابة مخالف، واتبعهم أهل العلم على ذلك لأنه مال يجب على سبيل

المواساة فلم يجب حالا كالزكاة، انظر الشرح الكبير (٦٦٣/٩).

(٢) انظر المحزر (١٥٠/٢).

واختاره القاضى فى خلافه وأصحابه.

قوله: ﴿وَإِنْ كَانَ أَكْثَرُ مِنْ دِيَّةٍ - كَمَا لَوْ جَنَى عَلَيْهِ، فَأَذْهَبَ سَمْعَهُ وَبَصَرَهُ - لَمْ يَزِدْ فِي كُلِّ حَوْلٍ عَلَى الثَّلَاثِ﴾.

وكذا لو قتلت الضربة الأم وجنينها بعد ما استهل. وهذا المذهب، وعليه جماهير الأصحاب.

وجزم به فى المحرر<sup>(١)</sup>، والنظم، والرعايتين، والحاوى الصغير، والوجيز، وغيرهم. وقدمه فى الفروع.

وقيل: يؤخذ الكل فى ثلاث سنين.

فائدة: لو قتل شخص اثنين: لزم عاقلته فى كل حول من كل دية ثلثها فيلزمهم ديتهما فى ثلاث سنين على الصحيح من المذهب، كما لو أذهب بجنايتين سمعه وبصره. وجزم به فى المغنى، والشرح<sup>(٢)</sup>.

وقدمه فى الفروع.

وقيل: يجب دية الاثنين فى ست سنين.

قوله: ﴿وَأَبْدَاءُ الْحَوْلِ فِي الْجُرْحِ: مِنْ حِينَ الْإِنْدِمَالِ، وَفِي الْقَتْلِ: مِنْ حِينَ الْمَوْتِ﴾.

هذا المذهب، وعليه أكثر الأصحاب.

وجزم به فى الوجيز، وغيره.

وقدمه فى المحرر<sup>(٣)</sup>، والنظم، والرعايتين، والحاوى الصغير، والفروع، وغيرهم.

وقال القاضى: إِنْ لَمْ يَسِرَّ الْجُرْحُ إِلَى شَيْءٍ فَحَوْلُهُ مِنْ حِينَ الْقَطْعِ.

قال فى المحرر<sup>(٤)</sup>، والحاوى، والفروع، وغيرهم، وقال القاضى: ابتداءه فى القتل الموحى والجرح - إِنْ لَمْ يَسِرَّ عَنْ مَحَلِّهِ - مِنْ حِينَ الْجَنَائَةِ.

فائدة: من صار أهلاً عند الحول: لزمه ما تحمله العاقلة، على أصح الوجهين. قاله فى الفروع، وغيره.

(١) انظر المحرر (١٥٠/٢).

(٢) انظر الشرح الكبير (٦٦٤/٩).

(٣) انظر المحرر (١٥٠/٢).

(٤) انظر المحرر (١٥٠/٢).

قوله: ﴿وَعَمْدُ الصَّبِيِّ وَالْمَجْنُونِ: خطأ، تَحْمِلُهُ الْعَاقِلَةُ﴾.

عمد المجنون خطأ تحمله العاقلة بلا نزاع.

وكذلك الصبي على الصحيح من المذهب مطلقاً<sup>(١)</sup>.

وجزم به في الوجيز، وغيره.

وقدمه في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والخلاصة، والكافي<sup>(٢)</sup>، والهادي،  
والمغني<sup>(٣)</sup>، والشرح<sup>(٤)</sup>، والمحزر<sup>(٥)</sup>، والنظم، والرعايتين، والحاوي الصغير، والفروع،  
وغيرهم.

وعنه، في الصَّبِيِّ العاقل: أن عمده في ماله<sup>(٦)</sup>.

قال ابن عقيل، والحلواني: وتكون مغلظة.

وذكر في الواضح رواية: تكون في ماله بعد عشر سنين.

ونقل أبو القاضى: ما أصاب الصبي من شيء، فعلى الأب إلى قدر ثلث الدية. فإذا  
جاوز ثلث الدية: فعلى العاقلة.

قال في الفروع: فهذه رواية لا تحمل العاقلة الثلث.

وتقدم ذلك أيضاً.

\* \* \*

## باب كفارة القتل

قوله: ﴿وَمَنْ قَتَلَ نَفْسًا مُحَرَّمَةً خطأ، أَوْ مَا أُجْرِيَ مَجْرَاهُ، أَوْ شَارَكَ فِيهَا: فَعَلَيْهِ  
الْكَفَّارَةُ﴾.

هذا المذهب. سواء قتل نفسه أو غيرها. وسواء كان القاتل مسلماً أو كافراً.

جزم في الفروع وغيره.

وقدمه في الفروع، وغيره.

(١) لأنه لم يتحقق منه كمال القصد فتحمله العاقلة كشبه العمد ولأنه قتل لا يوجب القصاص لأجل العذر  
فأشبهه الخطأ. انظر الشرح الكبير (٦٦٦/٩).

(٢) الكافي (٣٨/٤).

(٣) المغني لموفق الدين (٥٠٤/٩).

(٤) انظر الشرح الكبير (٦٦٦/٩).

(٥) انظر المحزر (١٤٩/٢).

(٦) لأنه عمد يجوز تأديبه عليه فأشبهه القتل من البالغ. انظر الشرح الكبير (٦٦٦/٩).

واختار المصنف: لا تلزم قاتل نفسه.

قال الزركشى: وفيه نظر.

وعنه: لا تلزم قاتل نفسه ولا كافراً، بناء على كفارة الظهار. قاله فى الواضح.

وعنه: على المشتركين كفارة واحدة.

قال الزركشى: وهى أظهر من جهة الدليل.

وأطلقهما فى المحرر<sup>(١)</sup>.

وتقدم حكم كفارة القتل عند كفارة الظهار.

قوله: ﴿أَوْ ضَرَبَ بَطْنَ امْرَأَةٍ فَأَلْقَتْ جَنِينًا مَيِّتًا، أَوْ حَيًّا ثُمَّ مَاتَ فَعَلَيْهِ الْكَفَّارَةُ﴾.

هذا المذهب. وعليه الأصحاب.

وجزم به فى المغنى<sup>(٢)</sup>، والشرح<sup>(٣)</sup>، والوجيز، وغيرهم من الأصحاب.

وقدمه فى الفروع.

وقال فى الإرشاد: وإن جنى عليها فألقت جنينين فأكثر، فقل: كفارة واحدة.

وقيل: تتعدد.

قال فى الفروع: فيخرج مثله فى جنين وأمه.

تنبيه: ظاهر قوله «فألقت جنيناً» أنها لو ألقت مضغة لم تتصور: لا كفارة فيها.

وهو صحيح. وهو المذهب، وعليه الأصحاب.

وقيل: فيه الكفارة.

قوله: ﴿سِوَاءَ كَانَ الْقَاتِلُ كَبِيرًا عَاقِلًا، أَوْ صَبِيًّا، أَوْ مَجْنُونًا، حُرًّا أَوْ عَبْدًا﴾.

بلا نزاع فى ذلك إلا المجنون. فإنه قال فى الانتصار: لا كفارة عليه.

قوله: ﴿وَيُكْفَرُ الْعَبْدُ بِالصِّيَامِ﴾.

يأتى حكم العبد فى التكفير فى آخر «كتاب الإيمان» فيما إذا عتق أو لم يعتق قبل

التكفير. فليعاود هناك.

(١) انظر المحرر (١٥٢/٢).

(٢) انظر المغنى (٣٧/٩).

(٣) انظر الشرح الكبير (٦٦٧/٩).

وتقدم أيضاً في أول «كتاب الزكاة» فليعاود.

قوله: ﴿فَأَمَّا الْقَتْلُ الْمُبَاحُ - كَالْقِصَاصِ وَالْحُدُودِ، وَقَتْلُ الْبَاغِي وَالصَّائِلِ - فَلَا كَفَّارَةَ فِيهِ﴾.

بلا نزاع، إلا في الباغي إذا قتله العادل. فإنه حكى في الترغيب فيه وجهين على رواية أنه لا يضمن.

قوله: ﴿وَفِي الْقَتْلِ الْعَمْدِ وَشِبْهِهِ: رَوَاتَانِ﴾.

وأطلقهما في الرعاية الصغرى فيهما.

أما العمد: فلا تجب فيه الكفارة. على الصحيح من المذهب. وعليه جماهير الأصحاب. منهم أبو بكر، وابن حامد، والقاضي، وولده أبو الحسين، والشريف أبو جعفر، وأبو الخطاب، والشيرازي، وابن البناء، وغيرهم.

قال المصنف، والشارح، وابن منجاء في شرحه، والمشهور في المذهب: أنه لا كفارة في قتل العمد<sup>(١)</sup>.

وقدمه في الرعاية الكبرى.

وعنه: تجب. اختارها أبو محمد الجوزي.

وجزم به في الوجيز، والمنور.

وقدمه في المحرر، والحاوي الصغير.

قال الزركشي: وزعم القاضي والشريف وأبو الخطاب - في خلافيهما - أن هذه الرواية اختيار الخرقى.

قال: ليس في كلامه ما يدل على ذلك.

وكذا قال في الهداية، والفروع: أنه اختيار الخرقى.

وأطلقهما في الهداية، والمذهب، ومسبوك الذهب، والمستوعب، والخلاصة، والبلغة.

وأما شبه العمد: فالصحيح من المذهب: وجوب الكفارة به، نص عليه<sup>(٢)</sup>.

(١) لمفهوم قوله تعالى: ﴿وَمَنْ قَتَلَ خَطَأً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤَمَّنَةٌ﴾ ثم ذكر قتل العمد فلم يوجب فيه كفارة وجعل جزاءه جهنم فمفهومه أنه لا كفارة فيه، وروى أن سويد بن الصامت قتل رجلاً فأوجب النبي - ﷺ - القود ولم يوجب الكفارة. وعمر بن أمية الضمري قتل رجلين كانا في عهد النبي - ﷺ - فوداهما النبي - ﷺ - ولم يأمره بكفارة ولأنه فعل يوجب القتل فلا يوجب كفارة كزنا المحصن. انظر المغنى (٤٠/١٠) الشرح الكبير (٦٧٠/٩).

(٢) لأنه أجرى مجرى الخطأ في نفس القصاص وحمل العاقلة دية وتأجلها في ثلاث سنين فجرى مجراه في وجوب الكفارة ولأن القاتل إنما لم يحمل شيئاً من الدية لئلا يخلو القاتل عن وجوب شيء أصلاً ولم يرد المشرع بهذا. انظر المغنى (٤١/١٠) الشرح الكبير (٦٧١/٩).

واختاره الشيرازى، وابن البنا، وغيرهما.  
وجزم به فى الهداية، والمذهب، ومسبوك الذهب، والمستوعب، والخلاصة،  
والبلغة، والمحرم<sup>(١)</sup>، والوجيز، والمنور، وغيرهم.  
قال فى الفروع: ويلزم على الأصح.  
قال المصنف: لا أعلم لأصحابنا فى شبه العمد فى وجوب الكفارة قولاً، ومقتضى  
الدليل وجوب الكفارة<sup>(٢)</sup>.

والرواية الثانية: لا تجب، كالعبد<sup>(٣)</sup>.  
قال المصنف والشارح: اختارها أبو بكر<sup>(٤)</sup>.  
وظاهر كلام المصنف: أنها اختيار أبى بكر، والقاضى. وكذا قال ابن منجاء.  
والذى حكاه الأصحاب فيها: إنما هو اختيار أبى بكر فقط.  
فلعل المصنف أطلع على أنه اختيار القاضى فى موضع من كلامه.  
تنبيه: قال الزركشى: وقد وقع لأبى محمد فى المقنع إجراء الروايتين فى شبه  
العمد. وهو ذهول.

فقد قال فى المغنى: لا أعلم لأصحابنا فيه قولاً<sup>(٥)</sup>.  
قال ابن منجاء- بعد حكاية كلامه فى المغنى- فحكاية الرواية فى شبه العمد  
وقعت هنا سهواً.  
قال الشارح- بعد حكاية كلامه فى المغنى-: وقد ذكر شيخنا فى الكتاب  
المشروح رواية أنه كالعمد، لأن ديته مغلظة<sup>(٦)</sup>.  
فظاهره أنه ما اطلع عليها إلا فى هذا الكتاب. انتهى.  
قلت: وهذا الصواب.

وقد ذكر هذه الرواية الناظم، وابن حمدان فى رعايته، وصاحب الفروع،  
وغيرهم. ولم يتعرضوا للنقل فيها.

- 
- (١) انظر المحرر (٢/١٥٢).  
(٢) انظر المغنى (٤١/١٠).  
(٣) لأن الدية فيه يحملها القاتل فقد أشبه العمد فى ذلك فكان حكمه حكمه. انظر الشرح  
الكبير (٦٧١/٩).  
(٤) انظر المغنى (٤١/١٠) الشرح الكبير (٦٧١/٩).  
(٥) انظر المغنى (٤١/١٠).  
(٦) انظر الشرح الكبير (٦٧١/٩).



لكن قال الناظم: هي بعيدة.

وقد عللها الشارح ، فقال: لأن ديته مغلظة. فكانت كالعمد.

#### فائدتان

١- «اهما: من لزمته كفارة، ففي ماله مطلقاً. على الصحيح من المذهب.

وقيل: ما حمله بيت المال من خطأ الإمام وحاكم ففي بيت المال.

ويكفر الولي عن غير مكلف من ماله.

الثانية: نقل مهنا: القتل له كفارة. والزنا له كفارة.

ونقل الميموني: ليس بعد القتل شيء أشد من الزنا.

\* \* \*

#### باب القسامة

قوله: ﴿وَهِيَ الْإِيمَانُ الْمَكْرَرَةُ فِي دَعْوَى الْقَتْلِ﴾.

مراده: قتل معصوم. وظاهره: سواء كان القتل عمداً أو خطأً.

أما العمد: فلا نزاع فيه بشرطه.

وأما الخطأ: فيأتي في كلام المصنف كلام الخرقى وغيره.

قوله: ﴿وَلَا تَثْبُتُ إِلَّا بِشُرُوطٍ أَرْبَعَةٍ: أَحَدُهَا: دَعْوَى الْقَتْلِ، ذِكْرًا كَانَ الْمَقْتُولُ أَوْ أَنْثَى، حُرًّا أَوْ عَبْدًا، مُسْلِمًا أَوْ ذِمِّيًّا﴾.

وهذا المذهب. وعليه أكثر الأصحاب، وجزم به في الوجيز، وغيره. وقدمه في الفروع، وغيره.

وقيل: لا قسامة في عبد وكافر. وهو ظاهر كلام الخرقى، لأنها عنده - لا تشرع إلا فيما يوجب القصاص.

كذا فهم المصنف منه، واختاره ويأتي قريباً.

قوله: ﴿الثَّانِي: اللَّوْثُ. وَهِيَ الْعَدَاوَةُ الظَّاهِرَةُ، كَنَحْوِ مَا كَانَ بَيْنَ الْأَنْصَارِ وَأَهْلِ خَيْبَرَ، وَكَمَا بَيْنَ الْقَبَائِلِ الَّتِي يَطْلُبُ بَعْضُهَا بَعْضًا بَقَارٍ فِي ظَاهِرِ الْمَذْهَبِ﴾.

وهو المذهب كما قال. وعليه جماهير الأصحاب. وجزم به في الوجيز، وغيره.

وقدمه في المحرر<sup>(١)</sup>، والنظم، والرعايتين، والحاوى الصغير، والفروع، وغيرهم.

قال في الهداية: هذا اختيار عامة شيوخنا.

وهو من مفردات المذهب.

ويدخل في ذلك: لو حصل عداوة مع سيد وعصبته، فلو وجد قتيل في صحراء، وليس معه غير عبده: كان ذلك لوثا في حق العبد. ولورثة سيده القسامة.

قاله في الرعايتين، والحاوى، والفروع، وغيرهم.

وعنه: ما يدل على أنه ما يغلب على الظن صحة الدعوى به، كتفريق جماعة عن قتيل، ووجود قتيل عند من معه سيف ملطخ بدم، وشهادة جماعة ممن لا يثبت القتل بشهادتهم كالنساء والصبيان، وعدل واحد، وفسقة، ونحو ذلك.

واختار هذه الرواية أبو محمد الجوزى، وابن رزين، والشيخ تقى الدين رحمة الله عليهم، وغيرهم. قلت: وهو الصواب.

وعنه: إذا كان عداوة أو عصبية. نقلها على بن سعيد.

وعنه: يشترط مع العداوة أثر القتل في المقتول. اختارها أبو بكر، كدم من أذنه. وفيه من أنفه وجهان.

وأطلقهما في المغنى<sup>(٢)</sup>، والشرح<sup>(٣)</sup>، وشرح ابن رزين، والفروع. وقال: ويتوجه: أو من شفته.

قال في المحرر: وهل يقدح فيه فقد أثر القتل؟ على روايتين<sup>(٤)</sup>.

وقال في الترغيب: ليس ذلك أثراً.

واشترط القاضى: كلاهما بمعنى يختلط بالعدو غيره.

والمنصوص: عدم الاشتراط.

وقال ابن عقيل: إن ادعى قتيل على حلة بلد كبير يطرقه غير أهله: ثبتت القسامة في رواية.

قوله: ﴿فَأَمَّا قَوْلُ الْقَتِيلِ «فُلَانٌ قَتَلَنِي» فَلَيْسَ بِلَوْثٍ﴾.

(١) انظر المحرر (١٥٠/٢).

(٢) انظر المغنى (٧٠٨/١٠-٩).

(٣) انظر الشرح الكبير (٩/١٠).

(٤) انظر المحرر (١٥١/٢).

وهو المذهب، وعليه الأصحاب<sup>(١)</sup>.

ونقل الميموني: اذهب إلى القسامة إذا كان ثمَّ لطح. إذا كان ثم سبب بين. إذا كان ثم عداوة. إذا كان مثل المدعى عليه يفعل مثل هذا.

قوله: ﴿وَمَتَى ادَّعَى الْقَتْلَ - مَعَ عَدَمِ اللَّوْثِ عَمْدًا - فَقَالَ الْخِرْقَى: لَا يُحْكَمَ لَهُ بِيَمِينٍ وَلَا بِغَيْرِهَا﴾.

وهو إحدى الروايات<sup>(٢)</sup>.

قال في الفروع: وهى أشهر.

وعن الإمام أحمد رحمه الله: أنه يحلف يمينا واحدة، وهى الأولى وهو الصحيح من المذهب.

قال الزركشى: والقول بالحلف هو الحق.

وصححه فى المغنى، والشرح<sup>(٣)</sup>، وغيرهما.

واختاره أبو الخطاب، وابن البناء، وغيرهما.

وقدمه فى المحرر<sup>(٤)</sup>، والفروع، والهداية، والمذهب، ومسبوك الذهب، والمستوعب، والخلاصة، والرعائتين، والحاوى الصغير، وغيرهم.

وعنه: يحلف خمسين يمينا.

فائدة: حيث حلف المدعى عليه. فلا كلام. وحيث امتنع: لم يقض عليه بالقود. بلا نزاع.

وهل يقضى عليه بالدية؟ فيه روايتان.

(١) لقول النبى - ﷺ - لو يعطى الناس بدعواهم لادعى قوم دماء رجال وأموالهم. ولأنه يدعى حقا لنفسه فلم يقبل قوله كما لو لم يمت ولأنه خصم فلم تكن دعواه لوثا كالولى، انظر الشرح الكبير (١٠/١٤).

(٢) وسواء كانت الدعوى خطأ أو عمدا لأنها دعوى فيما لا يجوز بذله فلم يستحلف فيها كالحدود ولأنه لا يقضى فى هذه الدعوى بالنكول فلم يستحلف فيها كالحدود. انظر المغنى (١٠/٥).

(٣) لعموم قوله - عليه الصلاة والسلام - اليمين على المدعى عليه، وقوله - ﷺ - لو يعطى الناس بدعواهم لادعى أقوام دماء رجال وأموالهم ولكن اليمين على المدعى عليه. أخرجه مسلم وهو ظاهر فى إيجاب اليمين ههنا لوجهين. أحدهما: عموم اللفظ فيه والثانى: أن النبى - ﷺ - ذكره فى صدر الخير بقوله «لادعى قوم دماء رجال وأموالهم - ثم عقبه بقوله - ولكن اليمين على المدعى عليه» فيعود إلى المدعى عليه المذكور فى الحديث ولا يجوز إخراج منه إلا بدليل أقوى منه ولأنهما دعوى لو أقر بها لم يقبل رجوعه عنها فيجب اليمين فيها كالأصل المذكور. انظر الشرح الكبير (١٧/١٠) المغنى (١٠/٦).

(٤) انظر المحرر (٢/١٥١).

وأطلقهما الزركشى وصاحب الرعايتين.

قال المصنف، والشارح: وأما الدية فتثبت بالنكول عند من يثبت المال به، أو ترد اليمين على المدعى فيحلف يميناً واحدة<sup>(١)</sup>.

قال فى الرعاية الكبرى- بعد أن أطلق الوجهين- قلت: ويحتمل أن يحلف المدعى، إن قلنا: برد اليمين، ويأخذ الدية. انتهى.

وإذا لم يقض عليه: فهل يخلى سبيله، أو يجبس؟ على وجهين. وأطلقهما الزركشى.

قلت: الصواب تخلية سبيله على ما يأتى.

قوله: ﴿وَإِنْ كَانَ خَطَا حَلَفَ يَمِينًا وَاحِدَةً﴾. وهو المذهب.

جزم به فى المحرر، والوجيز.

وقدمه فى الفروع، والرعايتين، والحاوى.

وعنه: يلزمه الدية.

قوله: ﴿الثَّالِثُ: اتَّفَاقُ الْأَوْلِيَاءِ فِي الدَّعْوَى. فَإِنْ ادَّعَى بَعْضُهُمْ وَأَنْكَرَ بَعْضٌ: لَمْ تَثْبُتِ الْقِسَامَةُ﴾.

هذا المذهب. نص عليه. وعليه جماهير الأصحاب.

وجزم به فى المغنى<sup>(٢)</sup>، والمحرر، والشرح<sup>(٣)</sup>، والوجيز، وغيرهم.

وقدمه فى الفروع، وغيره.

وقيل: إن لم يكذب بعضهم بعضاً: لم يقدح.

قوله: ﴿الرَّابِعُ: أَنْ يَكُونَ فِي الْمَدْعِينَ رَجُلًا عَقْلَاءَ، وَلَا مَدْخَلَ لِلنِّسَاءِ وَالصَّبِيَّانِ وَالْجَانِبِينَ فِي الْقِسَامَةِ، عَمْدًا كَانَ أَوْ خَطَاً﴾.

وهذا المذهب<sup>(٤)</sup>. وعليه أكثر الأصحاب. وقدمه فى الفروع، وغيره. وهو من

(١) انظر المغنى (٧/١٠) - الترح الكبير (١٨/١٠).

(٢) انظر المغنى (١٣/١٠).

(٣) انظر الشرح الكبير (١٩/١٠).

(٤) لأن الأيمان حجة على الخالف والصبي لا يثبت بقوله حجة ولو أقر على نفسه لم يقبل. فلأن لا يقبل قوله فى حق غيره أولى والمجنون فى معناه لأنه غير مكلف فلا حكم لقوله، وأما النساء فإذا كن فى أهل القتل لا يستحلن لقول النبى - ﷺ - يقسم خمسون رجلاً منكم ويستحقون دم صاحبكم ولأنها حجة يثبت بها قتل العمد فلم تسمع من النساء كالشهادة ولأن الجناية المدعاة التى تجب القسامة =

مفردات المذهب.

وعند ابن عقيل: للنساء مدخل فى القسامة فى قتل الخطأ.

فعلى المذهب: إن كان فى الأولياء نساء: أقسم الرجال فقط. وإن كان الجميع نساء: فهو كما لو نكل الورثة.

فائدة: لا مدخل للختنى فى القسامة، على الصحيح من المذهب، وهو ظاهر كلام الخرقي. وجزم به فى الوجيز، والمنور. وصححه فى النظم. وقدمه فى الرعايتين.

وقيل: بلى<sup>(١)</sup>. وأطلقهما فى المغنى<sup>(٢)</sup>، والمحزر، والشرح<sup>(٣)</sup>، والحاوى الصغير، والفروع، والزركشى.

قوله: ﴿فَإِنْ كَانَا اثْنَيْنِ أَحَدُهُمَا غَائِبٌ أَوْ غَيْرُ مُكَلَّفٍ فَلِلْحَاضِرِ الْمَكَلَّفِ أَنْ يَحْلِفَ وَيَسْتَحِقَّ نَصِيْبَهُ مِنَ الدِّيَةِ﴾.

هذا المذهب. جزم به فى الهداية، والمذهب، والخلاصة، والهادى، والوجيز.

قال فى الفروع: حلف على الأصح.

واختاره أبو بكر، والقاضى، وغيرهما.

قال الزركشى: هذا المذهب المشهور. وقدمه فى المحزر، والنظم، والرعايتين، والحاوى الصغير، وغيرهم.

قال المصنف هنا: والأولى عندى: أنه لا يستحق شيئاً حتى يحلف الآخر. فلا قسامة إلا بعد أهلية الآخر. ومحل الخلاف: فى غير العمد. قاله فى الهداية، وغيره.

قوله: ﴿وَهَلْ يَحْلِفُ خَمْسِينَ يَمِينًا، أَوْ خَمْسًا وَعِشْرِينَ؟ عَلَى وَجْهِينِ﴾.

عليها هى القتل، ولا مدخل للنساء فى إثباته، وإنما يثبت المال ضمناً فجرى ذلك بجرى رجل ادعى زوجية امرأة بعد موتها ليرثها فإن ذلك لا يثبت بشاهد ويمين ولا بشهادة رجل وامرأتين وإن كان مقصودها المال. فأما إن كانت المرأة مدعى عليها القتل فإن قلنا إنه يقسم من العصابة رجال لا تقسم المرأة أيضاً لا. ذلك مختص بالرجال وإن قلنا بقسم المدعى عليه فينبغى أن تستحلف لأنها لا تثبت بقولها حقاً ولا قتلاً وإنما هى كثرت بها منه فتشعر فى حقها اليمين كما لو لم يكن لوث. انظر الشرح الكبير (٢٤١/١٠).

(١) لأنه لا يعقل من العقل ولا يثبت القتل بشهادته أشبه المرأة، انظر المغنى (٢٦/١٠) لأن سبب القسامة وجد فى حقه وهو كونه مستحقاً للدم ولم يتحقق المانع فى يمينه. انظر المغنى (٢٦/١٠).

(٢) انظر المغنى (٢٦/١٠)

(٣) الشرح الكبير (٢٦/١٠).

يعنى إذا قلنا: يحلف ويستحق نصيبه.

وأطلقهما فى الهداية، والمذهب، ومسبوك الذهب، والمستوعب، والخلاصة، والهادى، والمحزر، والفروع، والحاوى، والزر كشى.

أحدهما: يحلف خمسين. اختاره أبو بكر فى الخلاف. وجزم به فى المنور، ومنتخب الأدمى. وقدمه فى الرعايتين، والنظم.

والوجه الثانى: يحلف خمساً وعشرين. اختاره ابن حامد. وجزم به فى الوجيز.

قوله: ﴿وَإِذَا قَدِمَ الْغَائِبُ، أَوْ بَلَغَ الصَّبِيُّ: حَلَفَ خَمْسًا وَعِشْرِينَ. وَلَهُ بَقِيَّتُهَا﴾.

سواء قلنا: يحلف الأول خمسين، أو خمساً وعشرين. وهذا المذهب.

جزم به فى الهداية، والمذهب، ومسبوك الذهب، والمستوعب، والخلاصة، والهادى، والمحزر، والوجيز، والحاوى، والرعاية.

واختاره أبو بكر، وغيره.

وقدمه فى الفروع، والزر كشى.

وقيل: يحلف خمسين. وحكى عن أبى بكر، والقاضى.

وعلى هذا إن اختلف التعيين أقسم كل واحد على من عينه.

قوله: ﴿وَذَكَرَ الْخَرْقَى مِنْ شُرُوطِ الْقَسَامَةِ: أَنَّ تَكُونَ الدَّعْوَى عَمْدًا تُوجِبُ الْقِصَاصَ، إِذَا ثَبَتَ الْقَتْلُ، وَأَنَّ تَكُونَ الدَّعْوَى عَلَى وَاحِدٍ﴾.

ظاهر كلام الخرقى فى القسامة: أن تكون الدعوى عمداً.

ومال إليه المصنف.

وعلله الزر كشى، وقال: هذا نظر حسن.

وليس كلام الخرقى بالبين فى ذلك.

وقال غيره: ليس بشرط. وهو المذهب.

قال الزر كشى: لم أر الأصحاب عرجوا على كلام الخرقى.

قال الشارح: وعند غير الخرقى من أصحابنا: تجرى القسامة فيما لا قود فيه<sup>(١)</sup>، كما قال المصنف هنا.

(١) انظر الشرح الكبير (٢٧/١٠).

وفي الترغيب: عنه عمداً. والنص: أو خطأ.

وجزم به في الوجيز، وغيره؟

وقدمه في المحرر، والنظم، والرعايتين، والحاوي الصغير، والفروع، وغيرهم.

وأما الدعوى على واحد، فإن كانت الدعوى عمداً محضاً: لم يقسموا إلا على واحد معين. ويستحقون دمه. وهذا بلا نزاع.

وإن كانت خطأ، أو شبه عمد، فالصحيح من المذهب، والروايتين: ليس لهم القسامة.

ولا تشرع على أكثر من واحد. وعليه جماهير الأصحاب. منهم: الخرقى، وأبو بكر، والقاضي، وجماعة من أصحابه، كالشريف أبي جعفر. وأبى الخطاب، والشيرازي، وابن البناء، وابن عقيل، وغيرهم.

وحزم به في الوجيز، والمنور، ومنتخب الأدمى، وغيرهم.

وقدمه في المحرر، والنظم، والحاوي الصغير. والفروع، وغيرهم.

وعنه: لهم القسامة على جماعة معينين ويستحقون الدية.

وهو الذي قاله المصنف هنا.

وجزم به في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والخلاصة.

وقدمه في الرعايتين.

وظاهر كلام المصنف هنا: أن غير الخرقى قال ذلك.

وتابعه على ذلك الشارح. وابن منجا في شرحه.

وليس الأمر كذلك. فقد ذكرنا عن غير الخرقى من اختار ذلك.

فعلى الرواية الثانية: هل يحلف كل واحد من المدعى عليهم خمسين يميناً.

أو بقسطه منها؟ فيه وجهان.

وأطلقهما في المحرر، والحاوي الصغير، والفروع، والزرکشی.

أحدهما: يحلف كل واحد منهم خمسين يميناً.

قدمه في الرعايتين، والنظم.

والوجه الثاني: يحلف كل واحد بقسطه.

قوله: ﴿وَيُبْدَأُ فِي الْقَسَامَةِ بِأَيْمَانِ الْمَدْعِينَ. فَيَحْلِفُونَ خَمْسِينَ يَمِينًا وَيَخْتَصُّ ذَٰلِكَ بِالْوَارِثِ﴾.

يعنى العصبه، على ما تقدم، نص عليه، وعليه أكثر الأصحاب، وهو ظاهر كلام الخرقى.

واختاره ابن حامد، وغيره.

قال المصنف<sup>(١)</sup>، والشارح<sup>(٢)</sup>، هذا ظاهر المذهب.

وجزم به فى المحرر<sup>(٣)</sup>، والوجيز، والمنور، وتذكرة ابن عبدوس، وغيرهم.

وقدمه فى الهداية والمذهب، ومسبوك الذهب، والمستوعب، والخلاصة، والهادى، والكافى<sup>(٤)</sup>، والنظم، والرعايتين، والحاوى الصغير، والفروع، وغيرهم.

وعنه: يحلف من العصبه الوارث منهم وغير الوارث. نصرها جماعة من الأصحاب منهم: الشريف، وأبو الخطاب- فى خلافيهما- والشيرازى وابن البناء.

قال الزركشى، والقاضى: فيما أظن.

فيقسم من عرف وجه نسبته من المقتول، لا أنه من القبيلة فقط. ذكره جماعة. وسأله الميمونى رحمه الله: إن لم يكن أولياء؟ قال: فقبيلته التى هو فيها، أو أقربهم منه.

وظاهر كلام أبى بكر فى التنبيه: أنهم العصبه الوارثون.

قوله: ﴿فَإِنْ كَانَ الْوَارِثُ وَاحِدًا حَلَفَهَا﴾. هذا المذهب.

جزم به فى الهداية، والمذهب، ومسبوك الذهب، والمستوعب، والخلاصة، والهادى، والمحرر، والوجيز، والمنور، وغيرهم.

وقدمه فى الفروع.

ونقل الميمونى: لا أجتزئ عليه.

وفى مختصر ابن رزين: يحلف ولي يميناً.

وعنه: وخمسون.

(١) لأنها عين فى دعوى حق فلا تشرع فى حق غير المتداعين كسائر الأيمان. انظر الشرح الكبير (٣٢/١٠).

(٢) انظر المغنى (٢٧/١٠).

(٣) انظر المحرر (١٥١/٢).

(٤) انظر الكافى (٤٤١٤).



### فوائد

إحداها: في اعتبار كون الأيمان الخمسين في مجلس واحد: وجهان. أصلهما الموالاة. وأطلقهما في الفروع.

أحدهما: لا يعتبر كون ذلك في مجلس واحد. قدمه في الرعايتين.

والوجه الثاني: يعتبر. فلو حلف ثم جن. ثم أفاق أو عزل الحاكم: بنى، لا وارثه.

الثانية: ورأى المستحق كالمستحق بالأصالة. على الصحيح من المذهب.

قال في المنتخب: إن لم يكن طالب. فله الحق ابتداء. ولا بد من تفصيل الدعوى في يمين المدعى.

الثالثة: متى حلف الذكور فالحق للجميع. على الصحيح من المذهب.

وقيل: العمد لذكور العصبية.

الرابعة: يشترط حضور المدعى عليه وقت يمينه، كاليمينه عليه. وحضور المدعى. ذكره المصنف، وغيره. واقتصر عليه في الفروع.

قوله: ﴿فَإِنْ لَمْ يَخْلَفُوا حَلَفَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ خَمْسِينَ يَمِينًا وَبَرَى﴾.

وكذلك إن كانوا نساء، وهذا المذهب في ذلك كله<sup>(١)</sup>.

قال المصنف، والشارح: هذا ظاهر المذهب<sup>(٢)</sup>.

قال الزركشى: هذا هو المذهب المعروف.

وجزم به الخزقي، وصاحب الوجيز، وغيرهما.

وقدمه في الهداية، والمذهب، ومسبوك الذهب، والمستوعب، والخلاصة، والهادى، والحرر والنظم، والرعايتين، والحاوى الصغير، والفروع، والزركشى، وغيرهم.

وعنه: يحلف المدعى عليه في الخطأ وبغرم الدية.

وعنه: يؤخذ من بيت المال، اختاره أبو بكر.

(١) لقول النبى - ﷺ - فتبرئكم يهو بأيمان خمسين منهم أى يبرئون منكم وفى لفظ قال «فيحلفون خمسين يميناً ويبرءون من دمه. وقد ثبت أن النبى - ﷺ - لم يغرم اليهود وأنه أداها من عنده ولأنها أيمان مشروعة فى حق المدعى فيبرأ بها كسائر الأيمان ولأن ذلك إعطاء بمجرد الدعوى فلم يجوز للخير ومخالفة مقتضى الدليل فإن قول الإنسان لا يقبل على غيره بمجرده كدعوى المال وسائر الحقوق ولأن فى ذلك جمعاً بين اليمين والغرم فلم يشرع كغيره من الحقوق. انظر الشرح الكبير (٤٣/١٠-٤٤)

(٢) انظر المغنى (٢١/١٠) - الشرح الكبير (٤٣/١٠).

وقدم فى الموجز: يحلف يمينا واحدة، وهو رواية فى التبصرة.  
وقال فى المستوعب: لا يصح يمينه إلا بقوله «ما قتلته، ولا أعنت عليه ولا تسببت» لثلاث يتأول. انتهى.

وقد تقدم إذا قلنا تصح الدعوى فى الخطأ وشبهة على جماعة: هل يحلف كل واحد خمسين يمينا أو قسطه منها. فليراجع.

قوله: ﴿فَإِنْ لَمْ يَخْلَفِ الْمَدْعُونُ، وَلَمْ يَرْضَوْا بِمِمين المدعى عَلَيْهِ فَذَاهُ الْإِمَامُ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ﴾. بلا نزاع.

قوله: ﴿وَإِنْ طَلَبُوا أَيْمَانَهُمْ فَتَكَلُّوا: لَمْ يُحْبَسُوا﴾.  
هذا المذهب بلا ريب<sup>(١)</sup>.

وحزم به فى الهداية، والمذهب، والخلاصة، والهداية، والوجيز، وغيرهم.  
وقدمه فى المغنى<sup>(٢)</sup>، والمحرر<sup>(٣)</sup>، والشرح، والنظم، والرعايتين، والحاوى الصغير، وغيرهم.

وعنه: يحبسون حتى يقرؤا أو يحلفوا.

وأطلقهما فى الفروع، والزر كشى.

قوله: ﴿وَهَلْ تَلْزَمُهُمُ الدِّيةُ أَوْ تَكُونُ فِي بَيْتِ الْمَالِ عَلَى رِوَايَتَيْنِ﴾.

يعنى: إذا نكلوا، وقلنا: إنهم لا يُحْبَسُونَ.

وأطلقهما فى الهداية، والمذهب، ومسبوك الذهب، والمستوعب، والخلاصة، والهادى، والفروع، والزر كشى.

إحدهما: تلزمهم الدية، وهو المذهب<sup>(٤)</sup>.

اختاره أبو بكر، والشرىف أبو جعفر، وأبو الخطاب، والمصنف<sup>(٥)</sup>، وغيرهم.  
وصححه الشارح<sup>(٦)</sup>، والناظم.

(١) لأنها بمن مشروعة فى حق المدعى عليه فلم يحبس عليها كسائر الأيمان، انظر الشرح الكبير (٤٦/١٠).

(٢) انظر المغنى (٢٢/١٠).

(٣) انظر المحرر (١٥١/٢).

(٤) لأنه حكم بثبت بالنكول فيثبت فى حقهم ههنا كسائر الدعاوى ولأن وجوبها فى بيت المال يفضى إلى اهدار الدم وإسقاط حق المدعين مع إمكان جبره فلم يميز كما فى سائر الدعاوى وههنا لو لم يجب على المدعى عليه مال بنكوله ولم يجبر على اليمين لثلا من وجوب شىء عليه بالكلية. انظر الشرح الكبير (٤٧/١٠).

(٥) انظر المغنى (٢٢/١٠).

(٦) انظر الشرح الكبير (٤٧/١٠).

قال فى الفروع: وهو أظهر.

وقدمه فى الرعايتين.

والرواية الثانية: تكون فى بيت المال.

وقدمه فى المحرر<sup>(١)</sup>، والحاوى الصغير.

وبنى الزركشى وغيره روايتى الحبس وعدمه على هذه الرواية. وهو واضح.

#### فائدتان

إحدهما: لو رد المدعى عليه اليمين على المدعى، فليس للمدعى أن يحلف. على الصحيح من المذهب.

وقال فى الترغيب: على رد اليمين وجهان، وأنها فى كل نكول عن يمين، مع العود إليها فى مقام آخر: هل له ذلك لتعدد المقام أم لا، لنكوله مرة؟

الثانية: يفدى ميت فى زحمة - كجمعة وطواف - من بيت المال. على الصحيح من المذهب.

وعنه: هدر.

وعنه: هدر فى صلاة لا حج. لإمكان صلاته فى غير زحام خاليا.

\* \* \*

## كتاب الحدود

فائدة: «الحدود» جمع حد. وهو فى الأصل: المنع<sup>(١)</sup>، وهو فى الشرع: عقوبة تمنع من الوقوع فى مثله.

قوله: ﴿لَا يَجِبُ الْحَدُّ إِلَّا عَلَى بَالِغٍ عَاقِلٍ عَالِمٍ بِالتَّحْرِيمِ﴾.  
هكذا قال كثير من الأصحاب.

وقال فى الوجيز - تبعاً للرعاية الكبرى - «ملتزم» ليدخل الذمى دون الحربى.  
قلت: هذا الحكم لا خلاف فيه.

قوله: ﴿وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُقِيمَ الْحَدَّ إِلَّا الْإِمَامُ أَوْ نَائِبُهُ﴾.

هذا المذهب بلا ريب، من حيث الجملة، وعليه الأصحاب.

واختار الشيخ تقى الدين رحمه الله: أنه لا يجوز إلا للقرينة، كتطلب الإمام له ليقتله. فيجوز لغير الإمام ونائبه قتله.  
(وقيل: يقيم الحد ولى المرأة<sup>(٢)</sup>).

فعلى المذهب: لو خالف وفعل لم يضمنه، نص عليه.

قوله «إِلَّا السَّيِّدُ» يعنى المكلف: ﴿فَإِنَّ لَهُ إِقَامَةَ الْحَدِّ بِالْجَلْدِ خَاصَّةً عَلَى رَقِيقِهِ الْقَيْنِ﴾. وهو المذهب<sup>(٣)</sup>.

قال فى المحرر: هذا المذهب. قال فى الفروع: لسيد إقامته على الأصح.

وجزم به فى الهداية، والمذهب، ومسبوك الذهب، والخلاصة، والهاذى، والمغنى<sup>(٤)</sup>، والشرح<sup>(٥)</sup>، والوجيز، وغيرهم. وقدمه فى المحرر، والنظم، والرعايتين، والحاوى الصغير، وغيرهم. وعنه: ليس له ذلك.

وقيل: ليس له إقامته الحد على أمته المرهونة والمستأجرة.

(١) انظر القاموس المحيط (٢/٢٨٦).

(٢) سقط من ب-

(٣) لما روى سعيد ثنا سفيان عن أيوب بن موسى عن سعيد بن سعيد عن أبى هريرة مرفوعاً «إذا زنت أمة أحدكم فثبت زناها فليجلدها ولا يترب بها فإن عادت فليجلدها وليبيعها ولو بضيفير» وقال: حدثنا أبو الأحوص ثنا عبد الأعلى عن أبى جميلة عن أبى - عليه السلام - مرفوعاً «أقيموا الحدود على ما ملكت أيما نكم» أخرجه الدارقطنى، ولأن السيد يملك تأديب أمته وتزويجها فملك إقامة الحد عليها كالسلطان، وبهذا فاروق الصبى انظر الشرح الكبير (١٠/١٢٢).

(٤) انظر المغنى (١٠/١٤٦).

(٥) انظر الشرح الكبير (١٠/١٢١).

وقال الشيخ تقي الدين رحمه الله: إن عصى الرقيق علانية: أقام السيد عليه الحد، وإن عصى سراً: فينبغي ألا يجب عليه إقامته. بل يُخير بين ستره واستتابته، بحسب المصلحة في ذلك.

### تنبيهان

أحدهما: قد يقال إن ظاهر قوله «رقيقة القن» أنه لو كان رقيقاً مشتركاً لا يقيمه إلا الإمام أو نائبه. وهو صحيح. صرح به ابن حمدان في رعايته الكبرى.

الثاني: مفهوم كلامه: أنه ليس لغير السيد إقامته الحد. وهو المذهب. وعليه جماهير الأصحاب.

وقيل: للوصى إقامته على رقيق موليه.

وأطلقهما في الرعاية الكبرى.

قوله: ﴿وَهَلْ لَهُ الْقَتْلُ فِي الرَّدَّةِ، وَالْقَطْعُ فِي السَّرْقَةِ؟ عَلَى رَوَاتَيْنِ﴾.

وأطلقهما في الهداية. والمذهب، ومسبوك الذهب، والخلاصة، والبلغة، والمحرم، والرعايتين، والحاوي الصغير، والفروع، وغيرهم.

إحدهما: ليس له ذلك، وهو المذهب<sup>(١)</sup>. صححه المصنف<sup>(٢)</sup>، والشارح<sup>(٣)</sup>، والناظم، ونصروه. واختاره ابن عبدوس في تذكرته. وجزم به الأدمي في منتخبه. وقدمه في الكافي.

والرواية الثانية: له ذلك، صححه في التصحيح، وتصحيح المحرر<sup>(٤)</sup>. وجزم به في الوجيز.

قوله: ﴿وَلَا يَمْلِكُ إِقَامَتَهُ عَلَى مُكَاتِبِهِ﴾.

(١) لأن الأصل تفويض الحد إلى الإمام لأنه حق الله تعالى فيفوض إلى نائبه كما في حق الأحرار وإنما فوض إلى السيد الجلد خاصة لأنه تأديب، والسيد يملك تأديب عبده وضربه على غير مقدر، وهذا من جنسه وإنما اختلفا في أن هذا مقدر، والتأديب غير مقدر، وهذا لا أثر له في منع السيد منه بخلاف القطع والقتل لأنهما إلتلاف لجملته أو بعضه الصحيح ولا يملك السيد هذا من عبده ولا شيئاً من جنسه، انظر الشرح الكبير (١٢٣/١٠).

(٢) انظر المغنى (١٤٧/١٠).

(٣) انظر الشرح الكبير (١٢٣/١٠).

(٤) لعموم قوله - ﷺ - أقيموا الحدود على ما ملكتم أيانكم. وروى أن ابن عمر قطع عبداً سرق وكذلك عائشة، وعن حفصة أنها قتلت أمة لها سحرتها ولأن ذلك حدٌ يشبه الجلد. انظر الشرح الكبير (١٢٣/١٠).

هذا أحد الوجهين، واختاره المصنف، وابن عبدوس في تذكرته.  
وجزم به في الوجيز، ومنتخب الأدمى، ونهاية ابن رزين، وشرح ابن منجا وقدمه  
في الشرح.

والوجه الثاني: له إقامته عليه. وهو المذهب. قدمه في الفروع. وأطلقهما في  
المحرر، والنظم، والرعايتين، والحاوي الصغير.

وجزم في الرعاية الكبرى: أنه لا يقيم الحد على مكاتبته.

قوله: ﴿وَلَا أَمَّتِهِ الْمَرْجُوحَةُ﴾.

يعنى لا يملك إقامة الحد عليها. وهو المذهب. وعليه جماهير الأصحاب، ونص  
عليه.

وجزم به في الهداية، والمذهب، ومسبوك الذهب، والمحرر، والرعايتين، والحاوي  
الصغير، والوجيز، والمنور، ومنتخب الأدمى وغيرهم.

وقدمه في الفروع، وغيره.

وقيل: له إقامته عليها. صححه الحلواني.

ونقل مهنا: إن كانت ثيباً.

ونقل ابن منصور: إن كانت محصنة فالسلطان، وأنه لا يبيعه حتى تحد.

قوله: ﴿وَإِنْ كَانَ السَّيِّدُ فَاسِقًا، أَوْ امْرَأَةً: فَلَهُ إِقَامَتُهُ فِي ظَاهِرِ كَلَامِهِ﴾.

وهو المذهب<sup>(١)</sup>، وجزم به في الوجيز، وغيره. وقدمه في الهداية، والفروع.  
ويحتمل أن لا يملكه، وهو للقاضى<sup>(٢)</sup>. وصححه في النظم. وجزم به الأدمى في  
منتخبه. وقدمه ابن رزين في شرحه.

وأطلقهما في المذهب، ومسبوك الذهب، والخلاصة، والمغنى<sup>(٣)</sup>، والمحرر،  
والشرح<sup>(٤)</sup>، والرعايتين، والحاوي الصغير.

(١) لأن فاطمة جلدت أمة لها، و عائشة قطعت أمة لها سرقت وحفصة قتلت أمة لها سحرته ولأنها

مالكة تامة الملك من أهل التصرفات أشبهت الرجل انظر الشرح الكبير (١٢٥/١٠) وأما الفاسق: فلأنها

ولادية استفادها بالملك فلم ينفاه الفسق كبيع العبد. انظر الشرح الكبير (١٢٥/١٠)

(٢) أما الفاسق: فلأن هذه ولاية نفهاها الفسق كولاية التزويج وأما المرأة: فلأنها ليست من أهل الولايات.

انظر الشرح الكبير (١٢٥/١٠).

(٣) انظر المغنى (١٥٠/١٠).

(٤) انظر الشرح الكبير (١٥٠/١٠).

وقيل: يقيم ولي المرأة.

قوله: ﴿وَلَا يَمْلِكُ الْمَكَاتِبُ﴾.

هذا المذهب<sup>(١)</sup>، صححه في الهداية، والفروع. قال ابن منجاف في شرحه: هذا المذهب.

وجزم به في الوجيز في «باب المكاتب» وقدمه في المغني، والكافي - في الكتابة - والشرح<sup>(٢)</sup>، وشرح ابن رزين - وهو ظاهر ما جزم به الأدمي في منتخبه. ويحتمل أن يملكه<sup>(٣)</sup>. وهو وجه ورواية في الخلاصة. وأطلقهما في المذهب، ومسبوك الذهب، والخلاصة، والهادي، والكافي - هنا - والمحرم، والرعايتين، والحاوي الصغير.

قوله: ﴿وَسَوَاءٌ ثَبَتَ بَيِّنَةٌ أَوْ إِقْرَارٌ﴾.

حيث قلنا «للسيد إقامته» فله إقامته بالإقرار. بلا نزاع، إذا علم شروطه، وأما البينة: فإن لم يعلم شروطها فليس له إقامته، قولاً واحداً.

وإن علم شروط سماعها، فله إقامته، وهو أحد الوجهين، جزم به المصنف هنا. وجزم به في الوجيز. وقدمه في الهداية، والمذهب، ومسبوك الذهب، والرعاية الكبرى.

واختاره القاضى يعقوب.

وقيل: لا يجوز له ذلك. قدمه في المغني<sup>(٤)</sup>، والشرح<sup>(٥)</sup>، وشرح ابن رزين. وأطلقهما في الفروع.

واختاره القاضى يعقوب.

قائدة: قال في الرعاية الكبرى: قلت: ومن أقام على نفسه ما يلزمه - من حدّ زنا أو قذف - بإذن الإمام أو نائبه: لم يسقط، بخلاف قطع سرقة. ويأتى استيفاؤه حد قذف من نفسه في بابه من هذا.

(وتقدم في «باب استيفاء القصاص» لو اقتصر الجاني من نفسه برضى الولي: هل يجوز، أو لا<sup>(٦)</sup>).

(١) لأنه ليس من أهل الولاية. انظر الشرح الكبير (١٢٥/١٠).

(٢) انظر الشرح الكبير (١٢٥/١٠).

(٣) لأنه يستفاد بالملك فأشبهه سائر تصرفاته. انظر الشرح الكبير (١٢٥/١٠).

(٤) انظر المغني (١٤٩/١٠).

(٥) انظر الشرح الكبير (١٢٥/١٠).

(٦) سقط من -ب-

قوله: ﴿وَإِنْ ثَبَتَ بِلَعْمِهِ: فَلَهُ إِقَامَتُهُ. نَصٌّ عَلَيْهِ﴾.

وهو المذهب<sup>(١)</sup>، جزم به في الوجيز، وغيره. وقدمه في الهداية، والمذهب، ومسبوك الذهب، والمستوعب، والمحرم، والرعايتين، والحاوي الصغير، والنظم، وغيرهم. ويحتمل أن لا يملكه كالإمام<sup>(٢)</sup>.

وهو رواية عن الإمام أحمد رحمه الله، اختارها القاضي. وصححه في الخلاصة.

وقدمه ابن رزين في شرحه.

قوله: ﴿وَلَا يُقِيمُ الْإِمَامُ الْحَدَّ بِلَعْمِهِ﴾.

هذا المذهب، وعليه الأصحاب.

وروجه في الفروع تحريماً من كلام الشيخ تقي الدين رحمه الله جواز إقامته بعلمه.

قوله: ﴿وَلَا تُقَامُ الْحُدُودُ فِي الْمَسَاجِدِ﴾<sup>(٣)</sup>.

يحتمل أنه أراد التحريم.

قلت: وهو الصواب. وجزم به ابن تيم، وغيره. وقاله ابن عقيل في الفصول، وغيره.

وقيل: لا يحرم، بل يكره. قطع به في الرعايتين في «باب مواضع الصلاة» وأطلقهما في الفروع في آخر الوقف.

قوله: ﴿وَيُضْرَبُ الرَّجُلُ فِي الْحَدِّ قَائِماً﴾.

هذا المذهب<sup>(٤)</sup>، وعليه الأصحاب. وعنه: قاعداً<sup>(٥)</sup>. فعليها: يضرب الظهر وما قاربه.

(١) لأنه قد ثبت عنده فملك إقامته كما لو أقر به، ولأنه يملك تأديب عبده بعلمه وهذا يجري مجرى التأديب ويقارن الحاكم لأن الحاكم متهم لا يملك حل إقامته وهذا بخلافه. قال في الشرح: وهذا ظاهر المذهب. انظر الشرح الكبير (١٢٦/١٠).

(٢) لأن الإمام لا يقيم بعلمه فالسيد أولى ولأن ولاية الإمام للحد من ولاية السيد لكونها متفكاً عليها وتابته بالإجماع فإذا لم يثبت الحد في حقه بالعلم فهنا أولى. انظر الشرح الكبير (١٢٦/١٠).

(٣) لما روى حكيم بن حزام أن رسول الله - ﷺ - نهى أن يستفاد في المسجد وأن ينشد فيه الأشعار وأن تقام فيه الحدود لأنه لا يؤمن أن يحدث من الحدود شيء ويتلوث به المسجد فإن أقيم فيه سقط الفرض لحصول المقصود وهو الزجر ولأن المرتكب للنهي غير الحدود فلم يمنع ذلك سقوط الفرض عنه كما لو اقتصر في المسجد، انظر الشرح الكبير (١٢٧/١٠).

(٤) لقول الخليفة علي - عليه السلام - لكل موضع من الحد حظ إلا الوجه والفرج. وقال للجلاد: اضرب وأرجع وابق الرأس والوجه، ولأن قيامه وسيلة إلى إعطاء كل عضو حظه من الضرب. انظر الشرح الكبير (١٢٧/١٠).

(٥) لأن الله تعالى لم يأمر بالقيام ولأنه مجلود في حد أشبه المرأة والجواب: أنه لم يأمر الشارع بالقيام ولم يأمر بالجلوس ولم يذكر الكيفية فعملناها من دليل آخر والقياس مع الفارق: لأن المرأة يقصد سترها ويخشى هتكها، انظر الشرح الكبير (١٢٧/١٠).



قوله: ﴿بَسْوَطٍ لَّا جَدِيدٍ وَلَا خَلْقٍ﴾.

هذا المذهب مطلقاً. نص عليه. وهو ظاهر ما جزم به في الهداية، والمذهب، ومسبوك الذهب، والمستوعب، والخلاصة، والهادي، والوجيز، وغيرهم. وقدمه في الفروع، وغيره.

وعند الخرقى: سوط العبد دون سوط الحر.

وقدمه في المغنى، والشرح<sup>(١)</sup>، والزركشى.

وجعلوا الأول احتمالاً. ونسبه الزركشى إلى المصنف فقط.

قال في البلغة: ولتكن الحجارة متوسطة كالكفية.

وقال في الرعاية: من عنده حجم السوط بين القضيب والعصى، أو بقضيب اليابس والرطب.

قوله: ﴿وَلَا يُمَدَّ، وَلَا يُرْبَطُ، وَلَا يُجَرَّدُ، بَلْ يَكُونُ عَلَيْهِ الْقَمِيصُ وَالْقَمِيصَانِ﴾.

وهو المذهب. وعليه الأصحاب. وعنه: يجوز تجريده. نقله عبد الله والميموني.

قوله: ﴿وَيُفَرَّقُ الضَّرْبُ عَلَى أَعْضَائِهِ، إِلَّا الرَّأْسَ وَالْوَجْهَ وَالْفَرْجَ وَمَوْضِعَ الْمَقْتَلِ﴾.

تفريق الضرب مستحب غير واجب. على الصحيح من المذهب، وعليه جماهير الأصحاب. وقطع به كثير منهم. وقدمه في الفروع. وقال القاضى: يجب.

#### فائدتان

إحداهما: لا تعتبر الموالاة في الحدود. على الصحيح من المذهب. ذكره القاضى وغيره في موالاة الوضوء، لزيادة العقوبة، ولسقوطه بالشبهة.

وقدمه في الفروع.

قال الشيخ تقي الدين رحمه الله: وفيه نظر.

قال صاحب الفروع: وما قاله شيخنا أظهر.

الثانية: يعتبر للجلد النية. فلو جلده للتشفى أثم، وبعيده. ذكره في المنور عن القاضى.

قال في الفروع: وظاهر كلامه لا يعتبر. وهو أظهر.

(١) انظر الشرح الكبير (١٢٨/١٠) والمغنى (٣٣٨/١٠).

قال: ولم يعتبروا نية من يقيمه أنه حدّ، مع أن ظاهر كلامهم: يقيمه الإمام أو نائبه لا يعتبر.

وفى الفصول - قبيل فصول التعزير - يحتاج عند إقامته إلى نية الإمام أنه يضرب لله ولما وضع الله ذلك، وكذلك الحداد، إلا أن الإمام إذا تولى، وأمر عبداً أعجمياً يضرب - لا علم له بالنية - أجزأت نيته، والعبد كالآلة.

قال: ويحتمل أن تعتبر نيته، كما نقول في غسل الميت: تعتبر نية غاسله.

واحتج في منتهى الغاية لاعتبار نية الزكاة بأن الصرف إلى الفقير له جهات فلا بد من نية التمييز. كالجلد في الحدود. قال ذلك في الفروع.

قوله: ﴿وَالْمَرْأَةُ كَذَلِكَ، إِلَّا أَنَّهُا تُضْرَبُ جَالِسَةً، وَتُشَدُّ عَلَيْهَا ثِيَابُهَا﴾. نص عليه. ﴿وَتُمَسَّكُ يَدَاهَا، لِيَلَّا تَنكَشِفَ﴾.

وقال في الواضح: أسواطها كذلك.

قوله: ﴿وَالْجُلْدُ فِي الزُّنَى: أَشَدُّ الْجُلْدِ، ثُمَّ جُلْدُ الْقَذْفِ، ثُمَّ الشَّرْبِ، ثُمَّ التَّعْزِيرِ﴾.

هذا المذهب<sup>(١)</sup>. نص عليه. وعليه جماهير الأصحاب، وقطع به أكثرهم.

وقيل: أخفها حد الشرب، إن قلنا هو أربعون جلدة. ثم حد القذف.

وإن قلنا: حده ثمانون بدئ بحد القذف، ثم بحد الشرب، ثم بحد الزنى، ثم بحد السرقة.

قوله: ﴿وَإِنْ رَأَى الْإِمَامُ الضَّرْبَ فِي حَدِّ الْخَمْرِ بِالْجَرِيدِ وَالنَّعَالِ: فَلَهُ ذَلِكَ﴾.

وهو المذهب<sup>(٢)</sup>، وعليه أكثر الأصحاب. وجزم به في المحرر، والشرح<sup>(٣)</sup>، وشرح ابن منجاء، وغيرهم.

وزاد في الهداية، ومسبوك المذهب، والمستوعب، والخلاصة، والرايعيتين، والحاوي،

(١) لأن الله تعالى خص الزنا بمزيد تأكيد بقوله «ولا تأخذكم بهما رأفة في دين الله» فاقضى مزيد تأكيد ولا يمكن ذلك في العدد فجعل في الصفة، ولأن ما دونه أخف منه في العدد فلا يجوز أن يزيد عليه في إيلاجه ووجهه وهذا دليل على أن ما خف في عدده كان أخف في صفته ولأن مادونه أخف منه عدداً فلا يجوز أن يزيد عليه في إيلاجه ووجهه لأنه يفضى إلى التسوية أو زيادة القليل على ألم الكثير. انظر الشرح الكبير (١٠/١٣٠).

(٢) لحديث أبي هريرة قال «أتى النبي ﷺ - برجل قد شرب فقال «اضربوه» قال أبو هريرة فمنا الضارب بيده والضارب بتعليه والضارب بثوبه، أخرجه أبو داود. انظر الشرح الكبير (١٠/١٣٠).

(٣) انظر الشرح (١٠/١٣٠).

والبلغة، وغيرهم: وبالأيدى أيضاً. وهو مذكور في الحديث<sup>(١)</sup>.

وكذلك استدل الشراح بذلك.

وقال في التبصرة: لا يجوز بطرف ثوب ونعل.

وفى الموجز: لا يجوز بيد وطرف ثوب.

وقال فى الوسيلة، يستوفى بالسوط، فى ظاهر كلام الإمام أحمد رحمه الله والخرقى. وقدمه فى المغنى<sup>(٢)</sup>، ونصره.

وهو ظاهر كلامه فى الكافى<sup>(٣)</sup>. وكلام القاضى فى الجامع، والشرىف أبى جعفر والشرىزى، وابن عقيل، وغيرهم. حيث قالوا: يضرب بسوط.

**فائدة:** يحرم حبسه بعد الحد. على الصحيح من المذهب. نقله حنبل. وقدمه فى الفروع.

وقال القاضى - فى الأحكام السلطانية -: من لم ينزجر بالحد وضرب الناس فللوالى - لا القاضى - حبسه حتى يتوب. وفى بعض النسخ حتى يموت.

**قوله:** ﴿قَالَ أَصْحَابُنَا: وَلَا يُؤَخَّرُ الْحَدُّ لِلْمَرَضِ﴾.

هذا المذهب. نص عليه. وعليه جماهير الأصحاب، كما قال المصنف.

وهو من المفردات المذهب.

ويحتمل أن يؤخر فى المرض المرجو زواله. يعنى إذا كان جلدًا.

فأما الرجم: فلا يؤخر. فلو خالف - على هذا الاحتمال - وفعل: ضمن، وإليه ميل الشارح<sup>(٤)</sup>.

واختاره المصنف. وجزم به فى العمدة.

قال القاضى: ظاهر قول الخرقى: تأخيره، لقوله: من يجب عليه الحد وهو صحيح عاقل.

**قوله:** ﴿فَإِنْ كَانَ جُلْدًا، وَخُشِيَ عَلَيْهِ مِنَ السَّوْطِ: أُقِيمَ بِأَطْرَافِ الثِّيَابِ وَالْعُكُولِ﴾. هذا المذهب.

(١) أخرجه أبو داود فى الحدود (١٦١/٤) - الحديث (٤٤٧٧).

(٢) انظر المغنى (٣٣٧/١٠).

(٣) انظر الكافى (١١٠/٤).

(٤) قال: لأنه لا فائدة فيه إذا كان قتله متحتمًا. انظر الشرح الكبير (١٣١/١٠).

قال فى الفروع: وإن خيف من السوط لم يتعين على الأصح.  
وجزم به فى الوجيز، والهداية، والمذهب، والمستوعب، والخلاصة، وغيرهم. من  
الأصحاب.

وعنه: يتعين الجلد بالسوط.

وقيل: يضرب بمائة شِمراخ. قاله فى الفروع.  
وقال فى الرعايتين: فإن خيف عليه بالسوط جلده بطرف ثوب أو عُثْكول نخل فيه  
مائة شِمراخ يضربه به ضربة واحدة.

فائدة: يؤخر شارب الخمر حتى يصحو. نص عليه. قاله الأصحاب. لكن لو وجد  
فى حال سكره: فقال ابن نصر الله فى الحواشى الفروع: الظاهر أنه يجزئ، ويسقط  
الحد. انتهى.

قلت: الصواب أنه إن حصل به ألم يوجب الزجر: سقط، وإلا فلا. انتهى.

وقال أيضاً: الأشبه أنه لو تلف والحالة هذه: لا يضمنه.

قلت: الصواب أنه يضمنه، إذا قلنا: لا يسقط به.

ويؤخر قطع السارق خوف التلف.

قوله: ﴿وَإِذَا مَاتَ الْمُخْدُودُ فِي الْجِلْدِ: فَالْحَقُّ قَتْلُهُ﴾.

وكذا فى التعزير.

وقال فى الرعاية: وإن جلده الإمام فى حر أو برد أو مرض، وتلف: فهدر فى  
الأصح.

ومراد المصنف، وغيره: إذا لم يلزم التأخير.

فأما إذا قلنا: يلزمه التأخير، وجلده فمات: ضمنه، كما تقدم.

قوله: ﴿وَإِنْ زَادَ سَوْطًا، أَوْ أَكْثَرَ، فَتَلَفَ: ضَمْنُهُ. وَهَلْ يَضْمَنُ جَمِيعَهُ أَوْ يَنْصَفُ  
الدِّيَّةَ؟ عَلَى وَجْهَيْنِ﴾. وهما روايتان.

أحدهما: يضمن جميع الدية، وهو المذهب<sup>(١)</sup>.

(١) لأنه قتل حصل من جهة الله تعالى وعدوان الضارب فكان الضمان بعدوان على العاد كما لو ضرب  
مريضاً سوطاً فمات به ولأنه تاب بعدوان وغيره أشبه ما لو ألقى على سفينة موقرة حجراً فغرقها. انظر  
الشرح الكبير (١٠/١٣٥-١٣٦).

قال فى القاعدة الثامنة والعشرين: هذا المشهور، وعليه القاضى وأصحابه.  
 وجزم به فى الوجيز، وغيره.  
 وقدمه فى المحرر<sup>(١)</sup>، والنظم، والرعايتين، والحاوى الصغير، والفروع، وغيرهم.  
 والوجه الثانى: يضمن نصف الدية<sup>(٢)</sup>.  
 وقيل: توزع الدية على الأسواط إن زاد على الأربعين.  
 وفى واضح ابن عقيل: إن وضع فى سفينة كُرًّا فلم تغرق. ثم وضع قفيزاً فغرقت:  
 فغرقها بهما فى أقوى الوجهين.  
 والثانى: بالقفيز.

وكذلك الشبع والرى، والسير بالدابة فرسخ، والسكر بالقدح والأقداح.  
 وذكره عن المحققين كما تنشأ الغضبة بكلمة بعد كلمة، ويمتلى الإناء بقطرة بعد  
 قطرة، ويحصل العلم بواحد بعد واحد.  
 وجزم أيضاً فى السفينة: أن القفيز هو المغرق لها.  
 وتقدم ذلك فى آخر الغصب.  
 وتقدم نظيرتها فى الإجارة.

#### فائدتان

إحدهما: لو أمر بزيادة فى الحد، فزاد جاهلاً: ضمنه الأمر. وإن كان عالماً: ففيه  
 وجهان. أطلقهما فى الفروع.

أحدهما: يضمن الأمر. قدمه فى الرعايتين، والحاوى.  
 والثانى: يضمن الضارب. قال فى الرعاية الكبرى: وهو أولى.  
 الثانية: لو تعمد العاْدُ الزيادة دون الضارب، أو أخطأ وادعى ضارب الجهل:  
 ضمنه العاْدُ. وتعمد الإمام الزيادة: يلزمه فى الأقيس. لأنه شبه عمد.  
 وقيل: كخطأ فيه الروايتان. قدمه المصنف، وغيره. نقله صاحب الفروع.  
 قوله: ﴿وَإِنْ كَانَ الْحَدُّ رَجْمًا: لَمْ يُحْفَرْ لَهُ، رَجُلًا كَانَ أَوْ امْرَأَةً، فِى أَحَدِ  
 الْوَجْهَيْنِ﴾.

(١) انظر المحرر (١٦٥/٢).

(٢) لأنه تلف بفعل مضمون وغير مضمون فوجب نصف الدية حسب كما لو جرح نفسه وجرحه غيره  
 فمات. انظر الشرح الكبير (١٣٦/١٠).

وهو المذهب، وعليه أكثر الأصحاب، ونص عليه. وصححه فى التصحيح، وغيره. وجزم به فى الوجيز، وغيره. وقدمه فى المحرر<sup>(١)</sup>، والنظم، والرعايتين، والحاوى الصغير، والفروع، وغيرهم. واختاره القاضى فى الخلاف.

﴿وَفِي الْآخَرِ: إِنَّ ثَبْتَ عَلَى الْمَرْأَةِ بِإِقْرَارِهَا لَمْ يُحْفَرْ لَهَا، وَإِنْ ثَبِتَ بَيِّنَةٌ: حُفِرَ لَهَا إِلَى الصَّدْرِ﴾.

اختاره القاضى فى المجرد، وأبو الخطاب فى الهداية، وابن عقيل فى الفصول، وصاحب التبصرة. وأطلقهما فى المذهب. والخلاصة. وحكماهما فى الخلاصة روايتين.

وأطلق فى عيون المسائل وابن رزين، وصاحب الخلاصة: الحفر لها - يَعْنُونَ سواء ثبت بإقرارها أو ببينة - لأنها عورة، فهو أستر لها، بخلاف الرجل. قوله: ﴿وَإِنْ ثَبِتَ بِالْإِقْرَارِ: اسْتَحِبَّ أَنْ يَبْدَأَ الْإِمَامُ﴾.

بلا نزاع. ويجب حضوره هو أو من يقيمه مقامه. على الصحيح من المذهب. قدمه فى الفروع.

وقال أبو بكر: لا يجب. وجزم به فى المغنى<sup>(٢)</sup>، والكافى، والشرح<sup>(٣)</sup>، وأبطلا غيره.

ونقل أبو داود: يجيء الناس صفوفًا لا يختلطون، ثم يمضون صفًا صفًا.

فائدة: يجب حضور طائفة فى حد الزنا، والطائفة واحد فأكثر. على الصحيح من المذهب.

قال فى المغنى، والشرح: هذا قول أصحابنا. وقدمه فى الرعايتين، والفروع، والحاوى الصغير، وغيرهم.

قال المصنف، والشارح: والظاهر أنهم أرادوا واحدًا مع الذى يقيم الحد لأن الذى يقيم الحد حاصل ضرورة. فتعين صرف الأمر إلى غيره.

قال فى الكافى، وقال أصحابنا: أقل ذلك واحد مع الذى يقيم الحد.

واختار فى البلغة: اثنان فما فوقهما، لأن الطائفة: الجماعة. أقلها اثنان.

(١) انظر المحرر (٢/١٦٥).

(٢) انظر المغنى (١٠/١٣٨).

(٣) انظر الشرح الكبير (١٠/١٣٨).

قال القاضي: الطائفة: اسم الجماعة لقوله تعالى (٤: ١٠٢) وَلَتَأْتِ طَائِفَةٌ أُخْرَى لَمْ يُصَلُّوا)

ولو كانت الطائفة واحداً لم يقل «فليصلوا». وهذا معنى كلام أبي الخطاب.  
وقال في الفصول- في صلاة الخوف- الطائفة اسم جماعة. وأقل اسم الجماعة من العدد: ثلاثة. ولو قال «جماعة» لكان كذلك. فكذا إذا قال «طائفة».  
وسبق في الوقف: أن الجماعة ثلاثة.

قلت: كلام القاضي في استدلاله بقوله تعالى (ولتأت طائفة أخرى لم يصلوا فليصلوا) غير قوى، لأن القائل بالأول يقول بهذا أيضاً ولا يمنعه لأن الطائفة عنده تشمل الجماعة وتشمل الواحد. فهذه الآية شملت الجماعة لكن مانعت أنها تشمل الواحد.

وذكر أبو المعالي: أن الطائفة تطلق على الأربعة في قوله تعالى (٢: ٢٤) وليشهد عذابهما طائفة النور (٢) لأنه أول شهود الزنا.

قوله: ﴿وَمَتَى رَجَعَ الْمُقْرُ بِالْحَدِّ عَنْ إِقْرَارِهِ: قُبِلَ مِنْهُ، وَإِنْ رَجَعَ فِي أَثْنَاءِ الْحَدِّ: لَمْ يُتِمَّمْ﴾.

هذا المذهب في جميع الحدود- أعنى حد الزنى، والسرقه، والشرب- وعليه الجمهور. وقطع به كثير منهم.

وقال في عيون المسائل: يقبل رجوعه في الزنى فقط.

وقال في الانتصار: في الزنى يسقط برجوعه بكناية، نحو «مزحت» أو «ما عرفت ما قلت» أو «كنت ناعساً».

وقال في الانتصار أيضاً- في سارق بارية المسجد ونحوها- لا يقبل رجوعه. فعلى المذهب: إن تم الحد إذن: ضمن الراجع (لا الهارب) فقط بالمال. ولا قود. قاله في الفروع. وقطع به في المغنى، والشرح<sup>(١)</sup>، والرعاية، والنظم، والمحرر، وشرح ابن رزين وغيرهم.

قوله: ﴿وَإِنْ رُجِمَ بَيِّنَةً، فَهَرَبَ: لَمْ يُتْرَكْ﴾. بلا نزاع.

(١) «لأنه قد زال إقراره بالرجوع عنه فصار كمن لم يقر، ولا قصاص لأن العلماء اختلفوا في صحة رجوعه فكان اختلافهم شبهة درئ به القصاص ولأن صحة الرجوع مما يخفى فيكون ذلك عذراً مانعاً من وجوب القصاص. انظر الشرح الكبير (١٠/١٤٠).

وجزم به فى المغنى، والشرح، والرعايتين، والفروع، وغيرهم.

قوله: ﴿وَإِنْ كَانَ يَاقِرَارٍ تَرِكَ﴾.

يعنى: إذا رجم بإقرار فهرب. هذا المذهب: نص عليه. وعليه جماهير الأصحاب. وقطع به كثير منهم. وقدمه فى الرعايتين، والفروع، وغيرهم.

وقيل: لا يترك. فلا يسقط عنه الحد بالهرب.

فعلى المذهب: لو تم الحد بعد الهرب: لم يضمه. على الصحيح من المذهب. نص عليه.

وقطع به فى المغنى، والشرح، والنظم، والرعاية، وشرح ابن رزين. وقيل: يضمن.

فائدة: لو أقر ثم رجع، ثم أقر: حد. ولو أنكره بعد الشهادة على إقراره، فقد رجع على أصح الروايتين. قاله فى الرعاية، وقدمه فى الفروع.

وعنه: لا يترك، فيحد. وقيل: يقبل رجوع مقر بمال. قاله فى الفروع.

قوله: ﴿وَإِذَا اجْتَمَعَتْ حُدُودُ اللَّهِ، فِيهَا قَتْلٌ: اسْتَوْفَى، وَسَقَطَ سَائِرُهَا﴾. بلا خلاف أعلمه.

وقوله: ﴿وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهَا قَتْلٌ، فَإِنْ كَانَتْ مِنْ جِنْسٍ، مِثْلَ أَنْ زَنَى أَوْ سَرَقَ، أَوْ شَرِبَ مِرَارًا: أَجْزَأُ حَدٌّ وَاحِدٌ﴾.

وهو المذهب. وعليه الأصحاب، وجزم به فى الوجيز، وغيره. وقدمه فى الفروع، وغيره.

وذكر ابن عقيل: أنه لا تداخل فى السرقة.

قال فى البلغة: فقطع واحد على الأصح.

وذكر فى المستوعب رواية: إن طالبوا متفرقين: قطع لكل واحد.

قال أبو بكر: هذه رواية صالح. والعمل على خلافها.

قوله: ﴿وَإِنْ كَانَتْ مِنْ أَجْنَأَسٍ: اسْتَوْفِيَتْ كُلُّهَا. وَيُبْدَأُ بِالْأَخْفِ فَأَلْأَخَفُ﴾.

وهذا على سبيل الوجوب. على الصحيح من المذهب. قدمه فى الفروع.

وقال المصنف، والشارح: هذا على سبيل الاستحباب. فلو بدأ بغير الأخف جاز.

وقطعا به.



قوله: ﴿وَأَمَّا حُقُوقُ الْآدَمِيِّينَ: فَتُسْتَوْفَى كُلُّهَا، سَوَاءٌ كَانَ فِيهَا قَتْلٌ أَوْ لَمْ يَكُنْ. وَيُبْدَأُ بِغَيْرِ الْقَتْلِ. وَإِنْ اجْتَمَعَتْ مَعَ حُدُودِ اللَّهِ: بَدَأَ بِهَا﴾.

وبالأخف وجوباً. قدمه فى الفروع. وفى المغنى: إن بدأ بغيره جاز.

فإذا زنى، وشرب، وقذف، وقطع يداً: قطعت يده أولاً، ثم حد للقذف، ثم للشرب، ثم للزنى. هذا المذهب. وعليه أكثر الأصحاب. وجزم به فى الوجيز، وغيره. وقدمه فى الفروع، وغيره.

وقيل: يؤخر القطع.

ويؤخر حد الشرب عن حد القذف. إن قيل: هو أربعون. اختاره القاضى.

قوله: ﴿وَلَا يُسْتَوْفَى حَدٌّ حَتَّى يَبْرَأَ مِنَ الَّذِي قَبْلَهُ﴾.

هذا المذهب. وعليه جماهير الأصحاب مطلقاً. وجزم به فى الوجيز. وغيره. وقدمه فى الفروع، وغيره.

وقيل: إن طلب صاحب قتل جَلَدَهُ قبل برئه من قطع: فوجهان.

فائدة: لو قتل وارتد، أو سرق وقطع يداً: قتل. وقطع لهما. على الصحيح من المذهب. قدمه فى الفروع.

وقيل: يقتل. ويقطع للقود فقط. جزم به فى الفصول، والمذهب، والمغنى.

قال فى الفروع: ويتوجه أن يظهر لهذا الخلاف فائدة فى جواز الخلاف فى استيفائه بغير حضرة ولى الأمر. وأن على المنع: هل يعزر أم لا؟ وأن الأجرة منه، أو من المقتول؟

وأنه هل يستقل بالاستيفاء، أو يكون كمن قتل جماعة فيقرع؟ أو يعين الإمام؟

وأنه هل يأخذ نصف الدية كما قيل فيمن قتل الرجلين؟ وغير ذلك. انتهى.

وقال الشارح: إذا اتفق الحقان فى محل واحد - كالقتل والقطع قصاصاً - صار حداً.

فأما القتل: فإن كان فيه ما هو خالص لحق الله - كالرجم فى الزنا - وما هو حق لآدمى - كالقصاص - قدم القصاص: لتأكد حق الآدمى.

وإن اجتمع القتل - كالقتل فى المحاربة - والقصاص بدأ بأسبقهما. لأن القتل فى المحاربة فيه حق لآدمى.

وإن سبق القتل في المحاربة: استوفى. ووجب لولى المقتول الآخر دية من مال الجاني.

وإن سبق القصاص: قتل قصاصاً، ولم يصلب. ووجب لولى المقتول في المحاربة دية.

وكذا لو مات القاتل في المحاربة.

ولو كان القصاص سابقاً، وعفا ولى المقتول: استوفى القتل للمحاربة، سواء عفا مطلقاً أو إلى الدية.

وإن اجتمع وجوب القطع في يد أو رجل قصاصاً وحداً: قدم القصاص على الحد المتمحض لله.

وإن عفا ولى الجنابة: استوفى الحد. فإذا قطع يداً وأخذ المال في المحاربة: قطعت يده قصاصاً. ويتنظر برؤه. فإذا برأ قطعت رجله للمحاربة. انتهى.

قال في الفروع: لو أخذ الدية استوفى الحد.

وذكر ابن البناء: من قتل بسحر قتل حدّاً وللمسحور من ماله دية فيقدم حق الله.

قوله: ﴿وَمَنْ قَتَلَ، أَوْ أَتَى حَدًّا خَارِجَ الْحَرَمِ. ثُمَّ لَجَأَ إِلَيْهِ: لَمْ يُسْتَوْفَ مِنْهُ فِيهِ﴾.

وكذلك لو لجأ إليه حربى أو مرتد.

وهذا المذهب في ذلك كله. وعليه الأصحاب، كحيوان صائل مأكول. ذكره المصنف. وهو من مفردات المذهب في الحدود. ووافق أبو حنيفة في القتل. ونقل حنبل. يؤخذ بدون القتل. هكذا قال في الفروع.

وقال في الرعاية - فيمن لجأ إلى الحرم من قاتل وآت حدّاً - لا يستوفى منه.

وعنه: يستوفى فيه كل حد وقود مطلقاً غير القتل.

قال: وكذا الخلاف في الحربى الملتجئ إليه، والمرتد، ولو ارتد فيه.

قال في الفروع: وظاهر كلامهم: لا يعنى أن المرتد فيه يقتل فيه.

### تنبيهان

الأول: ظاهر قوله: ﴿وَلَكِنْ لَا يُبَايِعُ وَلَا يُشَارَى﴾.

أنه لا يكلم، ولا يواكل، ولا يشارب. وهو ظاهر كلام جماعة.

وقال فى المستوعب، والرعاية: لا يكلم أيضاً. ونقله أبو طالب.  
 وزاد فى الروضة: لا يواكل ولا يشارب.  
 الثانى: الألف واللام فى «الحرم» للعهد. وهو حرم مكة.  
 فأما حرم المدينة: فليس كذلك: على الصحيح من المذهب.  
 وذكر فى التعليق وجهاً: أن حرمها كحرم مكة.  
 قوله: ﴿وَإِنْ فَعَلَ ذَلِكَ فِي الْحَرَمِ: اسْتَوْفَى مِنْهُ فِيهِ﴾.  
 هذا المذهب. وعليه جماهير الأصحاب. وقطع به كثير منهم.  
 وذكر جماعة- فيمن لجأ إلى داره- حكمه حكم من لجأ إلى الحرم من خارجه.

#### فوائد

إحداها: الأشهر الحُرْم لا تعصم من شىء من الحدود والجنايات. على الصحيح من المذهب. وعليه الأصحاب.  
 وتردد الشيخ تقي الدين رحمه الله فى ذلك.  
 قال فى الفروع: ويتوجه احتمال تعصم. واختاره ابن القيم رحمه الله فى الهدى.  
 الثانية: لو قوتلوا فى الحرم: دفعوا عن أنفسهم فقط. وقدمه فى الفروع.  
 وقال: هذا ظاهر ما ذكره فى بحث المسألة. وصححه ابن الجوزى.  
 وقال ابن القيم رحمه الله فى الهدى: الطائفة الممتنعة بالحرم من مبايعة الإمام: لا تقاتل. لا سيما إن كان لها تأويل.  
 وفى الأحكام السلطانية: يقاتل البغاة إذا لم يندفع بغيرهم إلا به.  
 وفى الخلاف، وعيون المسائل، وغيرهما: اتفق الجميع على جواز القتال فيها متى عرضت تلك الحال.  
 ورده فى الفروع.  
 وقال الشيخ تقي الدين رحمه الله: إن تعدى أهل مكة، أو غيرهم على الركب: دفع الركب كما يدفع الصائل. وللإنسان أن يدفع مع الركب. بل قد يجب إن احتيج إليه.  
 الثالثة: قوله: ﴿وَمَنْ أَتَى حَدًّا فِي الْغَزْوِ: لَمْ يُسْتَوْفَ مِنْهُ فِي أَرْضِ الْعَدُوِّ، حَتَّى يَرْجِعَ إِلَى دَارِ الْإِسْلَامِ، فَتُقَامَ عَلَيْهِ﴾.

وهو صحيح. وهو من مفردات المذهب. وكذلك لو أتى بما يوجب قصاصا. قاله المصنف وغيره.

وظاهر كلامهم: أنه لو أتى بشيء من ذلك فى الثغور: أنه يقام عليه فيه وهو صحيح. صرح به الأصحاب.

الرابعة: لو أتى حداً فى دار الإسلام، ثم دخل دار الحرب أو أيسر: يقام عليه الحد إذا خرج، ونقل ابن منصور: إذا قتل وزنا، ودخل دار الحرب فقتل أو زنى أو سرق: لا يعجنى أن يقام عليه ما أصاب هناك.

ونقل ابن منصور: إذا قتل وزنى، ودخل دار الحرب، فقتل أو زنى أو سرق: لا يعجنى أن يقام عليه ما أصاب هناك.

ونقل صالح وابن منصور: إن زنى الأسير أو قتل مسلماً: ما أعلمه إلا أن يقام عليه الحد إذا خرج.

ونقل أبو طالب: لا يقتل إذا قتل فى غير دار الإسلام: لم يجب عليه هناك حكم.

\* \* \*

## باب حد الزنا

قوله: ﴿وَإِذَا زَنَى الْخُرَّ الْمَحْصَنُ: فَحَدُّهُ الرَّجْمُ حَتَّى يَمُوتَ، وَهَلْ يُجْلَدُ قَبْلَ الرَّجْمِ؟ عَلَى رِوَايَتَيْنِ﴾.

وأطلقهما فى الهداية، والفصول، والإيضاح، والمذهب، ومسبوك الذهب، والمستوعب، والخلاصة، والهادى، والكافى<sup>(١)</sup>، والمغنى<sup>(٢)</sup>، والشرح<sup>(٣)</sup>، وشرح ابن منجا، وغيرهم.

وهو ظاهر الفروع.

إحداهما: لا يجلد، وهو المذهب، نص عليه<sup>(٤)</sup>.

(١) انظر الكافى (٩١/٤).

(٢) انظر المغنى (١٢٤/١٠).

(٣) انظر الشرح الكبير (١٥٧/١٠).

(٤) لأن جابراً روى أن النبى - ﷺ - رجم ماعزاً ولم يجلده ورجم الغامدية ولم يجلدها، وقال «واغد يا أنيس إلى امرأة هذا فإن اعترفت فارجمها» متفق عليه ولم يأمره بجلدها وكان هذا آخر الأمر من رسول الله - ﷺ - فيجب تقديمه. قال الأثرم: سمعت أبا عبد الله يقول فى حديث عبادة أنه أول حديث نزل، وأن حديث ما عز بعده رجمه رسول الله - ﷺ - ولم يجلده، والخليفة عمر رجم ولم يجلد، =

قال فى الفروع: نقله الأكثر.

قال الزركشى: هى أشهر الروايتين. وصححه فى التصحيح، وغيره.

وجزم به فى العمدة، والمنور، ومنتخب الأدمى، والتسهيل، وغيرهم.

وقدمه فى الحرر، والنظم، والرعايتين، والحاوى الصغير، وإدراك الغاية، والفروع، وغيرهم.

قال فى الفروع: اختاره الأثرم، والجوزجاني، وابن حامد، وأبو الخطاب، وابن شهاب. انتهى.

واختاره أيضاً: ابن عبدوس فى تذكرته.

والرواية الثانية: يجلد قبل الرجم<sup>(١)</sup>.

اختاره الخرقي، وأبو بكر عبد العزيز، والقاضى. ونصرها الشريف، وأبو الخطاب فى خلافيهما. وصححهما الشيرازى.

قال أبو يعلى الصغير: اختارها شيوخ المذهب.

قال ابن شهاب: اختارها الأكثر.

وجزم به ابن عقيل فى التذكرة، وصاحب الوجيز، ونظم المفردات. وهو منها.

وقدمه فى تجريد العناية، وشرح ابن رزبن، ونهايته.

قوله: ﴿وَأَخْصَنُ: مَنْ وَطِئَ امْرَأَتَهُ فِي قُبْلِهَا فِي نِكَاحٍ صَحِيحٍ﴾.

ويكفى تغيب الحشفة أو قدرها.

﴿وَهُمَا بِالْغَانَ عَاقِلَانِ حُرَّانِ﴾.

هذا المذهب بهذه الشروط.

قال الزركشى: هذا الصحيح المعروف. وجزم به فى الوجيز، والخرقى، والهداية، والمذهب، والخلاصة، وغيرهم.

— ونقل عنه إسماعيل بن سعيد نحو هذا ولأنه حد فيه قتل فلم يجتمع معه جلد كالدردة، ولأن الحدود إذا اجتمعت وفيها قتل سقط ما سواه فالحد الواحد أولى. انظر الشرح الكبير (١٥٧/١٠-١٤٨).

(١) لقوله تعالى «والزانية والزاني فاجلدوا ولكل واحد منهما مائة جلدة» وهذا عام ثم جاءت السنة بالرجم فى حق الثيب والتغريب فى حق البكر فوجب الجمع بينهما وإلى هذا أشار الخليفة على -عليه السلام- بقوله [جلدتها بكتاب الله، ورجمها بسنة رسول الله -ﷺ-] وقد صحح النبى -ﷺ- بقوله فى حديث عبادة ((الثيب بالثيب الجلد والرجم)) وهذا الصريح الثابت بيقين لا يترك محله. انظر الشرح الكبير (١٥٨/١٠).

وقدمه فى المحرر، والنظم، والرعايتين، والحاوى الصغير، والفروع، وغيرهم.  
وذكر القاضى: أن الإمام أحمد رحمه الله نص على أنه لا يحصل الإحصان بالوطء  
فى الحيض والصوم والإحرام ونحوه.

وذكر فى الإرشاد: أن المراهق يحصن غيره.

وذكره الشيخ تقي الدين رحمه الله رواية.

قال فى المحرر: ومتى اختل شىء مما ذكرنا: فلا إحصان لواحد منهما، إلا فى  
تحصين البالغ بوطء المراهقة، وتحصين البالغة بوطء المراهق. فإنهما على وجهين.

وكذا قال فى الرعاية الصغرى، والحاوى.

وقال فى الترغيب: إن كان أحدهما صبياً، أو مجنوناً أو رقيقاً، فلا إحصان لواحد  
منهما. على الأصح. ونقله الجماعة.

تنبيه: مفهوم قوله: «فى نكاح صحيح» أنه لا يحصن النكاح الفاسد. وهو صحيح.  
صرح به الأصحاب.

فائدة: جزم فى الروضة أنه إذا زنى ابن عشر، أو بنت تسع: لا بأس بالتعزير.  
ذكره عنه فى الفروع فى أثناء «باب المرتد».

ويأتى فى «باب التعزير».

قوله: ﴿وَيُتَّبَتُ الْإِحْصَانُ لِلدِّمَيَيْنِ﴾.

وكذا للمستأمنين.

فلو زنى أحدهما وجب الحد بلا نزاع بين الأصحاب. ويلزم الإمام إقامته. على  
الصحيح من المذهب.

وعنه: إن شاء لم يقيم حد بعضهم ببعض. اختاره ابن حامد.

ومثله القطع بسرقة بعضهم من بعض.

ولا يسقط بإسلامه.

قال فى المحرر: نص عليه.

تنبيه: شمل كلامه كل ذمى. فدخل الجوسى فى ذلك. وتبعه المجد وغيره على  
ذلك.

وقال فى الرعاية: لا يصير الجوسى محصناً بنكاح ذى رحم محرم.

قوله: ﴿وَهَلْ تُحْصِنُ الدِّمِيَّةَ مُسْلِمًا؟ عَلَى رِوَايَتَيْنِ﴾.

وأطلقهما في الخلاصة.

إحداهما: تحصنه، وهو المذهب<sup>(١)</sup>. صححه في الهداية، والمذهب، والتصحيح، وغيرهم. وهو ظاهر ما جزم به في المحرر. وجزم به في الوجيز، وغيره.

وقدمه في المغنى<sup>(٢)</sup>، والشرح<sup>(٣)</sup>، والرعايتين، والحاوي الصغير، والفروع، وغيرهم.

قال الزركشى: هذا المذهب المشهور.

والرواية الثانية: لا تحصنه<sup>(٤)</sup>.

فائدة: لو زنى محسن يبكر: فعلى كل واحد منهما حده. نص عليه.

قوله: ﴿وَلَوْ كَانَ لِرَجُلٍ وَلَدٌ مِنْ امْرَأَتِهِ، فَقَالَ «مَا وَطَّئْتُهَا» لَمْ يَثْبُتْ إِحْصَانُهُ﴾.

بمجرد ذلك بلا نزاع.

ويثبت إحصانه بقوله «وطئتها» أو «جامعتها»، ويقول «دخلت بها» على الصحيح من المذهب.

وقيل: لا يثبت بذلك.

وأطلقهما في الرعايتين، والمحرر.

قوله: ﴿وَإِنْ زَنَى الْحُرُّ غَيْرَ الْمُحْصَنِ: جُلْدَ مِائَةٍ جَلْدَةً. وَغُرْبَ عَامًا إِلَى مَسَافَةِ الْقَصْرِ﴾.

وهذا المذهب، سواء كان المغرَّب رجلاً أو امرأة.

قال في الفروع: هذا المذهب.

واختاره ابن عبدوس في تذكرته.

(١) لما روى مالك عن نافع عن ابن عمر أنه قال: جاء اليهود إلى رسول الله - ﷺ - فذكروا له أن رجلاً منهم وامرأة زنيا وذكر الحديث فأمر بهما رسول الله - ﷺ - فرجما. متفق عليه. ولأن الجنابة بالزنا استوت من المسلم والذمي فيجب أن يستويا في الحد. انظر المغنى (١٠/١٢٩).

(٢) انظر المغنى (١٠/١٢٩).

(٣) انظر الشرح الكبير (١٠/١٦١-١٦٢).

(٤) لأن ابن عمر روى عن النبي - ﷺ - أنه قال «من أشرك بالله فليس بمحسن» ولأنه إحصان من شرطه الحرية فكان الإسلام - فيه كإحصان القذف. والجواب: أن الحديث لم يصح ولم يعرف في مسند، وقيل هو موقوف على ابن عمر، ثم يتعين حمله على إحصان القذف جمعاً بين الحديثين فإن راويهما واحد. والأول صريح في الرجم فيتعين حمل خبرهم على الإحصان الآخر. انظر المغنى (١٠/١٢٩-١٣٠).

وقدمه فى الرعايتين، والهداية، والمذهب، والمستوعب، وغيرهم.  
وعنه: أن المرأة تنفى إلى دون مسافة القصر. جزم به فى الوجيز. وقدمه فى  
المحرر، والنظم، والحاوى الصغير.

وعنه: تغرب المرأة مع محرّمها لمسافة القصر، ومع تعذره لدونها.  
وعنه: يغريان أقل من مسافة القصر.  
وعنه: لا يجب غير الجلد.

نقله أبو الحارث، والميمونى. قاله فى الإنتصار.  
وقدمه فى الفروع.

وقال فى عيون المسائل - عن الإمام أحمد رحمه الله -: لا يجمع بينهما، إلا أن يراه  
الإمام تعزيراً.

قال الزركشى: تنفى المرأة إلى مسافة القصر، مع وجود المحرم، ومع تعذره: هل  
تنفى كذلك، أو إلى ما دونها؟ فيه روايتان.

هذه طريقة القاضى، وأبى محمد فى المغنى<sup>(١)</sup>. وجعل أبو الخطاب فى الهداية  
الروايتين فيها مطلقاً. وتبعه أبو محمد فى الكافى<sup>(٢)</sup>، والمقنع. وعكس المجد طريقة  
المغنى، فجعل الروايتين فيما إذا نفيت مع محرّمها، أما بدونه فإلى ما دونها قولاً  
واحداً، كما اقتضاه كلامه. انتهى.

فائدة: لو زنى حال التغريب: غرب من بلد الزنى.

فإن عاد قبل الحول: منع. وإن زنى فى الآخر: غرب إلى غيره.

قوله: ﴿وَيُخْرِجُ مَعَهَا مَحْرُمَهَا﴾.

لا تغرب المرأة إلا مع محرم إن تيسر. على الصحيح من المذهب. اختاره أكثر  
الأصحاب. وتقدم رواية: أنها تغرب بدون محرم إلى دون مسافة القصر.

قوله: ﴿فَإِنْ أَرَادَ أَجْرَةً بَدَلَتْ مِنْ مَالِهَا. فَإِنْ تَعَدَّرَ: فَمِنْ بَيْتِ الْمَالِ﴾.

هذا المذهب. وعليه الأصحاب. قاله المصنف<sup>(٣)</sup>، والشارح<sup>(٤)</sup>. وقدمه فى الفروع.

(١) انظر المغنى (١٠/١٣٦).

(٢) انظر الكافى (٤/٩٥).

(٣) انظر المغنى (١٠/١٣٧).

(٤) انظر الشرح الكبير (١٠/١٦٨).



وقيل: من بيت المال مطلقاً. وهو احتمال للمصنف، ومال إليه. وصححه فى النظم.

قوله: ﴿فَإِنْ أَبَى الْخُرُوجَ مَعَهَا: اسْتُزِجِرَتْ امْرَأَةٌ ثَقَّةً﴾.

اختاره جماعة من الأصحاب. وجزم به فى الهداية، والمذهب، ومسبوك الذهب، والخلاصة، والشرح، وغيرهم. وقدمه فى النظم، والرعايتين، والحاوى الصغير. وعنه: تغرب بلا امرأة. وهو احتمال فى المغنى<sup>(١)</sup>، والشرح<sup>(٢)</sup>، والرعايتين، وغيرهم. واختاره ابن عبدوس فى تذكرته. وقدمه فى الفروع.. وهو المذهب، على ما اصطلاحناه فى الخطبة.

وقال فى الترغيب، وغيره: تغرب بلا امرأة مع الأمن.

وعنه: تغرب بلا محرم، تعذر أو لم يتعذر، لأنه عقوبة لها. ذكره ابن شهاب فى الحج. محرم.

قلت: وهذه الرواية بعيدة جداً. وقد يخاف عليها أكثر من قعودها.

قوله: ﴿فَإِنْ تَعَذَّرَ: نَفَيْتُ بِغَيْرِ مَحْرَمٍ﴾. وهو المذهب.

قال الإمام أحمد رحمه الله: تنفى بغير محرم. وجزم به فى الهداية، والمذهب، ومسبوك الذهب، والخلاصة، وغيرهم.

وقدمه فى المغنى<sup>(٣)</sup>، والشرح<sup>(٤)</sup>، والرعايتين، والحاوى الصغير.

ويحتمل أن يسقط النفى.

قلت: وهو قوى.

قوله: ﴿وَإِنْ كَانَ الزَّانِي رَقِيقًا: فَحَدُّهُ خَمْسُونَ جَلْدَةً بِكُلِّ حَالٍ﴾. بلا نزاع ﴿وَلَا يُغْرَبُ﴾.

هذا المذهب. جزم به الأصحاب. وأبدى بعض المتأخرين احتمالاً بنفيه. لأن عمر رضى الله عنه نفاه. وأوله ابن الجوزى على إبعاده.

قوله: ﴿وَإِنْ كَانَ نِصْفُهُ حُرًّا، فَحَدُّهُ خَمْسٌ وَسَبْعُونَ جَلْدَةً﴾. بلا نزاع.

(١) انظر المغنى (١٠/١٣٧).

(٢) انظر الشرح الكبير (١٠/١٦٩).

(٣) انظر المغنى (١٠/١٣٧).

(٤) انظر الشرح الكبير (١٠/١٦٩).

﴿وَتَغْرِيبُ نِصْفِ عَامٍ﴾.

وهو المذهب، نص عليه.

قال فى الفروع: ويغرب فى المنصوص بحسابه، نص عليه.

وجزم به فى الوجيز. وغيره.

وقدمه فى المغنى<sup>(١)</sup>، والشرح<sup>(٢)</sup>. ويحتمل ألا يغرب. وهو وجه. وأطلقهما فى

المحرر، والرعايتين، والحاوى الصغير، والهداية.

قوله: ﴿وَوَحْدُ اللَّوْطِيِّ﴾.

يعنى: الفاعل والمفعول به، قاله فى الفروع، والمذهب «كحد الزانى سواء»، هذا المذهب. جزم به فى العمدة، والوجيز، والمنور، ومنتخب الأدمى، وغيرهم. وقدمه فى الهداية، والمذهب، والمستوعب، والخلاصة، والهادى، والكافى<sup>(٣)</sup> والبلغة، والمحرر<sup>(٤)</sup>، والنظم، والرعايتين، والحاوى الصغير، وغيرهم.

وعنه: حده الرجم بكل حال. اختاره الشريف أبو جعفر، وابن القيم رحمه الله فى «كتاب الداء والدواء» وغيره، وقدمه الخرقى.

قال ابن رجب- فى كلام له على ما إذا زنى عبده بابتنته- الصحيح قتل اللوطى، سواء كان محصناً أو غير محصن. وأطلقهما فى الفروع.

وقال أبو بكر: لو قتل بلا استتابة لم أر به بأساً.

ونقل ابن القيم رحمه الله فى «السياسة الشرعية» أن الأصحاب قالوا: لو رأى الإمام تحريق اللوطى فله ذلك. وهو مروى عن أبى بكر الصديق وجماعة من الصحابة رضى الله عنهم.<sup>(٥)</sup>

(١) انظر المغنى (١٥١/١٠).

(٢) انظر الشرح الكبير (١٤٧/١٠).

(٣) انظر الكافى (٨٥/٤).

(٤) انظر المحرر (١٥٣/٢).

(٥) قال شيخ الإسلام ابن تيمية: والصحيح الذى اتفق عليه الصحابة. أنه يقتل الاثنان الأعلى والأسفل، سواء كانا محصنين أو غير محصنين. ثم قال: ويروى عن على بن أبى طالب رضى الله عنه نحو ذلك ولم تختلف الصحابة فى قلته ولكن تنوعوا فيه فروى عن الصديق رضى الله عنه أمر بتحريقه وعن غيره قتله. وعن بعضهم أنه يلقى عليه جدار حتى يموت تحت الهدم وقيل: يجلسان فى أثن موضع حتى يموتا. وعن بعضهم أنه يرفع على أعلى جدار فى القرية ويرقى منه ويتبع بالحجارة كما فعل الله بقوم لوط وهذه رواية عن ابن عباس والرواية الأخرى قال برجم، وعلى هذا أكثر السلف. قالوا: لأن الله رجم قوم لوط. وشرع رجم الزانى تشبيهاً يرجم قوم لوط، فيرجم الاثنان سواء كانا حريين أو مملوكين. أو كان أحدهما مملوك الآخر، إذا كانا بالغين. فإن كانا أحدهما غير بالغ عوقب بما دون القتل أو لا يرجم إلا البالغ. انظر السياسة الشرعية لابن تيمية. (ص/٥٢).

### فوائد

إحداها: قال الشيخ تقي الدين رحمه الله - في «رده على الرافضى» -: إذا قتل الفاعل كزان، فقييل: يقتل المفعول به مطلقاً.

وقييل: لا يقتل. وقييل: بالفرق، كفاعل.

الثانية: قال في التبصرة، والترغيب: دبر الأجنبية كاللوط. وقييل: كالزنا. وأنه لا حد بدبر أمته، ولو كانت محرمة برضاع.

قلت: قد يستأنس له بما في المحرر في قوله «والزاني من غيب الحشفة في قبل أو دبر حراماً محصناً» فسمى الواطئ في الدبر زانياً.

الثالثة: الزاني بذات محرمه كاللوط: على الصحيح من المذهب. وعليه جماهير الأصحاب. وقدمه في الفروع، وغيره.

وجزم ناظم المفردات: أن حده الرجم مطلقاً حتماً. وهو منها. ونقل جماعة عن الإمام أحمد رحمه الله: ويؤخذ ماله أيضاً، لخبر البراء بن عازب رضى الله عنه.

وأوله الأكثر على عدم وارث.

وقد قال الإمام أحمد رحمه الله: يقتل ويؤخذ ماله، على خبر البراء رضى الله عنه، إلا رجلاً يراه مباحاً فيجار.

قلت: فالمرأة؟ قال: كلاهما في معنى واحد.

وعند أبي بكر: أن خير البراء عند الإمام أحمد رحمه الله على المستحل، وأن غم المستحل كزان. نقل صالح وعبد الله: أنه على المستحل.

قوله: «وَمَنْ أَتَى بِهِمَةَ: فَعَلَيْهِ حَدُّ اللَّوْطِيِّ عِنْدَ الْقَاضِي».

وهو رواية منصوصة عن الإمام أحمد رحمه الله. وقدمه في الهداية، والخلاصة، والرعيتين، ونظم المفردات. وهو منها.

واختاره الشيرازي، والشريف أبو جعفر، وأبو الخطاب في خلافيهما.

واختار الخرقي، وأبو بكر: أنه يعزر. وهو المذهب. وعليه أكثر الأصحاب.

قال في الفروع: نقله - واختاره - الأكثر.

وقدمه في المحرر<sup>(١)</sup>، والنظم، والحاوي الصغير، والفروع، وغيرهم. وأطلقهما في

تذكرة ابن عقيل، والمذهب، والشرح<sup>(١)</sup>.

قال فى عيون المسائل: يجب الحد فى رواية. وإن سلمنا فى رواية. فلأنه لا يجب بمجرد الإيلاج فيه غسل ولا فطر ولا كفارة، بخلاف اللواط.

قال فى الفروع: كذا قال. قال: وظاهره لا يجب ذلك ولو وجب الحد، مع أنه احتج لوجوب الحد باللواط بوجوب ذلك به.

وظاهره: يجب ذلك وإن لم يجب الحد.

قال فى الفروع: وهذا هو المشهور. والتسوية أولى، مع أن ما ذكره من عدم وجوب ذلك غريب. انتهى.

قوله: ﴿وَتَقْتُلُ الْبَهِيمَةَ﴾.

هذا الصحيح من المذهب.

قال فى الفروع: وتقتل البهيمة على الأصح. وقطع به الخرقى، وصاحب الهداية، والمذهب، ومسبوك الذهب، والمستوعب، والخلاصة، والكافى، والوجيز، وغيرهم. واختاره الشريف أبو جعفر، وأبو الخطاب فى خلافيهما. وقدمه فى المغنى<sup>(٢)</sup>، والشرح<sup>(٣)</sup>، والنظم، وغيرهم.

قال أبو بكر: الاختيار قتلها. فإن تركت فلا بأس. انتهى.

وعنه: لا تقتل. قدمه فى المحرر، والحاوى الصغير. وأطلقهما فى الرعايتين.

وقيل: إن كانت تؤكل ذبحت وإلا فلا.

تنبيه: محل الخلاف عند صاحب المحرر، والنظم، والرعايتين، والحاوى، وغيرهم: إذا قلنا إنه يعزر.

فأما إن قلنا أن حده كحد اللوطى: فإنها تقتل قولاً واحداً. واقتصر عليه الزركشى. وظاهر كلام الشارح وجماعة: أن الخلاف جار، سواء قلنا إنه يعزر، أو حده كحد اللوطى.

### فائدتان

إحدهما: لا تقتل البهيمة إلا بالشهادة على فعله بها، أو بإقراره إن كانت ملكه.

(١) انظر الشرح الكبير (١٧٧/١٠)

(٢) انظر المغنى (١٦٣/١٠)

(٣) انظر الشرح الكبير (١٧٨/١٠)

الثانية: قيل فى تعليل قتل البهيمة: لئلا يعير فاعلها لذكره برؤيتها.

وروى ابن بطة أن رسول الله عليه أفضل الصلاة السلام قال: «من وجدتموه على بهيمة فاقتلوه واقتلوا البهيمة». «قالوا: يا رسول الله، ما بال البهيمة؟ قال: لئلا يقال: هذه هذه».

وقيل فى التعليل: لئلا تلد خلقاً مشوها. وبه علل ابن عقيل فى التذكرة.

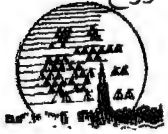
وقيل لئلا تؤكل. أشار إليه ابن عباس رضى الله عنهما فى تعليقه.

قوله: ﴿وَكَرِهَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ رَحِمَهُ اللَّهُ أَكْلَ لَحْمِهَا. وَهَلْ يَحْرُمُ عَلَى وَجْهَيْنِ﴾.

وهما روايتان فى الخلاصة. وأطلقهما فى الهداية، والمذهب، ومسبوك الذهب، والمستوعب، والخلاصة، والمغنى<sup>(١)</sup>، والشرح<sup>(٢)</sup>، وشرح ابن منجا، والزرکشى.

أحدهما: يحرم أكلها، وهو المذهب، وعليه أكثر الأصحاب.

منهم القاضى فى الجامع، والشريف، وأبو الخطاب فى خلافيهما، والشيرازى. وجزم به فى الوجيز، وغيره. وقدمه فى المحرر<sup>(٣)</sup>، والحاوى الصغير، والفروع، وغيرهم. وصححه فى النظم، وغيره.



وقيل: يكره ولا يحرم. فيضمن النقص. قدمه فى الرعايتين.

قال فى المحرر، وقيل: إن كانت مما يؤكل: ذبحت وحلت، مع الكراهة<sup>(٤)</sup>.

Urdia Library (UOL)  
www.urdia.org

فعلى المذهب: يضمنها لصاحبها. على الصحيح من المذهب.

وذكر فى الانتصار احتمالاً كأنها لا تضمن.

وعلى الوجه الثانى: يضمن النقص، كما تقدم.

قوله: ﴿فَصَلِّ وَلَا يَجِبُ الْحَدُّ إِلَّا بِثَلَاثَةِ شُرُوطٍ. أَحَدُهَا: أَنْ يَطَأَ فِي الْفَرْجِ،

سَوَاءَ كَانَ قَبْلًا أَوْ دُبْرًا. وَأَقْلُ ذَلِكَ تَغْيِيبُ الْحَشْفَةِ فِي الْفَرْجِ﴾.

مراده بالحشفة: الحشفة الأصلية من فحل أو خصى. أو قدرها عند العدم. ومراده

بالفرج: الفرج الأصلى.

قوله: ﴿فَإِنْ وَطِئَ دُونَ الْفَرْجِ، أَوْ أَتَتِ الْمَرْأَةَ الْمَرْأَةَ﴾ أى تساحقتا ﴿فَلَا حَدَّ

(١) انظر المغنى (١٠/١٦٤)

(٢) انظر الشرح الكبير (١٠/١٧٩)

(٣) انظر المحرر (٢/١٥٣)

(٤) انظر المحرر (٢/١٥٣)

عليهما. هذا المذهب، وعليه الأصحاب<sup>(١)</sup>.

وقال ابن عقيل - في إتيان المرأة المرأة -: يحتمل وجوب الحد للخير.

قوله: «فصل». الثاني: انتقاء الشبهة. فإن وطئ جارية ولده. فلا حد عليه. هذا المذهب. وعليه الأصحاب.

وعنه: عليه الحد.

قال جماعة من الأصحاب: ما لم ينو تملكها.

تنبيه: محل هذا: إذا لم يكن الابن يطؤها.

فإن كان الابن يطؤها: ففي وجوب الحد روايتان منصوبتان. تقدمتا في باب الهبة. فليعاود.

فائدة: قوله: «أو وطئ جارية له فيها شرك، أو لولده، أو وحد امرأة على فراشه ظنّها امرأته أو جاريته، أو دعا الضرب امرأته أو جاريته فأجابته غيرها فوطئها، أو وطئ امرأته في دبرها، أو خيضها أو نفاسها، أو لم يعلم بالتحريم، لحدّاته عهده بالإسلام أو لشوّهه ببادية بعيدة: فلا حدّ عليه».

بلا نزاع في ذلك.

وقوله: «أو وطئ في نكاح مختلف في صحته».

فلا حد عليه، كنكاح متعة، ونكاح بلا ول، وهذا المذهب، سواء اعتقد تحريمه أولاً. وعليه جماهير الأصحاب.

وعنه: عليه الحد إذا اعتقد تحريمه. اختاره ابن حامد، ويفرق بينهما في النكاح.

قال في الفروع: فلو حكم بصحته حاكم: توجه الخلاف.

قال: وظاهر كلامهم مختلف: انتهى.

ويأتى قريباً «إذا وطئ في نكاح مجمع على بطلانه عالماً، أو ادعى الجهل، أو وطئ في ملك مختلف فيه».

تنبيه: ظاهر قوله «أو وطئ جارية ولده» فلا حد عليه: أنه لو وطئ جارية والده: أن عليه الحد. وهو صحيح.

(١) لما روى عن النبي - ﷺ - أنه قال: «إذا أتت المرأة المرأة فهما زانيتان» ولا حد عليهما لأنه لا يتضمن إيلاجاً فأشبهه المباشرة دون الفرج وعليهما التعزير لأنه زنا لا حد فيه فأشبهه مباشرة الرجل المرأة من غير جماع. انظر الشرح الكبير (١٨١/١٠)

فلو وطئ جارية أحد أبويه: كان عليه الحد، على الصحيح من المذهب.

وقيل: لا يحد، بلا يعزر بمائة جلدة.

قوله: ﴿أَوْ أَكْثَرَهُ عَلَى الزَّنى فَلَا حَدَّ عَلَيْهِ﴾.

هذا إحدى الروایتين مطلقاً عن الإمام أحمد رحمه الله<sup>(١)</sup>. اختاره المصنف<sup>(٢)</sup>، والشارح<sup>(٣)</sup>، والناظم، وغيرهم.

وقال أصحابنا: إن أكره الرجل فزنى: حد<sup>(٤)</sup>. وهو المذهب. نص عليه. وعليه جماهير الأصحاب. وجزم به في الوجيز، وغيره. وقدمه في الفروع، وغيره. وهو من مفردات المذهب.

فائدة: لو أكرهت المرأة أو الغلام على الزنى بإجاء أو تهديد، أو منع طعام مع الاضطرار إليه، ونحوه: فلا حد عليهما مطلقاً. على الصحيح من المذهب، نص عليه. وعليه الأصحاب.

وعنه: تحم المرأة. ذكرها في القواعد الأصولية.

وعنه فيها: لا حد بتهديد ونحوه.

ذكره الشيخ تقي الدين رحمه الله، وقال: بناء على أنه لا يباح الفعل بالإكراه بل القول.

قال القاضى وغيره: وإن خافت على نفسها القتل: سقط عنها الدفع، كسقوط الأمر بالمعروف بالخوف.

قوله: ﴿وَإِنْ وَطِئَ مَيْتَةً، أَوْ مَلَكَ أُمَةً، أَوْ أُخْتَهُ مِنَ الرِّضَاعِ فَوَطِئَهَا: فَهَلْ يُحَدُّ، أَوْ يُعَزَّرُ؟ عَلَى وَجْهَيْنِ﴾.

وهما روايتان، وأطلقهما في المحرر<sup>(٥)</sup> إذا وطئ ميتة: فلا حد عليه. على الصحيح

(١) لعموم قوله -عليه السلام- «عفي لأمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه» أخرجه النسائي، ولأن الحدود تدرأ بالشبهات والإكراه فيمنع الحد كما لو كانت امرأة، يحققه أن الإكراه إذا كان بالتحذير أو بمنع ما تفوت بمنعه كان الرجل فيه كالمرأة فإذا لم يجب عليها الحد لم يجب عليه. انظر الشرح الكبير (١٨٥/١٠)

(٢) فإنه قال: وهذا أصح الأقوال إن شاء الله تعالى. انظر المغنى (١٦٠/١٠)

(٣) فإنه قال كما قال شيخه موفق الدين: وهذا أصح الأقوال إن شاء الله، انظر الشرح الكبير (١٨٥/١٠)

(٤) لأن الوطء لا يكون إلا بالانتشار والإكراه يتألف فيه فلا بد من الانتشار انقضى الإكراه فيلزمه الحد كما لو

أكره على غير الزنا فزنى. انظر الشرح الكبير (١٨٥/١٠)

(٥) انظر المحرر (١٥٤/٢)

من المذهب، اختاره ابن عبدوس في تذكرته، وصححه في التصحيح. وجزم به في الوجيز، ومنتخب الأدمي، وغيرهم.

والوجه الثاني: يجب عليه الحد. اختاره أبو بكر، والناظم. وقدمه في الرعايتين. وأطلقهما في الهداية، والمذهب، ومسبوك الذهب، والمستوعب، والخلاصة، والمغنى<sup>(١)</sup>، والشرح<sup>(٢)</sup>، والمحرم<sup>(٣)</sup>، والفروع، وغيرهم.

ونقل عبد الله: بعض الناس يقول: عليه حدان. فظننته يعنى نفسه. قال أبو بكر: هو قول الأوزاعي. وأظن أبا عبد الله أشار إليه. وأثبت ابن الصيرفي فيه رواية، فيمن وطئ ميتة: أن عليه حدين.

قال في الرعاية الكبرى، وقيل: بل يحد حدين للزنى، وللموت.

وأما إذا ملك أمه أو أخته من الرضاع ووطئها، فالصحيح من المذهب: أنه لا حد عليه. اختاره ابن عبدوس في تذكرته، وصححه في التصحيح. وقدمه في الفروع. وجزم به في الوجيز.

والوجه الثاني: عليه الحد.

قال القاضي، قال أصحابنا: عليه الحد.

قال في الفروع: وهو أظهر. واختاره جماعة، منهم الناظم. وجزم به في المنور، ومنتخب الأدمي، وناظم المفردات. وهو منها. وقدمه في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والخلاصة، والكافي، وإدراك الغاية.

وقدم في الرعايتين: أنه يحد ولا يرجم. وأطلقهما في المحرم، والحاوي الصغير. فعلى المذهب: يعذر. ومقداره يأتي الخلاف فيه في «باب التعزير».

فائدة: لو وطئ أمته المزوجة: لم يحد. على الصحيح من المذهب. بل يعزر. قال في الفروع: قال أكثر أصحابنا: يعزر.

قال في الترغيب، وغيره: يعزر، ولا يرجم. ونقل ابن منصور، وحرب: يحد، ولا يرجم. ويأتى في «باب التعزير» مقدار ما يعزر به في ذلك والخلاف فيه. وقيل: حكمه حكم وطئه لأمته المحرمة أبداً برضاع وغيره، وعلمه، على ما تقدم. وقدمه في الفروع. وجزم به في المحرم، والحاوي، والرعايتين. وقدم أنه يحد ولا

(١) انظر المغنى (١٥٢/١٠)

(٢) انظر الشرح الكبير (١٨٥/١٠-١٨٦)

(٣) انظر المحرم (١٤٥/٢)



يرجم في التي قبلها. فكذا في هذه، وكذلك الحكم في أمته المعتدة إذا وطئها. فإن كانت مرتدة أو مجوسية: فلا حد.

### تنبيهان

أحدهما: يأتي في التعزير «إذا وطئ أمة امرأته بإباحتها له».

الثاني: قوله: ﴿أَوْ وَطِئَ فِي نِكَاحٍ مُّجْمَعٍ عَلَى بُطْلَانِهِ﴾.

بلا نزاع. إذا كان عالمًا. وأما إذا كان جاهلاً بتحريم ذلك، فقال جماعة من الأصحاب: إن كان يجهله مثله فلا حد عليه.

وأطلق جماعة - يعنى: أنه حيث ادعى الجهل بتحريم ذلك - فلا حد عليه. وقاله الشيخ تقي الدين رحمه الله. وقدمه في المغنى<sup>(١)</sup>. وحزم به في الشرح<sup>(٢)</sup>.

وقال أبو يعلى الصغير: أو ادعى أنه عقد عليها: فلا حد.

نقل مهنا: لا حد ولا مهر بقوله «إنها امرأته» وأنكرت هـ. وقد أقرت على نفسها بالزنى. فلا تحد حتى تقرأ أربعًا.

فائدة: لو وطئ في ملك مختلف في صحته - كوطء البائع بشرط الخيار في مدته - فعليه الحد بشرطه. على الصحيح من المذهب، نص عليه، وعليه أكثر الأصحاب. قال في الفروع: اختاره الأكثر.

وقال المصنف - في «باب الخيار في البيع» - قاله أصحابنا. وعنه: لا حد عليه. اختاره المصنف، والشارح، والمجد، والناظم، وصاحب الحاوى. وقدمه في الرعايتين، والفروع. وتقدم ذلك في كلام المصنف في خيار الشرط مستوفى. فليعاود.

ولو وطئ أيضًا في ملك مختلف فيه - كسواء فاسد بعد قبضه - فلا حد عليه. على الصحيح من المذهب. وقدمه في الرعايتين، والفروع، وغيرهم.

وعنه: عليه الحد. وإن كان قبل القبض فعليه الحد، على الصحيح من المذهب.

وقيل: لا يحد بحال، وكذا الحكم في حد من وطئ في عقد فضولى.

وعنه: يحد إن وطئ قبل الإجازة.

واختار المجد: أنه قبل الإجازة إن اعتقد أنه لا ينفذ بها.

(١) انظر المغنى (١٠/١٥٤)

(٢) انظر الشرح الكبير (١٠/١٨٦)

وحكى رواية.

فائدة: لو وطئ حال سكره: لم يحد.

قال الناظم: لم يحد فى الأقوى مطلقاً مثل الراقد.

وقيل: يحد. وهو الصحيح من المذهب. وتقدم فى أول «كتاب الطلاق» أحكام أقوال السكران وأفعاله.

قوله: ﴿أَوْ زَنَى بِامْرَأَةٍ لَهُ عَلَيْهَا الْقِصَاصُ﴾.

فعليه الحد. هذا المذهب، وعليه جماهير الأصحاب.

وقطع به أكثرهم، منهم: المصنف، والمجد، وصاحب الوجيز، وغيرهم. وقدمه فى الفروع، وغيره. وقيل: لا حد عليه، بل يعزر.

قوله: ﴿أَوْ زَنَى بِصَغِيرَةٍ﴾.

إن كان يوطأ مثلها: فعليه الحد بلا نزاع. ونقله الجماعة عن الإمام أحمد رحمه الله. وإن كان لا يوطأ مثلها، فظاهر كلامه هنا: أنه يحد. وهو أحد الوجوه.

وقيل: لا يحد. وهو المذهب، جزم به فى الوجيز. وقدمه فى الفروع وأطلقها فى المغنى<sup>(١)</sup>، والشرح<sup>(٢)</sup>.

وقال القاضى: لا حد على من وطئ صغيرة لم تبلغ تسعاً.

وكذلك لو استدخلت المرأة ذكر صبي لم يبلغ عشرًا: فلا حد عليها.

قال المصنف: والصحيح أنه متى وطئ من أمكن وطؤها، أو أمكنت المرأة من يمكنه الوطء، فوطئها: أن الحد يجب على المكلف منهما. ولا يصح تحديد ذلك بتسع ولا بعشر. لأن التحديد إنما يكون بالتوقيف، ولا توقيف فى هذا. وكون التسع وقتاً لإمكان الاستمتاع غالباً: لا يمنع وجوده قبله. كما أن البلوغ يوجد فى خمس عشرة عاماً غالباً، ولا يمنع من وجوده قبله. انتهى.

قوله: ﴿أَوْ أَمَكَّنَتِ الْعَاقِلَةُ مِنْ نَفْسِهَا مَجْنُونًا أَوْ صَغِيرًا، فَوَطَّئَهَا فَعَلَيْهَا الْحَدُ﴾.

تحد العاقلة بتمكينها المجنون من وطئها. بلا نزاع. وإن مكنت صغيراً، بحيث لا يحد لعدم تكليفه: فعليها الحد، على الصحيح. قدمه فى الفروع، واختاره المصنف<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر المغنى (١٥٢/١٠)

(٢) انظر الشرح الكبير (١٨٩/١٠)

(٣) قال شيخ الإسلام موفق الدين: والصحيح أنه متى أمكن وطؤها وأمكنت المرأة من أمكنه الوطء فوطئها

وقيل: إن كان ابن عشر حدث وإلا فلا. اختاره القاضى، وجزم به فى المحرر، والوجيز، والرعايتين، والحاوى الصغير. وتقدم ما اختاره المصنف أيضاً.  
فائدة: لو مكنت من لا يحد لجهله، أو مكنت حربياً مستأمناً، أو استدخلت ذكر نائم: فعليها الحد.

قوله: ﴿وَلَا يَثْبُتُ إِلَّا بِشَيْئَيْنِ﴾. أى بأحد شيئين.

أحدهما: أن يقر به أربع مرات فى مجلس أو مجالس. هذا المذهب، نص عليه. وجزم به فى الهداية، والمذهب، ومسبوك الذهب، والمستوعب، والخلاصة، والحاوى، والكافى<sup>(١)</sup>، والبلغة، والمحرر<sup>(٢)</sup>، والنظم، والرعايتين، والحاوى الصغير، والوجيز، وإدراك الغاية، وتجرید العناية، والمنور، ومتخب الأدمى، وتذكرة ابن عبدوس، وغيرهم.

وقدمه فى المغنى<sup>(٣)</sup>، والشرح<sup>(٤)</sup>، والفروع.

وفى مختصر ابن رزين: يقر بمجلس واحد.

وسأله الأثرم: بمجلس أو مجالس؟ قال: الأحاديث ليست تدل إلا على مجلس، إلا عن ذلك الشيخ بشير بن المهاجر عن ابن بريدة عن أبيه، وذلك منكر الحديث.

قوله: ﴿وَهُوَ بِالْغُ عَاقِلٌ﴾.

فلا يصح إقرار الصبى والمجنون.

وفى معناهما: من زال عقله بنوم أو إغماء، أو شرب دواء، وكذا مسكر. قطع به المصنف<sup>(٥)</sup>، والشارح<sup>(٦)</sup>، وغيرهما، وهو ظاهر كلام الخرقي.

ومقتضى كلام المجد وغيره جريان الخلاف فيه. ويأتى حكم إقراره بما هو أعم من ذلك فى «كتاب الإقرار». ويلحق أيضاً بهما الأخرس فى الجملة. فإن لم تفهم

أن الحد يجب على المكلف منهما، فلا يجوز تحديد ذلك بتسع ولا عشر لأن التحديد إنما يكون بالتوقيف ولا توقيف فى هذا، وكون التسع وقتاً لإمكان الاستمتاع غالباً لا يمنع وجوده قبله كما أن البلوغ يوجد فى خمسة عشر عاماً غالباً ولم يمنع من وجوده قبله. انظر الشرح الكبير (١٥٢/١٠)

(١) انظر الكافى (٨٩/٤)

(٢) انظر المحرر (١٥٤/٢)

(٣) انظر المغنى (١٦٧/١٠)

(٤) انظر الشرح الكبير (١٩١/١٠)

(٥) انظر المغنى (١٦٩/١٠)

(٦) انظر الشرح الكبير (١٩٢/١٠)

إشارته: فقطع القاضى بالصحة، وجزم به فى الرعايتين، والحاوى، وذكر المصنف احتمالاً بعدمها.

ويلحق أيضاً بهما المكره. فلا يصح إقراره. قولاً واحداً.

تنبيه: ظاهر قوله: ﴿وَيُصْرَحُ بِذِكْرِ حَقِيقَةِ الْوَطْءِ﴾.

أنه لا يشترط ذكر من زنى بها، وهو ظاهر كلام غيره، وهو المذهب. قدمه فى الفروع. وجزم به فى المغنى، والشرح، والزرکشى.

وعنه: يشترط أن يذكر من زنى بها.

قال فى الرعاية الكبرى: وهى أظهر.

وأطلقهما فى الرعاية الصغرى، والحاوى الصغير. وأطلق فى الترغيب، وغيره: روايتين. قاله فى الفروع.

وصاحب الرعايتين، والحاوى إنما حكى الخلاف فيما إذا شهد على إقراره أربعة رجال: هل يشترط أن يعين من زنى بها أم لا؟

وصاحب الفروع حكى كما ذكرته أولاً.

فائدة: لو شهد أربعة على إقراره أربعاً بالزنى: ثبت الزنى. بلا نزاع.

ولا يثبت بدون أربعة. على الصحيح من المذهب، وعليه جماهير الأصحاب.

وعنه: يثبت باثنين.

ويأتى هذا فى أقسام المشهود به.

ولو شهد أربعة على إقراره أربعاً، فأنكر، أو صدقهم مرة: فلا حد عليه. على الصحيح من المذهب. وهو رجوع.

وجزم به فى المحرر، والنظم، والرعايتين، والحاوى الصغير، وغيرهم. وعنه: يحد.

وقال فى الترغيب: لو صدقهم لم يقبل رجوعه.

وأطلقهما فى الفروع.

تنبيه: قولى «وصدقهم مرة» هكذا قال فى المحرر، والرعايتين، والحاوى الصغير، والفروع. وغيرهم.

وقال النازم: إذا صدقهم دون أربع مرات. وهو مراد غيره. ولذلك قالوا لو صدقهم أربعاً: حد.

فعلى المذهب: لا يحد الشهود. على الصحيح من المذهب. جزم به فى المحرر، والنظم، والرعايتين، والحاوى الصغير. وغيرهم. وقدمه فى الفروع.

وذكر فى الترغيب روايتين: إن أنكروا، أنه لو صدقهم: لم يقبل رجوعه.

قوله: ﴿الثانى: أَنْ يَشْهَدَ عَلَيْهِ أَرْبَعَةُ رِجَالٍ أَحْرَارٍ عُدُولٍ﴾.

هذا بناء منه على أن شهادة العبيد لا تقبل فى الحدود. وهو المشهور عن الإمام أحمد رحمه الله.. واختاره المصنف، وغيره.

وعنه: تقبل. وهو المذهب. على ما يأتى فى «باب شروط من تقبل شهادته» محرراً مستوفى.

قوله: ﴿وَيَصِفُونَ الزَّنى﴾.

يقولون «رأيناه غيب ذكره- أو حشفته، أو قدرها- فى فرجها» ولا يعتبر مع ذلك أن يذكروا المكان، ولا المزنى بها، على الصحيح من المذهب، اختاره ابن حامد، وغيره.

ومال إليه المصنف، والشارح<sup>(١)</sup>، وغيرهما.

وقيل: يعتبر ذلك. اختاره القاضى. وأطلقهما الزركشى.

ولا يشترط ذكر الزمان، قولاً واحداً عند المصنف، والشارح، وغيرهما. وقال الزركشى: أجرى المجد الخلاف فى الزمان أيضاً.

قوله: ﴿وَيَجِئُونَ فِي مَجْلِسٍ وَاحِدٍ، سَوَاءً جَاءُوا مُتَفَرِّقِينَ أَوْ مُجْتَمِعِينَ﴾.

هذا المذهب، وعليه الأصحاب، وقطع به أكثرهم، سواء صدقهم أولاً. نص عليه.

وعنه: لا يشترط أن يجيئوا فى مجلس واحد.

قوله: ﴿فَإِنْ جَاءَ بَعْضُهُمْ بَعْدَ أَنْ قَامَ الْحَاكِمُ؟ أَوْ شَهِدَ ثَلَاثَةٌ وَامْتَنَعَ الرَّابِعُ مِنَ الشَّهَادَةِ، أَوْ لَمْ يُكْمِلْهَا: فَهُمْ قَذَفَةٌ. وَعَلَيْهِمُ الْحَدُّ﴾.

الصحيح من المذهب: أنه إذا جاء بعضهم، بعد أن قام الحاكم وشهد فى مجلس آخر، حتى كمل النصاب به: أنهم قذفة<sup>(٢)</sup>.

(١) لأنه لا يعتبر ذكرهما فى الإقرار ولم يأت ذكرهما فى الحديث الصحيح وليس فى حديث الشهادة فى رجم اليهوديين ذكر المكان ولأن ما لا يشترط فيه ذكر الزمان لا يشترط فيه ذكر المكان كالتكاح. انظر المغنى (١٧٧/١٠-١٧٨) انظر الشرح الكبير (١٩٧/١٠)

(٢) لأن أبا بكر وناقلاً وشبل بن معبد شهدوا عند عمر على المغيرة بن شعبة بالزنا ولم يشهد زياد فحد الثلاثة، ولو كان المجلس غير مشروط لم يجوز أن يحددهم لجواز أن يكملوا برابع فى مجلس آخر ولأنه لو-

قدمه فى المغنى<sup>(١)</sup>، والمحرر<sup>(٢)</sup>، والشرح<sup>(٣)</sup>. وقدمه -وصححه- فى النظم.  
وعنه: لا يحدون، لكونهم أربعة. ذكرها أبو الخطاب ومن بعده. وأطلقهما فى  
الرعايتين، والحاوى الصغير.

قوله: ﴿فَإِنْ كَانُوا فَسَاقًا أَوْ عُيَاثًا، أَوْ بَعْضُهُمْ: فَعَلَيْهِمُ الْحُدُّ﴾.

هذا المذهب. قال القاضى: هذا الصحيح. قال فى الكافى: هذا أصح<sup>(٤)</sup>. وحزم  
به فى الوجيز، وغيره. وقدمه فى المحرر<sup>(٥)</sup>، والنظم، والفروع، وغيرهم.  
وعنه: لا حد عليهم، كمستور الحال. ذكره المصنف<sup>(٦)</sup>، والشارح<sup>(٧)</sup>، وكموت  
أحد الأربعة قبل وصفه الزنى. وأطلقهما فى الرعايتين، والحاوى الصغير.  
وعنه: يحد العميان خاصة.

وأطلقهن الشارح<sup>(٨)</sup>.

ونقل مهنا: إن شهد أربعة على رجل بالزنى، أحدهم فاسق، فصدقهم: أقيم عليه  
الحد.

تنبيه: قوله: ﴿وَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمْ زَوْجًا: حُدَّ الثَّلَاثَةُ، وَلَاعَنَ الزَّوْجُ إِنْ شَاءَ﴾.

هذا مبنى على المذهب فى المسألة التى قبلها. فأما على الرواية الأخرى: فلا حد،  
ولا لعان بحال.

فائدة: لو شهد أربعة، وإذا المشهود عليه محبوب أو رتقاء: حدوا للقتل. على  
الصحيح من المذهب. حزم به فى الرعايتين، والحاوى، وغيرهم.

وقدمه فى الفروع، وغيره، ونص عليه.

ونقل أبو النضر: الشهود قذفة. وقد أحرزوا ظهورهم.

---

=شهد ثلاثة فحدهم ثم جاء رابع فشهد لم تقبل شهادتهم ولولا اشتراط المجلس لكملت شهادتهم بهذا  
فارق سائر الشهادات. انظر المغنى (١٧٨/١٠)

(١) انظر المغنى (١٧٨/١٠)

(٢) انظر المحرر (١٥٤/٢-١٥٥)

(٣) انظر الشرح الكبير (١٩٧/١٠)

(٤) انظر الكافى (١٠٢/٤)

(٥) انظر المحرر (١٥٤/٢-١٥٥)

(٦) انظر المغنى (١٨١/١٠)

(٧) انظر الشرح الكبير (٤٠٠/١٠)

(٨) انظر الشرح الكبير (٦٠٠/١٠)

وإن شهدوا عليها، فثبت أنها عذراء: لم تحد هي، ولا هم، ولا الرجل. على الصحيح من المذهب، نص عليه. جزم به في المحرر، والنظم، والرعايتين، والحاوي الصغير، وغيرهم.

وقال في الواضح: تزول حصانتها بهذه الشهادة. وأطلق ابن رزين في محبوب ونحوه: قولين، بخلاف العذراء.

قوله: ﴿وَإِنْ شَهِدَ اثْنَانِ أَنَّهَ زَنَىٰ بِهَا فِي بَيْتٍ أَوْ بَلَدٍ أَوْ يَوْمٍ، وَشَهِدَ اثنان: أَنَّهُ زَنَىٰ بِهَا فِي بَيْتٍ أَوْ بَلَدٍ أَوْ يَوْمٍ آخَرَ: فَهُم قَذَفَةٌ وَعَلَيْهِمُ الْحَذَرُ﴾. هذا المذهب<sup>(١)</sup>.

قال في الفروع: حدوا للقذف. على الأصح. ، وصححه الناظم. وجزم به في الوجيز، وغيره. واختاره الخرقى، وغيره. وقدمه في الخلاصة، والشرح<sup>(٢)</sup>، والرعايتين، والحاوي الصغير، وغيرهم.

وعنه: لا يحدون. اختاره أبو بكر<sup>(٣)</sup>. وأطلقهما في المحرر، وغيره.

قال المجد: ونقل مهنا عن الإمام أحمد رحمه الله الرواية التي اختارها أبو بكر واستبعدها القاضي، ثم تأولها تأويلاً حسناً. فقال: هذا محمول عندى على أن الأربعة اتفقوا على أنهم شاهدوا زناه بهذه المرأة مرة واحدة وهم مجتمعون، ولم يشاهدوا غيرها. ثم اختلفوا في الزمان والمكان. فهذا لا يقدر في أصل الشهادة بالفعل. ويكون حصل في التأويل سهو أو غلط في الصفة.

وهذا التأويل ليس في كلام الإمام أحمد رحمه الله ما يمنعه. لكن في كلام أبي بكر ما يمنعه.

وبالجملة فهو قول جيد في نهاية الحسن وهو عندى يشبه قول البيهقي المتعارضتين في استعمالهما في الجملة فيما اتفقا عليه، دون ما اختلفا فيه. انتهى.

تنبيه: قال الزركشي: محل الخلاف: إذا شهدوا بزنى واحد، فأما إن شهدوا بزنايين لم تكمل. وهم قذفة. حققه أبو البركات. ومقتضى كلام أبي محمد: جريان الخلاف. وليس بشيء.

(١) لأنه لم يكمل أربعة على زنا واحد فوجب عليهم الحد كما لو انفرد بالشهادة اثنان وحدهما. انظر المغنى (١٨٣/١٠)

(٢) انظر الشرح الكبير (٢٠١/١٠)

(٣) قال شيخ الإسلام موفق الدين وتبعه تلميذه صاحب الشرح وهذا بعيد فإنه لم يثبت زنا واحد بشهادة أربعة فلم يجب الحد ولأن جميع ما يعتبر له البينة يعتبر كما لها في حق واحد فالواجب للحد أولى، لأنه مما يختلط له ويندرئ بالشبهات. انظر المغنى (١٣٨/١٠) - الشرح الكبير (١٠٢/١٠)

قلت: وجزم بما قال المجد كثير من الأصحاب. وقاله فى الفروع. وقال فى التبصرة، والمستوعب، وغيرهما: ظاهر الرواية الثانية: الاكتفاء بشهادتهم بكونها زانية، وأنه لا اعتبار بالفعل الواحد.

وأما المشهود عليه: فلا يحد. على الصحيح من المذهب، وعليه جماهير الأصحاب وجزم به فى الوجيز، وغيره. وقدمه فى الفروع، وغيره. وعنه: يحد. واختاره أبو بكر. قال المصنف: وهو بعيد.

قال فى الهداية: والرواية الأخرى: يلزم المشهود عليهما الحد. وهى اختيار أبى بكر.

قال: وظاهر هذه الرواية: أنه لا تعتبر شهادة الأربعة على فعل واحد وإنما يعتبر عدد الشهود فى كونها زانية. وفيها بعد. انتهى.

قال فى التبصرة، والمستوعب، وغيرهما: ظاهر هذه الرواية: الاكتفاء بشهادتهم بكونها زانية، وأنه لا اعتبار بالفعل الواحد.

قوله: ﴿وَإِنْ شَهِدَا: أَنَّهُ زَنَىٰ بِهَا فِي زَاوِيَةٍ يَبْتَ، وَشَهِدَ الْآخَرَانِ: أَنَّهُ زَنَىٰ بِهَا فِي زَاوِيَتِهِ الْآخَرَىٰ، أَوْ شَهِدَا: أَنَّهُ زَنَىٰ بِهَا فِي قَمِيصٍ أَيْضًا، وَشَهِدَ الْآخَرَانِ: أَنَّهُ زَنَىٰ بِهَا فِي قَمِيصٍ أَحْمَرَ: كَمَلَتْ شَهَادَتُهُمْ﴾.

هذا المذهب. وعليه جماهير الأصحاب، منهم: أبو بكر، والقاضى.

وجزم به فى المغنى<sup>(١)</sup>، والمنور، والوجيز، وغيرهم. وقدمه فى الهداية، والمذهب، ومسبوك الذهب، والمستوعب، والخلاصة، والهادى، والكافى<sup>(٢)</sup>، والمحزر<sup>(٣)</sup>، والشرح<sup>(٤)</sup>، والنظم، والرعايتين، والحاوى الصغير، والفروع، وغيرهم.

ويحتمل أن لا تكمل كالتى قبلها. وهو تخريج فى الهداية، وهو وجه لبعضهم.

فعليه: هل يحدون للقذف؟ على وجهين.

وأطلقهما فى المحرر، والنظم، والرعايتين، والحاوى الصغير، وغيرهم.

وظاهر كلامه فى الفروع: أنهم يحدون على الصحيح. فإنه قال، وقيل: هى كالتى قبلها. وهو ظاهر كلام المصنف.

(١) انظر المغنى (١٠/١٣٨-١٨٤)

(٢) انظر الكافى (٤/٢٩١)

(٣) انظر المحرر (٢/١٥٥)

(٤) انظر الشرح الكبير (١٠/٢٠١-٢٠٢)



تنبيه: مراده بالبيت هنا: البيت الصغير عرفاً.

فأما إن كان كبيراً: كان كاليتين، على ما تقدم.

قوله: ﴿وَإِنْ شَهِدَا: أَنَّهُ زَنَى بِهَا مُطَاوَعَةً، وَشَهِدَ آخَرَانِ: أَنَّهُ زَلَى بِهَا مَكْرَهَةً: لَمْ تَكْمُلْ شَهَادَتُهُمْ، وَلَمْ تُقْبَلْ﴾.

هذا الصحيح من المذهب، وعليه جماهير الأصحاب.

قال المصنف، والشارح: اختاره أبو بكر، والقاضى، وأكثر الأصحاب<sup>(١)</sup>. وجزم به فى الوجيز، وغيره. وقدمه فى الهداية، والمذهب، ومسبوك الذهب، والمستوعب، والخلاصة، والكافى<sup>(٢)</sup>، والهادى، والمحرم<sup>(٣)</sup>، والنظم، والرعايتين، والحاوى الصغير، والفروع، وغيرهم.

وقال أبو الخطاب فى الهداية: ويقوى عندى أنه يحذ الرجل المشهود عليه<sup>(٤)</sup>، ولا حد للمرأة والشهود. واختاره فى التبصرة. وذكر فى الترغيب: أنها لا تحذف. وفى الزانى وجهان.

وقال فى الواضح: لا يحذف واحد منهم.

أما الشهود: فلأنه كمل عددهم على الفعل، كما لو اجتمعوا على وصف الوطء. والمشهود عليه: لم تكمل شهادة الزنى فى حقه، ككون أربعة.

قوله: ﴿وَهَلْ يَحْدُ الْجَمِيعُ، أَوْ شَهِدَا الْمُطَاوَعَةَ؟ عَلَى وَجْهَيْنِ﴾.

يعنى: على القول بعدم تكميل شهادتهم، وعدم قبولها. وهو المذهب.

وأطلقهما فى الهداية، والمذهب، والمغنى<sup>(٥)</sup>، ومسبوك الذهب، والشرح<sup>(٦)</sup>، وغيرهم.

(١) لأن البينة لا تكمل على فعل واحد فإن فعل المطاوعة غير فعل المكرهه ولم يتم العدد على كل واحد من الفعلين ولأن كل شاهدين منهما يكذبان الآخرين وذلك يمنع قبول الشهادة أو يكون شبهة فى درء الحد ولا يخرج عن أن يكون كل واحد منهما مكذباً للآخرين إلا بتقدير فعلين تكون مطاوعة فى أحدهما ومكرهه فى الآخر، وهذا يمنع كون الشهادة كاملة على فعل واحد، ولأن شاهدي المطاوعة قاذفان لها ولا تكمل البينة عليها فلا تقبل شهادتهم على غيرها. انظر المغنى (١٨٥/١٠) الشرح الكبير (٢٠٣/١٠)

(٢) انظر الكافى (٢٩١/٤)

(٣) انظر المحرم (١٥٥/٢)

(٤) لأن الشهادة كملت على وجود الزنا منه واختلافهما إنما هو فى فعلها لا فى فعله فلا يمنع كمال الشهادة عليه. انظر المغنى (١٨٥/١٠) انظر الشرح الكبير (٢٠٣/١٠)

(٥) انظر المغنى (١٨٥/١٠)

(٦) انظر الشرح الكبير (٢٠٣/١٠)

أما شاهد المطاوعة: فإنهما يحدان لقذف المرأة بلا نزاع بين الأصحاب. على القول بعدم القبول والتكميل.

[ أحدهما: يحد شاهدا المطاوعة فقط لقذفها. وهو المذهب. صححه فى التصحيح. وحزم به فى المحرر، والوجيز، والمنور. وقدمه فى الفروع. والوجه الثانى: يحد الجميع لقذف الرجل. وحزم به فى المنور أيضاً، ومنتخب الأدمى.

وقدم فى الخلاصة: أن الجميع يحدون لقذف الرجل. وصححه فى التصحيح وأطلق فى المحرر، والفروع، فى وجوب الحد فى قذف الرجل الوجهين (١) [ وهل يحد الجميع لقذف الرجل، أو لا يحدون؟ فيه وجهان. وأطلقهما فى المحرر (١)، والنظم، والرعايتين، والحاوى، والفروع، وغيرهم. أحدهما: لا يحدون. صححه فى التصحيح. وحزم به فى الوجيز. وقدمه ابن رزین فى شرحه.

والثانى: يحدون. حزم به فى المنور، ومنتخب الأدمى. وقدمه فى الخلاصة، وإدراك الغاية.

قلت: وهو الصواب. وتقدم قول أبى الخطاب، وصاحب التبصرة، والواضح. تنبيه: تابع المصنف فى عبارته أبا الخطاب فى الهداية. فىكون تقدير الكلام: فهل يحد الجميع لقذف الرجل، أو لا يحدون له؟ أو يحد شاهدا المطاوعة لقذف المرأة فقط؟ فيه وجهان. وفى العبارة نوع قلق.

قوله: ﴿وَإِنْ شَهِدَ أَرْبَعَةٌ فَرَجَعَ أَحَدُهُمْ. قَبْلَ الْحَدِّ: فَلَا شَيْءَ عَلَى الرَّاجِعِ. وَيُحَدُّ الثَّلَاثَةُ﴾. فقط.

هذا إحدى الروايتين. واختاره أبو بكر، وابن حامد. وحزم به فى الوجيز، والمنور، ومنتخب الأدمى. وقدمه فى إدراك الغاية.

والرواية الثانية: يحد الراجع معهم أيضاً. قدمه فى المحرر، والنظم، والكافى.

قال ابن رزین فى شرحه: حد الأربعة فى الأظهر. صححه فى المغنى.

قلت: هذا المذهب، لاتفاق الشيخين. وأطلقهما فى الهداية، والمذهب، ومسبوك

(١) سقط من -ب-

(١) انظر المحرر (١٥٥/٢)

الذهب، والمستوعب، والخلاصة، والمغنى<sup>(١)</sup>، والشرح<sup>(٢)</sup>، والرعايتين، والحاوي، والفروع.

وخرَجوا: لا يحد سوى الراجع، إذا رجع بعد الحكم وقبل الحد. وهو قول فى النظم.

قال فى الفروع: واختار فى الترغيب: يحد الراجع بعد الحكم وحده. لأنه لا يمكن التحرز منه.

وظاهر المنتخب: لا يحد أحد لتمامها بالحد.

فائدة: قال فى الرعاية الكبرى: وإن رجع الأربعة: حدوا، فى الأظهر. كما لو اختلفوا فى زمان أو مكان، أو مجلس، أو صفة الزنى.

قوله: ﴿وَإِنْ كَانَ رُجُوعُهُ بَعْدَ الْحَدِّ: فَلَا حَدَّ عَلَى الثَّلَاثَةِ، وَيَغْرُمُ الرَّاجِعُ رُبْعَ مَا أَتْلَفُوهُ وَيُحَدُّ وَحْدَهُ﴾.

ويحد وحده. يعنى: إن ورث حد القذف.

الصحيح من المذهب: أن الراجع يحد، إن قلنا: يورث حد القذف، على ما تقدم فى آخر خيار الشرط فى البيع. وقطع به أكثرهم. وقدمه فى الفروع. ونقل أبو النضر، عن الإمام أحمد رحمه الله: لا يحد. لأنه ثابت.

قوله: ﴿وَإِنْ شَهِدَ أَرْبَعَةٌ عَلَى رَجُلٍ: أَنَّهُ زَنَّا بِامْرَأَةٍ، فَشَهِدَ أَرْبَعَةٌ آخَرُونَ عَلَى الشُّهُودِ: أَنَّهُمْ هُمُ الزَّانَاةُ بِهَا: لَمْ يُحَدَّ الْمَشْهُودُ عَلَيْهِ. وَهَلْ يُحَدُّ الشُّهُودُ الْأَوَّلُونَ حَدَّ الزَّانِي؟ عَلَى رِوَايَتَيْنِ﴾.

وأطلقهما فى الهداية، والمذهب، ومسبوك الذهب، والمستوعب، والخلاصة، والشرح<sup>(٣)</sup>، وشرح ابن منجا، والمحرم، والفروع.

إحداهما يحد الشهود الأولون للزنى. وهو الصحيح من المذهب.

قال الناظم: هذا الأشهر. واختاره أبو بكر. وصححه فى التصحيح، والنظم. وحزم به فى المستوعب.

والرواية الثانية: لا يحدون للزنى. اختاره أبو الخطاب، وغيره. وحزم به فى

(١) انظر المغنى (١٨٢/١٠)

(٢) انظر الشرح الكبير (٢٠٢/١٠-٢٠٣)

(٣) انظر الشرح الكبير (٢٠٦/١٠)

الوجيز. وقدمه فى المغنى<sup>(١)</sup>، وشرح ابن رزین.

وعلى كلتا الروایتین: یحدون للقذف على إحدى الروایتین. وجزم به فى الوجيز.  
والرواية الثانية: لا یحدون للقذف. وهو ظاهر كلام المصنف. قدمه ابن رزین فى شرحه. وأطلقهما فى المحرر، والنظم، والرعايتين، والحاوى الصغير، والفروع.  
قوله: ﴿وَإِنْ حَمَلَتْ مَنْ لَا زَوْجَ لَهَا، وَلَا سَيِّدَ: لَمْ تُحَدَّ بِذَلِكَ بِمُجَرَّدِهِ﴾. هذا المذهب<sup>(٢)</sup>.

وجزم به فى الهداية، والمذهب، والخلاصة، والرعايتين، والمستوعب، والمغنى<sup>(٣)</sup>، والشرح<sup>(٤)</sup>، والوجيز، وغيرهم.

وقدمه فى المحرر<sup>(٥)</sup>، والنظم، والرعايتين، والحاوى الصغير، والفروع، وغيرهم.  
وعنه: تحد إذا لم تدع شبهة<sup>(٦)</sup>. اختاره الشيخ تقى الدين رحمه الله. وهو ظاهر قصة عمر رضى الله عنه. وذكر فى الوسيلة والمجموع رواية: أنها تحد، ولو ادعت شبهة.

\* \* \*

## باب القذف

تنبيه: ظاهر قوله: ﴿وَمَنْ قَذَفَ مُحْصَنًا: فَعَلَيْهِ جَلْدُ ثَمَانِينَ جَلْدَةً، إِنْ كَانَ الْقَاضِ حُرًّا، وَأَرْبَعِينَ إِنْ كَانَ عَبْدًا﴾.

(١) انظر المغنى (١٩٠/١٠)

(٢) لأنه یحتمل أنه من وطء إكره أو شبهة، والحد يسقط بالشبهات وقد قيل: أن المرأة تحمل من غير وطء بأن يدخل ماء الرجل فى فرجها إما بفعلها أو فعل غيرها، ولهذا تصور حمل البكر، وقد وجد ذلك. انظر الشرح الكبير (٢٠٨/١٠)

(٣) انظر المغنى (١٩٢/١٠)

(٤) انظر الشرح الكبير (٢٠٨/١٠)

(٥) انظر المحرر (١٥٦/٢)

(٦) لقول الخليفة عمر- رضى الله عنه- والرجم واجب على من زنى من الرجال والنساء إذا كان محصناً إذا قامت البينة أو كان الحبل أو الاعتراف. وروى ان الخليفة عثمان -رضى الله عنه- أتى بامرأة ولدت لستة أشهر فأمر بها عثمان أن ترحم فقال الخليفة على . عليه السلام . ليس لك عليها سبيل وقال الله تعالى: ﴿وَحَمَلُهُ وَفِصَالُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا﴾ وهذا يدل على انه كان يرجمها بحملها. وعن الخليفة عمر - نحو من هذا، وروى عن الخليفة على -عليه السلام- أنه قال: «يا أيها الناس إن الزنا زنا إنه زنا سر وزنا علانية فزنا السر أن يشهد الشهود فيكون الشهود أول من يرمى. وزنا العلانية أن يظهر الحبل والاعتراف فيكون الإمام أول من يرمى. وهذا قول السادة من الصحابة لم يظهر لهم فى عصرهم مخالف فيكون إجماعاً. انظر الشرح الكبير (٢٠٨/١٠)

أن هذا الحكم جار، ولو عتق قبل الحد. وهو صحيح. وهو المذهب. ولا أعلم فيه خلافاً.  
تنبيه ثان: يشترط في صحة قذف القاذف: أن يكون مكلفاً. وهو العاقل البالغ.  
فلا حد على مجنون، ولا ميرسم، ولا نائم، ولا صبي. وتقدم حكم قذف السكران  
في أول «كتاب الطلاق».

ويصح قذف الأخرس إذا فهمت إشارته. جزم به في الرعاية. وفي اللعان ما يدل  
على ذلك.

فائدة: لو كان القاذف معتقاً بعضه: حد بحسابه. على الصحيح من المذهب.  
وقيل: هو كعبد.

قال الزركشي: لو قيل بالعكس لآتجه. يعنى أنه كالحرة. انتهى.

قلت: وهو ضعيف، لأن الحد يدرأ بالشبهة.

قوله: ﴿وَهَلْ حَدُّ الْقَذْفِ حَقٌّ لِلَّهِ، أَوْ لِلْأَدَمِيِّ؟ عَلَى رِوَايَتَيْنِ﴾.

وهذه المسألة من جملة ما زيد في الكتاب.

إحداهما: هو حق للأدَمي. وهو المذهب. جزم به في الوجيز، وغيره. وقدمه في  
الفروع، والكافي<sup>(١)</sup>، وغيرهما. وصححه في النظم، وغيره.

قال الزركشي: هو المنصوص المختار للأصحاب.

وقال: هو مقتضى ما جزم به المجدد. وهو الصواب. انتهى

الثانية: هو حق لله. قدمه في الرعايتين، والحاوي الصغير. فعلى المذهب: يسقط  
الحد بعفوه عنه بعد طلبه.

وقال القاضي وأصحابه: يسقط بعفوه عنه، لا عن بعضه.

وعلى الثانية: لا يسقط.

وعليهما: لا يحد. ولا يجوز أن يعرض له إلا بطلب. وذكره الشيخ تقي الدين  
رحمه الله إجماعاً.

قال في الفروع: ويتوجه على الثانية وبدونه.

ولو قال «اقذفني» فقذفه: عزر على المذهب. ويحد على الثانية. وصحح في  
الترغيب: وعلى الأولى أيضاً. ويأتى ذلك في كلام المصنف.

(١) انظر الكافي (٤/١٠٠).

فائدة: ليس للمقذوف استيفاءه بنفسه. على الصحيح من المذهب.  
وذكره ابن عقيل إجماعاً، وأنه لو فعل: لم يعتد به. وعلمه القاضي بأنه يعتبر نية الإمام أنه حد.

وقال أبو الخطاب: له استيفاءه بنفسه.

وقال في البلغة: لا يستوفيه بدون الإمام. فإن فعل فوجهان.

وقال: هذا في القذف الصريح. وأن غيره يبرأ به سرا، على خلاف في المذهب.

وذكر جماعة- على الرواية الثانية- لا يستوفيه إلا الإمام. وتقدم في «كتاب الحدود» هل يستوفى حد الزنى من نفسه؟

قوله: ﴿وَقَدْ فِ غَيْرِ الْمُحْصَنِ: يُوجِبُ التَّعْزِيرَ﴾.

هذا المذهب مطلقاً<sup>(١)</sup>. وجزم به في الهداية، والمذهب، والخلاصة، والمحرم، والوجيز، والحاوي الصغير، وغيرهم. وقدمه في الرايتين، والفروع.

وعنه: يحد قاذف أم الولد، كالملاعة.

وعنه: يحد قاذف أمة أو ذمية لها ولد أو زوج مسلمان.

وقال ابن عقيل: إن قذف كافراً لا ولد له مسلم: لم يحد. على الأصح.

#### فائدتان

إحدهما: لا يحد والد لوالده، على الصحيح من المذهب<sup>(٢)</sup>. قاله في المحرم، وغيره. وجزم به ابن البناء، والمصنف، في المغنى<sup>(٣)</sup>، والكافى<sup>(٤)</sup>، والشارح<sup>(٥)</sup>، ونصره. وقدمه الزركشى.

ونص عليه في الولد في رواية ابن منصور وأبى طالب.

وقال في الترغيب، والرايتين، والحاوي، وغيرهم: لا يحد أب. وفي أم وجهان، انتهوا.

(١) لأنه لما انقضى وجوب الحد عن القذف وجب التأديب ردعا له عن أعراض المعصومين وكنا له عن إذاهم انظر الشرح الكبير (٢١٢/١٠-٢١٣)

(٢) لأنه عقوبة تجب حقا لآدمي فلا يجب للولد على الوالد كالقصاص أو أنه حق لا يستوفى إلا بالمطالبة باستيفائه فأشبهه القصاص ولأن الحد يدرا بالشبهات فلا يجب للابن على أبيه كالقصاص ولأن الأبوة معنى يسقط القصاص فمنعت الحد كالدية والكفر وهذا يخص عموم الآية. انظر المغنى (٢٠٨/١٠)

(٣) انظر المغنى (٢٠٨/١٠)

(٤) انظر الكافى (٩٧/٤)

(٥) انظر الشرح الكبير (٢١٥/١٠)

والجد والجدّة- وإن علوا- كالأبوين. ذكره ابن البناء. ويحد الابن بقذف كل واحد منهم. على الصحيح من المذهب.  
وقيل: لا يحد بقذفه أباه أو أخاه.

الثانية: يحد بقذف على وجه الغيرة- بفتح الغين المعجمة- على الصحيح من المذهب.

قال فى الفروع. ويتوجه احتمال لا يحد، وفقاً لما لك رحمه الله، أنها عذر فى غيبة ونحوها. وتقدم كلام ابن عقيل، والشيخ تقي الدين رحمهما الله.  
قوله: ﴿وَالْمُحْصَنُ: هُوَ الْحُرُّ الْمُسْلِمُ الْعَاقِلُ الْعَفِيفُ، الَّذِي يُجَامِعُ مِثْلَهُ﴾.

زاد فى الرعاية، والوجيز «الملتزم» وهذا المذهب. جزم به فى الهداية، والمذهب، والخلاصة، والوجيز، وغيرهم. وقدمه فى الرعايتين، والحاوى الصغير، والفروع، وغيرهم.

وقال فى المبهج: لا مبتدع.

وقال فى الإيضاح: لا مبتدع، ولا فاسق ظهر فسقه.

وقال فى الانتصار: لا يحد بقذف فاسق.

#### تنبيهات

أحدها: مفهوم قوله «المحصن: هو الحر المسلم» أن الرقيق والكافر غير محصن. فلا يحد بقذفه. وهو صحيح، وهو المذهب، وعليه جماهير الأصحاب.

وقال ابن عقيل فى عمد الأدلة: عندى يحد بقذف العبد. وهو أشبه بالمذهب لعدالته، فهو أحسن حالا من الفاسق بغير الزنى. انتهى.

وعنه: يحد بقذف أم الولد. قطع به الشيرازى.

وعنه: يحد بقذف أمة وذمية لها ولد أو زوج مسلم. كما تقدم قريباً.

وقيل: يحد العبد- بقذف العبد- ولا عمل عليه.

فعلى المذهب: يعزر القاذف على المذهب مطلقاً.

وعنه: لا يعزر لقذف كافر.

الثانى: شمل كلامه الخصى والمحبوب. وهو صحيح. وجزم به ناظم المفردات. وهو منها.

الثالث: مراده بالعفيف: العفيف عن الزنى ظاهراً. على الصحيح من المذهب.  
قال ناظم المفردات:

وقاذف المحصن فيما يبدو وإن زنى فقاذف يحد.

وقيل: هو العفيف عن الزنى ووطء لا يحد به للملك أو شبهة. وأطلقهما الزركشى.

وقال: لعله مبنى على أن وطء الشبهة: هل يوصف بالتحريم أم لا؟.

قلت: تقدم الخلاف في ذلك في «باب المحرمات في النكاح».

وقيل: يجب البحث عن باطن عفة.

فائدة: لا يختل إحصانه بوطئه في حيض وإحرام وصوم. قاله في الترغيب.

قوله: «وَهَلْ يُشْتَرَطُ الْبُلُوغُ؟ عَلَى رِوَايَتَيْنِ».

وأطلقهما في الهداية، والمذهب، ومسبوك الذهب، والمستوعب، والخلاصة، والكافي<sup>(١)</sup>، وشرح ابن منجا، والزركشى، والمحرر<sup>(٢)</sup>، والفروع، وغيرهم.

إحداهما: لا يشترط بلوغه، بل يكون مثله يظاً أو يوطاً، وهو المذهب<sup>(٣)</sup>.

قال أبو بكر: لا يختلف قول أبي عبد الله رحمه الله: أنه يحد قاذفه إذا كان ابن عشرة، أو اثنتى عشرة سنة.

قال في الترغيب: هذه أشهرهما.

قال في القواعد الأصولية: أشهرهما يجب الحد. وصححه في التصحيح. وجزم به في الوجيز، والمفردات، والقاضى، والشريف، وأبو الخطاب- في خلافاتهم- والشيرازى، وابن البناء، وابن عقيل في التذكرة.

وهو مقتضى كلام الخرقى. وقدمه فى الهداى، والنظم، والرعايتين، وإدراك الغاية، والحاوى الصغير. وهو من مفردات المذهب.

والرواية الثانية: يشترط البلوغ<sup>(٤)</sup>.

(١) انظر الكافى (٤/حكاها فى الكافى فقال : (إحداهما: يشترط لما ذكرنا فى الجنون الثانية : لا يشترط

بل من قذف من يجامع مثله فعليه الحد) انظر الكافى (٩٧ / ٤)

(٢) انظر المحرر (٩٤/٢)

(٣) لأنه حر عاقل عفيف يتعير بهذا القول الممكن صدقه فأشبه الكبير. انظر الشرح الكبير (٢١١/١٠)

(٤) لأنه أحد شرطي، التكليف فأشبه العقل، ولأن زنا الصبى لا يوجب عليه الحد فلا يجب الحد بالقذف=



قال فى العمدة، والمنور، ومنتخب الأدمى، ونهاية ابن رزين: والمحصن هو الحر المسلم البالغ العفيف.

وقيل: إن هذه الرواية مخرجة لا منصوبة.

فعلى المذهب: لا يقام الحد على القاذف حتى يبلغ المقدوف. ويطلب به بعده. وعلى المذهب أيضاً: يشترط أن يكون الغلام ابن عشر، والجارية بنت تسع. كما قاله المصنف بعد ذلك و قاله الأصحاب.

فائدة: لو قذف عاقلاً فجن، أو أغمى عليه قبل الطلب: لم يقم عليه الحد حتى يفيق ويطلب. فإن كان قد طالب ثم جن، أو أغمى عليه: جازت إقامته. ولو قذف غائباً: اعتبر قدومه وطلبه، إلا أن يثبت أنه طالب به فى غيبته. فيقام على المذهب.

وقيل: لا يقام. لاحتمال عفو. قاله الزركشى.

قوله: ﴿وَإِنْ قَالَ: زَنَيْتِ وَأَنْتِ صَغِيرَةٌ، وَفَسْرَةٌ بِصَغَرٍ عَنْ تِسْعِ سِنِينَ﴾. لم يحد. لكن يعزر.

زاد المصنف: إذا رآه الإمام. وأنه لا يحتاج إلى طلب. لأنه لتأديبه.

فائدة: لو أنكر المقدوف الصغر حال القذف، فقال القاضى: يقبل قول القاذف. فإن أقاما بينتين، وكانتا مطلقتين، أو مؤرختين تاريخين مختلفين: فهما قذفان. موجب أحدهما: التعزير. والآخر: الحد.

وإن بينا تاريخاً واحداً، وقالت إحدهما: وهو صغير. وقالت الأخرى: وهو كبير، تعارضتا وسقطتا. وكذلك لو كان تاريخ بينة المقدوف قبل بينة القاذف. قاله المصنف، والشارح، وغيرهما.

قوله: ﴿وَالَا خُرُجَ عَلَى الرَّوَّائِيْنِ﴾.

يعنى المتقدمين فى اشتراط البلوغ وعدمه.

قوله: ﴿وَإِنْ قَالَ لُحْرَةٌ مُسْلِمَةٌ: زَنَيْتِ وَأَنْتِ نَصْرَانِيَّةٌ أَوْ أَمَةٌ، وَلَمْ تَكُنْ كَذَلِكَ: فَعَلَيْهِ الْحَدُّ﴾.

وإن لم يثبت وأمكن: فروايتان. وأطلقهما فى المغنى، والمحزر، والشرح<sup>(١)</sup>، والنظم، والفروع.

= به كرنا المجنون انظر الشرح الكبير (٢١١/١٠)

(١) انظر المغنى (٢٢٣/١٠-٢٢٤) الشرح الكبير (٢١٦/١٠) المحرر (٩٤/٢)

إحداهما: يحد وهو الصحيح<sup>(١)</sup>.

قال في الرعيتين: حد. على الأصح. وقدمه في الحاوى الصغير. وجزم به في المستوعب.

والرواية الثانية: لا يحد<sup>(٢)</sup>.

تنبيه: مفهوم قوله «وإن لم يثبت وأمكن» أنه إذا ثبت لا يحد. وهو صحيح. قال في الرعيتين: وإن لم يثبت: لم يحد. على الأصح. وكذا قال في الحاوى الصغير. وقدمه في الفروع. وعنه: يحد.

#### فوائد

إحداها: وكذا الحكم لو قذف مجهولة النسب، وادعى رقهها، وأنكرته ولا بينة، خلافاً ومذهباً. قاله المجد، والناظم، وابن حمدان، وغيرهم.

وقدم المصنف، والشارح هنا: أنه يحد. وصححه في الرعيتين. وقدمه في الحاوى. وهو المذهب.

واختار أبو بكر: أنه لا يحد.

الثانية: لو قال: زني وأنت مشركة. فقالت: أردت قذفى بالزنى والشرك معاً. فقال: بل أردت قذفك بالزنى إذ كنت مشركة: فالقول قول القاذف، على الصحيح من المذهب.

اختاره أبو الخطاب، وغيره.

قال الزركشى: هذا أصح الروايتين وأنصهما. وعنه: يحد. اختاره القاضى. وقدمه في الخلاصة. وأطلقهما في الشرح، والنظم.

الثالثة: لو قال لها: يا زانية. ثم ثبت زناها في حال كفرها: لم تحد. على الصحيح من المذهب. كتبه في إسلام. وقدمه في الفروع، وغيره.

وقال في المبهم: إن قذفه بما أتى في الكفر: حد لحرمة الإسلام.

وسأله ابن منصور: رجل رمى امرأة بما فعلت في الجاهلية؟ قال: يحد.

قوله: «وإن كانت كذلك، وقالت: أردت قذفى فى الحال فأنكرها: فعلى وجهين».

(١) لأنه يعلم كذبه فى وصفه بذلك، ولأن الأصل عدم الشرك والرق، ولأن الأصل إسلام أهل دار الإسلام. انظر الشرح الكبير (٢١٦/١٠)

(٢) لأن الأصل براءة ذمته. انظر الشرح الكبير (٢١٦/١٠)

وأطلقهما في المحرر<sup>(١)</sup>، والنظم، والفروع، والزر كشي، والمستوعب.  
أحدهما: لا يحد. اختاره أبو الخطاب في الهداية، وابن منجا. وصححه في  
التصحيح، وابن منجا في شرحه. وجزم به في الوجيز، وغيره. وقدمه في المغنى، وغيره.  
والوجه الثاني: يحد. اختاره القاضي. وقدمه في الخلاصة والرايتين، والحاوي  
الصغير وقال في المستوعب: اختاره الخرقى.

قال في الفروع: ويتوجه مثله إن أضافه إلى جنون. وقال الترغيب: إن كان ممن  
يجن: لم يحد بقذفه.

وقال في المغنى، والشرح: إن ادعى أنه كان مجنوناً حين قذفه، فأنكر وعرف له  
حالة جنون وإفاقة: فوجهان.

فائدة: لو قذف الملاعنة: حُدَّ. نص عليه. وكذا لو قذف الملاعنة نفسها وولد  
الزنى. قاله الأصحاب.

قوله: ﴿وَمَنْ قَذَفَ مُحْصَنًا، فَزَالَ إِحْصَانُهُ قَبْلَ إِقَامَةِ الْحَدِّ: لَمْ يَسْقُطِ الْحَدُّ عَنْ  
الْقَاضِي﴾.

نص عليه. وعليه الأصحاب. وهو من مفردات المذهب. حكم حاكم بوجوبه أو  
لا. قاله الأصحاب. وهو من المفردات أيضاً.

قوله: ﴿وَالْقَذْفُ مُحْرَمٌ إِلَّا فِي مَوْضِعَيْنِ. أَحَدُهُمَا أَنْ يَرَى امْرَأَتَهُ تَزْنِي فِي طَهْرِ  
لَمْ يُصِبْهَا فِيهِ﴾.

زاد في الترغيب: ولو دون الفرج. وقال في المغنى، وغيره: أو تقرّبه.  
فيصدقها<sup>(٢)</sup>.

قوله: ﴿فَيَعْتَرِهَا، وَتَأْتِي بِوَلَدٍ يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ مِنَ الزَّانِي فَيَجِبُ عَلَيْهِ قَذْفُهَا وَنَفْيُ  
وَلَدِهَا﴾. بلا نزاع.

وقال في المحرر، وغيره: وكذا لو وطئها في طهر زنت فيه، وظن الولد من الزانى<sup>(٣)</sup>.  
وقال في الترغيب: نفيه محرم مع التردد. فإن ترجح النفى، بأن استترأت بحبضة،

(١) انظر المحرر (٩٤/٢)

(٢) قال في المغنى: لو أقرت بالزنا ووقع في قلبه صدقها فهذا كما لو رآها. انظر المغنى (٤٢/٩) كتاب  
اللعان.

(٣) انظر المحرر (٩٥/٢)

فوجهان. واختار جوازه مع أماره الزنى. ولا وجوب.

ولو رآها تزنى، واحتمل أن يكون من الزنى: حرم نفيه. ولو نفاه ولاعن: انتفيا.

قوله: ﴿وَالثَّانِي: أَنَّ لَا تَأْتِي بِوَلَدٍ يَجِبُ نَفْيُهُ﴾.

يعنى: يراها تزنى ولا تأتى بولد يجب نفيه.

﴿أَوْ اسْتِفَاضَ زَنَاهَا فِي النَّاسِ، أَوْ أَخْبَرَهُ بِهِ ثِقَّةٌ، أَوْ رَأَى رَجُلًا يُعْرِفُ بِالْفُجُورِ يَدْخُلُ إِلَيْهَا﴾.

زاد فى الترغيب، فقال «يدخل إليها خلوة». واعتبر فى المغنى، والشرح هنا: استفاضة زناها<sup>(١)</sup>. وقدا: أنه لا يكفى استفاضة بلا قرينة.

وقوله: ﴿فَيَبَاحُ قَذْفُهَا وَلَا يَجِبُ﴾.

قال الأصحاب: فراقها أولى من قذفها. واختار أبو الجوزى: أن القذف المباح: أن يراها تزنى أو يظنه ولا ولد. وتقدم فى أول «كتاب الطلاق» من يستحب طلاقها ومن يكره، ومن يباح.

قوله: ﴿وَإِنْ أَتَتْ بِوَلَدٍ يُخَالِفُ لَوْنُهُ لَوْنَهُمَا: لَمْ يُبَحِّ نَفْيُهُ بِذَلِكَ﴾.

هذا المذهب. وعليه الأصحاب. وقال أبو الخطاب: ظاهر كلامه إباحته.

تنبيه: محل الخلاف: إذا لم يكن ثم قرينة. فإن كان ثم قرينة: فإنه يباح نفيه.

قوله: ﴿فَصَلِّ وَأَلْفَاظُ الْقَذْفِ تَنْقَسِمُ إِلَى صَرِيحٍ وَكِنَايَةٍ. فَالصَّرِيحُ قَوْلُهُ: يَا زَانِي، يَا عَاهِرٌ﴾.

هذا المذهب. وعليه الأصحاب. ولا يقبل قوله: أردت يا زانى العين. ولا يا عاهر اليد.

وقال فى التبصرة: لم يقبل مع سبقه ما يدل على قذف صريح، وإلا قبل.

قوله: ﴿وَإِنْ قَالَ: يَا لَوْطِي، أَوْ يَا مَعْقُوجُ: فَهُوَ صَرِيحٌ﴾.

إذا قال له يا لوطى فهو صريح، على الصحيح من المذهب، ونص عليه فى رواية الجماعة، وعليه جماهير الأصحاب.

قال فى الفروع: نقله واختاره الأكثر.

قال الزركشى: عليه عامة الأصحاب. وجزم به فى الوجيز، وغيره. وقدمه فى

(١) انظر المغنى (٤٢/٩) الشرح الكبير (٢٢٠/١٠).

الفروع، وغيره. وصححه المصنف، وغيره.

وعنه: صريح مع الغضب ونحوه، دون غيره.

وقال الخرقي: إذا قال «أردت أنك من قوم لوط» فلا حدَّ عليه. قال المصنف: وهو بعيد.

قال في الهداية: إذا قال «أردت أنك من قوم لوط» هذا لا يعرف. انتهى.

وكذا لو قال «نويت أن دينه دين قوم لوط» وهو رواية عن الإمام أحمد رحمه الله.

وإذا قال «يا معفوج» فهو صريح أيضاً. على الصحيح من المذهب. وعليه الأصحاب.

قال الإمام أحمد رحمه الله: يحذ به. وحزم به في الهداية، والمذهب، ومسبوك الذهب، والخلاصة، والوجيز، وغيرهم. وقدمه في الفروع، وغيره.

وقيل: إنه كناية. ويحتمله كلام الخرقي.

وعليه جرى المصنف، والمجد.

قوله: ﴿وَإِنْ قَالَ: أَرَدْتُ أَنْكَ تَعْمَلُ عَمَلَ قَوْمِ لُوطٍ، غَيْرَ إِيَّانِ الرَّجَالِ: اخْتِمِلْ وَجْهَيْنِ﴾.

بناء على الروایتين المنصوشتين المتقدمتين قبل ذلك.

فإن قلنا: هو هناك صريح: لم يقبل قوله في تفسيره هنا، وإلا قبل. وهذه طريقة المصنف، والشارح<sup>(١)</sup>.

وقيل: الوجهان على غير قول الخرقي.

أما على قول الخرقي: فيقبل منه بطريق أولى.

قال الزركشي: هذا هو التحقيق، تبعاً لأبي البركات - يعني المجد - في المحرر.

فائدة: ومن الألفاظ الصريحة: قوله: «يا منيوك»، أو «يا منيوكة». لكن لو فسر قوله: «يا منيوكة» بفعل الزوج: لم يكن قذفاً. ذكره في التبصرة، والرايعتين. واقتصر عليه في الفروع.

قلت: لو قيل: إنه بقرينة غضب وخصومة ونحوهما: لكان متجهاً.

قوله: ﴿وَإِنْ قَالَ: لَسْتُ بِوَكْدِ فُلَانٍ: فَقَدْ قَذَفَ أُمَّهُ﴾.

إلا أن يكون منفياً بلعان لم يستلحقه أبوه، ولم يفسره بزنى أمه.

(١) انظر المغنى (٢١١/١٠) والشرح الكبير (٢٢٢/١٠).

وهذا المذهب<sup>(١)</sup>. قدمه فى المغنى، والشرح<sup>(٢)</sup>، والفروع.  
وقيل: ليس بقذف لأمه.

#### فائدتان

إحدهما: وكذا الحكم - خلافاً ومذهباً - لو نفاه من قبيلته.  
وقال المصنف: القياس يقتضى أنه لا يجب الحد بنفى الرجل عن قبيلته.  
الثانية: لو قذف ابن الملاعنة: حد، نص عليه. وتقدم ذلك قريباً.  
قوله: ﴿وَإِنْ قَالَ: لَسْتُ بِوَلَدِ فُلَانٍ: فَعَلَى وَجْهِهِ﴾.  
وأطلقهما فى المغنى، والشرح<sup>(٣)</sup>.

أحدهما: ليس بقذف إذا فسرهما بما يحتمله، فيكون كناية، وهو الصحيح من  
المذهب، نص عليه<sup>(٤)</sup>. اختاره القاضى، وغيره. وقدمه فى المحرر، والرعايتين،  
والحاوى، والفروع، وغيرهم. وصححه فى الناظم، وغيره.  
والوجه الثانى: هو قذف بكل حال، فيكون صريحاً<sup>(٥)</sup>.

قوله: ﴿وَإِنْ قَالَ: أَنْتَ أَزْنَى النَّاسِ، أَوْ أَزْنَى مِنْ فُلَانَةٍ، أَوْ قَالَ لِرَجُلٍ: يَا زَانِيَةً،  
أَوْ لِمَرْأَةٍ: يَا زَانِي، أَوْ قَالَ: زَنْتَ يَدَاكَ، أَوْ رِجْلَاكَ: فَهُوَ صَرِيحٌ فِي الْقَذْفِ، فِي  
قَوْلِ أَبِي بَكْرٍ﴾.

إذا قال «أنت أزنى الناس» أو «من فلانة» أو قال له «يا زانية» أو لها «يا زانى» فهو  
صريح فى القذف، على الصحيح من المذهب<sup>(٦)</sup>. اختاره أبو بكر، وغيره. وجزم به  
فى الوجيز، وغيره. وقدمه فى الفروع، وغيره. وليس بصريح عند ابن حامد.

(١) لأنه قذف أمه نص، عليه أحمد إلا أنه يسأل عما أراد فإن فسر به بالقذف فهو قاذف وإن كان منفياً  
باللعان ثم استلحقه أبوه فهو قاذف نص عليه أيضاً وإن لم يكن استلحقه فلا حد لأن النبى - ﷺ - نفى  
الولد المنفى باللعان عن أبيه إلا أن يفسره بأن أمه زنت فيكون قاذفاً وإن لم يكن كذلك فهو قذف فى  
الظاهر للام لأنه لا يكون لغير أبيه إلا بزنى أمه ويحتمل أن لا يكون قذفاً لأنه يجوز أن يريد أنك لا  
تشبه أباك فى كرمه وأخلاقه. انظر الشرح الكبير (٢٢٣/١٠)

(٢) انظر الشرح الكبير (٢٢٣/١٠)

(٣) انظر الشرح الكبير (٢٢٣/١٠)

(٤) لأن للرجل أن يغلو لولده فى القول والفعل. انظر الشرح الكبير (٢٢٣/١٠)

(٥) لأنه إذا لم يكن ولده كان لغيره فأشبه ما لو قال الأجنبى لست بولد فلان يكون قاذفاً لأمه كذا ههنا  
انظر الشرح الكبير (٢٢٣/١٠)

(٦) لأنه أضاف إليه الزنا بصفة البالغة، انظر الشرح الكبير (٢٢٣/١٠) وأما فى قوله لرجل يا زانية أو  
لامرأة يا زانى فلأن ما كان قذفاً لأحد الجنسين كان قذفاً للآخر كقوله زنت بفتح التاء وبكسرهما =

فعلى الأول: فى قذف فلانة وجهان، وأطلقهما فى الفروع.

أحدهما: ليس بقاذف لها<sup>(١)</sup>، قدمه فى الكافى.

قال فى الرعاية: وهو أقيس.

والثانى: هو قذف أيضاً لها<sup>(٢)</sup>، قدمه فى الرعاية.

وإذا قال «زنت يدك أو رجلاك» فهو صريح فى القذف فى قول أبى بكر. وجزم به فى الوجيز. وقدمه فى الرعايتين.

وليس بصريح عند ابن حامد، وهو المذهب.

قال المصنف، والشارح: هذا ظاهر المذهب، واختاره<sup>(٣)</sup>.

قال فى الخلاصة: لم يكن قذفاً فى الأصح. وأطلقهما فى الفروع. وبناهما على أن قوله للرجل «يا زانية» وللمرأة «يا زانى» صريح.

فائدة: وكذا الحكم لو قال «زنت يدك» أو «رجلك» وكذا قوله «زنى بدنك» قاله فى الرعاية.

وكذا قوله «زنت عينك» قاله فى الترغيب.

وقال فى المغنى، وغيره: لا شىء عليه بقوله «زنت عينك» وهو صحيح من المذهب والصواب.

قوله: «وَإِنْ قَالَ «زَنَاتُ فِى الْجَبَلِ» مَهْمُوزًا: فَهُوَ صَرِيحٌ عِنْدَ أَبِي بَكْرٍ». وهذا المذهب<sup>(٤)</sup>.

—لهما جميعاً ولأن هذا اللفظ خطاب لهما وإشارة إليهما بلفظ الزنا وذلك يغنى عن التمييز بناء التأنيث وحذفها. انظر الشرح الكبير (٢٢٤/١٠)

(١) لأن لفظة أنفل تستعمل للمفرد بالفعل كقوله تعالى «أفمن يهدى إلى الحق أحق أن يتبع أمن لا يهدى إلا أن يهدى» وقال «أظهر لكم» أى من أدبار الرجال ولا طهارة فيهم. انظر الشرح الكبير (٢٢٤/١٠)

(٢) لأنه أضاف الزنا إليهما وجعل أحدهما فيه أبلغ من الآخر فإن لفظة أنفل التفضيل تقتضى اشتراك المذكورين فى أصل الفعل وتفضيل أحدهما على الآخر فيه كقوله: أجود من حاتم. انظر الشرح الكبير (٢٢٤/١٠)

(٣) لأن زنا هذه الأعضاء لا يوجب الحد بدليل قول النبى -ﷺ- «العينان تزنيان وزناهما النظر واليدان تزنيان وزناهما البطش»، والرجلان تزنيان وزناهما المشى، ويصدق ذلك الفرج أو يكذبه» انظر الشرح الكبير (٢٢٥-٢٢٤/١٠)

(٤) لأن عامة الناس لا يفهمون من ذلك إلا القذف فكان قذفاً كما لو قال: زنت. انظر الشرح الكبير (٢٢٥/١٠)

جزم به في الوجيز، والمنور. وقدمه في الفروع.  
وقال ابن حامد: إن كان يعرف العربية<sup>(١)</sup>: لم يكن صريحا<sup>(٢)</sup>. ويقبل منه قوله:  
أردت صعود الجبل.

قال في الهداية: وهو قياس قول إمامنا إذا قال لزوجته «بهشتم» إن كان لا يعرف  
أنه طلاق: لم يلزمه الطلاق.

قوله: «وَإِنْ لَمْ يَقُلْ فِي الْجَبَلِ فَهَلْ هُوَ صَرِيحٌ، أَوْ كَأَلْتِي قَبْلَهَا؟ عَلَى  
وَجْهَيْنِ».

يعنى على قول ابن حامد. وأطلقهما في الهداية، والمذهب، والمحرم<sup>(٣)</sup>، والنظم،  
والحاوي الصغير، والفروع.

أحدهما: هو صريح. وهو المذهب. صححه في التصحيح، وغيره. وجزم به في  
الوجيز، وغيره. وقدمه في الرعايتين.

والوجه الثاني: حكمها حكم التي قبلها.

وقيل: لا قذف هنا.

قال في الفروع: ويتوجه مثلها لفظة «علق» ذكرها الشيخ تقي الدين رحمه الله  
صريحا.

ومعناه قول ابن رزين: كل ما يدل عليه عرفا.

قوله: «وَالْكِنَايَةُ: نَحْوُ قَوْلِهِ لِامْرَأَتِهِ: قَدْ فَضَحْتِيهِ، وَغَطَّيْتُ أَوْ نَكَسْتُ رَأْسَهُ،  
وَجَعَلْتُ لَهُ قُرُونًا، أَوْ عَلَّقْتُ عَلَيْهِ أَوْلَادًا مِنْ غَيْرِهِ، وَأَفْسَدْتُ فِرَاشَهُ، أَوْ يَقُولُ لِمَنْ  
يُخَاصِمُهُ: يَا حَلَالُ بْنُ الْحَلَالِ. مَا يَعْرِفُكَ النَّاسُ بِالزُّنَى، يَا عَفِيفُ، أَوْ يَا فَاجِرَةً يَا  
قَحْبَةَ يَا خَبِيثَةً».

وكذا قوله «يا نظيف، يا خنيث» بالنون. وذكره بعضهم بالباء. ذكره في الفروع.  
أو يقول لعربي «يانبطي، يا فارسي، يا رومي». أو يقول لأحدهم: «يا عربي» أو «ما  
أنا بزان» أو «ما أمي بزانية». أو يسمع رجلا يقذف رجلا فيقول «صدقت» أو  
«أخبرني فلان أنك زنيث» أو «أشهدني فلان أنك زنيث» وكذبه الآخر. فهذا كناية.  
إن فسرهما بما يحتمله غير القذف: قبل قوله في أحد الوجهين. وهما روايتان. وهو المذهب.

(١) لأن معناه في العربية طلعت كقول الشاعر [وارق إلى الخيرات زنا في الجبل] فالظاهر أنه يريد  
موضوعه. انظر الشرح الكبير (٢٢٥/١٠)

(٢) وإن كان عاميا فهو قذف لأنه لا يريد إلا القذف، انظر الشرح الكبير (٢٢٥/١٠)

(٣) انظر المحرر (٩٥/٢)



صححه فى المغنى<sup>(١)</sup>، والشرح<sup>(٢)</sup>، والتصحيح. وهو ظاهر كلام الخرقى. واختاره أبو بكر. وجزم به فى الوجيز، وغيره. وقدمه فى الخلاصة، والمحرم، والرعايتين، والحاوى الصغير، والفروع.

وعنه: يقبل قوله بقرينة ظاهرة. وفى الآخر: جميعه صريح. اختاره القاضى وجماعة كثيرة من أصحابه، وذكره فى التبصرة عن الخرقى. وأطلقهما فى الهداية، والمذهب.

وعنه: لا يحد إلا بنيته. اختاره أبو بكر، وغيره. وذكر فى الإلتصار رواية: أنه لا يحد إلا بالصريح. واختار ابن عقيل: أن ألفاظ الكنايات مع دلالة الحال: صرائح.

#### فوائد

الأولى: وكذا الحكم والخلاف لو سمع رجلا يقذف، فقال «صدقت» كما تقدم. لكن لو زاد على ذلك فقال «صدقت فيما قلت» ف قيل: حكمه حكم الأول. قدمه فى المحرم، والرعاية الصغير، والحاوى الصغير.

وقيل: يحد بكل حال. وجزم به فى الرعاية الكبرى. وأطلقهما فى الفروع. الثانية: القرينة هنا: ككناية الطلاق.

قال فى الفروع: ذكره جماعة.

وقال فى الترغيب: هو قذف بنية، ولا يحلف منكرها.

وفى قيام قرينة مقام النية: ما تقدم: فيلزمه الحد باطنًا بالنية. وفى لزوم إظهارها وجهان، وأن على القول بأنه صريح: يقبل تأويله.

وقال فى الإلتصار: لو قال «أحدكما زان» فقال أحدهما «أنا» فقال «لا» أنه قذف للآخر.

وذكره فى المفردات أيضًا.

الثالثة: لو قال لامرأته فى غضب «اعتدى» وظهرت منه قرائن تدل على إرادته التعريض بالقذف، أو فسر به: وقع الطلاق. وهل يحد؟ ذكر ابن عقيل فى المفردات وجهين. وجزم فى عمد الأدلة: أنه يحد. ذكره فى القاعدة الخامسة عشرة.

الرابعة: حيث قلنا: لا يحد بالتعريض، فإنه يعزر. نقله حنبل.

(١) انظر المغنى (٢١٥/١٠)

(٢) انظر الشرح الكبير (٢٢٧/١٠)

وذكره جماعة، منهم أبو الخطاب، وأبو يعلى.  
الخامسة: يعزر بقوله: «يا كافر، يا فاجر، يا حمار، يا تيس، يا رافضى، يا خبيث البطن، أو الفرج، يا عدو الله، يا ظالم، يا كذاب، يا خائن، يا شارب الخمر، يا مخنث». نص على ذلك. وقيل «يا فاسق» كناية و«يا مخنث» تعريض. ويعزر أيضًا بقوله «يا قرنان» «يا قواد» ونحوها.  
وسأله حرب عن «ديوث»؟ فقال: يعزر. قلت: هذا عند الناس أقبح من الفرية؟ فسكت.

وقال فى المبهج «يا ديوث» قذف لامرأته.  
قال إبراهيم الحربى: الديوس هو الذى يدخل الرجال على امرأته. ومثله «كشحان» و«قرطبان»

قال فى الفروع: يتوجه فى «مأبون» كمخنث.  
وعند الشيخ تقى الدين رحمه الله إن قوله «يا علق» تعريض.  
وتقدم أنه قال: إنها صريحة.  
وقال فى الرعاية قوله «لم أجذك عذراء» كناية.  
تنبيه: قوله: «وَإِنْ قَذَفَ أَهْلَ بَلَدَةٍ، أَوْ جَمَاعَةٍ، لَا يُتَصَوَّرُ الزَّنا مِنْ جَمِيعِهِمْ: عَزْرٌ، وَلَمْ يُحَدِّثْ».

هذا المذهب<sup>(١)</sup>، وعليه الأصحاب، وقطعوا به.  
قال أبو محمد الجوزى: ليس ذلك بقذف، لأنهم لا عار عليهم بذلك، ويعزر، كسبهم بغيره.

قال فى الفروع: وظاهره ولو لم يطلبه أحد.  
يؤيده: أنه فى المغنى جعل هذه المسألة أصلاً لقذف الصغيرة، مع أنه قال: لا يحتاج فى التعزير إلى مطالبة.

وفى مختصر ابن رزين: ويعزر حيث لا حد.  
قوله: «وَإِنْ قَالَ لِرَجُلٍ: أَقْذِفْنِي فَقَذَفَهُ. فَهَلْ يُحَدِّثُ عَلَى وَجْهَيْنِ؟»  
مبين على الخلاف فى حد القذف، هل هو حق لله أو للآدمى؟ وقد تقدم المذهب فى ذلك.

(١) لأنه لا عار على المقذوف بذلك للقطع بكذب القاذف، ويعزر على ما أتى به من المعصية والزور فهو كما لو سبهم بغير قذف. انظر الشرح الكبير (٢٢٩/١٠)

فإن قلنا: وهو حق للآدمي: لم يجد ههنا.

وإن قلنا: هو حق لله: حد.

وصحح في الترغيب: أنه يجد أيضاً على قولنا: إنه حق للآدمي.

قوله: ﴿وَإِنْ قَالَ لَامْرَأَتِهِ يَا زَانِيَةٌ، فَقَالَتْ: بِكَ زَنَيْتُ، لَمْ تَكُنْ قَاذِفَةً. وَيَسْقُطُ عَنْهُ الْحَدُّ بِتَصْدِيقِهَا﴾.

نص عليه. ولو قال «زنى بك فلان» كان قذفا لهما، نص عليه فيهما. وهذا المذهب فيهما. وخرج في كل واحد منهما حكم الأخرى.

وقال ابن منجا، وقال أبو الخطاب في هدايته: يكون الرجل قاذفاً لها في المسألة الأولى، لأنه نسبها إلى الزنى، وتصديقها لم ترد به حقيقة الفعل. بدليل أنه لو أريد به ذلك لوجب كونها قاذفة. انتهى.

والذي قاله في الهداية: أن المرأة لا تكون قاذفة. واقتصر عليه. فلعله «قال أبو الخطاب في غير هدايته» فسقط لفظة «غير».

قوله: ﴿وَإِذَا قُلِفَتِ الْمَرْأَةُ: لَمْ يَكُنْ لَوْلِدِهَا الْمُطَالَبَةُ إِذَا كَانَتِ الْأُمُّ فِي الْحَيَاةِ﴾.

جزم به في المغنى<sup>(١)</sup>، والشرح<sup>(٢)</sup>، وشرح ابن منجا.

قوله: ﴿وَإِذَا قُدِفَتْ وَهِيَ مَيِّتَةٌ - مُسْلِمَةٌ كَانَتْ أَوْ كَافِرَةً، حُرَّةً أَوْ أَمَةً - حَدُّ الْقَاذِفِ إِذَا طَالَ ابْنُ، وَكَانَ مُسْلِمًا حُرًّا، ذَكَرَهُ الْخِرَقِيُّ﴾.

وهو المذهب<sup>(٣)</sup>، وصححه في المحرر. ونصره المصنف<sup>(٤)</sup>، والشارح<sup>(٥)</sup>. وجزم به في الوجيز، والزر كشي. وقدمه في الشرح، والفروع، ونظم المفردات. وقال أبو بكر: لا يجب الحد بقذف ميتة<sup>(٦)</sup>.

(١) لأن الحق لها فلا يطالب غيرها ولا يقوم غيرها مقامها سواء كانت محجوراً عليها أو غير محجور عليها لأنه حق ثبت للتشفي فلا يقوم فيه غير المستحق مقامه كالقصاص، وتعتبر حصانتها لأن الحق لها فتعتبر حصانتها كما لو يكن لها ولد. انظر المغنى (٢٢٦/١٠-٢٢٧)

(٢) انظر الشرح الكبير (٢٣٠/١٠)

(٣) لأنه قدح في نسبه ولأنه بقذف أمه ينسبه إلى أنه من زنا ولا يستحق ذلك بطريق الإرث؛ ولذلك تعتبر الحصانة فيه ولا تعتبر الحصانة في أمه لأن القذف له. انظر المغنى (٢٢٧/١٠)

(٤) انظر المغنى (٢٢٧/١٠)

(٥) انظر الشرح الكبير (٢٣٠/١٠)

(٦) لأنه قذف لمن لا تصح منه المطالبة فأشبهه قذف الجنون. انظر المغنى (٢٢٧/١٠)

وذكره المصنف ظاهر المذهب فى غير أمهاته. وقطع به فى المبهج.  
تنبيه: ظاهر كلامه: أنه لو قذف أمه بعد موتها، والابن مشرك أو عبد: أنه لا حد على قاذفها. وهو صحيح. وهو ظاهر كلام الخرقي. وقطع به المصنف<sup>(١)</sup>، والشارح<sup>(٢)</sup>، ونصراه.

#### فائدتان

إحدهما: لو قذف جدته وهى ميتة، فقياس قول الخرقي: أنه كقذف أمه فى الحياة والموت. قاله المصنف<sup>(٣)</sup>، والشارح<sup>(٤)</sup>، واقتصر عليه.

الثانية: لو قذف أباه أو جده، أو كان واحداً من أقاربه غير أمهاته، بعد موته: لم يحد فى ظاهر الخرقي، والمصنف<sup>(٥)</sup>، وغيرهما. واقتصر عليه فى المغنى<sup>(٦)</sup>، والشرح<sup>(٧)</sup>. وهو قول أبى بكر. وظاهر كلامه فى المحرر: أن حد قذف الميت لجميع الورثة، حتى الزوجين، وقال: نص عليه.

والصحيح: أن النص إنما هو فى قذف الموروث لا غير.

قوله: ﴿وَإِنْ مَاتَ الْمُقْدُوفُ: سَقَطَ الْحَدُّ﴾.

إذا قذف قبل موته، ثم مات، فلا يخلو: إما أن يكون قد طالب، أولاً. فإن مات ولم يطالب: سقط الحد بلا إشكال. وعليه الأصحاب، نص عليه. وخرج أبو الخطاب وجهاً بالإلارث والمطالبة.

وإن كان طالب به، فالصحيح من المذهب: أنه لا يسقط، وللورثة طلبه. نص عليه، وعليه الأصحاب. وقدمه فى الفروع، وغيره.

قال فى المحرر: ومن قذف له مورث حى: لم يكن له أن يطالب فى حياته بموجب قذفه. فإن مات، وقد طالب، أو قلنا: يورث مطلقاً، صار للوارث بصفة ما كان للموروث، اعتباراً بإحصائه. انتهى.

(١) انظر المغنى (٢٢٨/١٠)

(٢) انظر الشرح الكبير (٢٢٩/١٠-٢٣٠)

(٣) انظر المغنى (٢٢٩/١٠)

(٤) انظر الشرح الكبير (٢٣١/١٠)

(٥) لأنه إنما أوجب بقذف أمه حقاً له لنفي نسبه لاحقاً للميت ولهذا لم يعتبر إحصان المقتوفة واعتبي  
إحصان الولد. ومضى كان المقدوف من غير أمهاته لم يتضمن نفى نسبه فلم يجب الحد. انظر

المغنى (٢٢٩/١٠)

(٦) انظر المغنى (٢٢٩/١٠)

(٧) انظر الشرح الكبير (٢٣١/١٠)

وقال فى القواعد: ويستوفيه الورثة بحكم الإرث عند القاضى.

وقال ابن عقيل - فيما قرأته بخطه-: إنما يستوفى للميت بمطالبته منه، ولا ينتقل.  
وكذا الشفعة فيه. فإن ملك الوارث- وإن كان طارئاً على البيع- إلا أنه مبنى على ملك مورثه. انتهى.

وذكر فى الانتصار رواية: أنه لا يورث حد قذف، ولو طلبه مقذوف، كحد الزنى. وتقدم ذلك آخر «خيار الشرط».

### فائدتان

إحدهما: حق القذف لجميع الورثة، حتى أحد الزوجين. على الصحيح من المذهب، ونص عليه الإمام أحمد رحمه الله.

وقيل: لهم، سوى الزوجين. وهو قول القاضى فى موضع من كلامه.

وقال فى المغنى: هو للعصبة.

وقال ابن عقيل فى عمد الأدلة: يرثه الإمام أيضاً فى قياس المذهب، عند عدم الوارث.

وتقدم نظيره فيمن مات وعليه صوم أو غيره فى «باب ما يكره وما يستحب» وحكم القضاء.

الثانية: لو عفا بعضهم: حد للباقى كاملاً، على الصحيح من المذهب. قدمه فى الفروع. وجزم به فى الرعاية الكبرى.

وقيل: يسقط، قاله فى الفروع. ولم أره لغيره.

وقال ابن نصر الله فى حواشى الفروع: لعله «وقيل: بقسطه». انتهى.

قلت: ويدل ما يأتى قريباً عليه.

وقال فى الروضة: إن مات بعد طلبه: ملكه وارثه. فإن عفا بعضهم: حد لمن طلب بقسطه، وسقط من عفا، بخلاف القذف إذا عفا بعض الورثة، لأن القذف لا يتبعض. وهذا يتبعض.

قوله: ﴿وَمَنْ قَذَفَ أُمَّ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: قُلِّلَ، مُسْلِمًا كَانَ أَوْ كَافِرًا﴾.

هذا المذهب مطلقاً<sup>(١)</sup>.

يكفر المسلم بذلك، وعليه الأصحاب.

وعنه: إن تاب لم يقتل<sup>(٢)</sup>.

وعنه: لا يقتل الكافر إذا أسلم<sup>(٣)</sup>.

وهي مخرجة من نصه في التفرقة بين الساحر المسلم والساحر الذمي، على ما يأتي.

قال في المنتور: وهذا كافر قتل من سبه. فيعابى بها. وأطلقهما في الرعاية.

### فائدتان

إحدهما: قذف رسول الله -عليه أفضل الصلاة والسلام- كقذف أمه<sup>(٤)</sup>.  
ويسقط سبه بالإسلام، كسب الله تعالى. وفيه خلاف في المرتد.

قاله المصنف، وغيره.

وقال الشيخ تقي الدين رحمه الله: وكذا من سب نساءه، لقدحه في دينه. وإنما لم يقتلهم لأنهم تكلموا قبل علمه ببراءتها، وأنها من أمهات المؤمنين رضي الله تعالى عنهن لإمكان المفارقة. فتخرج بالمفارقة من أمهات المؤمنين. وتحل لغيره في وجهه.

وقيل: لا. وقيل: في غير مدخول بها.

الثانية: اختار ابن عبدوس في تذكرته: كفر من سب أم نبي من الأنبياء أيضاً غير نبينا صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين، كأم نبينا سواء عنده.

قلت: وهو عين الصواب الذي لا شك فيه. ولعله مرادهم، وتعليهم يدل عليه، ولم يذكروا ما ينافيه.

قوله: ﴿وَإِنْ قَذَفَ الْجَمَاعَةُ بِكَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ: فَحَدُّ وَاحِدٍ، إِذَا طَالَبُوا أَوْ وَاحِدٌ مِنْهُمْ﴾.

(١) لأن هذا حد القذف يسقط بالتوبة كقذف غيره أم النبي -ﷺ- ولأنه لو قبلت توبته وسقط حده لكان أخف حكماً من قذف آحاد الناس لأن قذف غيره لا يسقط بالتوبة ولا بد من إقامته. انظر المغنى (٢٣٠/١٠).

(٢) حكاهما أبو الخطاب لأن هذا منه ردة والمرتد يستتاب وتصح توبته. انظر المغنى (٢٣٠/١٠).

(٣) لأنه لو سب الله تعالى في كفره ثم أسلم سقط عنه القتل فسب نبيه أولى، فأما توبته فيما بينه وبين الله تعالى فمقبولة فإن الله تعالى يقبل التوبة من الذنوب كلها. انظر المغنى (٢٣٠/١٠).

(٤) لأن قذف أمه إنما أوجب القتل لكونه قذفاً للنبي -ﷺ- وقَدْحاً في نسبه. انظر المغنى (٢٣٠/١٠).

فيحد لمن طلب، ثم لا حد بعده، على الصحيح من المذهب<sup>(١)</sup>. نقله الجماعة عن الإمام أحمد رحمه الله. وجزم به في الوجيز، وغيره. وقدمه في المحرر، والنظم، والرايتين، والحاوي، والفروع، وغيرهم.

وعنه: إن طالبوا متفرقين: حد لكل واحد حداً، وإلا حد واحد<sup>(٢)</sup>.

وعنه: يحد لكل واحد حداً مطلقاً<sup>(٣)</sup>.

وعنه: إن قذف امرأته وأجنبية: تعدد الواجب هنا. اختاره القاضي، وغيره، كما لو لاعن امرأته.

قوله: ﴿وَإِنْ قَذَفَهُمْ بِكَلِمَاتٍ: حُدَّ لِكُلِّ وَاحِدٍ حَدًّا﴾.

هذا المذهب مطلقاً<sup>(٤)</sup>.

قال في الفروع: تعدد الحد على الأصح.

قال الزركشي: هذا المذهب المشهور.

وجزم به في المغنى<sup>(٥)</sup>، والشرح<sup>(٦)</sup>، والوجيز، والمنور، ومنتخب الأدمي، وتذكرة ابن عبدوس، وغيرهم.

وقدمه في المحرر، والنظم، والرايتين، والحاوي الصغير، وغيرهم.

وعنه: حد واحد.

وعنه: إن تعدد الطلب: تعدد الحد، وإلا فلا.

تنبيه: محل ذلك إذا كانوا جماعة يتصور منهم الزنى، أما إن كان لا يتصور من جميعهم: فقد تقدم ذلك.

(١) لقوله تعالى «والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة» ولم يفرق بين قذف واحد أو جماعة ولأن الذين شهدوا على المغيرة قذفوا امرأة فلم يحد لهم عمر إلا حداً واحداً ولأنه قذف واحد فلم يجب إلا حد واحد كما لو قذف واحداً ولأن الحد إنما وجب بإدخال المعرة على المقذوف بقذفه ويحد واحد يظهر كذب هذا القاذف وتزول المعرة فوجب أن يكتفى به بخلاف ما إذا قذف كل واحد قذفاً مفرداً فإن كذبه في قذف لا يلزم منه كذبه في آخر، ولا تزول المعرة عن أحد المقذوفين بحده للآخر، انظر المغنى (٢٣٢/١٠).

(٢) لأنهم إذا اجتمعوا على طلبه وقع استيفاءه بجميعهم وإذا طلبه واحد منفرداً كان استيفاء له وحده فلم يسقط حق الباقيين بغير استيفائهم ولا إسقاطهم. انظر المغنى (٢٣٣/١٠).

(٣) لأنه قذف كل واحد منهم فلزمه له حد كامل كما لو قذفهم بكلمات. انظر المغنى (٢٣٢/١٠).

(٤) لأنها حقوق الأدميين فلم تتداخل كالديون والقصاص. انظر المغنى (٢٣٣/١٠).

(٥) انظر المغنى (٢٣٣/١٠).

(٦) انظر الشرح الكبير (٢٣٤/١٠).

قوله: ﴿وَإِنْ حُدَّ لِلْقَذْفِ فَأَعَادَهُ: لَمْ يُعَذِّ عَلَيْهِ الْحَدَّ﴾.

هذا المذهب، وعليه جماهير الأصحاب، ولو بعد لعانه زوجته.

وجزم به في الوجيز، والمغنى<sup>(١)</sup>، والشرح<sup>(٢)</sup>، وغيرهم.

وقدمه في المحرر، والنظم، والرعايتين، والحاوي الصغير، والفروع، وغيرهم. وعنه: يتعدد مطلقاً. وقيل: يحد إن كان حداً، أو لاعن. نقله حنبل. واختاره أبو بكر.

### فوائد

الأولى: متى قلنا: لا يحد هنا: فإنه يعزر. على كلتا الروايتين لا لعان. على الصحيح من المذهب. جزم به في المحرر، وغيره. وقدمه في الفروع، وغيره. وقال في الترغيب: يلاعن، إلا أن يقذفها بزنى لاعن عليه مرة، واعترف. أو قامت البينة.

وقال ابن عقيل: يلاعن لنفي التعزير.

الثانية: لو قذفه آخر بعد حده. فعنه: يحد. وعنه: لا يحد. وعنه: يحد مع طول الزمن.

قلت: وهو الصواب.

وجزم به في الكافي<sup>(٣)</sup>، والمغنى<sup>(٤)</sup>، والشرح<sup>(٥)</sup>، وشرح ابن رزين، والنظم. وقال: يحد مع قرب الزمان في الأولى. وأطلق الأخيرتين في المغنى<sup>(٦)</sup>، والكافي<sup>(٧)</sup>، والشرح<sup>(٨)</sup>، والرعاية. وأطلقهن في الفروع.

وقال في الرعاية: وإن قذفه بزنى آخر عقب هذا: فروايتان.

إحداهما: يجب حدان.

والثانية: حد وتعزير. وإن قذفه بعد مدة: حد على الأصح.

(١) انظر المغنى (٢٣٤/١٠)

(٢) انظر الشرح الكبير (٢٣٤/١٠)

(٣) انظر الكافي (١٠١ / ٤).

(٤) انظر المغنى (٢٣٥/١٠)

(٥) انظر الشرح الكبير (٢٣٦/١٠)

(٦) انظر المغنى (٢٣٥/١٠)

(٧) انظر الكافي (١١٠ / ٤)

(٨) انظر الشرح الكبير (٢٣٦/١٠ - ٢٣٧)



قال ابن عقيل: إن قذف أجنبية، ثم نكحها قبل حده فقذفها، فإن طالبت بأولهما، فحد: ففى الثانى روايتان.

وإن طالبت بالثانى، فثبت بيينة، أو لاعن: لم يحد للأول.

الثالثة: من تاب من الزنى ثم قذف: حد قاذفه. على الصحيح من المذهب.

وقيل: يعزر فقط. واختار فى الترغيب: يحد بقذفه بزنى جديد لكذبه يقينا.

الرابعة: لو قذف من أقرت بالزنى مرة- وفى المبهج: أربعاً- أو شهد به اثنان، أو شهد أربعة بالزنى: فلا لعان، ويعزر. على الصحيح من المذهب.

وقال فى المستوعب: لا يعزر.

الخامسة: لا يشترط لصحة توبة من قذف وغيبته ونحوهما: إعلامه، والتحليل منه على الصحيح من المذهب.

وقال القاضى، والشيخ عبد القادر: يحرم إعلامه.

قال ونقل مهنا: لا ينبغى أن يعلمه. الشيخ تقى الدين رحمه الله: والأشبه أنه يختلف.

وعنه: يشترط لصحتها إعلامه.

قلت: وهى بعيدة على إطلاقها.

وقيل: إن علم به المظلوم، وإلا دعا له واستغفر، ولم يعلمه.

وذكره الشيخ تقى الدين رحمه الله عن أكثر العلماء، قال: وعلى الصحيح من الروايتين، لا يجب الاعتراف لو سأل، فيعرض. ولو مع استحلافه، لأنه مظلوم لصحة توبته. ومن جوز التصريح فى الكذب المباح: فهنا فيه نظر. ومع عدم التوبة والإحسان: تعريضه كذب، ويمينه غموس.

قال: واختيار أصحابنا لا يعلمه، بل يدعو له فى مقابلة مظلّمته.

وقال الشيخ تقى الدين رحمه الله أيضاً: وزناه بزوجة غيره كالغيبة.

قلت: بل أولى بكثير.

والذى لا شك فيه: أنه يتعين عليه أن لا يعلمه، وإن أعلمه بالغيبة. فإن ذلك يفضى فى الغالب إلى أمر عظيم. وربما أفضى إلى القتل.

وذكر الشيخ عبد القادر فى الغنية: إن تأذى معرفته - كزناه بجاريته وأهله وغيبته بعيب خفى يعظم أذاه به - فهنا لا طريق إلا أن يستحله، ويبقى عليه مظلمة ما، فيجبره بالحسنات، كما تجبر مظلمة الميت والغائب. انتهى.

وذكر ابن عقيل - فى زناه بزوجة غيره - احتمالاً لبعضهم: لا يصح إحلاله منه لأنه مما يستباح بإباحته ابتداءً.

قلت: وعندى أنه يبرأ، وإن لم يملك إباحتها ابتداءً، كالذم والقذف.

قال: وينبغي استحلاله، فإنه حق آدمى.

قال فى الفروع: فدل كلامه أنه لو أصبح فتصدق بعرضه على الناس لم يملكه ولم ييح. وإسقاط الحق قبل وجود سببه لا يصح، وإذنه فى عرضه كإذنه فى قذفه هى كإذنه فى دمه وماله.

وفى طريقة بعض أصحابنا: ليس له إباحته المحرم، ولهذا لو رضى بأن يشتم أو يغتاب: لم ييح ذلك. انتهى.

فإن أعلمه بما فعل، ولم يبينه فحلله: فهو كإبراء من مجهول. على الصحيح من المذهب.

وقال فى الغنية: لا يكفى الاستحلال المبهم، لجواز أنه لو عرف قدر ظلمه: لم تطب نفسه بالإحلال - إلى أن قال: فإن تعذر: فيكثر الحسنات. فإن الله يحكم عليه ويلزمه قبول حسناته مقابل لجنايته عليه، كمن أتلف مالا فجاء بمثله، وأبى قبوله وأبرأه: حكم الحاكم عليه بقبضه.

## باب حد المسكر

قوله: ﴿كُلُّ شَرَابٍ أَسْكَرَ كَثِيرُهُ: فَقَلِيلُهُ حَرَامٌ مِنْ أَىِّ شَيْءٍ كَانَ، وَيُسَمَّى خَمْرًا﴾.

هذا المذهب مطلقاً، نص عليه فى رواية الجماعة، وعليه الأصحاب.

وأباح إبراهيم الحربى: من نقيع التمر إذا طبخ ما دون السكر.

قال الخلال: فتياه على قول أبى حنيفة.

وذكر أبو الخطاب- فى ضمن مسألة جواز التعبد بالقياس- أن الخمر إذا طبخ لم يسم خمرًا. ويحرم إذا حدثت فيه الشدة المطربة.

ثم صرح- فى منع ثبوت الأسماء بالقياس- أن الخمر إنما سمي خمرًا: لأنه عصير العنب المشتد. ولهذا يقول القائل: أمعك نبيذ، أم خمر؟

قال: وقوله عليه أفضل الصلاة والسلام «الخمر من هاتين الشجرتين»<sup>(١)</sup>.

وقول عمر رضى الله عنه «الخمر ما خامر العقل»<sup>(٢)</sup> مجاز، لأنه يعمل عملها من وجه.

قال الشيخ تقي الدين رحمه الله: إن قصد بذلك نفى الاسم فى الحقيقة اللغوية دون الشرعية: فله مساع. فإن مقصودنا يحصل بأن يكون اسم الخمر فى الشرع: يعبر الأشرية المسكرة. وإن كانت فى اللغة أخص.

وإن ادعى أن الاسم الحقيقى مسلوب مطلقاً: فهذا - مع مخالفته لنص الإمام أحمد رحمه الله- خلاف الكتاب والسنة، وهو تأسيس للمذهب الكوفيين. ويترتب عليه، إذا حلف أن لا يشرب خمرًا. انتهى.

وعنه: لا يجد باليسير المختلف فيه. ذكرها ابن الزاغونى فى الواضح. ونقلها ابن أبى الجحد فى مصنفه عنه.

(١) أخرجه مسلم فى الأشرية (١٥٧٣/١٣)- الحديث (١٩٨٥/١٣) وأبو داود فى الأشرية (٣٢٥١/٣) - الحديث (٣٦٧٨) والترمذى فى الأشرية (٢٩٧/٤) الحديث (١٨٧٥) والنسائى فى الأشرية (٢٦١/٨) والإمام أحمد فى مسنده (٣٧٣/٢)- الحديث (٧٧٧١)

(٢) أخرجه البخارى فى التفسير (١٢٦/٨) الحديث (٤٦١٩) ومسلم فى التفسير (٣٢٢/٤) الحديث (٣٠٣٢/٣٣) وأبو داود فى الأشرية (٣٢٣/٣)- الحديث (٣٦٦٩) والنسائى فى الأشرية (٢٦٢/٨) وابن الجوزى فى التحقيق (٣٧١/٢) - الحديث (١٩٨٠) بتحقيقنا، محمد فارس.

واختار الشيخ تقي الدين رحمه الله: وجوب الحد بأكل الحشيشة القنبية.

وقال: هذا حرام، سواء سكر منها، أو لم يسكر. والسكر منها حرام باتفاق المسلمين. وضررها من بعض الوجوه أعظم من ضرر الخمر.

قال: ولهذا أوجب الفقهاء بها الحد، كالخمر.

وتوقف بعض المتأخرين في الحد بها وأن أكلها يوجب التعزير بما دون الحد: فيه نظر. إذ هي في عموم ما حرم الله. وأكلتها ينتشون عنها ويشتهونها كشراب الخمر وأكثر، وتصدهم عن ذكر الله.

وإنما لم يتكلم المتقدمون في خصوصها لأن أكلها إنما حدث في أواخر المائة السادسة، أو قريباً من ذلك، فكان ظهورها مع ظهور سيف جنكيزخان. انتهى.

قوله: ﴿وَلَا يَجُلُ شُرْبُهُ لِلذَّهْوِ، وَلَا لِلتَّداوِي، وَلَا لِعَطَشٍ، وَلَا غَيْرِهِ، إِلَّا أَنْ يُضْطَرَّ إِلَيْهِ لِدَفْعِ لُقْمَةٍ غَضَّ بِهَا، فَيَجُوزُ﴾.

يعنى: إذا لم يجد غيره، بدليل قوله «إلا أن يضطر إليه».

قال في الفروع: وخاف تلقاً.

قائدة: لو وجد بولا- والحالة هذه - قدم على الخمر، لوجب الحد بشربه دون البول. فهو أخف تحرماً. وقطع به صاحب المستوعب، والفروع، وغيرهما.

ولو وجد ماء نجساً: قدم عليهما.

قوله: ﴿وَمَنْ شَرِبَهُ مُخْتَاراً، عَالِماً أَنَّ كَثِيرَةً يُسْكِرُ، قَلِيلاً كَانَ أَوْ كَثِيراً: فَعَلَيْهِ الْحَدُّ، ثَمَانُونَ جَلْدَةً﴾.

هذا المذهب<sup>(١)</sup>، وعليه جماهير الأصحاب.

وجزم به الخرقى، وابن عقيل في التذكرة، والشيرازى، وصاحب الوجيز، والمنصور، ومتنخب الأدمى، وغيرهم.

وقدمه فى المحرر، والخلاصة، والنظم، والرعايتين، والحاوى الصغير، والفروع، وإدراك الغاية، ونهاية ابن رزين، وتجرید العناية، وغيرهم.

(١) لإجماع الصحابة فإنه روى أن عمر استشار الناس فى حد الخمر فقال عبد الرحمن بن عوف اجعله كأخف الحدود ثمانين فضرب عمر ثمانين وكتب به إلى خالد وأبى عبيدة بالشام وروى أن الخليفة عليا عليه السلام قال فى المشورة أنه إن أسكر هذى وإذا هذى افترى فحدوه حد المفترى. أخرجه الجوزجاني والدارقطنى وغيرهما انظر المغنى (٣٢٩/١٠).

وعنه: أربعون<sup>(١)</sup>. اختاره أبو بكر، والمصنف<sup>(٢)</sup>، والشارح<sup>(٣)</sup>. وحزم به فى العمدة، والتسهيل. وأطلقهما فى الهداية، والمذهب، والمستوعب، والهادى، والكافى، والمذهب الأحمد.

وجوز الشيخ تقي الدين رحمه الله الثمانين للمصلحة، وقال: هى الرواية الثانية. فالزيادة عنده على الأربعين إلى الثمانين: ليست واجبة على الإطلاق، ولا محرمة على الإطلاق. بل يرجع فيها إلى اجتهاد الإمام، كما جوزنا له الاجتهاد فى صفة الضرب فيه: بالجريد، والتعال، وأطراف الثياب. بخلاف بقية الحدود. انتهى.

قال الزركشى، قلت: وهذا القول هو الذى يقوم عليه الدليل. وعند الشيخ تقي الدين رحمه الله أيضاً، يقتل شارب الخمر فى الرابعة عند الحاجة إلى قتله، إذا لم ينته الناس بدونه. انتهى.

وتقدم فى «كتاب الحدود» أنه لا يحد حتى يصحو.

تنبيه: مفهوم قوله «مختاراً» أن غير المختار لشربها: لا يحد، وهو المكروه، وهو صحيح، وهو المذهب، وعليه أكثر الأصحاب، وهو ظاهر كلام كثير منهم. وحزم به فى المغنى<sup>(٤)</sup>، والشرح<sup>(٥)</sup>، وغيرهما. وصححه الناظم، وغيره. وقدمه الزركشى وغيره.

وعنه: عليه الحد. اختاره أبو بكر فى التنبيه.

وأطلقهما فى المحرر، والرايعتين، والحاوى الصغير.

وظاهر كلامه فى الفروع: أن محل الخلاف إذا قلنا: يحرم شربها.

(١) لأن الخليفة على -عليه السلام- جلد الوليد بن عقبة أربعين ثم قال جلد: «النبى -ﷺ- أربعين وأبو بكر أربعين وعمر ثمانين وكل سنة وهذا أحب». إلى أخرجه مسلم وعن أنس قال أتى رسول الله -ﷺ- برجل قد شرب الخمر فضربه بالنعال غواً من أربعين ثم أتى به أبو بكر فصنع مثل ذلك ثم أتى به عمر فاستشار الناس فى الحدود فقال ابن عوف أقل الحدود ثمانون فضربه عمر. متفق عليه. وفعل النبى -ﷺ- حجة لا يجوز تركه بفعل غيره، ولا ينعقد الإجماع على ما خالف فعل النبى -ﷺ- وأبى بكر رضى الله عنه -وعلى -عليه السلام- فتحمل الزيادة من عمر على أنها تعزير يجوز فعلها إذا رآه الإمام انظر المغنى (٣٢٩/١٠ - ٣٣٠)

(٢) انظر المغنى (٣٢٩/١٠ - ٣٣٠)

(٣) انظر الشرح الكبير (٣٣٢/١٠)

(٤) انظر المغنى (٣٣٠/١٠)

(٥) انظر الشرح الكبير (٣٣٢/١٠)

### فوائد

الأولى: إذا أكره على شربها: حل شربها، على الصحيح من المذهب. قدمه فى الفروع.

وعنه: لا يحل. اختاره أبو بكر. ذكرهما القاضى فى التعليق، وقال: كما لا يباح المضطر.

الثانية: الصبر على الأذى أفضل من شربها، نص عليه. وكذا كل ما جاز فعله للمكره، ذكره القاضى، وغيره.

وقال الشيخ تقى الدين رحمه الله: رخص أكثر العلماء فيما يكره عليه من المحرمات لحق الله، كأكل الميتة، وشرب الخمر. وهو ظاهر مذهب الإمام أحمد رحمه الله.

الثالثة: قوله «عالمًا» بلا نزاع.

لكن لو ادعى: أنه جاهل بالتحريم، مع نشوئه بين المسلمين: لم يقبل وإلا قبل.

ولا تقبل دعوى الجهل بالحد. قاله ابن حمدان.

الرابعة: لو سكر فى شهر رمضان: جلد ثمانين حدًا، وعشرين تعزيرًا. نقله صالح.

ونقل حنبل: يغلظ عليه كمن قتل فى الحرم.

واختاره بعض الأصحاب. ذكره الزركشى.

قال فى الرعايتين، والحاوى الصغير: إذا سكر فى رمضان: غلظ حده.

واختار أبو بكر: يعزر بعشرة فأقل. وقال المصنف فى المغنى - عزز بعشرين لفطرة.

الخامسة: يحذ من احتقن بها على الصحيح من المذهب<sup>(١)</sup>، نص عليه، كما لو استعط بها، أو عجن بها دقيقًا فأكله.

وقيل: يحذ من احتقن بها<sup>(٢)</sup>. وقدمه فى المغنى<sup>(٣)</sup>، والشرح<sup>(٤)</sup>، واختاره.

(١) لأنه أوصله إلى جوفه انظر المغنى (٣٢٩/١٠)

(٢) لأنه ليس بشرب ولا أكل ولأنه لم يصل إلى حلقه فأشبه ما لوداوى بها جرحه. انظر المغنى (٣٢٩/١٠)

(٣) انظر المغنى (٣٢٩/١٠)

(٤) انظر الشرح الكبير (٣٣٣/١٠)

واختار أيضاً: أنه لا يحد إذا عجن به دقيقاً وأكله.

وقال فى القاعدة الثانية والعشرين: لو خلط حمراً بماء، واستهلك فيه، ثم شربه: لم يحد على المشهور. وسواء قيل بنجاسة الماء، أو لا.

وفى التنبيه: لأبى بكر: من لَتَّ بالخمَر سويقاً، أو صبها فى لبن، أو ماء حار ثم شربها: فعليه الحد.

ولم يفرق بين الاستهلاك وعدمه. انتهى.

وأما إذا خبز العجين: فإنه لا يحد بأكل الخبز، لأن النار أكلت أجزاء الخمر قاله الزركشى، وغيره.

ونقل حنبل: يحد إن تمضمض به.

وكذا رواه بكر بن محمد عن أبيه - فى الرجل يستعط بالخمَر، أو يحتقن به، أو يتمضمض به - أرى عليه الحد. ذكره القاضى فى التعليق.

قال الزركشى: وهو محمول على أن المضمضة وصلت إلى حلقه.

وذكر ما نقله حنبل فى الرعاية قولاً، ثم قال: وهو بعيد.

وقال فى المستوعب: إن وصل جوفه: حدّ.

قوله: ﴿إِلَّا الذَّمَّى: فَإِنَّهُ لَا يُحَدُّ بِشُرْبِهِ فِي الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ﴾. وكذا قال فى الهداية.

وكذا الحربى المستأمن. وهذا المذهب كما قال. وعليه جماهير الأصحاب.

قال فى الفروع، وغيره: المذهب لا يحد. وجزم به فى الوجيز، وغيره. وقدمه فى الفروع، وغيره. وصححه فى المذهب، والخلاصة، والمصنف، وغيرهم.

قال فى البلغة: ولو رضى بحكمنا، لأنه لم يلتزم الانقياد فى مخالفة دينه.

وعنه: يحد الذمى، دون الحربى.

وعنه: يحد إن سكر. اختاره فى المحرر.

وقال فى القواعد الأصولية: وكلام طائفة من الأصحاب يشعر ببناء هذه المسألة على أن الكفار: هل هم مخاطبون بفروع الإسلام، أم لا؟  
فقال الزركشى: وقد بنى الروايتان على تكليفهم بالفروع. لكن المذهب ثم قطعاً: تكليفهم بها.

قوله: ﴿وَهَلْ يُحَدُّ بِوُجُودِ الرَّائِحَةِ؟ عَلَى رَوَاتَيْنِ﴾.

وأطلقهما فى مسبوك الذهب، وتجرید العناية، ونهاية ابن رزین.

إحداهما: لا یحد، وهو المذهب<sup>(١)</sup>، صححه المصنف<sup>(٢)</sup>، والشارح<sup>(٣)</sup>، وابن منجا فى شرحه، وصاحب الخلاصة، والتصحيح، وغيرهم.

وحزم به فى الوجيز، والمنور.

وقدمه فى الفصول، والهداية، والمذهب، والكافى، والهادى، والمحرم، والنظم، والرعايتين، والحاوى الصغير، وإدراك الغاية، والفروع، وغيرهم.

والرواية الثانية: یحد إذا لم يدع شبهة<sup>(٤)</sup>.

قال ابن أبى موسى فى الإرشاد: هذه أظهر عن الإمام أحمد رحمه الله. واختارها ابن عبدوس فى تذكرته، والشيخ تقي الدين رحمه الله. وقدمها فى المستوعب.

وعنه: یحد وإن ادعى شبهة. ذكرها فى الفروع. وذكر هذه المسألة فى آخر «باب حد الزنا». وأطلقهن فى تجرید العناية.

ونقل الجماعة عن الإمام أحمد رحمه الله: یؤدب برأئحته.

واختاره الخلال، كالحاضر مع من يشربه. نقله أبو طالب.

(١) لأن الرائحة یحتمل أنه تمضمض بها أو حسبها ماء فلما صارت فى فيه مجها أو ظنها لا تکره أو كان مکرها أو أكل نبقاً تالفاً أو شرب شراب التفاح فإنه یكون منه كرائحة الخمر، وإذا احتمل ذلك لم یجب الحد الذى یدراً بالشبهات، انظر المغنى (٣٣٢/١٠)

(٢) انظر المغنى (٣٣٢/١٠)

(٣) انظر الشرح الكبير (٣٣٥/١٠)

(٤) فقد روى عن الخليفة عمر -رضى الله عنه- أنه قال لى وجدت من عبید الله ریح الشراب فأقر أنه شرب الطلا فقال الخليفة عمر: لى سائل عنه فإن كان یکره جلده ولأن الرائحة تدل على شربه فجری مجرى الإقرار. انظر المغنى (٣٣٢/١٠)



### فائدتان

إحدهما: لو وجد سكران وقد تقيأ الخمر، ف قيل: حكمه حكم الرائحة. قدمه في الفصول. وجزم به في الرعاية الكبرى وقيل: يحد هنا، وإن لم تحده بالرائحة. واختاره المصنف<sup>(١)</sup>، والشارح<sup>(٢)</sup>. وهو ظاهر كلامه في الإرشاد. وهذا المذهب على ما اصطلاحناه في الخطبة. وأطلقهما في الفروع.

الثانية: يثبت شربه للخمر بإقراره مرة، على الصحيح من المذهب، كحد القذف. جزم به في الفصول، والمذهب، والحاوي الصغير، والمغنى<sup>(٣)</sup>، والشرح<sup>(٤)</sup>. وقدمه في الفروع.

وعنه: مرتين.

اختاره القاضى وأصحابه، وصححه الناطم، واختاره ابن عبدوس في تذكرته. وقدمه في المحرر، والنظم، والرعايتين. وجزم به في المنور، وغيره. وجعل أبو الخطاب: أن بقية الحدود لا تثبت إلا بإقراره مرتين.

وقال في عيون المسائل - في حد الخمر بمرتين -: وإن سلمناه فلائنه لا يتضمن إتلافًا، بخلاف حد السرقة.

قال في الفروع: ولم يفرقوا بين حد القذف وغيره إلا بأنه حق آدمى كالقود. فدل على رواية فيه، قال: وهذا متجه. وبُثبت أيضًا شربها بشهادة عدلين مطلقًا على الصحيح من المذهب.

وقيل: ويعتبر قولهما عالمًا بتحريمه مختارًا. وأطلقهما في الرعاية الكبرى.

قوله: ﴿وَالْعَصِيرُ إِذَا أَتَتْ عَلَيْهِ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ: حَرْمٌ﴾.

هذا المذهب، نص عليه، وعليه الأصحاب<sup>(٥)</sup>. وبين ذلك في المحرر، والوجيز، وغيرهما. فقالوا: بلياليهن. وهو من مفردات المذهب.

(١) انظر المغنى (٣٣٢/١٠)

(٢) انظر الشرح الكبير (٣٣٦/١٠)

(٣) انظر المغنى (٣٣١/١٠)

(٤) انظر الشرح الكبير (٣٣٥/١٠)

(٥) لما روى أبو داود بإسناد عن ابن عباس أن النبي - ﷺ - كان ينبذ له الزبيب فيشربه اليوم والغد بعد الغد إلى مساء الثالثة ثم يأمر به فيسقى الخدم أو يهراق. وروى الشانجي بأسناد عن النبي - ﷺ - أنه قال «اشربوا ما لم يأخذ شيطاناه. قبل: وفي كم يأخذ شيطاناه؟ قال: في ثلاث، ولأن الشدة تحصل في الثلاث غالبًا وهي خفية تحتاج إلى ضابط فجاز جعل الثلاث ضابطًا لها، انظر الشرح الكبير (٣٣٩-٣٣٨/١٠)

وقيل: لا يجرم ما لم يغفل<sup>(١)</sup>. اختاره أبو الخطاب. وحمل كلام الإمام أحمد رحمه الله على ذلك.

فقال في الهداية: وعندى أن كلام الإمام أحمد رحمه الله محمول على عصير يتخمّر في ثلاث غالباً.

فائدة: لو طبخ قبل التحريم: حل، إن ذهب ثلثاه، وبقي ثلثه، وهذا المذهب، نقله الجماعة عن الإمام أحمد رحمه الله، وقطع به الأكثر.

قال أبو بكر: هو إجماع من المسلمين. وقدمه في الفروع.

وقال في المغنى، والشارح، وغيرهما: الاعتبار في حله عدم الإسكار، سواء ذهب بطبخه ثلثاه أو أقل أو أكثر، أو لم يسكر<sup>(٢)</sup>.

قوله: ﴿إِلَّا أَنْ يُغْلَى قَبْلَ ذَلِكَ. فَيَحْرُمُ﴾.

نص عليه. وهو المذهب. نقله الجماعة عن الإمام أحمد رحمه الله. وجزم به في الوجيز، وغيره. وقدمه في الفروع، وغيره.

وعنه: إذا غلى أكرهه، وإن لم يسكر، فإذا أسكر فحرام.

وعنه: الوقف فيما نشأ.

قوله: ﴿وَلَا يُكْرَهُ أَنْ يُتْرَكَ فِي الْمَاءِ تَمَرًا، أَوْ زَيْبًا وَنَحْوَهُ، لِيَأْخُذَ مُلُوحَتَهُ، مَا لَمْ يَشْتَدَّ أَوْ يَأْتِيَ عَلَيْهِ ثَلَاثٌ﴾.

وهذا المذهب، نص عليه، وعليه الأصحاب.

ونقل ابن الحكم: إذا نقع زيبًا، أو تمر هندي، أو عنابًا، ونحوه لدواء غدوة ويشربه عشية، أو عشية ويشربه غدوة: هذا نبيذ أكرهه. ولكن يطبخه ويشربه على المكان. فهذا ليس بنبيذ.

فائدة: لو غلى العنب - وهو غنب على حاله - فلا بأس به. نقله أبو داود: واقتصر عليه في الفروع.

قوله: ﴿وَلَا يُكْرَهُ الْإِتْبَادُ فِي الدُّبَاءِ وَالْحَنْتَمِ وَالنَّقِيرِ وَالْمُزَفَّتِ﴾.

هذا المذهب بلا ريب، وعليه جماهير الأصحاب، وجزم به في الوجيز، والمنور، ومنتخب الأدمي، وغيرهم. وصححه في الهداية، والخلاصة، والنظم، وتجريد العناية، وغيرهم.

(١) لقول رسول الله ﷺ - «اشربوا في كل وعاء ولا تشربوا مسكرًا». أخرجه أبو داود ولأن علة تحريمه الشدة المطربة وإنما ذلك في المسكر خاصة. انظر الشرح الكبير (٣٣٨/١٠)

(٢) انظر المغنى (٣٤١/١٠) الشرح الكبير (٣٤٠/١٠-٣٤١)

وقدمه فى المغنى<sup>(١)</sup>، والمحرم، والشرح<sup>(٢)</sup>، والرعايتين، والحاوى الصغير، والفروع، وغيرهم.

وعنه: يكره.

قال الخلال: عليه العمل.

وذكر ابن القيم رحمه الله فى الهدى رواية: أنه يحرم.

وعنه يكره فى هذه الأوعية، وفى غيرها، إلا سقاء يوكى حيث بلغ الشراب، ولا يتركه يتنفس.

نقله جماعة عن الإمام أحمد رحمه الله.

ونقل أبو دواد: ولا يعجبني إلا هو.

ونقل جماعة: أنه كرهه السقاء الغليظ.

قوله: ﴿وَيُكْرَهُ الْخَلِيطَانِ. وَهُوَ أَنْ يَنْتَبَذَ شَيْئَيْنِ، كَالْتَّمْرِ وَالزَّبِيبِ﴾.

وكذا البسر والتمر ونحوه، وهذا المذهب بلا ريب، وعليه جماهير الأصحاب. ونقله الجماعة عن الإمام أحمد رحمه الله. وجزم به فى الوجيز، وغيره. وقدمه فى الفروع، والمحرم، والنظم، والمغنى<sup>(٣)</sup>، والشرح<sup>(٤)</sup>، وغيرهم.

وعنه: يحرم. اختاره أبو بكر فى التنبيه.

قال الإمام أحمد رحمه الله: الخليطان حرام.

قال القاضى: يعنى أحمد رحمه الله بقوله «حرام» إذا اشتد وأسكر، وإذا لم يسكر:

لم يحرم.

قال المصنف، والشارح، وغيرهما: وهذا هو الصحيح<sup>(٥)</sup>.

(١) انظر المغنى (٣٤١/١٠)

(٢) انظر الشرح الكبير (٣٤٠/١٠)

(٣) انظر المغنى (٣٤٢/١٠)

(٤) انظر الشرح الكبير (٣٤١/١٠)

(٥) قال الشيخ موفق الدين وتبعه تلميذه: وإنما نهى النبى -ﷺ- لعله إسراعه إلى السكر المحرم فإذا لم يوجد لم يثبت التحريم، كما أنه عليه السلام نهى عن الانتباز فى الأوعية المذكورة لهذه العلة ثم أمرهم بالشرب فيها ما لم توجد حقيقة الإسكار فقد دل على صحة هذا ما روى عن السيدة عائشة -رضى الله عنها- قالت كنا ننبد لرسول الله -ﷺ- فناخذ قبضة من تمر وقبضة من زبيب فنطرحها فيه ثم نصب عليها الماء فننذه غدوة فيشربه عشية وننذه عشية فيشربه غدوة، أخرجه أبو دواد وابن ماجه. فلما كانت مدة الانتباز قريبة وهى يوم وليلة لا يتوهم الإسكار فيها لم يكره فلو كان مكروهاً فعل-

وعنه: لا يكره. اختاره في الترغيب.

قال في المغنى، والشرح: لا يكره ما كان في المدة اليسيرة، ويكره ما كان في مدة يحتمل إفضاؤه فيها إلى الإسكار<sup>(١)</sup>. ولا يثبت التحريم ما لم يغل. أو تمض عليه ثلاثة أيام.

فائدة: يكره انتباز المذنب وحده. قاله في المحرر، والنظم، والرعايتين، والحاوى الصغير، والفروع، وغيرهم.

قوله: ﴿وَلَا بَأْسَ بِالْفُقَّاعِ﴾.

هذا المذهب، وعليه جماهير الأصحاب، لأنه لا يسكر. ويفسد إذا بقى.

وعنه: يكره. وعنه: يحرم. ذكرها في الوسيلة.

قال في تجريد العناية: وشذ من نقل تحريمه.

فائدة: جعل الإمام أحمد رحمه الله وضع زبيب في خردل: كعصير. وأنه إن صُب فيه خل: أكل.

\* \* \*

### باب التعزير

قوله: ﴿وَهُوَ وَاجِبٌ فِي كُلِّ مَعْصِيَةٍ لَا حَدَّ فِيهَا وَلَا كَفَّارَةَ كَالِاسْتِمْتَاعِ الَّذِي لَا يُوجِبُ الْحَدَّ، وَإِتْيَانِ الْمَرْأَةِ الْمَرْأَةَ وَسَرَقَةِ مَا لَا يُوجِبُ الْقَطْعَ، وَالْجَنَائِيَةِ عَلَى النَّاسِ بِمَا لَا قِصَاصَ فِيهِ، وَالْقَذْفِ بِغَيْرِ الزَّئْنِ، وَنَحْوِهِ﴾.

وإذا كانت المعصية لا حد فيها ولا كفارة - كما مثل المصنف - وفعلها: فإنه يعزر. وقد يفعل معصية لا كفارة فيها، ولا حد، ولا تعزير أيضًا. كما لو شتم نفسه أو سبها. قاله القاضى.

ومال الشيخ تقي الدين رحمه الله: إلى وجوب التعزير.

قلت: وهو ظاهر كلام المصنف، وغيره. وقد تقدم بعض ذلك في مسائل متفرقة. منها: الزيادة على الحد إذا شرب الخمر في رمضان.

- هذا في بيت النبي ﷺ - له فعلى هذا لا يكره ما كان في المدة اليسيرة ويكره ما كان في مدة يحتمل إفضاؤه إلى الإسكار ولا يثبت التحريم ما لم يغل أو تمض عليه ثلاثة أيام. انظر المغنى (٣٤٢/١٠).

(١) ونقلته في الطامش قبل الاطلاع عليه هنا انظر المغنى (٣٤٢/١٠) الشرح الكبير (٣٤٢).

قال الزركشى: ولا يشرع التعزير فيما فيه حد. إلا على ما قاله أبو العباس ابن تيمية رحمه الله فى شارب الخمر - يعنى: فى جواز قتله - وفيما إذا أتى حدًا فى الحرم. فإن بعض الأصحاب قال: يغلظ. وهو نظير تغليظ الدية بالقتل فى ذلك. انتهى.

وإن كانت المعصية فيها كفارة - كالظهار، وقتل شبه العمد ونحوه، كالقطر فى رمضان بالجماع - فهذا لا تعزير فيه مع الكفارة. على الصحيح من المذهب.

وهو ظاهر كلام المصنف هنا، وصاحب الوجيز، والهداية، والمذهب، والمستوعب، والخلاصة، وغيرهم.

قال فى الفروع: وهو الأشهر. واختاره القاضى: ذكره عنه فى النكت.

وقيل: يعزر أيضًا. وأطلقهما فى المحرر، والرعايتين، والحاوى الصغير، والفروع، والزركشى.

قال فى الفروع: قولنا «لا كفارة» فائدته فى الظهار، وشبه العمد، ونحوهما لا فى اليمين الغموس إن وجبت الكفارة. لاختلاف سببها وسبب التعزير. فيجب التعزير مع الكفارة فيها.

قوله: «وَهُوَ وَاجِبٌ».

هذا المذهب مطلقاً، وعليه الأصحاب<sup>(١)</sup>، ونص عليه فى سب الصحابى، كحد، وكحق آدمى طلبه. وهو من مفردات المذهب.

وعنه: مندوب<sup>(٢)</sup>. نص عليه فى تعزير رقيقه على معصية، وشاهد زور.

وفى الواضح: فى وجوب التعزير روايتان.

وفى الأحكام السلطانية: إن تشاتم والد وولده: لم يعزر الوالد لحق ولده. ويعزر الولد لحق والده، ولا يجوز إلا بمطالبة الوالد.

وفى المغنى، والشرح - فى قذف الصغير - لا يحتاج فى التعزير إلى مطالبة، لأنه مشروع لتأديبه، فلإمام تعزيره إذا رآه.

(١) لأن ما كان من التعزير منصوباً عليه كوطء جارية امرأته أو جارية مشركة فيجب امتثال الأمر فيه وما لم يكن منصوباً عليه إذا رأى الإمام المصلحة فيه أو علم أنه لا ينزجر إلا به وجب لأنه زاجر مشروع لحق الله تعالى فوجب كالحد. انظر المغنى (٣٤٩/١٠)

(٢) لأن رجلاً جاء إلى النبى - ﷺ - فقال أنى لقيت امرأة فأوجبت منها ما دون أن أطأها فقال: أصليت معنا؟ قال: نعم، فتلا عليه ﴿إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ﴾ وقال فى الأنصار ﴿اقْبَلُوا مِنْ حَسَنِهِمْ وَتَجَاوَزُوا عَنْ مَسِيئَتِهِمْ﴾ قال رجل للنبى - ﷺ - فى حكم حكم به للزير أن كان ابن عمك. فغضب النبى - ﷺ - ولم يعزره على مقالته وقال له رجل: إن هذه لقسمة ما أريد بها وجه الله فلم يعزره. انظر المغنى (٣٤٨/١٠ - ٣٤٩)

قال فى الفروع: يؤيده نص الإمام أحمد - رحمه الله - فىمن سب صحابياً. يجب على السلطان تأديبه. ولم يقيد بطلب وارث. مع أن أكثرهم - أو كثيراً منهم - له وارث. وقد نص فى مواضع على التعزير ولم يقيد. وهو ظاهر كلام الأصحاب. إلا ما تقدم فى الأحكام السلطانية.

ويأتى فى أول «باب أدب القاضى» إذا افتات خصم على الحاكم: له تعزيره. مع أنه لا يحكم لنفسه إجماعاً. فدل أنه ليس كحق آدمى، المفتقر جواز إقامته إلى طلب. وقال المصنف، والشارح: إن كان التعزير منصوباً عليه - كوطء جارية امراته، أو المشتركة - وجب. وإن كان غير منصوص عليه: وجب إذا رأى المصلحة فيه، أو علم أنه لا ينزجر إلا به. وإن رأى العفو عنه جاز<sup>(١)</sup>. ويجب إذا طالب آدمى بحقه. وقال فى الكافى: يجب فى موضعين، فىهما الخبر، إل إن جاء تائباً فله تركه. قال الجحد: فإن جاء من يستوجب التعزير تائباً: لم يعزر عندى. انتهى. وإن لم يحن تائباً وجب. وهو معنى كلامه فى الرعاية. مع أن فيها: له العفو عن حق الله. وقال: إن تشاتم اثنان عزرا. ويحتمل عدمه.

وفى الأحكام السلطانية: يسقط - بعفو آدمى - حقه وحق السلطنة.

وفيه احتمال: لا يسقط، للتهديد والتقويم.

وقال فى الانتصار: ولو قذف مسلم كافراً: التعزير لله، فلا يسقط بإسقاطه.

نقل الميمونى - فىمن زنى صغيراً - لم نر عليه شيئاً. ونقل ابن منصور - فى صبى قال لرجل: يا زانى - ليس قوله شيئاً. وكذا فى التبصرة: أنه لا يعزر. وكذا فى المغنى، وزاد: ولا لعان، وأنه قول الأئمة الثلاثة رحمهم الله.

وقال الشيخ تقي الدين رحمه الله - فى الرد على الرافضى -: لا نزاع بين العلماء أن غير المكلف - كالصبى المميز - يعاقب على الفاحشة تعزيراً بليغاً. وكذا المجنون يضرب على ما فعل لينزجر، لكن لا عقوبة بقتل أو قطع.

وقال فى الرعاية الصغرى، والحاوى الصغير: وما أوجب حداً على مكلف: عزر به المميز، كالقذف.

قال فى الواضح: من شرع فى عشر: صلح تأديبه فى تعزير على طهارة وصلاة فكذا مثله زنى. وهو معنى كلام القاضى. وذكر ما نقله الشانجى فى الغلمان يتمردون: لا بأس بضربهم.

قال فى الفروع: وظاهر ما ذكره الشيخ، وغيره عن القاضى: يجب ضربه على صلاة.

وظاهر كلامهم فى تأديبه فى الإجارة، والديات: أنه جائز.

وأما القصاص - مثل أن يظلم صبى صبيًا، أو مجنون مجنونًا، أو بهيمة بهيمة - فيقتص المظلوم من الظالم، وإن لم يكن فى ذلك زجر، لكن لاستيفاء المظلوم وأخذ حقه.

وحزم فى الروضة: إذا زنى ابن عشر، أو بنت تسع: لا بأس بالتعزير. ذكره فى الفروع فى أثناء «باب المرتد».

فائدة: فى جواز عفو ولى الأمر عن التعزير: الروايتان المتقدمتان فى وجوب التعزير وندبه.

تنبيه: قوله «كالاستمتاع الذى لا يوجب الحد».

قال الأصحاب: يعزر على ذلك.

وقال فى الرعاية: هل حد القذف حق لله، أم لآدمي؟ وأن التعزير لما دون الفرج مثله؟.

قوله: ﴿وَمَنْ وَطِئَ أَمَةً امْرَأَتَهُ فَعَلَيْهِ الْحَدُّ﴾ بلا نزاع فى الجملة ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَ أَحَلَّتْهَا لَهُ: فَيُجْلَدُ مِائَةً﴾.

هذا المذهب<sup>(١)</sup>. حزم به فى المغنى<sup>(٢)</sup>، والعمدة، والشرح<sup>(٣)</sup>، والوجيز، ونظـ المفردات، وغيرهم.

وقدمه فى الهداية، والمذهب، ومسبوك الذهب، والمستوعب، والخلاصة، والمحزر، والنظم، والرعايتين، والحاوى الصغير، والفروع، والقواعد الفقهية، وغيرهم. وهو من مفردات المذهب.

وعنه: يجلد مائة إلا سوطًا. وعنه: يضرب عشرة أسواط. وهما من المفردات أيضًا.

(١) لما روى أبو داود بإسناد عن حبيب بن سالم أن رجلا يقال له عبد الرحمن بن حنين وقع على جارية امرأته فرفع إلى النعمان بن بشير وهو أمير الكوفة فقال: لأقضين فيك بقضية رسول الله - ﷺ - إن كانت أحلتها لك جلدناك مائة فإن لم تكن أحلتها لك رجناك بالحجارة فوجدوها أحلتها له فجلده مائة. انظر المغنى (١٠/١٥٨)

(٢) انظر المغنى (١٠/١٥٧-١٥٨)

(٣) انظر الشرح الكبير (١٠/٣٤٨-٣٥٠)

قوله: ﴿وَهَلْ يَلْحَقُهُ نَسَبٌ وَلَدِيهَا؟ عَلَى رِوَايَتَيْنِ﴾.

وأطلقهما في الهداية، والمذهب، ومسبوك الذهب، والمستوعب، والخلاصة، والمغنى<sup>(١)</sup>، والهادي، والكافي، والمحرر، والشرح<sup>(٢)</sup>، والحاوي الصغير، والرعاية الكبير، والفروع.

إحدهما: يلحقه نسبه<sup>(٣)</sup>، صححه في التصحيح. وجزم به في الوجيز.

الروية الثانية: لا يلحقه نسبه، وهو المذهب<sup>(٤)</sup>. نقله الجماعة عن الإمام أحمد رحمه الله. وصححه في النظم. قال أبو بكر: عليه العمل. قال الإمام أحمد رحمه الله: لما لزمه من الجلد أو الرجم.

وقال الشيخ تقي الدين رحمه الله: إن ظن جوازه: لحقه، وإلا فروايتان فيه وفي حده.

وعنه: يحد، فلا يلحقه نسبه كما لو لم تحلها له ولو مع ظن حلها، نقله منها وعنه فيمن وطئ أمه - إن أكرما: عتقت، وغرم مثلها. وإلا ملكها.

قال الشيخ تقي الدين رحمه الله: وليس يبعد من الأصول. وهذه الرواية: ذكرها الشيخ تقي الدين رحمه الله.

قوله: ﴿وَلَا يُزَادُ فِي التَّغْزِيرِ عَلَى عَشْرِ جُلْدَاتٍ، فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ﴾.

هذا إحدى الروايات، نقله ابن منصور<sup>(٥)</sup>.

قال ابن منجا في شرحه: هذا المذهب، وجزم به في الوجيز، وقدمه في الفروع، لا في وطء الجارية المشتركة. على ما يأتي.

قال القاضي: في كتاب الروايتين - المذهب عندي: أنه لا يزداد على عشر جلدات، إلا في وطء الجارية المشتركة، وجارية زوجته إذا أحلتها له. انتهى.

قال الشارح: وهو حسن. وعنه: لا يزداد على تسع جلدات. نقلها أبو الخطاب ومن بعده.

(١) انظر المغنى (١٥٨/١٠)

(٢) انظر الشرح الكبير (٣٥١/١٠)

(٣) لأنه وطء لا يجب به الحد فلحق به النسب كوطء الجارية المشتركة. انظر المغنى (١٥٨/١٠)

(٤) لأنه وطء في غير ملك ولا شبهة ملك أشبه الزنا المحض. انظر المغنى (١٥٨/١٠)

(٥) لما روى أبو بردة مرفوعاً ولا يجلد أحد فوق عشرة إسواط إلا في حد من حدود الله تعالى. متفق

عليه. انظر المغنى (٣٤٧/١٠) الشرح الكبير (٣٦٣/١٠)



قال الزركشى: ولا يظهر لى وجهها.

وذكر ابن الصيرفى - فى عقوبة أصحاب الجرائم -: أن من صلى فى الأوقات المنهى عنها: ضرب ثلاث ضربات. منقول عن الصحابة رضى الله عنهم.

وذكر ابن بطة - فى كتاب الحمام -: أن عقوبة من دخلها بغير مئزر: يجلد خمس عشرة جلدة. انتهى.

وعنه: ما كان سببه الوطء - كوطء جاريتة المشتركة والمزوجة ونحوه - ضرب مائة. ويسقط عنه النفى. وهى الرواية التى ذكرها المصنف هنا.

قال: وكذلك تخرج فيمن أتى بهيمة. يعنى إذا قلنا: أنه لا يحد، وهذا التخريج لأبى الخطاب.

اعلم أنه إذا وطئ جاريتة المشتركة: يعزر بضرب مائة إلا سوطاً. على الصحيح من المذهب، ونص عليه فى رواية الجماعة. وقدمه فى الهداية، والمذهب، والمستوعب، والمحرم، والنظم، والفروع.

وعنه: يضرب مائة. ويسقط عنه النفى. وله نقصه.

وقدم فى الرعايتين، والحاوى، والقواعد الفقهية: أنه يجلد مائة.

قال فى الخلاصة: فما كان سببه الوطء: يضرب فيه مائة. ويسقط النفى.

وقيل: عشر جلدات. انتهى.

وجزم به الأدمى فى منتخبه.

وعنه: لا يزداد على عشر جلدات. وهو الذى قدمه المصنف هنا.

وأما إذا وطئ جاريتة المزوجة، أو المحرمة برضاع - إذا قلنا: لا يحد بذلك على ما تقدم فى «باب حد الزنى» - فعنه: أن حكمه حكم وطء الجارية المشتركة، على ما تقدم.

قال فى الفروع: وهى أشهر عند جماعة.

وجزم به فى الهداية، والمذهب، والمستوعب، والمصنف هنا، والمحرم، والرعايتين، والحاوى الصغير، وغيرهم.

وعنه: لا يزداد على عشرة أسواط، وإن زدنا عليها فى وطء الجارية المشتركة. وهو المذهب على ما اصطلاحناه. قدمه فى الفروع.

قال القاضى: هذا المذهب، كما تقدم عنه.

وأما إذا وطئ فيما دون الفرج، فنقل يعقوب: أن حكمه حكم الوطء فى الفرج، على ما تقدم.

وجزم به فى الهداية، والمذهب، والمستوعب، والمحرم، والنظم، والرعايتين، والحاوى، وغيرهم، على ما قدموه وعنه: لا يزداد فيه على عشرة أسواط، وإن زدنا فى الوطء فى الفرج.

قال القاضى: هذا المذهب.

وقدمه فى الفروع.

وهو المذهب على المصطلح كما تقدم.

فائدة: لو وطئ ميتة - وقلنا: لا يحد، على ما تقدم - عزز بمائة جلدة. وإن وطئ جارية ولده: عزز. على الصحيح من المذهب. ويكون مائة. وقيل: لا يعزر. وقيل: إن حملت منه ملكها، وإلا عزز.

وإن وطئ أمة أحد أبويه، علما بتحريمه - وقلنا: لا يحد - عزز بمائة سوط، وكذا لو وجد مع امرأته رجلا، فإنه يعزر بمائة جلدة. قال ذلك فى الرعايتين، وغيره. ويأتى فيه من الخلاف ما فى نظائره.

وأما العبد - على القول بأن الحر يعزر بمائة أو بمائة إلا سوطاً - فإنه يجلد خمسين إلا سوطاً. على الصحيح من المذهب. جزم به فى المحرم، والنظم، والفروع، وغيرهم. وقيل: خمسون. قدمه فى الرعايتين، والحاوى الصغير.

وقول المصنف «وغير الوطء لا يبلغ به أدنى الحدود» من تمة الرواية، أو رواية برأسها.

وجزم بهذا الخرقى، وغيره. وقدمه فى الهداية، والمذهب، والمحرم، والنظم، وغيرهم، إلا ما استثنوه مما سببه الوطء.

فعلى هذه الرواية - وهى اختيار الخرقى - لا يبلغ به أدنى الحدود.

قال الزركشى: كذا فهم عنه القاضى وغيره. وقاله فى الفصول.

وقال فى الفروع: فعلى قول الخرقى: روى عنه أدنى حد عليه. وهو أشهر. ونصره أبو الخطاب، وجماعة. وجزم به فى المحرم، وغيره.

قال الزركشى: وهو قول أكثر الأصحاب.

فعلى هذا: لا يبلغ بالحر أدنى حده. وهو الأربعون، أو الثمانون. ولا بالعبد أدنى حده. وهو العشرون، أو الأربعون.

وقال المصنف، والشارح، وصاحب الفروع: ويحتمل كلام الإمام أحمد والخرقي رحمهما الله: أن لا يبلغ بكل جنابة حداً مشروعاً من جنسها، ويجوز أن يزيد على حد من غير جنسها.

فعلى هذا: ما كان سببه الوطء: يجوز أن يجلد مائة إلا سوطاً، لينقص عن حد الزنى. وما كان سببه غير الوطء، لم يبلغ به أدنى الحدود. وإليه ميل الشيخ تقي الدين رحمه الله.

قال الزركشى: وهو أقعد من جهة الدليل. زاد فى الفروع، فقال: ويكون ما لم يرد به نص بحبس وتوبيخ.

وقيل: فى حق الله الحبس والتوبيخ.

#### فائدتان

إحداهما: إذا عزره الحاكم: أشهره لمصلحة. نقله عبد الله فى شاهد الزور. ويأتى ذلك فى آخر «باب الشهادة على الشهادة».

الثانية: يحرم التعزير بحلق لحيته.

وفى تسويد وجهه: وجهان. وأطلقهما فى الفروع.

قلت: الصواب الجواز.

وقد توقف الإمام أحمد رحمه الله فى تسويد الوجه.

وسئل الإمام أحمد رحمه الله- فى رواية مهنا - عن تسويد الوجه؟ قال مهنا: فرأيت كأنه كره تسويد الوجه. قاله فى النكت فى شهادة الزور.

وذكر فى الإرشاد، والترغيب: أن عمر رضى الله عنه حلق رأس شاهد الزور. وذكر ابن عقيل عن أصحابنا: لا يركب، ولا يخلق رأسه، ولا يمثل به. ثم جوزه هو لمن تكرر منه، للردع.

قال الإمام أحمد رحمه الله: ورد عن عمر رضى الله عنه: يضرب ظهره ويخلق رأسه. ويسخم وجهه. ويطاف به. ويطال حبسه.

وقال فى الأحكام السلطانية: له التعزير بحلق شعره، لا لحيته، وبصلبه حيا. ولا يمنع من أكل ووضوء. ويصلى بالإيماء ولا يعيد.

قال فى الفروع: كذا قال. قال: ويتوجه لا يمنع من صلاة.  
قلت: وهو الصواب.

وقال القاضى أيضاً: وهل يجرد فى التعزير من ثيابه إلا ما يستر عورته؟ اختلفت الرواية عنه فى الحد.

قال: ويجوز أن ينادى عليه بذنبه، إذا تكرر منه ولم يقلع.  
ثم ذكر كلام الإمام أحمد رحمه الله فى شاهد الزور، وقال: فنص أنه ينادى عليه بذنبه. ويطاف به. ويضرب مع ذلك.

قال فى الفصول: يعزر بقدر رتبة المرمى. فإن المعيرة تلحق بقدر مرتبته.

قال الشيخ تقي الدين رحمه الله: يعزر بما يردعه، كعزل متول.  
وقال: لا يتقدر لكن ما فيه مقدر لا يبلغه. فلا يقطع بسرقة دون نصاب، ولا يحـد حد الشرب بمضمضة خمر ونحوه. وقال: هو الرواية عن الإمام أحمد رحمه الله. واختيار طائفة من أصحابه. وقد يقال: بقتله للحاجة.

وقال: يقتل مبتدع داعية. وذكره وجهاً، وفاقاً للمالك رحمه الله. ونقله إبراهيم ابن سعيد الأطروش عن الإمام أحمد رحمه الله فى الدعاة من الجهمية.

وقال الشيخ تقي الدين رحمه الله - فى الخلوة بأجنبية، واتخاذ الطواف بالصخرة ديناً، وفى قول الشيخ «انذروا لى، واستعينوا بى» - إن أصر ولم يتب: قتل، وكذا من تكرر شربه للخمر ما لم ينته بدونه، للإخبار فيه.

ونص الإمام أحمد رحمه الله - فى المبتدع الداعية - يحبس حتى يكف عنها.  
وقال فى الرعاية: من عرف بأذى الناس وما لهم، حتى بعينه، ولم يكف: حبس حتى يموت.

وقال فى الأحكام السلطانية: للوالى فعله، لا للقاضى.  
ونفقته من بيت المال لدفع ضرره.

وقال فى الترغيب: للإمام حبس العائن. وتقدم فى أوائل «كتاب الجنائيات» إذا قتل العائن: ماذا يجب عليه؟

قال فى الفروع: ويتوجه إن كثر مجزومون ونحوهم: لزمهم التنحى ناحية.  
 وظاهر كلامهم: لا يلزمهم، فلإمام فعله.  
 وجوز ابن عقيل قتل مسلم جاسوس للكفار. وزاد ابن الجوزى: إن خيف  
 دوامه. وتوقف فيه الإمام أحمد رحمه الله.  
 وقال ابن الجوزى- فى كشف المشكل -: دل حديث حاطب بن بلتعة رضى الله  
 عنه على أن الجاسوس المسلم لا يقتل. ورده فى الفروع. وهو كما قال. وعند  
 القاضى: يعنف ذو الهبة. وغيره يعزر.  
 وقال الأصحاب: ولا يجوز قطع شىء منه، ولا جرحه، ولا أخذ شىء من ماله.  
 قال فى الفروع: فيتوجه أن إتلافه أولى، مع أن ظاهر كلامهم: لا يجوز.  
 وجوز الشيخ تقي الدين رحمه الله التعزير بقطع الخبز، والعزل عن الولايات.  
 ونقل ابن منصور: لا نفى إلا للزانى والمخنث.  
 وقال القاضى: نفيه دون سنة.  
 واحتج به الشيخ تقي الدين رحمه الله، وبنفى عمر رضى الله عنه نصر بن حجاج.  
 وقال فى الفنون: للسلطان سلوك السياسة. وهو الحزم عندنا. ولا تقف السياسة  
 على ما نطق به الشرع.  
 وقال الشيخ تقي الدين رحمه الله: وقوله «الله أكبر عليك» كالدعاء عليه وشتمه  
 بغير فرية، نحو «يا كلب» فله قوله له، أو تعزير.  
 ولو لعنه فهل له أن يلعنه؟ ينبى على جواز لعنة المعين.  
 ومن لعن نصرانيا: أدب أدباً خفيفاً، إلا أن يكون قد صدر من النصرانى ما  
 يقتضى ذلك.  
 وقال أيضاً: ومن دعى عليه ظلماً: فله أن يدعى على ظالمه بمثل ما دعا به عليه نحو  
 «أخزأك الله» أو «لعنك الله» أو يشتمه بغير فرية، نحو «يا كلب، يا خنزير» فله أن  
 يقول له مثل ذلك.  
 وقال الإمام أحمد رحمه الله: الدعاء قصاص. ومن دعا على ظالمه فما صير.  
 انتهى.

قوله: ﴿وَمَنْ اسْتَمْنَىٰ بِيَدِهِ لِغَيْرِ حَاجَةٍ: عَزَّرَ﴾.

هذا المذهب<sup>(١)</sup>، وعليه الأصحاب، لفعله محرماً. وجزم به فى الوجيز، وغيره. وقدمه فى الفروع، وغيره. وعنه: يكره. نقل ابن منصور: لا يعجنى بلا ضرورة.

قوله: ﴿وَإِنْ فَعَلَهُ خَوْفًا مِنَ الزَّنى: فَلَا شَىْءَ عَلَيْهِ﴾.

هذا المذهب<sup>(٢)</sup>، وعليه جماهير الأصحاب، لإباحته إذن.

قال فى الوجيز: وإن فعله خوفاً من الزنى، ولم يجد طَوْلاً لحره، ولا ثمن أمة: فلا شىء عليه.

وجزم بأنه لا شىء عليه فى الهداية، والمذهب، والمستوعب، والخلاصة، والهادى، والكافى، والمغنى، والمحرم، والشرح، والنظم، ونظم المفردات. وتذكرة ابن عبدوس، وإدراك الغاية، والمنور، والمنتخب، وغيرهم.

قدمه فى الرعايتين والحاوى الصغير والفروع، وغيرهم. وهو من مفردات المذهب.

قلت: لو قيل بوجوبه فى هذه الحالة: لكان له وجه، كالمضطر، بل أولى، لأنه أخف. ثم وجدت ابن نصر الله- فى حواشى الفروع- ذكر ذلك.

وعنه: يكره. وعنه: يحرم. ولو خاف الزنى. ذكرها فى الفنون، وأن حنبلاً نصرها، لأن الفرج - مع إباحته بالعقد - لم ييح بالضرورة. فهنا أولى. وقد جعل الشارع الصوم بدلاً من النكاح، والاحتلام مزيل لشدة الشبق مفتر للشهوة.

#### فائدتان

إحدهما: لا يباح الاستمناء إلا عند الضرورة. ولا يباح نكاح الإماء إلا عند الضرورة.

فإذا حصلت الضرورة قدم نكاح الإماء. ولا يحل الاستمناء كما قطع به فى الوجيز، وغيره. ونص عليه الإمام أحمد رحمه الله. وقدمه فى القاعدة الثانية عشرة بعد المائة.

وقال ابن عقيل فى مفرداته: الاستمناء أحب إلى من نكاح الأمة.

(١) لأنه معصية. انظر الشرح الكبير (٣٦٣/١٠)

(٢) لأنه لو فعل ذلك خوفاً على بدنه لم يلزمه شىء ففعله خوفاً على دينه أولى. انظر الشرح الكبير (٣٦٣/١٠)

قال فى القاعدة: وفيه نظر. وهو كما قال.  
الثانية: حكم المرأة فى ذلك حكم الرجل. فتستعمل شيئاً مثل الذكر عند الخوف من الزنى. وهذا الصحيح. قدمه فى الفروع.  
وقال ابن عقيل: ويحتمل المنع. وعدم القياس.  
وقال القاضى فى ضمن المسألة- لما ذكر المرأة- قال بعض أصحابنا: لا بأس به إذا قصدت به إطفاء الشهوة والتعفف عن الزنى. قال: والصحيح عندى أنه لا يباح.

\* \* \*

### باب القطع فى السرقة

فائدة: قوله: ﴿وَلَا يَجِبُ إِلَّا بِسَبْعَةِ أَشْيَاءَ أَحَدُهَا: السَّرِقَةُ، وَهِيَ أَخْذُ الْمَالِ عَلَى وَجْهِ الْإِخْتِفَاءِ﴾.

يشترط فى السارق: أن يكون مكلفاً بلا نزاع. وأن يكون مختاراً على الصحيح من المذهب، وعليه الأصحاب.

وعنه: أو مكره. وعنه: أو سكران. قاله فى الرعاية.

قلت: تقدمت أحكام السكران فى أول «كتاب الطلاق».

قوله: ﴿فَلَا قَطْعَ عَلَى مُنْتَهَبٍ، وَلَا مُخْتَلِسٍ، وَلَا غَاصِبٍ، وَلَا خَائِنٍ، وَلَا جَاوِدٍ وَدِيعَةٍ﴾. بلا نزاع أعلمه.

وقوله: ﴿وَلَا عَارِيَةٍ﴾.

هذا إحدى الروايتين. اختاره الخرقى، وابن شاقلا، وأبو الخطاب، والمصنف<sup>(١)</sup>، والشارح<sup>(٢)</sup>، وابن منجا فى شرحه. وعنه: يقطع جاحد العارية. وهو المذهب. نقله الجماعة عن الإمام أحمد رحمه الله.

قال فى الفروع: نقله- واختاره- الجماعة.

قال فى المحرر<sup>(٣)</sup>، والحاوى، والزركشى: هذا الأشهر.

(١) انظر المغنى (١٠/٢٤٠)

(٢) انظر الشرح الكبير (١٠/٢٤٠)

(٣) انظر المحرر (٢/١٥٦)

وجزم به القاضى فى الجامع الصغير، وأبو الخطاب، والشريف فى خلافيهما، وابن عقيل فى المفردات، وابن البناء، وصاحب الوجيز، والمنور، وغيرهم.

وقدمه فى المذهب، والمحزر، والفروع، ونظم المفردات، وغيرهم.

واختاره الناظم. وهو من مفردات المذهب. وأطلقهما فى الخلاصة، والرايعتين.

قوله: ﴿وَيَقْطَعُ الطَّرَارُ. وَهُوَ الَّذِي يُطُّ الْجَيْبُ وَغَيْرُهُ، وَيَأْخُذُ مِنْهُ﴾. هذا المذهب.

قال فى الفروع: ويقطع الطرار على الأصح. وجزم به فى الوجيز، والمنور، ومنتخب الأدمى، وغيرهم. وقدمه فى الهداية، والمذهب، والمستوعب، والخلاصة، والهادى، والمحزر، والحاوى الصغير، وغيرهم.

قال ابن منجا فى شرحه: هذا المذهب. ومال إليه المصنف<sup>(١)</sup>، والشارح<sup>(٢)</sup>.

وعنه: لا يقطع. وأطلقهما فى الرايعتين.

وبنى القاضى - فى كتابه الروايتين - الخلاف على أن الجيب والكُم: هل هما حرز مطلقاً بشرط أن يقبض على كمه ويزر جيبيه ونحوه ذلك أم لا؟

فائدة: يقطع - على الأصح من المذهب والروايتين - إذا أخذه بعد سقوطه، وكان نصاباً، مع أن ذلك حرز.

وقال ابن عقيل: حرز على الأصح.

وبنى فى التزغيب القطع على الروايتين فى كونه حرزاً.

تنبيه: دخل فى قوله: ﴿الثَّانِي: أَنْ يَكُونَ الْمَسْرُوقُ مَالاً مُحْتَرَمًا﴾.

الملح. وهو صحيح. فلو سرق من الملح ما قيمته نصاب: قطع. على الصحيح من المذهب.

وقيل: لا يقطع. اختاره أبو بكر، وغيره. وأطلقهما فى المحزر<sup>(٣)</sup>، والنظم، والرايعتين. والحاوى.

(١) انظر المحزر (١٥٦/٢)

(٢) انظر المغنى (٢٦٠/١٠)

(٣) انظر المحزر (١٥٦/٢)



وهل يقطع بسرقة تراب وكلاً وسِرُّ جين طاهر؟ على وجهين. وأطلقهما في المحرر<sup>(١)</sup>، والحاوى الصغير، والفروع. وأطلق في المذهب، والنظم في الكلاً الوجهين.

أحدهما: يقطع بذلك. وهو المذهب.

وهو ظاهر كلام المصنف، وكثير من الأصحاب، وقدمه في الرعايتين، واختاره أبو إسحاق، وابن عقيل.

والوجه الثاني: لا يقطع به. اختاره الناظم في السرجين، والتراب.

قال أبو بكر: لا قطع بسرقة كلاً. وجزم به في المغنى، والكافى: في السرجين الطاهر<sup>(٢)</sup>.

وقال في التراب: الذمى له قيمة - كالأرمنى، والذي يعد للغسل به - يحتمل وجهين. وتبعه الشارح في ذلك كله<sup>(٣)</sup>، وابن رزين في شرحه.

وأما السرجين، فالصحيح من المذهب: أنه لا يقطع به. وقدمه في المذهب، وغيره. وجزم به في المغنى<sup>(٤)</sup>، والكافى<sup>(٥)</sup>، والشرح<sup>(٦)</sup>، وشرح ابن رزين، وغيرهم. وقيل: يقطع به. اختاره ابن عقيل.

وقال في الفروع: والأشهر في الثلج: وجهان. انتهى.

وظاهر ما جزم به في الرعاية الكبرى: أنه يقطع به. فإنه قال: وما أصله الإباحة كغيره. واختار القاضى عدم القطع بسرقة.

وقال المصنف في المغنى: الأشبه أنه كالمالح. ولا يقطع بسرقة الماء. على الصحيح من المذهب. قطع به في المغنى، والشرح، وقالوا: لا نعلم فيه خلافاً. وقدمه في المذهب، والفروع.

واختاره الناظم، وأبو بكر، وابن شاقلا.

(١) انظر المحرر (١٥٦/٢)

(٢) لأنه لا يتمول عادة ولا تكثر الرغبات فيه فأشبهه التراب الذى للبناء. انظر المغنى (٢٤٧/١٠) الكافى

(٧٤/٤)

(٣) انظر الشرح الكبير (٢٤٥/١٠)

(٤) لأنه لا قيمة له. انظر المغنى (٢٤٧/١٠)

(٥) انظر الكافى (٧٤/٤)

(٦) انظر الشرح الكبير (٢٤٥/١٠)

وقال ابن عقيل: يقطع. وقدمه فى الرعايتين. وجزم به ابن هبيرة. قاله فى تصحيح المحرر. وأطلقهما فى المحرر، والحاوى الصغير.

وقال فى الروضة: إن لم يتمول عادة- كماء وكلا محرز- فلا قطع فى إحدى الروايتين. انتهى.

ويقطع بسرقة الصيد، على الصحيح من المذهب. جزم به فى الهداية، والمذهب، ومسبوك الذهب، والمستوعب، والخلاصة، المذهب، والمغنى، والشرح، والرعايتين، وغيرهم.

وقدمه فى الفروع. وفى الواضح: فى صيد مملوك محرز: روايتان. نقل ابن منصور: لا قطع فى طير، لإباحته أصلاً. ويأتى: إذا سرق الذمى. أو المستأمن، أو سرق منهما.

قوله: ﴿وَيَقْطَعُ بِسَرْقَةِ الْعَبْدِ الصَّغِيرِ﴾.

هذا المذهب مطلقاً. جزم به فى الهداية، والمذهب، والخلاصة، وشرح ابن منجا، والمحرر<sup>(١)</sup>، والنظم، والوجيز، والحاوى الصغير، والمنور، ومنتخب الأدمى، وغيرهم. وقدمه فى الرعاية، والفروع.

وقال المصنف فى المغنى<sup>(٢)</sup>، والشارح<sup>(٣)</sup>، وصاحب الترغيب، وغيرهم: لا قطع بسرقة عبد مميز.

قال ابن منجا فى شرحه: وهو مراد المصنف هنا. يعنى: أن مراده غير المميز. تنبيه: مفهوم كلام المصنف: أنه لا قطع بسرقة عبد كبير وهو صحيح. وهو المذهب. وهو ظاهر كلام أكثر الأصحاب.

وقال فى الكافى: لا قطع بسرقة عبد كبير أكرهه<sup>(٤)</sup>.

وقال فى الترغيب: فى العبد الكبير وجهان.

#### فائدتان

إحدهما: يقطع بسرقة العبد المجنون والنائم، والأعجمى الذى لا يميز. على الصحيح من المذهب، وعليه أكثر الأصحاب.

(١) انظر المحرر (١٥٦/٢)

(٢) انظر المغنى (٢٤٥/١٠)

(٣) انظر الشرح الكبير (٢٤٣/١٠)

(٤) انظر الكافى (٧٤/٤)

وقال فى التزغيب: فى سرقة نائم وسكران: وجهان.

الثانية: لا يقطع بسرقة مكاتب، ولا بسرقة أم الولد، على الصحيح من المذهب. وقطع به فى المغنى<sup>(١)</sup>، والشرح فى المكاتب<sup>(٢)</sup>. وقدمه ابن رزين فى المكاتب وأم الولد.

وقال فى المكاتب: ينبغى أن يقطع، وإن قلنا بجواز بيعه.

وقيل: يقطع إذا كانا نائمين، أو مجنونين. وأطلقهما فى الفروع.

وقال فى الرعاية: وإن سرق أم ولد مجنونة أو نائمة: قطع. وإن سرقها كرها فوجهان. وأطلقهما فى الكافى، والمغنى، والشرح فى أم الولد.

قوله: ﴿وَلَا يُقَطَّعُ بِسَرِقَةِ حُرٍّ، وَإِنْ كَانَ صَغِيرًا﴾.

هذا المذهب. قال ابن منجا فى شرحه: هذا المذهب، وجزم به فى الوجيز، وغيره، وقدمه فى النظم، والفروع، وغيرهما.

قال المصنف، والشارح: هذا ظاهر المذهب<sup>(٣)</sup>.

وعنه: يقطع الحر الصغير والمجنون الكبير. وجزم به فى المنور. وقدمه فى الرايتين. وأطلقهما فى الهداية، والمذهب، والمستوعب، والخلاصة، والمحرم<sup>(٤)</sup>، والحاوى الصغير، وغيرهم.

قوله: ﴿فَإِنْ قُلْنَا: لَا يُقَطَّعُ، فَسَرَقَهُ وَعَلَيْهِ حُلِيٌّ: فَهَلْ يُقَطَّعُ؟ عَلَى وَجْهَيْنِ﴾.

وأطلقهما فى الهداية، والكافى<sup>(٥)</sup>، والمستوعب، والخلاصة، والهادى، والمحرم<sup>(٦)</sup>، والنظم، وشرح ابن منجا، والرايتين، والحاوى الصغير، والفروع، وغيرهم.

أحدهما: لا يقطع. وهو الصحيح. اختاره المصنف، والشارح، وقدماه. وقدمه ابن رزين فى شرحه. وقطع به فى الفصول.

والوجه الثانى: يقطع.

قال فى المذهب: قطع فى أصح الوجهين. وصححه فى التصحيح.

(١) انظر المغنى (٢٤٦/١٠)

(٢) انظر الشرح الكبير (٢٤٤/١٠)

(٣) لأنه ليس بمال فلا يقطع بسرقة كالكبير النائم. انظر المغنى (٢٤٥/١٠) الشرح الكبير (٢٤٤/١٠)

(٤) انظر المحرم (١٥٦/٢)

(٥) انظر الكافى (٧٣-٧٢/٤)

(٦) انظر المحرم (١٥٦/٢)

واختاره ابن عبدوس في تذكرته، وأبو الخطاب في رموس المسائل.

وجزم به في الوجيز. وصححه في تصحيح الحرر.

تنبيه: أطلق أكثر الأصحاب المسألة. وقيدها جماعة بعدم العلم بالخلی. منهم ابن عبدوس في تذكرته.

قوله: ﴿وَلَا يُقَطَّعُ بِسَرِقَةٍ مُصْحَفٍ﴾.

هذا أحد الوجهين. جزم به ابن هبيرة في الإفصاح<sup>(١)</sup>، والقاضى أبو الحسين في فروعه، وصاحب المنور، والمنتخب.

قال الناظم: وهو الأقوى. واختاره أبو بكر، والقاضى، وابن عبدوس في تذكرته. وقدمه في الهادى، وشرح ابن رزين. وعند أبى الخطاب: يقطع.

وقال: هو ظاهر كلام الإمام أحمد رحمه الله، وجزم به في الوجيز. وقدمه في الخلاصة، والرعاية الكبرى. وهو ظاهر ما قدمه في المستوعب، وصححه في تصحيح الحرر. واختاره في الفصول. ورد قول أبى بكر. وأطلقهما في المذهب، والكافى، والبلغة، والحرر، والرعاية الصغرى، والحاوى الصغير، وتجريد العناية.

وقال في الفروع، في «كتاب البيع»: إن حرم بيعه قطع بسرقة.

قال ابن مغلى الحموى - في حاشية له على هذا المكان - : هذا عندى سهو. وصوابه. إن جاز بيعه قطع بسرقة وإلا فلا. انتهى. وهو كما قال.

فعلى الأول - وهو عدم القطع - لو كان عليه حلية: قطع فى أحد الوجهين. صححه الناظم. قال فى الفصول: هو قول أصحابنا.

والوجه الثانى: لا يقطع. واختاره أبو بكر، والقاضى. قاله فى المستوعب.

قلت: وهو الصواب. وأطلقهما فى الرعاية الكبرى، وشرح ابن رزين.

وقال فى البلغة: هل يقطع بسرقة المصحف؟ فيه وجهان، وسواء كان عليه حلية أو لا. انتهى.

قلت: هذه المسألة تشبه سرقة الحر الصغير إذا كان عليه حلية، كما تقدم، ثم وجدته فى تصحيح الحرر نقل مثل ذلك عن القاضى.

(١) قال الوزير ابن هبيرة: واختلفوا فىمن سرق المصحف؟ فقال أبو حنيفة وأحمد: لا يقطع. وقال مالك والشافعى: يقطع. انظر الإفصاح لابن هبيرة (١٦٢/٢) قيد الطبع بتحقيقنا، محمد فارس..

قوله: ﴿وَلَا يُقَطَّعُ بِسَرَقَةِ آلَةٍ لَهْوٍ وَلَا مُحَرَّمٍ، كَالْخَمْرِ﴾.

وكذا كتب بدع وتصاوير، وهذا المذهب، وعليه الأصحاب. وقال فى الفروع: ولا يقطع بذلك. وعنه: ولم يقصد سرقة.

وقال فى المذهب: ولا يقطع بسرقة آلة لهو. فإن كان عليها حلية قطع.

وقال ابن عقيل: لا يقطع.

قلت: وهو الصواب.

وقال فى الترغيب: ومثله فى إثناء نقد.

وفى الفصول: فى قضبان الخيزران ومخاد الجلود المعدة لتغيير الصوفية: يحتمل أنها كآلة لهو. ويحتمل القطع وضمانه.

قوله: ﴿وَإِنْ سَرَقَ آتِيَةً فِيهَا الْخَمْرُ، أَوْ صَلِيًّا، أَوْ صَنَمَ ذَهَبٍ: لَمْ يُقَطَّعْ﴾.

هذا المذهب، وعليه جماهير الأصحاب. منهم: القاضى، وابن عبدوس فى تذكرته. قال الناظم: هذا أظهر الوجهين.

قال فى الخلاصة: لم يقطع فى الأظهر إذا سرق آتية فيها خمر.

قال الشارح: إذا سرق إثناء فيه خمر: لم يقطع عند غير أبى الخطاب من أصحابنا. وإن سرق صليًّا أو صنمًا من ذهب أو فضة، فقال القاضى: لا قطع فيه<sup>(١)</sup>.

وكذا قال المصنف، وابن منجا فى شرحه. وجزم بعدم القطع فى الكل: فى الوجيز، والمنور، ومنتخب الأدمى، وغيرهم. وقدمه فى الفروع، وغيره. وعند أبى الخطاب: يقطع.

قال فى المذهب: إذا سرق صليب ذهب: قطع فى أصحاب الوجهين. وأطلقهما فى المحرر<sup>(٢)</sup>، والرعايتين، والحاوى الصغير. وأطلقهما فى الخلاصة فيما إذا سرق صليًّا أو صنم ذهب.

فائدة: يقطع بسرقة إثناء نقد، أو دراهم فيها تماثيل. على الصحيح من المذهب.

وقيل: يقطع إذا لم يقصد إنكارًا. فإن قصد الإنكار لم يقطع.

قوله: الثَّالِثُ: ﴿أَنْ يَسْرِقَ نَصَابًا وَهُوَ ثَلَاثَةُ دَرَاهِمَ، أَوْ قِيَمَةُ ذَلِكَ مِنَ الذَّهَبِ

وَالْعُرُوضِ﴾.

(١) انظر الشرح الكبير (٢٤٨/١٠)

(٢) انظر المحرر (١٥٦/٢)

هذا إحدى الروايات.

أعنى أن الأصل: هو الدراهم لا غير، والذهب والعروض تقومان بها.

قال في المبهج: هذا الصحيح من المذهب.

قال في الفروع: اختاره الأكثر: الخرقى، والقاضى، وأصحابه.

قال الزركشى: وهو ظاهر كلام الخرقى، واختيار أكثر أصحاب القاضى، والشيرازى، والشريف، وأبو الخطاب فى خلافيهما، وابن البناء. وقدمه فى إدراك الغاية.

وعنه: أنه ثلاثة دراهم، أو ما يبلغ قيمة أحدهما من غيرهما.

يعنى: أن كلا من الذهب والفضة أصل بنفسه. وهذه الرواية هى المذهب.

قال فى الكافى: هذا أولى<sup>(١)</sup>.

وجزم به فى تذكرة ابن عقيل، وعمدة المصنف، والمذهب الأحمد، والطريق الأقرب، والوجيز، والمنور، ومنتخب الأدمى، وغيرهم.

وقدمه فى الخلاصة، والبلغة، والمحزر، والنظم، والرعايتين، والحاوى الصغير، والفروع، وغيرهم.

قال الزركشى: هذا المذهب. وأطلقهما فى المذهب.

وعنه: لا تقوم العروض إلا بالدراهم، فتكون الدراهم أصلا للعروض، ويكون الذهب أصلا لنفسه لا غير. وأطلقهن فى الهداية، والمستوعب، والكافى<sup>(٢)</sup>، وغيرهم.

إذا علمت ذلك: فلو سرق ثلاثة دراهم لا تساوى ربع دينار: قطع على الروايات الثلاث. ولو سرق دون ربع مثقال، يساوى ثلاثة دراهم: قطع على الرواية الأولى.

#### فوائد

إحداها: يكمل النصاب بضم أحد النقيدين إلى الآخر، إن جعلنا أصليين فى أحد الوجهين. قدمه فى الرعايتين. وصححه فى تصحيح المحرر.

قال شارح المحرر: أصل الخلاف: الخلاف فى الضم فى الزكاة. انتهى.

والوجه الثانى: لا يكمل. وأطلقهما فى المحرر، والنظم، والحاوى الصغير، والفروع.

(١) انظر الكافى (٧٢/٤)

(٢) انظر الكافى (٧٢/٤)

الثانية: يكفى وزن التبر الخالص، على الصحيح من المذهب، نص عليه، وعليه الأصحاب، وحزم به فى الهداية، والمذهب، والمستوعب، والخلاصة، وغيرهم. وقدمه فى المغنى، والشرح. ونظراه، والنظم والرعايتين، والحاوى الصغير، والفروع، وغيرهم.

وقيل: لا يكفى، بل تعتبر قيمته بالمضروب، وهو احتمال للقاضى.

الثالثة: لو أخرج بعض النصاب، ثم أخرج باقيه، ولم يطل الفصل: قطع. وإن طال الفصل: ففيه وجهان، ذكرهما القاضى. وأطلقهما فى المحرر، والرعايتين، والحاوى الصغير، والقواعد، وغيرهم.

أحدهما: لا يقطع. وهو المذهب. قدمه فى الفروع. وصححه فى النظم.

الثانى: يقطع. قدمه فى الترغيب. وقال: اختاره بعض شيوخى. وقال أيضاً: وإن علم المالك به وأهمله: فلا قطع. انتهى.

قال القاضى: قياس قول أصحابنا: يبنى على فعله كما يبنى على فعل غيره. واختاره فى الانتصار، إن عاد غداً. ولم يكن رد الحرز، فأخذ بقيته وسلمه القاضى لكون سرقة الثانية من غير حرز.

قال فى الرعاية الكبرى- بعد أن ذكر الوجهين- وقيل: إن كان فى ليلة قطع. قوله: «وإن سرق نصاباً، ثم نقصت قيمته، أو ملكه ببيع أو هبة، أو غيرهما: لم يسقط القطع».

إذا سرق نصاباً، ثم نقصت قيمته عن النصاب، فلا يخلو:

إما أن يكون نقصها قبل إخراجها من الحرز، أو بعد إخراجها. فإن نقصت بعد إخراجها- وهو مراد المصنف- قطع بلا نزاع أعلمه<sup>(١)</sup>.

وإن نقصت قبل إخراجها من الحرز- كما مثل المصنف بعد ذلك «إذا دخل الحرز فذبح شاة قيمتها نصاب فنقصت. أو قلنا: هى ميتة ثم أخرجها، أو دخل الحرز فأتلفها فيه بأكل أو غيره» لم يقطع بلا نزاع أعلمه<sup>(٢)</sup>.

(١) لقوله تعالى: «وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا» ولأنه نقص حدث فى العين فلم يمنع القطع كما لو حدث باستعماله، والنصاب شرط لوجوب القطع فلا تعتبر استدامته كالحرز. انظر الشرح

الكبير (٢٥٢/١٠-٢٥٣)

(٢) لعدم الشرط قبل تمام السبب وسواء نقصت بفعله أو بغير فعله. انظر الشرح الكبير (٢٥٣/١٠)

واعلم أن السارق إذا ذبح المسروق: يحل، على الصحيح من المذهب، وعليه جماهير الأصحاب. وحكى رواية: أنه ميتة، لا يحل أكله مطلقاً. واختاره أبو بكر. وتقدم مثل ذلك في الغصب. ويأتى أيضاً في الذكاة، وهو محلها.

وأما إذا ملكه السارق ببيع أو هبة أو غيرهما، فلا يخلو: إما أن يكون ذلك بعد الترافع إلى الحاكم أو قبله.

فإن كان بعد الترافع إلى الحاكم: لم يسقط القطع، قولاً واحداً، وليس له العفو عنه، نص عليه، وعليه الأصحاب.

لكن ظاهر كلامه في الواضح وغيره: للمسروق منه العفو عنه قبل الحكم، وحمل ابن منجا كلام المصنف عليه، أعنى على ما بعد الترافع إلى الحاكم.

وقال: في كلامه ما يشعر بالرفع، لأنه قال «لم يسقط» والسقوط يستدعى وجوب القطع، ومن شرط وجوب القطع: مطالبة المالك، وذلك يعتمد الرفع إلى الحاكم. انتهى..

وعبارته في الهداية، والكافي، والمحزر، والوجيز، وغيرهم: مثل عبارة المصنف.

وإن كان قبل الترافع إلى الحاكم: لم يسقط القطع أيضاً، على الصحيح من المذهب، وجزم به جماعة. وذكره ابن هبيرة عن الإمام أحمد رحمه الله.

وهو ظاهر كلامه في البلغة، والرعاية الصغرى، وتذكرة ابن عبدوس، وغيرهم. واختاره أبو بكر، وغيره، وهو ظاهر ما قدمه في الفروع.

وقال المصنف في المغنى، والشارح: يسقط قبل الترافع إلى الحاكم والمطالبة بها عنده. وقالوا: لا نعلم فيه خلافاً<sup>(١)</sup>. وهو ظاهر كلام ابن منجا في شرحه.

قلت: وهو ظاهر كلامه في الهداية، والكافي، والمحزر، والمصنف هنا، وغيرهم. واختاره ابن عقيل. وجزم به في الإيضاح، والعمدة، والنظم. فيعابى بها.

قال في الفروع: وفي الخرقى، والإيضاح، والمغنى: يسقط قبل الترافع.

قال الإمام أحمد رحمه الله: تدرأ الحدود بالشبهات. انتهى.

قلت: ليس كما قال عن الخرقى. فإن كلامه محتمل لغيره.

فإنه قال: ويقطع السارق وإن وهبت له السرقة بعد إخراجها.

بل ظاهر كلامه: القطع، سواء كان قبل الترافع أو بعده.



فائدة: قوله: «وَإِنْ سَرَقَ فَرَدَّ خُفَّ قِيمَتُهُ مُنْفَرِدًا دِرْهَمَانِ، وَقِيمَتُهُ وَحْدَهُ مَعَ الْآخَرِ أَرْبَعَةٌ: لَمْ يُقْطَعْ». بلا خلاف<sup>(١)</sup>.

لكن لو أتلفه لزمه أربعة على الصحيح من المذهب، قيمة المتلف ونقص التفرقة. قدمه في الفروع، وغيره. وعليه أكثر الأصحاب. فيعابى بها. وقيل: يلزمه درهمان. وكذلك الحكم لو سرق جزءاً من كتاب. ذكره في التبصرة ونظائره. قال في الفروع: وضمان ما في وثيقة أتلّفها إن تعذر: يتوجه تخرجه على هذين الوجهين.

وتقدم ذلك في «باب الغصب» بعد قوله «ومن أتلّف مالا محترماً لغيره ضمنه» بآتم من هذا. وذكرنا كلام صاحب الفائق في هذه المسألة.

قوله: «وَإِنْ اشْتَرَكَ جَمَاعَةٌ فِي سَرِقَةٍ نَصَابٍ: قُطِعُوا، سَوَاءً أَخْرَجُوهُ جُمْلَةً، أَوْ أَخْرَجَ كُلُّ وَاحِدٍ جُزْءًا». وهذا المذهب<sup>(٢)</sup>، نص عليه، وعليه الأصحاب.

قال المصنف، والشارح: هذا قول أصحابنا<sup>(٣)</sup>.

وجزم به الخرقى، وصاحب الهداية، والمذهب، والمستوعب، والخلاصة، والمحرر، والوجيز، وغيرهم. وقدمه في الفروع، وغيره. وهو من مفردات المذهب. وعنه: يقطع من أخرج منهم نصاباً منه، وإلا فلا. اختاره المصنف<sup>(٤)</sup>، وإليه ميل الزركشى.

#### فائدتان

إحدهما: لو اشترك جماعة في نصاب: لم يقطع بعضهم بشبهة أو غيرها. [كما لو كان أحد الشريكين لا قطع عليه، كأبى المسروق منه<sup>(٥)</sup>] فهل يقطع الباقي أم لا؟ فيه قولان.

(١) لأنه لم يسرق نصاباً فلم يوجد الشرط. انظر الشرح الكبير (٢٥٤/١٠)  
(٢) لأن النصاب أحد شرطى القطع فإذا اشترك الجماعة فيه كانوا كالواحد قياساً على هتك الحرز، ولأن سرقة النصاب فعل يوجب القطع فاستوى فيه الواحد والجماعة كالقصاص. انظر المغنى (٢٩٥/١٠)  
(٣) انظر المغنى (٢٩٥/١٠) الشرح الكبير (٢٥٤/١٠)  
(٤) قال شيخ الإسلام موفق الدين: وهذا القول أحب إلى لأن القطع هنا لا نص فيه، ولا هو معنى المنصوص والجمع عليه فلا يجب الاحتياط بإسقاطه أولى من الاحتياط بإيجابه لأنه مما يدرأ بالشبهات انظر المغنى (٢٩٥/١٠)  
(٥) سقط من -ب-

أحدهما: يقطع. وهو المذهب. قدمه في الرعاية الكبرى: قطع في الأصح. وجزم به في المحرر، والرعاية الصغرى، والحاوى الصغير، والمنور. وقيل: لا يقطع. قال الشارح: وهو أصح<sup>(١)</sup>. واختاره المصنف<sup>(٢)</sup>، والناظم. قلت: وهى شبيهة بمسألة ما إذا اشترك فى القتل اثنان، لا يجب القصاص على أحدهما، على ما تقدم فى أواخر «كتاب الجنایات».

الثانية: لو سرق جماعة نصاباً: قطع. على الصحيح من المذهب. وقيل: لا يقطع. قوله: ﴿وَإِنْ رَمَاهُ الدَّاخِلُ إِلَى خَارِجٍ، فَأَخَذَهُ الْآخَرُ: فَالْقَطْعُ عَلَى الدَّاخِلِ وَحْدَهُ﴾.

وهو المذهب، وعليه الأصحاب، وقطع به أكثرهم. وذكر فى التّرجيب وجهها بأنهما يقطعان.

قوله: ﴿وَإِنْ نَقَبَ أَحَدُهُمَا وَدَخَلَ الْآخَرُ فَأَخْرَجَهُ: فَلَا قَطْعَ عَلَيْهِمَا﴾. إذا لم يتواطئا، فلا قطع على واحد منهما.

وصرح به المصنف بعد ذلك بقوله: ﴿إِلَّا أَنْ يَنْقُبَ أَحَدُهُمَا وَيَذْهَبَ، فَيَأْتِى الْآخَرُ مِنْ غَيْرِ عِلْمٍ فَيَسْرِقُ: فَلَا قَطْعَ عَلَيْهِ، وَإِنْ تَوَاطَّأَا عَلَى ذَلِكَ﴾. فقدم المصنف هنا: أنه لا قطع عليهما. وهو أحد الوجهين، والمذهب منهما<sup>(٣)</sup>.

قال ابن منجا: هذا المذهب. وقدمه فى الكافى، والشرح<sup>(٤)</sup>، والرعايتين، والحاوى الصغير، والهداية، والمذهب، والمستوعب، والخلاصة. ويحتمل أن يقطعاً<sup>(٥)</sup>. وهو لأبى الخطاب فى الهداية. وهو الوجه الثانى. جزم به فى الوجيز، والمنور. وقدمه فى المحرر، وصححه الناظم.

قلت: وهو الصواب. وأطلقهما فى الفروع.

(١) قال: لأن سرقتهم جميعاً صارت علة لقطعهما وسرقة الأب لا تصلح موجبة للقطع لأنه أخذ ما له أخذه بخلاف قطع يد ابنه فإن الفعل يتمحض عدواناً وإنما سقط القصاص لفضيلة الأب لا لمعنى فى فعله وههنا فعله قد تمكنت الشبهة منه فوجب ألا يجب القطع به كاشتراك العامد والخطأى. انظر الشرح الكبير (٢٥٥/١٠-٢٥٦)

(٢) انظر المغنى (٢٩٧/١٠)

(٣) لأن الأول لم يسرق والثانى لم يهتك الحرز وإنما سرق من حرز هتكه، فاشبه ما لو نقب رجل وانصرف وجاء آخر فصادف الحرز مهتوكاً فسرقت منه. انظر المغنى (٢٩٨/١٠-٢٩٩)

(٤) انظر الشرح الكبير (٢٥٨/١٠)

(٥) لأنهما اشتركا فى سرقة نصاب أشبه ما لو دخلا معاً فأخرج أحدهما المتاع انظر الشرح الكبير (٢٥٨/١٠)

قوله: ﴿وَإِنْ أَتَبَعَ جَوْهَرَةً أَوْ ذَهَبًا، وَخَرَجَ بِهِ: فَعَلَيْهِ الْقَطْعُ﴾.

هذا أحد الوجهين، والمذهب منهما<sup>(١)</sup>. جزم به فى الوجيز، والهداية، والمذهب، والمستوعب، والخلاصة، وغيرهم. وقدمه فى المحرر، والنظم، والرعايتين، والحاوى الصغير، وغيرهم.

والوجه الثانى: لا قطع عليه مطلقاً<sup>(٢)</sup>. وأطلقهما فى المغنى<sup>(٣)</sup>، والشرح<sup>(٤)</sup>.

وقيل: يقطع إن خرجت، وإلا فلا، لأنه أئلفه فى الحرز. اختاره المصنف، والشارح، وابن عبدوس فى تذكرته.

قلت: إتلافه فى الحرز غير محقق، بل فعل فيه ما هو سبب فى الإتلاف إن وجد. وأطلقهن فى الفروع، والزر كشى.

قال المصنف، والشارح: فإن لم يخرج فلا قطع عليه. وإن خرج ففيه وجهان.

قوله: ﴿أَوْ نَقَبَ وَدَخَلَ، فَتَرَكَ الْمَتَاعَ عَلَىٰ بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ. فَخَرَجَتْ بِهِ: فَعَلَيْهِ الْقَطْعُ﴾.

وهذا المذهب<sup>(٥)</sup>، وعليه جماهير الأصحاب، وجزم به فى الهداية، والمذهب، والمستوعب، والخلاصة، والبلغة، والمحرر، والوجيز، وغيرهم. وقدمه فى الفروع، وغيره.

وقيل: لا قطع عليه إلا إذا ساقها<sup>(٦)</sup>. وأطلقهما فى المغنى<sup>(٧)</sup>، والشرح<sup>(٨)</sup>.

تنبيه: ظاهر قوله: ﴿أَوْ تَرَكَهُ فِي مَاءٍ جَارٍ فَأَخْرَجَهُ﴾.

أنه لو تركه فى ماء راكد، ثم انفتح بعد ذلك: أنه لا يقطع. وهو صحيح وهو المذهب. قدمه فى الفروع.

وقيل: يقطع أيضاً.

(١) لأنه أخرجهما فى وعائها فأشبه إخراجها فى كمه. انظر المغنى (٢٦١/١٠)

(٢) لأنه ضمنها بالبلع فكان إتلافاً لها ولأنه ملحقاً إلى إخراجها لأنه لا يمكنه الخروج بدونها. انظر المغنى

(٢٦١/١٠)

(٣) انظر المغنى (٢٦١/١٠)

(٤) انظر الشرح الكبير (٢٦٠/١٠)

(٥) لأن فعله سبب خروجه فأشبه ما لو ساق البهيمة أو فتح الماء وحلق الثوب فى الهواء. انظر المغنى

(٢٦٠/١٠)

(٦) لأن الماء لم يكن آلة للإخراج وإنما خرج المتاع بسبب حادث من غير فعله والبهيمة لها اختيار

لنفسها. انظر المغنى (٢٦٠/١٠)

(٧) انظر المغنى (٢٦٠/١٠)

(٨) انظر الشرح الكبير (٢٦٩٠/١٠)

فائدة: لو علم قردًا السرقة: لم يقطع المعلم لكن يضمنه. ذكره أبو الوفا بن عقيل، وابن الزاغوني.

قوله: ﴿وَحِرْزُ الْمَالِ: مَا جَرَتْ الْعَادَةُ بِحِفْظِهِ فِيهِ. وَيَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ الْأَمْوَالِ وَالْبُلْدَانِ، وَعَدْلُ السُّلْطَانِ وَجَوْرُهُ وَقُوَّتُهُ وَضَعْفُهُ﴾.

هذا المذهب، وعليه جماهير الأصحاب، وجزم به في الوجيز، وغيره. وقدمه في الهداية، والمذهب، ومسبوك الذهب، والمستوعب، والخلاصة، والهادي، والكافي، والمغنى<sup>(١)</sup>، والبلغة، والمحزر، والتنظم، والرعايتين، والحاوي الصغير، والفروع، وغيرهم.

وقال أبو بكر: ما كان حرزًا لمال فهو حرز لمال آخر. ورده الناظم. وحمله أبو الخطاب على معنيين.

فقال في الهداية: وعندى أن قولهما يرجع إلى اختلاف حالين.

فما قاله أبو بكر: يرجع إلى قوة السلطان وعدله وبسط الأمن.

وما قاله ابن حامد: يرجع إلى ضعف السلطان وعادة البلد مع العار فيه. انتهى. والتفريع على الأول.

قوله: ﴿فَحِرْزُ الْأَثْمَانِ وَالْجَوَاهِرِ وَالْقَمَاشِ، فِي الدُّورِ وَالْدَّكَائِينَ فِي الْعُمَرَانِ: وَرَاءَ الْأَبْوَابِ وَالْأَغْلَاقِ الْوَثِيقَةِ﴾.

هذا المذهب مطلقًا، وعليه جماهير الأصحاب.

وقال في الترغيب، وغيره: في قماش غليظ: وراء غلق.

وقال ابن الجوزي في تفسيره: ما جعل للسكنى وحفظ المتاع - كالدور والخيام - حرز، سواء سرق من ذلك وهو مفتوح الباب أو لا باب له، إلا أنه [ له حارس ] محجر بالبناء.

فائدة: الصندوق في السوق حرز إذا كان له حارس. على الصحيح من المذهب.

وقيل: أو لم يكن له حارس.

قوله: ﴿وَحِرْزُ الْخَشَبِ وَالْحَطَبِ: الْحِظَائِرُ﴾.

وهذا المذهب، وعليه جماهير الأصحاب، وجزم به فى الوجيز، وغيره. وقدمه فى الفروع، وغيره. وقال فى التبصرة: حرز الحطب: تعبته وربطة بالحبال. وكذا ذكره أبو محمد الجوزى. وقال فى الرعاية: وحرز الخشب والحطب: تعبته وربطه فى حظيرة أو فندق مغلق أو فيه حافظ يقطان.

تنبيه: قوله: ﴿وَحِرْزُهَا فِي الْمَرْعَى بِالرَّاعِي وَنَظَرِهِ إِلَيْهَا﴾.

يعنى: إذا كان يراها فى الغالب.

قوله: ﴿وَحِرْزُ خُمُولَةِ الْإِبِلِ: بِتَقْطِيرِهَا وَسَائِقِهَا وَقَائِدِهَا. إِذَا كَانَ يَرَاهَا﴾.

وهذا المذهب، وعليه الأصحاب.

وقال فى الترغيب: حرزها بقائد يكثر الالتفات إليها ويراهها إذن، إلا الأول محرز يقوده. والحافظ الراكب فيما وراءه كقائد.

قوله: ﴿وَحِرْزُ الثِّيَابِ فِي الْحَمَّامِ: بِالْحَافِظِ﴾.

فيقطع من سرق منه مع وجود الحافظ، وهو المذهب<sup>(١)</sup>.

جزم به فى الهداية، والمذهب، والخلاصة، والوجيز، وغيرهم. وقدمه فى الفروع وغيره وقال فى الرعايتين: حرز الثياب فى الحمام بحافظ على الأصح.

وعنه: لا يقطع سارقها<sup>(٢)</sup>. اختاره المصنف<sup>(٣)</sup>، والناظم. ومال إليه، والشارح وقدمه<sup>(٤)</sup>. وأطلقهما فى المحرر، والحاوى الصغير.

وقيل: ليس الحمامى حافظاً بجلوسه، ولا الذى يدخل الطاسات.

فائدة: مثل ذلك - خلافاً ومذهباً - الثياب فى الأعدال، والغزل فى السوق والخان، إذا كان مشتركاً فى الدخول إليه بالحافظ. على ما يأتى فى كلامه المصنف.

قوله: ﴿وَحِرْزُ الْكَفَنِ فِي الْقَبْرِ: عَلَى الْمَيِّتِ. فَلَوْ نَبَشَ قَبْرًا وَأَخَذَ الْكَفَنَ: قُطِعَ﴾.

يعنى: إذا كان كفناً مشروعاً، وهذا المذهب، وعليه الأصحاب<sup>(٥)</sup>.

(١) لأنه متاع له حافظ فيجب قطع سارقه كما لو كان فى بيت. انظر المغنى (٢٥٣/١٠).

(٢) لأنه مأذون للناس فى دخوله فجرى مجرى سرقة الضيف من البيت المأذون له فى دخوله، ولأن دخول الناس إليه يكثر فلا يتمكن الحافظ من حفظ ما فيه انظر المغنى (٢٥٣/١٠).

(٣) انظر المغنى (٢٥٣/١٠ - ٢٥٤).

(٤) انظر الشرح الكبير (٢٦٦/١٠ - ٢٦٧).

(٥) لقوله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ وهذا سارق، ولأن السيدة عائشة - رضى الله عنها - قالت: سارق أمواتنا كسارق أحيائنا. انظر الشرح الكبير (٢٦٨/١٠).

قال فى الرعايتين، والحاوى، والفروع: قطع على الأصح. وجزم به فى الخرقي، وصاحب الهداية، والمذهب، ومسبوك الذهب، والمستوعب، والخلاصة، والهادى، والمغنى<sup>(١)</sup>، والشرح<sup>(٢)</sup>، وابن منجا فى شرحه، والزرکشى، والوجيز - وقال: بعد تسوية القبر - وغيرهم. وعنه: لا يقطع<sup>(٣)</sup>. وقال فى الواضح: إذا أخذه من مقبرة مصونة بقرب البلد. ولم يقل فى التبصرة «مصونة».

قال فى الرعاية الصغرى: وحرز كفن الميت: قبره قريب العمران.

قال فى الكبرى، قلت: قريب العمران. وقيل: مطلقاً. انتهى.

قلت: جمهور الأصحاب أطلقوا: أن حرز كفن الميت القبر. وهو المذهب.

فائدة: الكفن ملك الميت، على الصحيح، جزم به فى المغنى، والشرح<sup>(٤)</sup>، والفائق - فى الجنائز - فقال: لو كفن، فعدم الميت، فالكفن باق على ملكه، يقضى منه ديونه.

وقيل: ملك الورثة.

قال فى الرعاية الكبرى: وإن أكله ضبع، فكفنه إرث. وقاله ابن تميم. وأطلقهما فى الفروع.

قلت: فيعابى بها على كل من الوجهين.

وعلى كلا الوجهين: الخصم فى ذلك الورثة، على الصحيح من المذهب. جزم به فى المغنى، والشرح. وقدمه فى الفروع.

وقيل: نائب الإمام، كما لو عدموا. ولو كفنه أجنبى فكذلك.

وقيل: هو له، وجزم به فى الحاوى الصغير فى «كتاب الفرائض» وابن تميم.

وتقدم التنبيه على بعض ذلك فى أحكام الكفن من «كتاب الجنائز».

(١) انظر المغنى (٢٨٠/١٠)

(٢) انظر الشرح الكبير (٢٦٨/١٠)

(٣) لأن القبر ليس بحرز، لأن الحرز ما يوضع فيه المتاع للحفظ والكفن لا يوضع فى القبر لذلك، ولأنه ليس بحرز لغيره فلا يكون حرزاً لغيره، ولأن الكفن لا ماله له، ولأنه لا يخلو إما أن يكون ملكاً للميت أو لوارثه، وليس ملكاً لواحد منهما لأن الميت لا يملك شيئاً ولم يبق أهلاً للملك، والوارث إنما يملك ما فضل عن حاجة الميت، ولأنه لا يجب القطع إلا بمطالبة المالك أو نائبه ولم يوجد ذلك. انظر الشرح الكبير (٢٥٨/١٠)

(٤) وجزما به أيضاً فى السرقة. انظر المغنى (٢٨١/١٠) الشرح الكبير (٢٦٨/١٠)

قال المصنف<sup>(١)</sup>، والشارح<sup>(٢)</sup>: وهل يفتقر فى قطع النباش إلى المطالبة؟ يحتمل وجهين.

أحدهما: يفتقر إلى ذلك، فيكون المطالب الوراث.

والثانى: لا يفتقر. قال الزركشى: هذا أظهر. وقال أبو المعالي، وقيل: لما لم يكن الميت أهلاً للملك، ووارثه لا يملك إبداله والتصرف فيه إذا لم يخلف غيره، أو عينه بوصية: تعين كونه حقاً لله. انتهى. وهو الصواب.

وقال فى الانتصار: وثوب رابع وخامس مثله، كطيب. قاله فى الترغيب. وفى الطيب والثوب الرابع والخامس وجهان.

قوله: ﴿وَحِرْزُ الْبَابِ: تَرْكِيبُهُ فِي مَوْضِعِهِ. فَلَوْ سَرَقَ رِتَاجَ الْكَعْبَةِ. وَهُوَ الْبَابُ الْكَبِيرُ: أَوْ بَابَ مَسْجِدٍ، أَوْ تَأْزِيرَةً: قَطَعَ﴾.

هذا المذهب<sup>(٣)</sup>، جزم به فى الهداية، والمذهب، ومسبوك الذهب، والمستوعب، والخلاصة، والمحزر، والوجيز، وغيرهم. وقدمه فى الرايتين، والفروع، وغيرهم. وقيل: لا يقطع مسلم بسرقة باب المسجد<sup>(٤)</sup>. وأطلقهما فى المغنى<sup>(٥)</sup>، والشرح<sup>(٦)</sup>، والحاوى الصغير.

قوله: ﴿وَلَا يُقَطَّعُ بِسَرَقَةِ سَتَائِرِهَا﴾.

إذا لم تكن ستائرها مخيطة عليها: لم يقطع.

وإن كانت مخيطة عليها، فقدم المصنف: أنه لا يقطع. وهو إحدى الروايتين وهو المذهب.

قال فى المذهب: هذا ظاهر المذهب. وجزم به فى الوجيز. وقدمه فى الكافى، والمغنى<sup>(٧)</sup>، والمحزر، والنظم.

(١) انظر المغنى (٢٨٢/١٠)

(٢) انظر الشرح الكبير (٢٦٩/١٠)

(٣) لأنه سرق نصاباً محرراً بجزء مثله لاشبهة له فيه فلزمه القطع كباب بيت آدمى. انظر المغنى (٢٥٦/١٠)

(٤) لأنه لا مالك له من المخلوقين فلا يقطع فيه كحصر المسجد وقناديله فعنه لا يقطع بسرقة ذلك وجهها واحداً لكونه مما ينتفع به فيكون فيه شبهة فلم يقطع به كالسرقة من بيت المال. انظر المغنى (٢٥٦/١٠)

(٥) انظر المغنى (٢٥٦-٢٥٥/١٠)

(٦) انظر الشرح الكبير (٢٧١-٢٧٠/١٠)

(٧) انظر المغنى (٢٥٦/١٠)

وقال القاضى: يقطع بسرقة المخيطة عليها.

وهو رواية عن الإمام أحمد رحمه الله. وجزم به فى المنور. وقدمه فى الرعايتين، والحاوى الصغير. وأطلقهما فى الخلاصة، والفروع.

قوله: ﴿وَإِنْ سَرَقَ قَنَادِيلَ الْمَسْجِدِ، أَوْ حُصْرَهُ: فَعَلَى وَجْهَيْنِ﴾.

وأطلقهما فى الهداية، والمذهب، والمستوعب، والخلاصة، والرعايتين، والحاوى الصغير.

أحدهما: لا يقطع. وهو المذهب. قال فى الفروع: لا يقطع فى الأصح. وصححه فى الشرح<sup>(١)</sup>، والنظم، والتصحيح. وجزم به فى المغنى<sup>(٢)</sup>، والوجيز.

والوجه الثانى: يقطع<sup>(٣)</sup>، قدمه فى المحرر.

تنبيه: محل الخلاف: إذا كان السارق مسلماً. فإن كان كافراً: قطع.

قال فى المحرر: قولاً واحداً.

وظاهر كلامه فى الرعاية الكبرى: إجراء الخلاف فيه. فإنه قال: وفى قناديله التى تنفع المصلين وبواريه وحصره وبسطه: وجهان.

وقيل: لا يقطع المسلم. انتهى.

قوله: ﴿وَإِنْ نَامَ إِنْسَانٌ عَلَى رِذَائِهِ فِي الْمَسْجِدِ. فَسَرَقَهُ سَارِقٌ: قُطِعَ﴾.

وكذا إن نام على مَجَرٍّ فرسه ولم يزل عنه، أو نعله فى رجله، وهذا المذهب فى ذلك كله، وعليه الأصحاب<sup>(٤)</sup>.

وقال فى الترغيب: لو سرق مركوبه من تحته: فلا قطع.

وقال فى الرعاية: ويحتمل القطع.

قوله: ﴿وَإِنْ سَرَقَ مِنَ السُّوقِ غَزْلاً، وَتَمَّ حَافِظٌ: قُطِعَ، وَإِلَّا فَلَا﴾.

وهذا المذهب. وعليه أكثر الأصحاب. وجزم به فى الهداية، والمذهب، والخلاصة، والوجيز، وغيرهم. وقدمه فى الفروع، وغيره. وصححه فى الرعايتين.

(١) لأن له فيه حقاً وشبهة فأشبهه السرقة من بيت المال ولأنه لا مالك له من المخلوقين. قال الشيخ أبو عمر

المقدسى: وهذا أصح إن شاء الله. انظر الشرح الكبير (٢٧١/١٠)

(٢) قال شيخ الإسلام موفق الدين، حصر المسجد وقناديله لا يقطع بسرقتها وجهاً واحداً. انظر المغنى (٢٥٨٦/١٠)

(٣) لأن المسجد حرز لها فقطع بسرقتها كالباب. انظر الشرح الكبير (٢٧١/١٠)

(٤) لأن النبى ﷺ - قطع سارق رداء صفوان. انظر الشرح الكبير (٢٧١/١٠)



وعنه: لا يقطع. اختاره المصنف، والناظم. وإليه ميل الشارح<sup>(١)</sup>. وأطلقهما فى المحرر، والحاوى الصغير.

وحكم هذه المسألة: حكم الثياب فى الحمام بالحافظ. وقد تقدم التنبيه على ذلك هناك.

فائدة: قوله: ﴿وَمَنْ سَرَقَ مِنَ النَّخْلِ، أَوْ الشَّجَرِ مِنْ غَيْرِ حَرْزٍ: فَلَا قَطْعَ عَلَيْهِ. وَيُضْمَنُ عَوَضَهَا مَرَّتَيْنِ﴾. بلا نزاع.

وهو من مفردات المذهب. وكذا- على الصحيح من المذهب- لو سرق ماشية من غير حرز.

قال المصنف، والشارح: قاله أصحابنا<sup>(٢)</sup>. قال فى الفروع: اختاره الأكثر، وجزم به فى الوجيز، وغيره. وقدمه فى الفروع، وغيره. وهو من مفردات المذهب.

وقيل: لا يضمن عوضها مرتين، بل مرة واحدة. وهو ظاهر كلام المصنف هنا. وأما غير الشجر والنخل والماشية، إذا سرقه من غير حرز: فلا يضمن عوضها إلا مرة واحدة. على الصحيح من المذهب.

قال المصنف، والشارح: هذا قول أصحابنا، إلا أبا بكر<sup>(٣)</sup>. وقدمه فى المغنى، والشرح- ونصراه- والفروع، والرعاية.

وعنه: أن ذلك كالثمر والماشية. اختاره أبو بكر، والشيخ تقي الدين رحمه الله. وجزم به فى الحاوى الصغير. وقدمه فى المحرر، والنظم، والقواعد الفقهية، وقالوا: نص عليه. وهو من مفردات المذهب أيضاً. وجزم به ناظمها فى الزرع. وهو منها.

وقال فى الأحكام السلطانية: وكذا لو سرق دون نصاب من حرز. يعنى أنها تضعف قيمتها. قال الزركشى: وهو أظهر.

فائدة: أطلق الإمام أحمد رحمه الله: أنه لا قطع على سارق فى عام مجاعة.

وأنه يروى عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه.

وقال جماعة من الأصحاب: ما لم يئذله له ولو بثمان غال.

وقال فى الترغيب: ما يحبى به نفسه.

(١) لأن حرزه بحافظه فإذا سرقه قُطِع كما يقطع بسرقة الثياب من الحمام إذا كان ثم حافظ. انظر الشرح الكبير (٢٧١/١٠)

(٢) انظر المغنى (٢٦٣/١٠-٢٦٤) الشرح الكبير (٢٧٣/١٠)

(٣) انظر المغنى (٢٦٤/١٠) الشرح الكبير (٢٧٣/١٠)

قال المصنف، والشارح، عن كلام الإمام أحمد رحمه الله: يعنى أن المحتاج إذا سرق ما يأكله: لا قطع عليه، لأنه كالمضطر.

قالا: وهو محمول على من لا يجد ما يشتريه، أو لا يجد ما يشتري به. فأما الواجد لما يأكله، أو لما يشتريه وما يشتري به: فعليه القطع، وإن كان بالثمن الغالى. ذكره القاضى، واقتصر عليه<sup>(١)</sup>.

قوله: ﴿الْخَامِسُ: انْتِفَاءُ الشُّبْهَةِ. فَلَا يُقَطَّعُ بِالسَّرْقَةِ مِنْ مَالِ ابْنِهِ وَإِنْ سَفَلَ، وَلَا الْوَلَدُ مِنْ مَالِ أَبِيهِ وَإِنْ عَلَا، وَالْأَبُ وَالْأُمُّ فِي هَذَا سَوَاءٌ﴾.

وهذا المذهب مطلقاً، وعليه أكثر الأصحاب، وجزم به القاضى، والمصنف، والشيرازى، وابن عقيل، وابن البناء، وصاحب الهداية، والمذهب، ومسبوك الذهب، والمستوعب، والخلاصة، والبلغة، والمحرز، والوجيز، وغيرهم. وقدمه فى الفروع، وغيره.

وعنه: يختص عدم القطع بالأبوين، وإن علوا. وهو ظاهر ما قطع به الخرقى. وقال الزركشى: وهو مقتضى ظواهر النصوص. وظاهر كلامه فى الواضح: قطع الكل، غير الأب.

فائدة: قوله: ﴿وَلَا الْعَبْدُ بِالسَّرْقَةِ مِنْ مَالِ سَيِّدِهِ﴾.

وكذا لا يقطع السيد بالسرقة من مال عبده، ولو كان مكاتباً.

قال فى الفروع: فإن ملك وفاء، فيتوجه الخلاف.

وقال فى الانتصار، فيمن وارثه حر: يقطع ولا يقتل به.

قوله: ﴿وَلَا مُسْلِمٌ بِالسَّرْقَةِ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ، وَلَا مِنْ مَالٍ لَهُ فِيهِ شَرِكَةٌ، أَوْ لِأَحَدٍ مِمَّنْ لَا يُقَطَّعُ بِالسَّرْقَةِ مِنْهُ﴾.

لا خلاف فى ذلك إذا كان حراً.

وأما إذا سرق العبد المسلم من بيت المال، فظاهر كلام المصنف هنا: أنه لا يقطع. وهو ظاهر كلامه فى الشرح.

وظاهر كلام المصنف قبل ذلك- وهو قوله «ولا العبد بالسرقة من مال سيده» - أنه يقطع بالسرقة من غير مال سيده. فدخل فيه بيت المال.

أو يقال: للسيد شبهة فى بيت المال. وهذا عبده.

وقد قال فى المحرر، والرعايتين، والحاوى الصغير: يقطع عبد مسلم بسرقة من بيت المال. نص عليه، وحزم به فى الوجيز، وغيره. وقدمه فى القواعد الأصولية.

وقال ابن عقيل فى الفتون: عبد مسلم سرق من بيت المال: ينبغى ألا يجب عليه القطع لأن عبد المسلم له شبهة. وهو أن سيده لو افتقر عن نفقته، ولم يكن للعبد كسب فى نفسه: كانت نفقته فى بيت المال. انتهى.

وجعل فى المحرر، ومن تبعه: سرقة عبد الوالد والوالد، ونحوهما: مثل سرقة العبد من بيت المال فى وجوب القطع.

قال فى القواعد الأصولية: وكلام غيره مخالف.

تنبيه: دخل فى كلامه: لو سرق من مال وقف له فيه استحقاق. وهو صحيح فلا قطع بذلك بلا نزاع.

ولو سرق من غلة وقف ليس له فيه استحقاق: قطع. على الصحيح من المذهب. وقيل: لا قطع عليه بذلك.

قوله: ﴿وَهَلْ يُقَطَّعُ أَحَدُ الزَّوْجَيْنِ بِالسَّرْقَةِ مِنْ مَالِ الْآخَرِ الْمَحْرُورِ عَنْهُ؟ عَلَى رِوَايَتَيْنِ﴾.

وأطلقهما فى الهداية، والمذهب، ومسبوك الذهب، والمستوعب، والخلاصة، والمغنى<sup>(١)</sup>، والمحرر<sup>(٢)</sup>، والشرح<sup>(٣)</sup>، والرعايتين، والحاوى الصغير، وغيرهم. إحداهما: لا يقطع<sup>(٤)</sup>. وهو المذهب، وعليه أكثر الأصحاب، منهم أبو بكر، وغيره.

قال فى الفروع: اختاره الأكثر. وصححه فى التصحيح، والنظم، وتصحيح المحرر. وحزم به فى الوجيز، وغيره. وقدمه فى الفروع، وغيره.

والرواية الثانية: يقطع<sup>(٥)</sup>.

(١) انظر المغنى (٢٨٧/١٠)

(٢) انظر الشرح الكبير (٢٧٩/١٠)

(٣) انظر المحرر (١٥٨/٢)

(٤) لقول الخليفة عمر -رضى الله عنه- لعبد الله بن عمر وابن الحضرمي حين قال له إن غلامى سرق امرأة امرأتى أرسله لا قطع عليه خادمتكم أخذ متاعكم، وإذا لم يقطع عبده بسرقة مالها فهو أولى، ولأنه كل واحد منهما يرث صاحبه بغير حجب ولا تقبل شهادته له ويتبسط فى مال الآخر عادة فأشبهه

الوالد والوالد. انظر المغنى (٢٧٨/١٠)

(٥) انظر المغنى (٢٨٦/١٠)

فائدة: لو منعها نفقتها، أو نفقة ولدها، فأخذتها: لم تقطع، قولاً واحداً، قاله فى الترغيب وغيره.

وقال فى المغنى، وغيره: وكذا لو أخذت أكثر منها.  
وأما إذا سرق أحدهما من حرز مفرد: فإنه يقطع، قاله فى التبصرة.  
قوله: ﴿وَيُقَطَّعُ سَائِرُ الْأَقَارِبِ بِالسَّرِقَةِ مِنْ مَالِ أَقَارِبِهِمْ﴾.  
هذا المذهب. جزم به فى الهداية، والمذهب، ومسبوك الذهب، والمستوعب، والخلاصة، والوجيز، وغيرهم.

وقدمه فى المغنى<sup>(١)</sup>، والشرح<sup>(٢)</sup> - ونصره - والفروع، والزر كشى، وغيرهم.  
وعنه: لا يقطع ذو الرحم المحرم.  
قوله: ﴿وَيُقَطَّعُ الْمُسْلِمُ بِالسَّرِقَةِ مِنْ مَالِ الدَّمِيِّ وَالْمُسْتَأْمَنِ، وَيُقَطَّعَانِ بِسَرِقَةِ مَالِهِ﴾.  
هذا المذهب، كقود وحذ قذف، نص عليهما<sup>(٣)</sup>.

وضمن متلف، عليه أكثر الأصحاب.  
جزم به فى الهداية، والمذهب، ومسبوك الذهب، والمستوعب، والخلاصة، والوجيز، وغيرهم. وقدمه فى المغنى<sup>(٤)</sup>، والشرح<sup>(٥)</sup> - ونصره - والفروع، والزر كشى، وغيرهم.

وقيل: لا يقطع مستأمن<sup>(٦)</sup>. اختاره ابن حامد، كحد خمر وزنى، ونص عليه بغير مسلمة.

وقال فى المنتخب للشيرازى: لا يقطعان بسرقة مال مسلم.  
قوله: ﴿وَمَنْ سَرَقَ عَيْنًا، وَادَّعَى أَنَّهَا مِلْكُهُ: لَمْ يُقَطَّعْ﴾.

(١) انظر الشرح الكبير (١٠/٢٧٩-١٨٠)

(٢) لأنه حد يطالب به فوجب عليه كحد القذف يحققه أن القطع يجب صيانة للأموال وحد القذف يجب صيانة للأعراض، فإذا وجب فى حقه أحدهما وجب الآخر. انظر المغنى (١٠/٢٧٦)

(٣) انظر المغنى (١٠/٢٧٦)

(٤) انظر الشرح الكبير (١٠/٢٨٠)

(٥) لأنه حد لله تعالى فلا يقام عليه كحد الزنا. انظر المغنى (١٠/٢٧٦)

(٦) لأن الحدود تدرأ بالشبهات وإفضاؤه إلى سقوط القطع لا يمنع اعتباره كما أن الشرع اعتبر فى شهادة الزنا شروطاً لا يكاد يقع معها إقامة حد ببينة أبداً على أنه لا يفضى إليه لا زماً فإن السراق لا يعلمون هذا ولا يهتمون إليه فى الغالب وإنما يختص بعلم هذا الفقهاء الذين لا يسرقون غالباً. انظر الشرح الكبير (١٠/٢٨١)

هذا المذهب، عليه أكثر الأصحاب، قال فى الكافى، والشرح: هذا أولى<sup>(١)</sup>. واختاره ابن عبدوس فى تذكرته.

قال فى الفروع: اختاره الأكثر، وجزم به فى منتخب الأدمى، وغيره. وقدمه فى الفروع، وغيره.

وعنه: يقطع بحلف المسروق منه.

قدمه فى المحرر، والنظم، والرعايتين، والحاوى الصغير، وغيرهم. وعنه: لا يقطع إلا أن يكون معروفاً بالسرقه. اختاره فى الترغيب. وأطلقهما فى الهداية، والخلاصة. وأطلقهن فى القواعد الفقهية.

فائدة: مثل ذلك - خلافاً ومذهباً - لو ادعى أنه أذن له فى دخوله. وقطع فى المحرر هنا بالقطع.

نقل ابن منصور: لو شهد عليه، فقال: أمرنى رب الدار أن أخرجه: لم يقبل منه.

قال فى الفروع: ويتوجه مثله حد الزنى. وذكر القاضى وغيره: لا يحد.

قوله: ﴿وَإِذَا سَرَقَ الْمَسْرُوقُ مِنْهُ مَالَ السَّارِقِ، أَوْ الْمَغْصُوبُ مِنْهُ مَالَ الْغَاصِبِ مِنَ الْحِرْزِ الَّذِي فِيهِ الْعَيْنُ الْمَسْرُوقَةُ، أَوْ الْمَغْصُوبَةُ: لَمْ يَقْطَعْ﴾.

هذا المذهب، وعليه أكثر الأصحاب، وجزم به فى الوجيز وغيره. وقدمه فى المحرر<sup>(٢)</sup>، والنظم، والرعايتين، والحاوى الصغير، والفروع، وغيرهم.

وقيل: يقطع إن تميز المسروق.

وأطلقهما فى الهداية، والمستوعب، والخلاصة، والمغنى<sup>(٣)</sup>، والشرح<sup>(٤)</sup>.

قوله: ﴿وَإِنْ سَرَقَ مِنْ غَيْرِ ذَلِكَ الْحِرْزِ، أَوْ سَرَقَ مِنْ مَالٍ مَنْ لَهُ عَلَيْهِ دَيْنٌ: قُطِعَ إِلَّا أَنْ يَعْجَزَ عَنْ أَخْذِهِ مِنْهُ، فَيَسْرِقَ قَدْرَ حَقِّهِ: فَلَا يَقْطَعْ﴾.

هذا الصحيح من المذهب. اختاره أبو الخطاب فى الهداية. وقدمه فى المغنى<sup>(٥)</sup>، والشرح<sup>(٦)</sup>، ونصره. وقدمه أيضاً فى الفروع. وصححه فى صحيح المحرر.

(١) انظر المحرر (١٥٩/٢)

(٢) انظر المغنى (٢٥٨/١٠)

(٣) انظر الشرح الكبير (٢٨٢/١٠)

(٤) انظر المغنى (٢٥٨/١٠)

(٥) انظر الشرح الكبير (٢٨٢/١٠)

(٦) لأن المال يباح بالبذل، والإباحة فيحتمل أن مالكة أباحه إياه أو وقفه على المسلمين أو على طائفة السارق منهم أو أذن له فى دخول فاعتبرت المطالبة لتزول هذه الشبهة. انظر الشرح الكبير (٢٩٠/١٠)

وقال القاضي: يقطع مطلقاً، بناءً على أنه ليس له أخذ قدر دينه إذا عجز عن أخذه. وجزم به في الوجيز. وقدمه في الخلاصة. وأطلقهما في المذهب، والمحزر، والنظم.

فائدة: لو سرق المال المسروق، أو المغصوب أجنبي: لم يقطع، على الصحيح من المذهب وقيل: يقطع.

قوله: ﴿وَمَنْ أَجَرَ دَارَهُ، أَوْ أَعَارَهَا. ثُمَّ سَرَقَ مِنْهَا مَالَ الْمُسْتَعِيرِ أَوْ الْمُسْتَأْجِرِ: قُطِعَ﴾.

هذا المذهب، وعليه الأصحاب، وفي الترغيب: احتمال إن قصد بدخوله الرجوع في العارية لم: يقطع. وفي الفنون: له الرجوع بقوله، لا بسرقة. على أنه يبطل بما إذا أعاره ثوباً وسرق ضمنه شيئاً ولا فرق.

قوله: ﴿السَّادِسُ: ثُبُوتُ السَّرِقَةِ بِشَهَادَةِ عَدْلَيْنِ﴾. بلا نزاع.

لكن من شرط قبول شهادتهما: أن يصفى السرقة. والصحيح من المذهب: أنه لا تسمع البيئة قبل الدعوى.

قال في الفروع: والأصح لا تسمع قبل الدعوى، وجزم به ابن عبدوس في تذكرته.

قال في الرعايتين والحاوي الصغير: ولا تسمع قبل الدعوى في الأصح. وقيل: تسمع.

تنبيه: اشتراط شهادة العدلين لأجل القطع، أما ثبوت المال: فإنه يتبت بشاهد ويمين، وإقراره مرة. على ما يأتي.

قوله: ﴿أَوْ إِقْرَارُهُ مَرَّتَيْنِ﴾.

ووضعت السرقة، بخلاف إقراره بالزنى. فإن في اعتبار التفصيل وجهين، قاله في الترغيب، بخلاف القذف لحصول التعيير، وهذا المذهب، أعنى أنه يشترط إقراره مرتين، ويكتفى بذلك، وعليه الأصحاب. وهو من مفردات المذهب.

وعنه: في إقرار عبد أربع مرات - نقله مهنا - لا يكون المتاع عنده. نص عليه.

قوله: ﴿وَلَا يَنْزِعُ عَنْ إِقْرَارِهِ، حَتَّى يُقْطَعَ﴾.

فإن رجع: قبل، بلا نزاع. كحد الزنى، بخلاف ما لو ثبت ببينة، فإن رجوعه لا يقبل. أما لو شهدت على إقراره بالسرقة، ثم جحد فقامت البيئة بذلك: فهل يقطع نظراً للبيئة، أو لا يقطع نظراً للإقرار؟ على روايتين. حكاها الشيرازي.

واقصر عليهما الزركشى.

قلت: الصواب أنه لا يقطع، لأن الإقرار أقوى من البينة عليه، ومع هذا يقبل إقراره عليه.

قوله: ﴿السَّابِعُ مُطَالَبَةُ الْمَسْرُوقِ مِنْهُ بِمَالِهِ﴾.

هذا المذهب<sup>(١)</sup>، وعليه جماهير الأصحاب، منهم: الخرقى، وغيره.

قال الزركشى: هذا المذهب المختار للخرقى، والقاضى، وأصحابه.

قال فى الرعايتين: وطلب ربه أو وكلية شرط فى الأصح. وجزم به فى الوجيز، والمنور، ومنتخب الأدمى، وغيرهم. وقدمه فى المحرر، والشرح<sup>(٢)</sup>، والنظم، والحاوى الصغير، وغيرهم.

وقال أبو بكر فى الخلاف: ليس ذلك بشرط. وهو رواية عن الإمام أحمد رحمه الله تعالى. واختارها الشيخ تقي الدين رحمه الله.

قال الزركشى: وهو قوى، عملاً بإطلاق الآية الكريمة والأحاديث.

وقال فى الرعايتين - بعد حكاية الخلاف -: وإن قطع دون المطالبة أجزأ.

وتقدم فى كتاب الحدود: «ولو قطع يد نفسه بإذن المسروق منه».

فائدة: وكيل المسروق منه كهو، وكذا وليه. وتقدم قريباً حكم سرقة الكفن.

قوله: ﴿وَإِذَا وَجَبَ الْقَطْعُ: قُطِعَتْ يَدُهُ الْيُمْنَى مِنْ مِفْصَلِ الْكَفِّ وَحُسِمَتْ<sup>(٣)</sup>﴾.

الصحيح من المذهب: أن الحسم واجب. قدمه فى الفروع. واختار المصنف، والشارح: أن الحسم مستحب<sup>(٤)</sup>. ويأتى فى كلام المصنف قريباً «هل الزيت من بيت المال، أو من مال السارق؟».

فائدة: يستحب تعليق يده فى عنقه. زاد فى البلغة، والرعايتين، والحاوى: ثلاثة أيام إن رآه الإمام.

قوله: ﴿فَإِنْ عَادَ: حُسِبَ، وَلَمْ يُقَطَّعْ﴾.

(١) انظر الشرح الكبير (٢٩٠/١٠)

(٢) وهو أن تغمس فى زيت مغلى. انظر القاموس المحيط (٩٦١٤)

(٣) انظر المغنى (٢٦٦/١٠)

(٤) الشرح الكبير (٢٩٢/١٠-٢٩٣)

يعنى: بعد قطع يده اليمنى ورجله اليسرى، وهذا المذهب بلا ريب. قال فى الفروع: هذا المذهب.

واختاره أبو بكر، والخرقى، وأبو الخطاب فى خلافه، وابن عقيل، والشيرازى، والمصنف، والشارح، وغيرهم.

وقدمه فى الخلاصة، والمغنى<sup>(١)</sup>، والشرح<sup>(٢)</sup>، والمحرر، والنظم، والرعايتين، والحاوى الصغير، وغيرهم.

وعنه: تقطع يده اليسرى فى الثالثة، والرجل اليمنى فى الرابعة.

قال الزركشى: والذى يظهر: الرواية الثانية، إن ثبتت الأحاديث، ولا تفريع عليها.

وقال فى الفروع: وقياس قول شيخنا - يعنى به الشيخ تقي الدين ابن تيمية رحمه الله - أن السارق كالشارب فى الرابعة - يقتل عنده إذا لم يتب بدونه. انتهى.

قلت: بل هذا أولى عنده، وضرره أعم.

فعلى المذهب: يحبس فى الثالثة حتى يتوب، كالمرّة الخامسة. وهذا المذهب، وعليه الأصحاب. وقطعوا به. وأطلق المصنف وجماعة الحبس. ومرادهم الأول.

وقال فى الإيضاح: يحبس ويعذب. وقال فى التبصرة: يحبس أو يغرب.

قلت: التغريب بعيد.

وقال فى البلغة والرعاية: يعزر ويحبس حتى يتوب.

فائدة: قوله: ﴿وَمَنْ سَرَقَ، وَلَيْسَ لَهُ يَدٌ يُمْنَى: قُطِعَتْ رِجْلُهُ الْيُسْرَى﴾. بلا نزاع.

وكذا لو سرق وله يمنى، لكن لا رجل له يسرى: فإن يده اليمنى تقطع بلا نزاع. بخلاف ما لو كان الذاهب يده اليسرى ورجله اليمنى، فإنه لا يقطع، لتعطيل منفعة الجنس، وذهاب عضوين من شق.

ولو كان الذاهب يده اليسرى فقط، أو يديه: ففي قطع رجله اليسرى وجهان. قال فى الفروع: بناء على العلتين. قال فى المغنى أصحابهما لا يجب القطع.

ولو كان الذاهب رجله، أو يمناهما: قطعت يمنى يديه. على الصحيح من المذهب.

(١) انظر المغنى (١٠/٢٧١)

(٢) انظر الشرح الكبير (١٠/٢٩٤)



قال فى الفروع: قطعت فى الأصح. وقيل: لا يقطع.

تنبيه: قوله: ﴿وَإِنْ سَرَقَ وَلَهُ يَمْنَى، فَذَهَبَتْ: سَقَطَ الْقَطْعُ. وَإِنْ ذَهَبَتْ يَدُهُ الْيُسْرَى: لَمْ تُقَطَّعْ يَدُهُ الْيُمْنَى. عَلَى الرَّوَايَةِ الْأُولَى، وَتُقَطَّعُ عَلَى الْآخَرَى﴾.

قال فى الفروع - تفريعا على الأولى -: ومن سرق وله يد يمنى، فذهبت هى أو يسرى يديه فقط، أو مع رجله، أو إحداهما: فلا قطع، لتعلق القطع بها لوجودها. كجناية تعلقت برقبته فمات. وإن ذهب رجله، أو يمناهما. فقيل: يقطع كذهاب يسراهما.

وقيل: لا، لذهاب منفعة المشى. وأطلقهما فى الفروع.

وقال فى الرعاية: وإن كان أقطع الرجلين، أو يمناهما فقط: قطعت يمنى يديه عليهما.

يعنى: على الروایتين. وقيل: بل على الثانية.

قوله: ﴿وَإِنْ وَجَبَ قَطْعُ يَمْنَاهُ، فَقَطَّعَ الْقَاطِعُ يَسْرَاهُ عَمْدًا فَعَلَيْهِ الْقَوْدُ﴾.

وإن قطعها خطأ فعليه ديته. وفى قطع يمين السارق وجهان، وهما روايتان، وأطلقهما فى الهداية، والمذهب، ومسبوك الذهب، والمستوعب، والخلاصة، والهادى، والمغنى<sup>(١)</sup>، والمحرر، والشرح<sup>(٢)</sup>، والرعايتين، والحاوى الصغير، وغيرهم.

أحدهما: يقطع<sup>(٣)</sup>. جزم به فى الوجيز. وهو ظاهر ما قدمه فى الفروع.

والثانى: لا يقطع<sup>(٤)</sup>، صححه فى التصحيح، والنظم.

قلت: قال فى الهداية والمذهب: إذا قطع القاطع يسراه عمداً: أقيد من القاطع. وهل تقطع يمينه أم لا؟ على وجهين. أصله: هل يقطع أربعته، أم لا؟ على روايتين. فإن قطعها خطأ: أخذ من القاطع الدية. وهل تقطع يمينه؟ على وجهين. انتهى.

فظاهر هذا: أن الصحيح من المذهب: أنها لا تقطع، لأن الصحيح من المذهب أنه لو سرق مرة ثالثة: أن يسرى يديه لا تقطع، كما تقدم.

(١) انظر المغنى (٢٧٠/١٠)

(٢) انظر الشرح الكبير (٢٩٨/١٠)

(٣) كما لو قطعت يسراه قصاصاً. انظر المغنى (٢٧٠/١٠)

(٤) كيلا يقطع يدها بسرقة واحدة. انظر المغنى (٢٧٠/١٠)

وقال فى الرعايتين، وقيل: إن قطعها مع دهشة، أو ظن أنها تجزئ: كفت. وجزم به فى الحاوى الصغير، إلا أن يكون فيه سقط. واختار المصنف، والشارح: أن القطع يجزئ ولا ضمان<sup>(١)</sup>. وهو احتمال فى الانتصار، أنه يحتمل تضمينه نصف دية.

قوله: ﴿وَيَجْتَمِعُ الْقَطْعُ وَالضَّمَانُ، فَتُرَدُّ الْعَيْنُ الْمَسْرُوقَةُ إِلَى مَالِكِهَا، وَإِنْ كَانَتْ نَافَةً: غَرِمَ قِيمَتَهَا وَقُطِعَ﴾.

هذا المذهب، وعليه الأصحاب، ونقله الجماعة عن الإمام أحمد رحمه الله.

وفى الانتصار: لا غرم لهنك حرز وتخريبه.

قوله: ﴿وَهَلْ يَجِبُ الزَّيْتُ الَّذِي يُحْسَمُ بِهِ﴾ وكذا أجرة القطع. ﴿مِنْ يَيْتِ الْمَالِ، أَوْ مِنْ مَالِ السَّارِقِ؟ عَلَى وَجْهَيْنِ﴾.

وأطلقهما فى الهداية، والمذهب، والمحرز<sup>(٢)</sup>، والشرح<sup>(٣)</sup>.

أحدهما: يجب من مال السارق، وهو المذهب<sup>(٤)</sup>. صححه فى التصحيح، والنظم، وتصحيح المحرز. وجزم به فى الوجيز. وقدمه فى الرعايتين، والحاوى الصغير. والفروع.

قال فى الرعايتين: يجب من مال السارق، إن قلنا: هو احتياط له.

والوجه الثانى: يجب من بيت المال<sup>(٥)</sup>. قدمه فى الخلاصة.

قال فى الرعايتين: جزم فى المغنى<sup>(٦)</sup>، والكافى<sup>(٧)</sup>: أن الزيت من بيت المال.

وقيل: من بيت المال، إن قلنا: هو من تنمة الحد.

فائدة: لو كانت اليد التى وجب قطعها شلاء، فهى كالمعدومة. على ما تقدم على إحدى الروايتين. فينتقل. قدمه الناظم، والكافى - وقال: نص عليه - وابن رزین فى شرحه.

(١) انظر المغنى (٢٧٠/١٠) الشرح الكبير (٢٩٨/١٠)

(٢) انظر المحرز (١٥٩/٢)

(٣) انظر الشرح الكبير (٣٠١/١٠)

(٤) لأنه مداواة له فكان فى ماله كمدآواته فى مرضه. انظر الشرح الكبير (٣٠١/١٠)

(٥) لأن النبى - ﷺ - أمر به القاطع فى حديث سارق الشملة فقال: «اقطعوا واحسموا» ولأنه من المصالح وذلك يقتضى أن يكون من بيت المال. انظر الشرح الكبير (٣٠١/١٠)

(٦) انظر المغنى (٢٦٦/١٠)

(٧) انظر الكافى (٨٢/٤)

وعنه: يجزئ مع أمن تلفه بقطعها. صححه في الرعايتين. وجزم به في المنور.  
وأطلقهما في المغنى<sup>(١)</sup>، والشرح<sup>(٢)</sup>، والحاوى، والمحرم<sup>(٣)</sup>، والفروع.  
وكذا الحكم لو ذهب معظم نفع اليد، كقطع الأصابع كلها، أو أربع منها.  
فإن ذهبت الخنصر والبنصر، أو واحدة غيرهما: أجزأت. على الصحيح من  
المذهب، جزم به في المغنى<sup>(٤)</sup>، والشرح<sup>(٥)</sup>، وصححه الناظم.  
وقيل: لا تجزئ. وأطلقهما في الفروع.  
وقيل: لا تجزئ إذا قطع الإبهام. ولا تجزئ إذا قطعت السبابة والوسطى. فإن بقى  
إصبعان، فالصحيح من المذهب: أنه يجزئ قطعهما. صححه في المغنى<sup>(٦)</sup>،  
والشرح<sup>(٧)</sup>، والنظم.  
وقيل: لا يجزئ.

\* \* \*

### باب حد الحارمين

تنبيه: يحتمل قوله: ﴿وَهُمُ الَّذِينَ يَغْرِضُونَ النَّاسَ بِالسَّلَاحِ فِي الصَّحَرَاءِ،  
فَيَغْصِبُونَهُمُ الْمَالَ مُجَاهَرَةً﴾.  
ولو كان سلاحهم العصي والحجارة، وهو صحيح. وهو المذهب<sup>(٨)</sup>.  
قال في الفروع، والأصح وعصاً وحجراً.  
قال في تجريد العناية: وهو الأظهر، وقطع به المصنف<sup>(٩)</sup>، والشارح<sup>(١٠)</sup>،  
والزر كشي.

- 
- (١) انظر المغنى (١٠/٢٦٨-٢٦٩).  
(٢) انظر الشرح الكبير (١٠/٢٩٦).  
(٣) انظر المحرم (٢/١٦٠).  
(٤) انظر المغنى (١٠/٢٦٩).  
(٥) انظر الشرح الكبير (١٠/٢٩٦).  
(٦) انظر المغنى (١٠/٢٦٩).  
(٧) انظر الشرح الكبير (١٠/٢٩٦).  
(٨) لأن ذلك في جملة السلاح الذى يأتى على النفس والطرف فأشبه الحد. انظر الشرح الكبير  
(١٠/٣٠٣-٣٠٤).  
(٩) انظر المغنى (١٠/٣٠٤).  
(١٠) انظر الشرح الكبير (١٠/٣٠٣-٣٠٤).

وقيل: لا يعطون حكم قطاع الطريق، وهو ظاهر كلام المصنف هنا.  
قال في الرعاية الكبرى: والأيدى، والعصى، والأحجار: كالسلاح في وجهه.  
وقال في البلغة، وغيرها: لو غصبوهم بأيديهم من غير سلاح: كانوا من قطاع الطريق.

فائدة: من شرطه: أن يكون مكلفاً ملتزماً. ليخرج الحرابي.  
تنبيه: قوله: ﴿فِي الصَّحْرَاءِ﴾. كذا قال الأكثر. وقال في الرعايتين: في صحراء بعيدة.

قوله: ﴿وَإِنْ فَعَلُوا ذَلِكَ فِي الْبُيُوتِ لَمْ يَكُونُوا مُحَارِبِينَ. فِي قَوْلِ الْخِرَقِيِّ﴾.  
وهو ظاهر كلامه.  
قال في تجريد العناية: هو الأشهر، وجزم به في الوجيز، والمنور، ومنتخب الأدمى، وغيرهم. وقدمه في المحرر، والنظم، والرعايتين، والحاوي الصغير، وإدراك الغاية، وغيرهم.

وقال أبو بكر: حكمهم في المصر والصحراء واحد. وهو المذهب، وعليه أكثر الأصحاب.

قال المصنف، والشارح: وهو قول أبي بكر وكثير من أصحابنا<sup>(١)</sup>.  
قال الشيخ تقي الدين رحمه الله: هو قول الأكثرين.  
قال في الفروع: اختاره الأكثر.

قلت: منهم أبو بكر، والقاضي، والشريف، وأبو الخطاب في خلافيهما، والشيرازي. وصحيحه في الخلاصة. وقدمه في الفروع.  
وقيل: حكم المصر حكم الصحراء إن لم يُغْت.

وقاله القاضي في المجرد، والشرح الصغير. واختاره ابن عبدوس في تذكرته. وهو ظاهر تعليل الشريف أبي جعفر. ذكره في الطبقات.

تنبيه: منشأ الخلاف: أن الإمام أحمد - رحمه الله - سئل عن ذلك؟ فتوقف فيهم.  
قوله: ﴿وَإِذَا قُدرَ عَلَيْهِمْ، فَمَنْ كَانَ مِنْهُمْ قَدْ قَتَلَ مَنْ يُكَافِئُهُ، وَأَخَذَ الْمَالَ: قُتِلَ حَتْمًا﴾ بلا نزاع.

(١) انظر المغنى (٣٠٣/١٠) - الشرح الكبير (٣٠٣/١٠).

ولا يزداد على القتل، على الصحيح من المذهب، وعليه جماهير الأصحاب، وجزم به في الكافي، والوجيز، وغيرهما<sup>(١)</sup>.

قال الزركشي: وهو المذهب، وقدمه في المحرر، والنظم، والرعايتين، والحاوي الصغير، والفروع، وغيرهم.

وعنه: أنه يقطع مع ذلك أولاً<sup>(٢)</sup>. اختاره أبو محمد الجوزي.

وقيل: ويصلبون بحيث لا يموتون.

قوله: ﴿وَصَلَبَ حَتَّى يَشْتَهَرَ﴾.

هذا المذهب. وعليه جماهير الأصحاب.

منهم القاضي في جامعه، وأبو الخطاب، والمصنف، وغيرهم. وجزم به في الكافي، والوجيز، ومنتخب الأدمي، وغيرهم. وقدمه في المحرر، والنظم، والرعايتين، والحاوي، والفروع، وغيرهم.

قال الزركشي: هذا المذهب.

وقال أبو بكر: يصلب قدر ما يقع عليه اسم الصلب.

وقال في التبصرة: يصلب قدر ما يتمثل به ويعتبر.

قلت: وهو أولى. وهو قريب من المذهب.

وعند ابن رزين: يصلب ثلاثة أيام.

تنبيه: ظاهر كلام المصنف: أن الصلب بعد قتله. وهو صحيح، وهو المذهب. وعليه جماهير الأصحاب.

وتقدم - في كتاب الجنائر - عند قوله «ولا يصلى الإمام على الغال» أنه «هل يقتل أو لا؟ ثم يغسل ويصلى عليه، ثم يصلب عقب القتل»

فائدة: لو مات أو قتل قبل قتله للمحاربة: لم يصلب، على الصحيح من المذهب. وقيل: يصلب.

قوله: ﴿وَإِنْ قَتَلَ مَنْ لَا يُكَافِئُهُ﴾.

(١) لقول النبي - صلى الله عليه وسلم - «لا يحل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث: كفر بعد إيمان أو زنى بعد إحصان أو قتل نفس بغير حق». انظر الشرح الكبير (٣٠٥/١٠).

(٢) انظر الشرح الكبير (٣٠٤/١٠) لأن كل واحدة من الجنائتين توجب حداً منفرداً فإذا اجتمعتا وجب حدهما معاً كما لو زنى وسرق. انظر الشرح الكبير (٣٠٤/١٠).

يعنى: كوله والعبد والذمى.

﴿فَهَلْ يُقْتَلُ عَلَى رَوَاتَيْنِ﴾.

وأطلقهما فى الهداية، والمذهب، والمستوعب، والخلاصة، والكافى، والمغنى<sup>(١)</sup>، والبلغة، والشرح<sup>(٢)</sup>، والفروع، والزر كشى.

إحداهما: يقتل. وهو المذهب<sup>(٣)</sup>. صححه فى التصحيح.

قال فى تجريد العناية: يقتل على الأظهر. وجزم به فى الوجيز، وغيره. وقدمه فى المحرر، والنظم، والرعايتين، والحاوى الصغير، وغيرهم.

والرواية الثانية: لا يقتل<sup>(٤)</sup>.

قال الزركشى: هذا أمشى على قاعدة المذهب. واختارها الشريف، وأبو الخطاب، والشيرازى. وهو ظاهر ما جزم به فى المنور، ومنتخب الأدمى.

قوله: ﴿وَإِنْ جَنَى جَنَائَةً تُوجِبُ الْقَصَاصَ فِيمَا دُونَ النَّفْسِ: فَهَلْ يَتَحَتَّمُ اسْتِيفَاؤُهُ؟ عَلَى رَوَاتَيْنِ﴾.

وأطلقهما فى البلغة، والمحرر، والفروع، والكافى، والهداية، والخلاصة:

إحداهما: لا يتحتم استيفاؤه. وهو المذهب<sup>(٥)</sup>. صححه المصنف، والشارح، والناظم، وصاحب التصحيح، وغيرهم. وحزم به فى المنور. وقدمه فى تجريد العناية.

والرواية الثانية: يتحتم<sup>(٦)</sup>. وجزم به فى الوجيز. وقدمه فى الرعايتين، والحاوى الصغير. وصححه فى تصحيح المحرر. وهما وجهان فى الكافى، والبلغة.

(١) انظر المغنى (٣٠٧/١٠).

(٢) انظر الشرح الكبير (٣٠٦/١٠).

(٣) فيؤخذ الحر بالعبد والمسلم بالذمى والأب بالابن، لأن هذا القتل حد الله تعالى فلا تعتير فيه الكفارة كالزنى والسرقه. انظر الشرح الكبير (٣٠٦/١٠).

(٤) لقول النبى - صلى الله عليه وسلم - «لا يقتل مسلم بكافر» والحد فيه الحتامة بدليل أنه لو مات قبل القدرة عليه سقط عنه الأختام ولم يسقط القصاص. انظر الشرح الكبير (٣٠٦/١٠).

(٥) لأن الشرع لم يرد بشرع الحد فى حقه بالجراح فإن الله تعالى ذكر فى حدود المحاربين القتل والصلب والقطع والنفى فلم يتعلق بالمحاربة غيرها فلا يتحتم بخلاف القتل فإنه حد تحتم كسائر الحدود فحينئذ لا يجب فيه أكثر من القصاص. انظر الشرح الكبير (٣٠٨/١٠).

(٦) لأن الجراح تابعة للقتل فيتبت فيها مثل حكمه ولأنه نوع قود أشبه القود فى النفس. انظر الشرح الكبير (٣٠٨/١٠).

### فائدتان

إحدهما: لا يسقط تحتم القتل على كلتا الروايتين. ولا يسقط تحتم القود في الطرف إذا كان قد قتل، على الصحيح من المذهب. ونص عليه الأصحاب.  
وقال في المحرر: ويحتمل عندي: أن يسقط تحتم قود طرف يتحتم قتله.  
قال في الفروع: وذكر بعضهم هذا الاحتمال. فقال: يحتمل أن تسقط الجناية، إن قلنا: يتحتم استيفؤها.

وذكره بعضهم، فقال: يحتمل أن يسقط تحتم القتل. إن قلنا: يتحتم في الطرف، وهذا وهم. وهو كما قال.

الثانية: قوله: ﴿وَحُكْمُ الرَّدِّ حُكْمُ الْمُبَاشِرِ﴾.

هذا المذهب، وعليه الأصحاب.

قال في الفروع: وكذلك الطليع. وذكر أبو الفرج: السرقة كذلك، فردء غير مكلف كهو.

وقيل: يضمن المال آخذه. وقيل: قراره عليه.

وقال في الإرشاد: من قاتل اللصوص، وقتل: قتل القاتل فقط.

واختار الشيخ تقي الدين رحمه الله: يقتل الأمر كردء، وأنه في السرقة كذلك. وفي السرقة في الانتصار: الشراكة تلحق غير الفاعل به، كردء مع مباشر.

وقال في المفردات: إنما قطع جماعة بسرقة نصاب للسعي بالفساد. والغالب من السعادة: قطع الطريق، والتلصص بالليل والمشاركة بأعوان، بعضهم يقتل أو يحمل، أو يكثر، أو ينقل. فقتلنا الكل أو قطعناهم حسما للفساد. انتهى.

قوله: ﴿وَمَنْ قَتَلَ وَلَمْ يَأْخُذْ الْمَالَ: قَتْلٌ﴾.

يعنى: حتما مطلقا. وهذا المذهب بلا ريب، جزم به في الهداية، والمذهب، والخلاصة، والوجيز، وغيرهم. وقدمه في المحرر، والنظم، والرعايتين، والحاوى الصغير، والفروع، وغيرهم.

وقيل: يقتل حتما إن قتله لقصد ماله، وإلا فلا.

وقيل: في غير مكافئ. فعلى المذهب: لا أثر لعفو ولي. فيعابى بها.

قوله: ﴿وَهَلْ يُصْلَبُ؟ عَلَى رِوَايَتَيْنِ﴾.

وأطلقهما في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والخلاصة، والبلغة.  
إحداهما: لا يصلب، وهو المذهب<sup>(١)</sup>. صححه المصنف<sup>(٢)</sup>، والشارح<sup>(٣)</sup>، والناظم،  
وصاحب التصحيح، وغيرهم. وجزم به في الوجيز، والمنور، ومنتخب الأدمى،  
وغيرهم. وقدمه في المحرر، والرعايتين، والحاوي الصغير، وغيرهم.

قال الزركشي: هذا المذهب.

والرواية الثانية: يصلب<sup>(٤)</sup>.

تنبيه: قوله: ﴿وَمَنْ أَخَذَ الْمَالَ، وَلَمْ يَقْتُلْ: قُطِعَت يَدُهُ الْيُمْنَى، وَرِجْلُهُ الْيُسْرَى  
فِي مَقَامٍ وَاحِدٍ، وَحُسِمَتَا وَخُلِيَ﴾.

يعنى: يكون ذلك حتما.

قال ابن شهاب وغيره: يجب أن يكون ذلك مرتبا، بأن يقطع يده اليمنى أولا، ثم  
رجله اليسرى.

وجوزه أبو الخطاب، ثم أوجهه، لكن لا يمكن تداركه.

قوله: ﴿وَلَا يُقَطَّعُ مِنْهُمْ إِلَّا مَنْ أَخَذَ مَا يُقَطَّعُ السَّارِقُ فِي مِثْلِهِ﴾.

هذا المذهب، وعليه الأصحاب، وقطع به أكثرهم.

وخرج عدم القطع من عدم اعتبار المكافأة.

فائدة: من شرط قطعه: أن يأخذ من حرز.

فإن أخذ من منفرد عن القافلة ونحوه: لم يقطع.

ومن شرطه أيضاً: انتفاء الشبهة في المال المأخوذ.

قوله: ﴿فَإِنْ كَانَتْ يَمِينُهُ مَقْطُوعَةً، أَوْ مُسْتَحَقَّةً فِي قِصَاصٍ، أَوْ شَلَاءً: قُطِعَت  
رِجْلُهُ الْيُسْرَى. وَهَلْ تُقَطَّعُ يُسْرَى يَدَيْهِ؟ يُبْنَى عَلَى الرُّوَايَتَيْنِ فِي قَطْعِ يُسْرَى  
السَّارِقِ فِي الْمَرَّةِ الثَّالِثَةِ﴾.

(١) لأنه محارب يجب قتلهم فيصلبون كالذين أخذوا المال. انظر المغنى (٣٠٩/١٠).

(٢) انظر المغنى (٣٠٩/١٠).

(٣) انظر الشرح الكبير (٣١٠/١٠).

(٤) لأن الخبر المروى فيهم قال فيه «ومن قتل ولم يأخذ المال قتل» ولم يذكر صلباً، ولأن جنائيتهم بأخذ  
المال مع القتل تزيد على الخيانة بالقتل وحده فيجب أن تكون عقوبتهم أغلظ، ولو شرع الصلب هاهنا  
لاستويا والحكم في تحتم القتل وكونه حداً ههنا كالحكم فيه إذا قتل وأخذ المال. انظر الشرح الكبير  
(٣١٠/١٠).



وهو بناء صحيح. فالمذهب هناك: عدم القطع. فكذا هنا. هذا هو الصحيح من المذهب.

قال فى الفروع هنا - بعد أن قدم: أنه لا يقطع - وقيل: يقطع الموجود مع يده اليسرى.

وقال فى البلغة، وغيره: إن قطعت يمينه قوداً - واكتفى برجله اليسرى - ففى إمهاله وجهان. انتهى.

### فائدتان

إحداهما: لو قطعت يسراه قوداً - وقلنا: تقطع يمينه كسرقة: أمهل.

وإن عدم يسرى يديه: قطعت يسرى رجله.

ويتخرج: لا تقطع، كيمنى يديه، فى الأصح من الوجهين.

الثانية: لو حارب مرة ثانية: لم تقطع أربعته. على الصحيح من المذهب. وقيل: بلى. وأطلقهما فى المحرر. وهذا الخلاف مبنى على الخلاف فى السارق إذا سرق مرة ثالثة، على ماتقدم.

قوله: ﴿وَمَنْ لَمْ يَقْتُلْ، وَلَا أَخَذَ الْمَالَ: نَفَى وَشُرِّدَ. فَلَا يُتْرَكُ يَأْتِي إِلَى بَلَدٍ﴾.

وهذا المذهب. وعليه جماهير الأصحاب، وحزم به فى الوجيز، وغيره.

قال الزركشى: هذا المذهب المجزوم به عند القاضى، وغيره، وقدمه فى الهداى والمذهب، ومسبوك الذهب، والمستوعب، والخلاصة، والهادى، والبلغة والمح والنظم، والرعايتين، والحاوى الصغير، والفروع. وغيرهم. وهو من مفردات المذهب.

وعنه: أن نفيه تعزيره بما يردعه. وقال فى التبصرة: يعزر، ثم ينفى ويشرد.

وعنه: أن نفيه حبسه. وفى الواضح، وغيره، رواية: نفيه طلبه.

تنبيه: ظاهر كلام المصنف، وكثير من الأصحاب: دخول العبد فى ذلك، وأنه ينفى.

وقد قال القاضى فى التعليق: لاتعرف الرواية عن أصحابنا فى ذلك.

وإن سلمناه، فالقصد من ذلك: كفه عن الفساد. وهذا يشترك فيه الحر والعبد. انتهى.

### فائدتان

إحدهما: تنفى الجماعة متفرقين. على الصحيح من المذهب. خلافا لصاحب التبصرة.

الثانية: لا يزال منياً حتى تظهر توبته. على الصحيح من المذهب. قدمه فى الفروع، وغيره. وقيل: ينفى عاماً. وذكرهما فى المصنف، والشارح احتمالين. وقالوا: لم يذكر أصحابنا قدر مدة نفيهم.

قوله: ﴿وَمَنْ تَابَ مِنْهُمْ قَبْلَ الْقُدْرَةِ عَلَيْهِ: سَقَطَتْ عَنْهُ حُدُودُ اللَّهِ مِنَ الصَّلْبِ وَالْقَطْعِ وَالنَّفْيِ، وَانْجَتَمَ الْقَتْلُ﴾.

وهذا المذهب، وعليه الأصحاب قاطبة، وأطلق فى المبهج فى حق الله روايتين فى أول الباب. وقطع فى آخره بالقبول.

قوله: ﴿وَأُخِذَ بِحُقُوقِ الْأَدَمِيِّينَ: مِنَ الْأَنْفُسِ، وَالْجِرَاحِ وَالْأَمْوَالِ. إِلَّا أَنْ يُعْفَى لَهُ عَنْهَا﴾.

قال فى الفروع - بعد أن ذكر حقوق الأدميين وحقوق الله، فيمن تاب قبل القدرة عليه - هذا فيمن تحت حكمنا.

تم قال: وفى خارجى، وباعٍ ومرتد، ومحارب: الخلاف فى ظاهر كلامه.

قاله شيخنا، يعنى: به الشيخ تقي الدين رحمه الله.

وقيل: تقبل توبته ببينة.

وقيل: وقرينة.

وأما الحربى الكافر: فلا يؤخذ بشئ فى كفره إجماعاً.

قوله: ﴿وَمَنْ وَجَبَ عَلَيْهِ حَدٌّ لِلَّهِ سِوَى ذَلِكَ - مثل: الشرب، والزنا، والسرقه، ونحوها - فَتَابَ قَبْلَ إِقَامَتِهِ: لَمْ يَسْقُطْ﴾.

هذا إحدى الروايتين<sup>(١)</sup>. وذكره أبو بكر فى المذهب.

(١) لقول الله تعالى: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾ وهو عام فى التائب وغيره، وقال الله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ ولأن النبى - صلى الله عليه وسلم رجم ماعزاً والغامدية وقطع الذى أقر بالسرقه وقد جاعوا تائبين يطلبون التطهير بإقامة الحد، وقد سمى النبى - صلى الله عليه وسلم فعلهم توبة فقال فى حق المرأة: «لقد تابت توبة لو قسمت على أهل المدينة لو سعتهم»، وجاء عمرو بن سمرة إلى النبى - صلى الله عليه وآله وسلم - فقال: يا رسول الله إنى سرقت جملابنى فلان فطهرى، وقد أقام رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم عليه وآله وسلم عليه الحد، ولأن الحد كفارة فلم =

قال ابن منجا في شرحه: هذا المذهب. وجزم به الأدمى في منتخبه.

وعنه: أنه يسقط بمجرد التوبة قبل إصلاح العمل<sup>(١)</sup>. وهو المذهب، وعليه أكثر الأصحاب.

قال في الفروع: اختاره الأكثر، وجزم به في الوجيز، والمنور، ونظم المفردات، وغيرهم. وقدمه في المحرر، والفروع. وصححه في النظم، وغيره. وهو من مفردات المذهب.

وأطلقهما في الهداية، والمذهب، ومسبوك الذهب، والمستوعب، والخلاصة، والمغنى<sup>(٢)</sup>، والكافي<sup>(٣)</sup>، والهادي، والشرح<sup>(٤)</sup>، والبلغة، والرعايتين، والحاوي الصغير، وغيرهم.

وعنه: إن ثبت الحد ببينة: لم يسقط بالتوبة.

ذكرها ابن حامد، وابن الزاغوني، وغيرهم. وجزم به في المحرر. ولكن أطلق الثبوت. ويأتي في أواخر «باب الشهادة على الشهادة» إذا تاب شاهد الزور قبل التعزير: هل يسقط عنه، أم لا؟

فعلى هذه الرواية الأولى: يسقط في حق محارب تاب قبل القدرة.

قال في الفروع: ويحتمل أن يسقط، كما قبل المحاربة.

وقال في المحرر: لا يسقط بإسلام ذمى ومستأمن، ونص عليه<sup>(٥)</sup>. وذكره ابن أبي موسى في الذمى. ونقل فيه أبو داود عن الإمام أحمد رحمه الله.

قال في الفروع: وظاهر كلام جماعة: أن فيه الخلاف.

---

= يسقط بالتوبة ككفارة اليمين والقتل ولأنه مقدر عليه فلم يسقط الحد عنه كالمحارب بعد القدرة عليه. انظر الشرح الكبير (٣١٤/١٠-٣١٥).

(١) لقول الله تعالى ﴿وَالَّذَانِ يَأْتِيَانِهِمَا مِنْكُمْ فِإِذْهُمَا قَاتِلَا تَابَا وَأَصْلَحَا فَأَعْرَضُوا عَنْهُمَا﴾ وذكر حديث السارق ثم قال ﴿فَمَنْ تَابَ مِنْ بَعْدِ ظُلْمِهِ وَأَصْلَحَ فَإِنَّ اللَّهَ يَتُوبُ عَلَيْهِ﴾ وقال النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - «التائب من الذنب كمن لا ذنب له» ومن لا ذنب له لا حد عليه، وقال في ماعز لما أخير بهريه هلا تركتموه لعله يتوب فيتوب الله عليه؟، ولأنه حق خالص لله تعالى فيسقط بالتوبة كحد الجانِب. انظر الشرح الكبير (٣١٤/١٠).

(٢) انظر المغنى (٣١٦/١٠).

(٣) انظر الكافي (٧٠/٤).

(٤) انظر الشرح الكبير (٣١٤/١٠).

(٥) انظر المحرر (١٦١/٢).

ونقل أبو الحارث: إن أكره ذمى مسلمة، فوطئها: قتل، ليس على هذا صولحوا. ولو أسلم هذا حد، وجب عليه.

فدل أنه لو سقط بالتوبة: سقط بالإسلام، لأن التائب وجب عليه أيضاً.

وأنه أوجب بناءً على أنه لا يسقط بالتوبة، فإنه لم يصرح بتفرقة بين إسلام وتوبة ويتوجه رواية مخرجة من قذف أم النبي صلى الله عليه وسلم، لأنه حد سقط بالإسلام. واختار صاحب الرعاية: يسقط.

وقال في عيون المسائل - فى سقوط الجزية بإسلام - إذا أسلم: سقطت عنه العقوبات الواجبة بالكفر، كالقتل وغيره من الحدود.

وفى المبهج احتمال: يسقط حد زنى ذمى. ويستوفى حد قذف. قاله الشيخ تقي الدين رحمه الله. وفى الرعاية: الخلاف.

وهو معنى ما أخذه القاضى، وأبو الخطاب، وغيرهما من عدم إعلامه، وصحة توبته: أنه حق الله.

وقال فى التبصرة: يسقط حق آدمى لا يوجب مالا، وإلا سقط إلى مال.

وقال فى البلغة: فى إسقاط التوبة فى غير المحاربة، قبل القدرة وبعدها: روايتان.

قوله - فى الرواية الثانية التى هى المذهب - «وعنه أنه يسقط بمجرد التوبة قبل إصلاح العمل» فلا يشترط إصلاح العمل مع التوبة، بل يسقط بمجرد التوبة. وهذا الصحيح على هذه الرواية.

قال الشارح: هذا ظاهر قول أصحابنا<sup>(١)</sup>.

قال فى الكافى: قال أصحابنا: ولا يعتبر إصلاح العمل مع التوبة فى إسقاط الحد<sup>(٢)</sup> و جزم به فى الهداية، والمذهب، والمستوعب، والمحرر، والوجيز، وغيرهم. وقدمه فى الرعاية الكبرى، والفروع.

وقيل: ويعتبر أيضاً صلاح عمله مدة.

وعلى المذهب أيضاً - وهو سقوط الحد بالتوبة - فقليل: يسقط بها قبل توبته. جزم به فى المحرر، والوجيز.

وقيل: قبل القدرة.

(١) قال: لأنها توبة مسقط للحد فأشبهت توبة المحارب قبل القدرة عليه. انظر الشرح الكبير (٣١٥/١٠).

(٢) انظر الكافى (٧٠١٤).

وقيل: قبل إقامته.

[وأطلقهن في الفروع.

وقال في الكافي، والرعاية الكبرى: ويحتمل أن يعتبر إصلاح العمل مدة يتبين فيها صحة توبته<sup>(١)</sup>.

وقال في الرعاية الصغرى، والحاوى - فى سقوط حد الزانى، والشارب، والسارق، والقاذف بالتوبة قبل إقامة الحد، قيل: قبل توبته - روايتان<sup>(٢)</sup>].

وهو ظاهر كلامه فى الهداية، والمذهب، والخلاصة، والكافي، والهادى، والمصنف هنا، وغيرهم. بل هو ظاهر كلام الأصحاب، كما قال فى المغنى. وقدمه فى الرعاية، والحاوى. وأطلقهما فى الفروع.

وفى بحث القاضى: التفرقة بين علم الإمام بهم أولاً.

واختار الشيخ تقي الدين رحمه الله: تقبل ولو فى الحد. فلا يكمل، وأن هربه فيه توبة.

قوله: ﴿وَمَنْ أُرِيدَتْ نَفْسُهُ، أَوْ حُرْمَتُهُ، أَوْ مَالُهُ: فَلَهُ الدَّفْعُ عَنْ ذَلِكَ بِأَسْهَلِ مَا يَعْلَمُ دَفْعَهُ بِهِ﴾.

هذا أحد الوجهين. واختاره صاحب المستوعب، والمصنف<sup>(٣)</sup>، الشرح<sup>(٤)</sup>. وجزم به الزركشى.

وقيل: له الدفع عن ذلك بأسهل ما يغلب على ظنه أنه يندفع به. وهذا المذهب. وجزم به فى المحرر<sup>(٥)</sup>، والوجيز، وغيرهما.

وقاله فى الترغيب، وغيره. وقدمه فى الفروع، وغيره.

وقيل: ليس له ذلك، إذا أمكنه هرب أو احتماء ونحوه. جزم به فى المستوعب.

وقيل له: المناشدة.

(١) قال: لقول الله ﴿فَمَنْ تَابَ مِنْ بَعْدِ ظُلْمِهِ وَأَصْلَحَ﴾ وقال: ﴿وَأَنْ تَابَا وَأَصْلَحَا﴾ علق الحكم على شرطين فلا تثبت بدونهما ولأنه لا يؤمن أن يكون إظهار التوبة تقيّة فلا يتحقق وجودها فلا يثبت الحكم بها بمجردا، كتوبة المحارب بعد القدرة. انظر الكافي (٧٠١٤).

(٢) سقط من ب.

(٣) انظر المغنى (٣١٥/١٠).

(٤) انظر الشرح الكبير (٣١٥/١٠ - ٣١٦).

(٥) انظر المحرر (١٦٢/٢).

وذكر جماعة - منهم المصنف - له دفعه بغير الأسهل ابتداء. إن خاف أن يبدده.  
قلت: وهو الصواب.

قال بعضهم: أو يجهله.

قوله: ﴿فَإِنْ لَمْ يَحْصُلْ إِلَّا بِالْقَتْلِ: فَلَهُ ذَلِكَ، وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ﴾.

وهو المذهب، وعليه الأصحاب. وخرج الحارثي قولاً بالضمنان، من ضمان الصائل  
فى الإحرام. على قول أبى بكر.

وفى عيون المسائل - فى الغصب: لو قتل دفعاً عن ماله: قُتِلَ. ولو قُتِلَ دفعاً عن  
نفسه: لم يقتل، نقله عنه فى الفروع.

وفى الفصول: يضمن من قتل دفعاً عن نفس غيره، ومال غيره.

قوله: ﴿وَهَلْ يَجِبُ عَلَيْهِ الدَّفْعُ عَنْ نَفْسِهِ؟ عَلَى رَوَاتَيْنِ﴾.

وأطلقهما فى المحرر<sup>(١)</sup>، والهداية، والمذهب، والمستوعب، والخلاصة، والنظم.

الدفع عن نفسه، لا يخلو إما أن يكون فى فتنه، أو فى غيرها. فإن كان فى غير فتنه  
فقيه رواتان.

إحداهما: يلزمه الدفع عن نفسه، وهو المذهب<sup>(٢)</sup>.

قال فى الفروع: ويلزمه الدفع عن نفسه. على الأصح.

قال فى التبصرة: يلزمه فى الأصح، وجزم به فى الوجيز.

والرواية الثانية: لا يلزمه الدفع<sup>(٣)</sup>. قدمه فى الشرح<sup>(٤)</sup>، ونهاية المبتدى،  
والرعايتين، والحاوى الصغير.

وإن كان فتنه: فالصحيح من المذهب: أنه لا يلزم الدفع عنها. اختاره المصنف<sup>(٥)</sup>،  
والشارح<sup>(٦)</sup>. وقدمه فى الفروع.

(١) انظر المحرر (١٦٢/٢).

(٢) لأنه لا يجوز إقرار المنكر مع إمكان دفعه. انظر التشرح الكبير (٣١٨/١٠).

(٣) لأن النبى - صلى الله عليه وآله وسلم - قال فى الفتنة: «اجلس فى بيتك فإن خفت أن يبهرك شعاع  
السيف فغط وجهك» وفى لفظ «فكن عبد الله المقتول ولا تكن عبد الله القاتل» وفى لفظ «كن خيرى  
ابنى آدم» ولأن الخليفة عثمان - رضى الله عنه - لم يدفع عن نفسه وترك القتال مع إمكانه. انظر  
الشرح الكبير (٣١٨/١٠).

(٤) انظر الشرح الكبير (٣١٨/١٠).

(٥) انظر المغنى (٣٥٣/١٠).

(٦) انظر الشرح الكبير (٣١٨/١٠).

وعنه: يلزمه. وعنه: يلزمه إن دخل عليه منزله. وعنه: يحرم والحالة هذه.

### قوائد

منها: يلزمه الدفع عن حرمة. على الصحيح من المذهب، نص عليه، واختاره المصنف<sup>(١)</sup>، والشارح<sup>(٢)</sup>. وجزم به في الوجيز، والنظم. وقدمه في الفروع.

وقيل: لا يلزمه. قدمه في نهاية المبتدى، والرعايتين، والحاوي الصغير.

ومنها: لا يلزم الدفع عن ماله، على الصحيح من المذهب.

قال في الفروع: ولا يلزمه عن ماله في الأصح. واختاره المصنف<sup>(٣)</sup>، والشارح<sup>(٤)</sup>. وجزم به في الوجيز، والنظم. وقدمه في نهاية المبتدى، والرعايتين، والحاوي الصغير.

وعنه: يلزمه:

قال في التبصرة: يلزمه في الأصح.

ومنها: لا يلزمه حفظ ماله عن الضياع والهلاك. على الصحيح من المذهب، ذكره القاضى وغيره. وقدمه في الفروع، وغيره.

وقال في التبصرة: يلزمه على الأصح.

وقال في نهاية المبتدى: يجوز دفعه عن نفسه، وحرمة، وماله، وعرضه. وقيل: يجب. ومنها: له بذل المال.

وذكر القاضى: أنه أفضل، وأن حنبلا نقله.

وقال في الترغيب: المنصوص عنه: أن ترك قتاله عنه أفضل.

قال في الفروع: وما قاله في الذمى مراد غيره.

ونقل حنبلا - فيمن يريد المال - أرى دفعه إليه، ولا يأتى على نفسه، لأنها لا عوض لها.

ونقل أبو الحارث لا بأس.

ومنها: أنه يلزمه الدفع عن نفس غيره، على الصحيح من المذهب.

(١) انظر المغنى (٣٥٢/١٠).

(٢) انظر الشرح الكبير (٣١٧/١٠).

(٣) لأن بذله مباح. انظر المغنى (٣٥٢/١٠).

(٤) انظر الشرح الكبير (٣١٧/١٠).

ذكره القاضى، وغيره. وقدمه فى الفروع، وغيره.  
وكإحيائه ببذل طعامه. ذكره القاضى، وغيره أيضاً.  
واختار صاحب الرعاية: يلزمه مع ظن سلامة الدافع، وكذا ماله مع ظن سلامتهما.

وذكر جماعة: يجوز مع ظن سلامتهما، وإلا حرم.  
وقيل - فى جوازه عنهما وعن حرمة: روايتان. نقل حرب الوقف فى مال غيره.  
ونقل أحمد الترمذى، وغيره: لا يقاتله، لأنه لم ييح له قتله لمال غيره.  
وأطلق صاحب التبصرة، والشيخ تقي الدين: لزومه عن مال غيره.  
قال فى التبصرة: فإن أبى أعلم مالكة. فإن عجز: لزمته إعانته.  
وتقدم كلامه فى الفصول. وحزم أبو المعالى بلزوم دفع حربى وذمى عن نفسه،  
وبإباحته عن ماله وحرمة وعبد غيره وحرمة. وأن فى إباحته عن مال غيره وصلاة  
خوف لأجله: روايتين. ذكرهما ابن عقيل.  
وقال فى المذهب: وهل يجوز لغير المطلوب أن يدفع عنه من أراد نفسه، أو يجب؟  
على وجهين.

أما دفع الإنسان عن مال غيره: فيجوز، ما لم يفض إلى الجناية على نفس الطالب  
أو شىء من أعضائه، انتهى.

ومنها: لو ظلم ظالم، فنقل ابن أبى حرب: لا يعينه حتى يرجع عن ظلمه. ونقل  
الأثرم: لا يعجبني أن يعينوه، أخشى أن يجترئ يدعوهم حتى ينكسر.  
واقصر عليهما الخلال وصاحبه.

وسأله صالح - فممن يستغيث به جاره -؟ قال: يكره أن يخرج إلى صيحة بالليل،  
لأنه لا يدرى ما يكون.

قال فى الفروع: وظاهر كلام الأصحاب فيهما خلافه. وهو أظهر فى الثانية.  
انتهى.

قوله: ﴿وَسَوَاءٌ كَانَ الصَّبَإُ أَوْ بَهِيمَةً﴾. وهذا المذهب.



قال المصنف، والشارح: الأولى من الروايتين في البهيمة: وجوب الدفع إذا أمكنه، كما لو خاف من سيل أو نار، وأمكنه أن يتنحى عن ذلك، وإن أمكنه الهرب: فالأولى يلزمه<sup>(١)</sup>.

وقال في الترغيب: البهيمة لا حرمة لها فيجب.

قال في الفروع: وما قاله في البهيمة متجه.

فائدة: لو قتل البهيمة - حيث قلنا قتلها - فلا ضمان عليه. على الصحيح من المذهب، وعليه الأصحاب.

وتقدم ذلك في أواخر «الغصب» في كلام المصنف.

قال في القواعد الأصولية: هكذا جزم به الأصحاب في «باب الصائل» فيما وقفت عليه من كتبهم.

وقال أبو بكر عبد العزيز في التنبيه: إذا قتل صيداً صائلاً عليه، فعليه الجزاء. وذكر صاحب الترغيب فرعين.

أحدهما: لو حال بين المضطر وبين الطعام بهيمة لا تندفع إلا بالقتل: جاز له قتلها. وهل يضمنها؟ على وجهين.

الفرع الثاني: لو تدرج إناء من علو على رأس إنسان، فكسره دفعاً عن نفسه بشيء التقاه به فهل يضمنه؟ على وجهين مع جواز دفعه.

وذكر في الترغيب - في «باب الأطعمة» - أن المضطر إلى طعام الغير وصاحبه مستغن عنه، إذا قتله المضطر فلا ضمان عليه، إذا قلنا: يجوز مقاتلته. ويأتي في كلام المصنف في آخر «باب الأطعمة» جواز قتاله.

وخرج الحارثي - في «كتاب الغصب» - ضمان الصائل على قول أبي بكر في ضمان الصيد الصائل على المحرم.

قوله: ﴿وَإِذَا دَخَلَ رَجُلٌ مَنْزِلَهُ مُتَلَصِّصًا، أَوْ صَائِلًا: فَحُكْمُهُ حُكْمُ مَا ذَكَرْنَا﴾. فيما تقدم.

قوله: ﴿وَإِنْ عَضَّ إِنْسَانٌ إِنْسَانًا، فَاتَرَكَ يَدَهُ مِنْ فِيهِ، فَسَقَطَتْ ثَنَائِيَاهُ: ذَهَبَتْ هَدْرًا﴾.

وهذا المذهب مطلقاً، وعليه جماهير الأصحاب.

(١) كالأكل في المخصصة. والثاني: لا يلزمه كالدفع بالقتال. انظر الشرح الكبير (٣١٨/١٠).

وقال جماعة من الأصحاب: ينزعهما بالأسهل فالأسهل، كالصائل.

تنبيه: محل ذلك إذا كان العض محرماً.

قوله: ﴿وَإِنْ نَظَرَ فِي بَيْتِهِ مِنْ خِصَاصِ الْبَابِ، أَوْ نَحْوِهِ، فَخَذَفَ عَيْنَهُ فَفَقَّاهَا: فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ﴾.

هذا المذهب. وعليه جماهير الأصحاب، وقطع به كثير منهم.

وقال ابن حامد: يدفعه بالأسهل فالأسهل، كالصائل. فينذره أولاً، كمن استرق السمع، لا يقصد أذنه بلا إنذار. قاله في الترغيب.

### تنبيهات

الأول: ظاهر كلامه: أنه سواء تعمد الناظر أو لا. وهو صحيح، إذا ظنه صاحب البيت متعمداً.

وقال في الترغيب: أو صادف الناظر عورة من محارمه، وقال في المغنى - في هذه الصورة: ولو خلت من نساء.

الثاني: مفهوم كلامه: أن الباب لو كان مفتوحاً، ونظر إلى من فيه: ليس له رمية. وهو صحيح. وهو المذهب، وعليه أكثر الأصحاب. وقاله في القواعد الأصولية. وقدمه في الفروع.

وقيل: هو كالنظر من خصاص الباب. جزم به بعضهم.

فائدة: لو تسمع الأعمى على من في البيت: لم يجوز طعن أذنه. على الصحيح من المذهب، وعليه أكثر الأصحاب. وقدمه في القواعد الأصولية. وهو ظاهر ما قدمه في الفروع. واختار ابن عقيل طعن أذنه. وقال: لا ضمان عليه.

تنبيه: قال في القواعد الأصولية: هكذا ذكره الأصحاب «الأعمى إذا تسمع» وحكوا فيه القولين.

قال: والذي يظهر أن تسمع البصير يلحق بالأعمى. على قول ابن عقيل سواء كان أعمى، أو بصيراً. انتهى.

قلت: وهو الصواب. والذي يظهر: أنه مرادهم.

وإنما لم يذكروه حملاً على الغالب، لأن الغالب من البصير لا يتسمع، والعلة جامعة لهما. والله أعلم.

## باب قتال أهل البغي

فائدتان

إحدهما: نصب الإمام: فرض كفاية.

قال في الفروع: فرض كفاية على الأصح. فمن ثبتت إمامته بإجماع، أو بنص، أو باجتihad، أو بنص من قبله عليه. وبخبر متعين لها: حرم قتاله، وكذا لوقهر الناس بسيفه، حتى أذعنوا له ودعوه إماماً. قاله في الكافي (١) وغيره. وذكره في الرعاية رواية، وقدم أنه لا يكون إماماً بذلك. وقدم روايتين في الأحكام السلطانية.

فإن بويح لاثنتين: فالإمام الأول. قاله في نهاية ابن رزين، وتجريد العناية، وغيرهما. ويعتبر كونه قرشياً حراً ذكراً عدلاً عالماً كافياً. ابتداء ودواماً قال في نهاية ابن رزين وغيره ولو تنازعها اثنان متكافئان في صفات الترجيح: قدم أحدهما بالقرعة.

قال القاضي: هذا قياس المذهب، كالأذان.

الثانية: هل تصرف الإمام عن الناس بطريق الوكالة لهم، أم بطريق الولاية؟ فيه وجهان.

وخرج الآمدى روايتين بناء على أن خطأه: هل هو في بيت المال. أو على عاقلته؟ واختار القاضي في خلافه: أنه متصرف بالوكالة لعمومهم.

وذكر في الأحكام السلطانية: روايتين في انعقاد إمامته بمجرد القهر.

قال في القاعدة الحادية والستين: وهذا يحسن أن يكون أصلاً للخلاف في الولاية والوكالة أيضاً. وينبنى على هذا الخلاف انعزاله بالعزل. ذكره الآمدى.

فإن قلنا «هو وكيل» فله عزل نفسه.

وإن قلنا «هو وال» لم يعزل، ولا يعزل بموت من تابعه.

وهل لهم عزله؟ إن كان بسؤاله: فحكمه حكم عزل نفسه، وإن كان بغير سؤاله: لم يجوز بغير خلاف. ذكره القاضي، وغيره.

تنبيهات

أحدها: ظاهر قوله: ﴿وَهُمُ الَّذِينَ يَخْرُجُونَ عَلَى الْإِمَامِ بِتَأْوِيلِ سَائِغٍ﴾.

أنه سواء كان الإمام عادلاً أو لا. وهو المذهب، وعليه جماهير الأصحاب.

(١) انظر الكافي (٥٤/٤).

وجوز ابن عقيل، وابن الجوزي الخروج على إمام غير عادل، وذكر خروج الحسين على يزيد لإقامة الحق، وهو ظاهر كلام ابن رزين على ما تقدم.

قال فى الفروع: ونصوص الإمام أحمد رحمه الله: أن ذلك لا يحل، وأنه بدعة مخالف للسنة، وأمره بالصبر، وأن السيف إذا وقع عمت الفتنة، وانقطعت السبل. فتسفك الدماء، وتستباح الأموال، وتنتهك المحارم.

الثانى: مفهوم قوله: ﴿وَلَهُمْ مَنَعَةٌ وَشَوْكَةٌ﴾.

أنهم لو كانوا جمعاً يسيراً: أنهم لا يعطون حكم البغاة. وهو صحيح. وهو المذهب، وعليه جماهير الأصحاب، وجزم به فى الوجيز، وغيره. وقدمه فى الفروع، وغيره. بل حكمهم حكم قطاع الطريق.

وقال أبو بكر: هم بغاة أيضاً. وهو رواية ذكرها أبو الخطاب.

الثالث: ظاهر كلام المصنف أيضاً: أنه سواء كان فيهم واحد مطاع أو لا، وأنهم سواء كانوا فى طرف ولايته أو وسطها، وهو صحيح، وهو المذهب. وهو ظاهر كلام الأصحاب. وقدمه فى الفروع. وقال فى الترغيب: لا تتم شوكتهم إلا وفيهم واحد مطاع وأنه يعتبر كونهم فى طرف ولايته.

وقال فى عيون المسائل: تدعو إلى نفسها، أو إلى إمام غيره.

قوله: ﴿وَعَلَى الْإِمَامِ أَنْ يُرَاسِلَهُمْ، وَيَسْأَلَهُمْ: مَا يَنْقُمُونَ مِنْهُ؟ وَيُزِيلَ مَا يَذْكُرُونَهُ مِنْ مَظْلَمَةٍ، وَيَكْشِفَ مَا يَدْعُوْنَهُ مِنْ شُبْهَةٍ﴾. بلا نزاع.

قوله: ﴿فَإِنْ قَاءُوا وَإِلَّا قَاتَلَهُمْ﴾.

يعنى: إذا كان يقدر على قتالهم، وهذا المذهب، وعليه الأصحاب.

وقال المصنف، والشيخ تقى الدين رحمهما الله: له قتل الخوارج ابتداءً وتمة الجريح.

قال فى الفروع: وهو خلاف ظاهر رواية عبدوس بن مالك.

وقال المصنف فى المغنى، والشارح - فى الخوارج: ظاهر قول المتأخرين من أصحابنا: أنهم بغاة. لهم حكمهم، وأنه قول جمهور العلماء.

قال فى الفروع: كذا قال. وليس بمرادهم، لذكرهم كفرهم وفسقهم. بخلاف البغاة.

قال فى الكافى: ذهب فقهاء أصحابنا إلى أن حكم الخوارج حكم البغاة.

وذهبت طائفة من أهل الحديث إلى أنهم كفار، حكمهم حكم المرتدين. انتهى

وقال الشيخ تقى الدين رحمه الله: يفرق جمهور العلماء بين الخوارج والبغاة المتأولين. وهو المعروف عن الصحابة رضى الله عنهم. وعليه عامة أهل الحديث، والفقهاء، والمتكلمين، ونصوص أكثر الأئمة وأتباعهم.

قال فى الفروع: واختيار شيخنا يخرج على وجه من صوب غير معين. أو وقف، لأن علياً رضى الله عنه هو المصيب، وهى أقوال فى مذهبنا.

وقال فى الرعاية الكبرى: الخوارج بغاة مبتدعة. يكفرون من أتى كبيرة.

ولذلك طعنوا على الأئمة، وفارقوا الجماعة، وتركوا الجمعة. ومنهم: من كفر الصحابة رضى الله عنهم وسائر أهل الحق، واستحل دماء المسلمين وأموالهم.

وقيل: هؤلاء كفار كالمرتدين. فيجوز قتلهم ابتداءً وقتل أسيرهم، واتباع مدبرهم. ومن قدر عليه منهم استتيب، فإن تاب وإلا قتل، وهو أولى. انتهى.

قلت: وهو الصواب.

قال الزركشى: الخوارج الذين يكفرون بالذنب، ويكفرون عثمان، وعلياً، وطلحة، والزبير رضى الله عنهم، ويستحلون دماء المسلمين وأموالهم - فيهم روايتان حكاهما القاضى فى تعليقه.

إحداهما: هم كفار.

والثانية: لا يحكم بكفرهم.

تنبيه: قوله: ﴿فَإِنْ فَاءُوا وَإِلَّا قَاتِلْهُمْ الْإِمَامُ﴾. يعنى وجوباً. جزم به فى المغنى، والشرح، والقاضى، وغيرهم.

قال الزركشى: ظاهر قصة الحسين بن على رضى الله عنهما، وقوله عليه أفضل الصلاة والسلام «ستكون فتنة» يقتضى: أن القتال لا يجب، ومال إليه.

قوله: ﴿وَهَلْ يَجُوزُ أَنْ يَسْتَعِينَ عَلَيْهِمْ بِسِلَاحِهِمْ وَكُرَاعِهِمْ؟ عَلَى وَجْهَيْنِ﴾.

يعنى: بسلاح البغاة وكراهم. صرح به الأصحاب، وهما روايتان. وأطلقهما فى الهداية، والمذهب، ومسبوك الذهب، والمستوعب، والمغنى<sup>(١)</sup>، والمحرم<sup>(٢)</sup>، والشرح<sup>(٣)</sup>، وشرح ابن منجا، والحاوى.

أحدهما: لا يجوز إلا عند الضرورة، وهو المذهب<sup>(٤)</sup>. صححه فى التصحيح، والنظم، والرايعتين. وقدمه فى الفروع<sup>(٥)</sup>.

والثانى: يجوز مطلقاً، جزم به فى الوجيز.

فائدة: المراهق منهم والعبد: كالخيل. قاله فى الترغيب.

قوله: ﴿وَلَا يُتَّبَعُ لَهُمْ مُدْبِرٌ، وَلَا يُجَازُ عَلَى جَرِيحٍ﴾.

اعلم أنه يحرم قتل مدبرهم وجريحهم، بلا نزاع. ولا يتبع مدبرهم، على الصحيح من المذهب مطلقاً<sup>(٦)</sup>.

وقيل: فى آخر القتال، ذكره فى الرايعتين.

قلت: يتوجه أن يقال: إن خيف من اجتماعهم ورجوعهم تبعهم.

فعلى المذهب: إن فعل، ففى القود وجهان.

وأطلقهما فى المغنى<sup>(٧)</sup>، والكافى<sup>(٨)</sup>، والشرح<sup>(٩)</sup>، والرعاية الكبرى، والفروع.

(١) انظر المغنى (٦٥/١٠).

(٢) انظر المحرم (١٦٦/٢).

(٣) انظر الشرح الكبير (٥٨/١٠).

(٤) لأنه لا يخل أخذنا لهم لكونه معصوماً بالإسلام، وإنما أبيع قتالهم لردهم إلى الطاعة فيبقى المال على العصمة كمال قاطع الطريق إلا أن تدعو ضرورة فيجوز كما يجوز أكل مال الغير فى الخمسة. انظر الشرح الكبير (٥٨/١٠).

(٥) قياساً على أسلحة الكفار. انظر الشرح الكبير لأبى عمر (٥٨/١٠).

(٦) لما روى عن الخليفة على - عليه السلام - أن قال يوم الجمل «لا يدف على جريح ولا يهتك ستر ولا يفتح باب ومن أغلق باباً - أو باباً - فهو آمن ولا يتبع مدبرهم» وروى نحو ذلك عن عمار وعن على أنه ودى قوماً من بيت مال المسلمين قتلوا مدبرين وعن أبى أمامة قال: شهدت صفين فكانوا لا يجيزون على جريح ولا يقتلون مولياً ولا يسلبون قتيلاً، وروى القاضى فى شرحه عن عبد الله بن مسعود أن النبى - صلى الله عليه وآله وسلم - قال: «يا ابن أم عبد ما حكم من بغى على أمتى؟» فقلت الله ورسوله أعلم فقال: «لا يتبع مدبرهم ولا يحاز على جريحهم ولا يقتل أسيرهم ولا يقسم فيهم لأن المقصود دفعهم وكفهم وقد حصل فلم يجوز قتلهم كالصائل ولا يقتلون لما يخاف فى ثانى الحال كما لم تكن لهم فئة. انظر الشرح الكبير (٥٩/١٠).

(٧) انظر المغنى (٦٣/١٠ - ٦٤).

(٨) انظر الكافى (٥٦/٤).

(٩) انظر الشرح الكبير (٥٩/١٠).

أحدهما: يقاد<sup>(١)</sup> به وهو ظاهر كلام المصنف، والشارح الآتى. وقدمه ابن رزين فى شرحه.

والثانى: لا يقاد به<sup>(٢)</sup>.

قلت: وهو الصواب، لاختلاف العلماء فى ذلك، فأتى شبهة.

فائدة: قال فى المستوعب: المدبر من انكسرت شوكته، لا المتحرف إلى موضع.

وقال فى المغنى، والشرح: يحرم قتل من ترك القتال<sup>(٣)</sup>.

قوله: ﴿وَمَنْ أَسِرَ مِنْ رِجَالِهِمْ: حُبْسَ حَتَّى تَنْقُضِيَ الْحَرْبُ، ثُمَّ يُرْسَلُ﴾.

هذا المذهب: وعليه جماهير الأصحاب. وحزم به فى الهداية، والمذهب، ومسبوك الذهب، والمستوعب، والخلاصة، والهادى، والبلغة، والمحرر<sup>(٤)</sup>، والنظم، والوجيز، وغيرهم. وقدمه فى الرعايتين، والفروع، وغيرهما.

وقيل: يخلى إن أمن عوده.

وقال فى الترغيب: لا يرسل مع بقاء شوكتهم.

قلت: وهو الصواب، ولعله مراد من أطلق.

فعلى هذا: لو بطلت شوكتهم، ولكن يتوقع اجتماعهم فى الحال: ففى إرساله وجهان.

وأطلقهما فى الرعايتين، والحاوى الصغير، والفروع.

قلت: الصواب عدم إرساله.

وقيل: يجوز حبسه ليخلى أسيرنا.

قوله: ﴿فَإِنْ أَسِرَ صَبِيٌّ، أَوْ امْرَأَةٌ. فَهَلْ يُفْعَلُ بِهِ ذَلِكَ، أَوْ يُخَلَّى فِي الْحَالِ؟ يَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ﴾.

وأطلقهما فى الهداية، والمذهب، ومسبوك الذهب، والمستوعب، والخلاصة، وشرح ابن منجا.

(١) لأنه مكافئ معصوم. انظر المغنى (٦٤/١٠).

(٢) انظر المغنى (٦٤/١٠). - الشرح الكبير (٥٩/١٠).

(٣) انظر المغنى (٦٣/١٠). - الشرح الكبير (٥٨/١٠).

(٤) انظر المحرر (١٦٦/٢).

٢٧٦ ..... كتاب الحدود

أحدهما: يفعل به كما يفعل بالرجل، وهو المذهب. جزم به فى الوجيز، وغيره.  
وقدمه فى المحرر، والنظم، والرعايتين، والحاوى الصغير، والفروع، وغيرهم.

والوجه الثانى: يخلى فى الحال.

صححه المصنف<sup>(١)</sup>، والشارح<sup>(٢)</sup>. قلت: الصواب النظر إلى ما هو أصلح من  
الإمساك والإرسال. ولعل الوجهين مبنيان على ذلك.

قوله: ﴿وَلَا يَضْمَنُ أَهْلُ الْعَدْلِ مَا أَتْلَفُوهُ عَلَيْهِمْ حَالُ الْحَرْبِ، مِنْ نَفْسٍ أَوْ  
مَالٍ﴾. بلا نزاع.

وتقدم فى كفارة القتل: هل يجب على القاتل كفارة أم لا؟

وقوله: ﴿وَهَلْ يَضْمَنُ الْبُغَاةُ مَا أَتْلَفُوهُ عَلَى أَهْلِ الْعَدْلِ فِي الْحَرْبِ؟ عَلَى  
رَوَايَتَيْنِ﴾.

وأطلقهما فى الهداية، والمذهب، ومسبوك الذهب، والمستوعب، والهادى والمحرر،  
والرعايتين، والحاوى الصغير.

إحدهما: لا يضمنون. وهو المذهب. صححه فى المغنى<sup>(٣)</sup>، والشرح<sup>(٤)</sup>، والنظم.  
قال الزركشى: هذا المذهب. وجزم به فى الوجيز. واختاره ابن عبدوس فى تذكرته.  
وجزم به فى المنور، والمنتخب، وغيرهما. وقدمه فى الكافى<sup>(٥)</sup>، والفروع، وغيرهما.  
قلت: فيعابى بها.

والرواية الثانية: يضمنون. صححه فى التصحيح، والخلاصة. وجزم به فى  
الوجيز.

فعلى الرواية الثانية: قى القود وجهان. وأطلقهما فى الفروع.

قال فى الرعاية الكبرى، قلت: إن ضمن المال احتمل القود وجهين. انتهى.

قلت: الصواب وجوب القود.

والوجهان أيضاً فى تحتم القتل بعدها. قاله فى الفروع.

(١) انظر المغنى (٦٤/١١).

(٢) انظر الشرح الكبير (٦٠/١١).

(٣) انظر المغنى (٦١/١١).

(٤) انظر الشرح الكبير (٦١/١١).

(٥) انظر الكافى (٥٧/١١).



فائدة: قوله: ﴿وَمَا أَخَذُوا فِي حَالِ امْتِنَاعِهِمْ - مِنْ زَكَاةٍ، أَوْ خَرَجٍ، أَوْ جَزِيَةٍ - لَمْ يَعُدْ عَلَيْهِمْ، وَلَا عَلَى صَاحِبِهِ﴾.

الصحيح من المذهب: أنه يجزئ دفع الزكاة إلى الخوارج والبغاة. نص عليه في الخوارج، إذا غلبوا على بلد، وأخذوا منه العشر: وقع موقعه.

قال القاضى فى الشرح: هذا محمول على أنهم خرجوا بتأويل.

وقال فى موضع: إنما يجزئ أخذهم إذا نصبوا لهم إماماً.

قال فى الفروع: وظاهر كلامه فى موضع من الأحكام السلطانية: أنه لا يجزئ الدفع إليهم اختياراً.

وعن الإمام أحمد رحمه الله التوقف فيما أخذه الخوارج من الزكاة.

وقال القاضى: وقد قيل: تجوز الصلاة خلف الأئمة الفساق، ولا يجوز دفع الأعشار والصدقات إليهم، ولا إقامة الحدود. وعن الإمام أحمد رحمه الله: نحوه.

قوله: ﴿وَإِنْ ادَّعَى ذِمِّيٌّ دَفَعَ جَزِيَّتَهُ إِلَيْهِمْ: لَمْ تُقْبَلْ إِلَّا بَيِّنَةٌ﴾.

هذا المذهب، وعليه الأصحاب.

وفيه احتمال: تقبل بلا بينة إذا كان بعد الحول.

قوله: ﴿وَإِنْ ادَّعَى إِنْسَانٌ دَفَعَ خَرَجَهُ إِلَيْهِمْ. فَهَلْ تُقْبَلُ بِغَيْرِ بَيِّنَةٍ؟ عَلَى وَجْهِينِ﴾.

عبارته فى الهداية، والمذهب، والخلاصة: كذلك. فقد يقال: شمل كلامه مسألتين.

إحدهما: إذا كان مسلماً وادَّعى ذلك، فأطلق فى قبول قوله بلا بينة وجهين. وأطلقهما فى الهداية، والمذهب، والمستوعب، والخلاصة، والمغنى<sup>(١)</sup> والكافى<sup>(٢)</sup>، والشرح<sup>(٣)</sup>، والفروع، والزرکشى.

أحدهما: لا يقبل إلا بينة، صححه فى التصحيح، وجزم به فى الوجيز، ومنتخب الأدمى. وقدمه فى المحرر، والرايعتين، والحاوى الصغير.

والوجه الثانى: يقبل مع يمينه، صححه فى النظم، وجزم به فى المنور.

(١) انظر المغنى (٦٩/١٠).

(٢) انظر الكافى (٥٨/١١).

(٣) انظر الشرح الكبير (٦٧/١١).

والمسألة الثانية: إذا كان ذمياً، وأطلق في قبول قوله بلا بينة وجهين. وأطلقهما في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والخلاصة، والمغنى<sup>(١)</sup>، والشرح<sup>(٢)</sup> والرعاية الكبرى.

أحدهما: لا يقبل، وهو المذهب، صححه في التصحيح. وجزم به في المحرر، والرعاية الصغرى، والحاوى الصغير، والوجيز، ومتنخب الأدمى، وغيرهم. وقدمه في الفروع، والزر كشى، وغيرهما.

والوجه الثانى: يقبل قوله مع يمينه. جزم به فى المنور، وهو ظاهر ما صححه فى النظم.

قال الزر كشى وغيره، وقيل: يقبل بعد مضى الحول.

قولهك ﴿وَتَجُوزُ شَهَادَتُهُمْ، وَلَا يُنْقَضُ مِنْ حُكْمِ حَاكِمِهِمْ إِلَّا مَا يُنْقَضُ مِنْ حُكْمِ غَيْرِهِ﴾.

هذا المذهب فيهما. وعليه جماهير الأصحاب، وجزم به فى الهداية، والمذهب، ومسبوك الذهب، والمستوعب، والخلاصة، والمحرر<sup>(٣)</sup>، والنظم، والوجيز، والحاوى الصغير، وغيرهم.

وقدمه فى الرعايتين، والفروع، وغيرهم.

قال ابن عقيل: تقبل شهادتهم. ويؤخذ عنهم العلم، ما لم يكونوا دعاة. ذكره أبو بكر.

وذكر فى المغنى، والترغيب، والشرح: أن الأولى رد كتابه قبل الحكم<sup>(٤)</sup> به.

وذكر الشيخ تقي الدين رحمه الله: أن ابن عقيل وغيره فسقوا البغاة.

فائدة: لو ولى الخوارج قاضياً: لم يجوز قضاؤه عند الأصحاب.

وفى المغنى، والشرح: احتمال بصحة قضاء الخارجى، دفعاً للضرر، كما لو أقام الحد، أو أخذ جزية وخراجاً وزكاة.

قوله: ﴿وَإِنْ اسْتَعَانُوا بِأَهْلِ الدِّمَّةِ، فَأَعَانُوهُمْ: انْتَقَضَ عَنْهُمْ: إِلَّا أَنْ يَدْعُوا أَنَّهُمْ

(١) انظر المغنى (٦٩/١١).

(٢) انظر الشرح الكبير (٦٦/١١).

(٣) انظر المحرر (٧٢/١١).

(٤) انظر المغنى (٧٠/١١) - الشرح الكبير (٦٨/١١).

ظَنُّوا أَنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِمْ مَعُونَةُ مَنْ اسْتَعَانَ بِهِمْ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، وَنَحْوَ ذَلِكَ: فَلَا يَنْتَقِضُ عَهْدُهُمْ.﴿١﴾

إذا قاتل أهل الذمة مع البغاة، فلا يخلو: إما أن يدعوا شبهة أو لا.

فإن لم يدعوا شبهة - كما ذكره المصنف وغيره - انتقض عهدهم، على الصحيح من المذهب، وعليه جماهير الأصحاب.

وجزم به في الهداية، والمذهب، ومسبوك الذهب، والمستوعب، والخلاصة، والهادي، والبلغة، والمحرم، والرعاية الصغرى، والحاوي الصغير، وغيرهم. وقدمه في الرعاية الكبرى، والفروع.

وقيل: لا ينتقض. فعلى المذهب: يصيرون كأهل الحرب، وعلى الثاني: يكون حكمهم حكم البغاة، وعلى الثاني أيضاً: في أهل عدل وجهان.

قال في الفروع، وقيل: لا ينتقض عهدهم. ففي أهل عدل وجهان. انتهى.

قلت: الذي يظهر أن العكس أولى، وهو أنهم إذا قاتلوا مع البغاة - وقلنا: ينتقض عهدهم - فهل ينتقض عهدهم إذا قاتلوا مع أهل العدل؟ هذا ما يظهر.

وإن ادعوا شبهة - كظنهم وجوبه عليهم - ونحوه: لم ينتقض عهدهم. على الصحيح من المذهب، وعليه الأصحاب، وقطع به كثير منهم.

وقال في الترغيب: في نقض عهدهم وجهان.

قوله: ﴿وَيَغْرُمُونَ مَا أَتْلَفُوا مِنْ نَفْسٍ وَمَا﴾.

يعنى: أهل الذمة إذا قاتلوا. وهذا المذهب، وعليه جماهير الأصحاب.

وقطع به أكثرهم. منهم: صاحب الهداية، والمذهب، ومسبوك الذهب، والمستوعب، والخلاصة، والمغنى<sup>(١)</sup> والشرح<sup>(٢)</sup> والمحرم<sup>(٣)</sup>، والنظم، والرعاية الصغرى، والحاوي الصغير، والوجيز، وغيرهم.

وقال في الفروع: ويضمنون ما أتلفوه في الأصح. وقدمه في الرعاية الكبرى.

وقيل: لا يضمنون. وقال في الرعاية الكبرى، قلت: وإن انتقض عهدهم: فلا يضمن.

(١) انظر المغنى (٧٢/١١).

(٢) انظر الشرح الكبير (٦٩/١١).

(٣) انظر المحرم (١٦٦/٢).

تنبيه: قوله: ﴿وَإِنْ اسْتَعَاثُوا بِأَهْلِ الْحَرْبِ، وَأَمَّنُوهُمْ: لَمْ يَصِحَّ أَمَانُهُمْ، وَأُبِيحَ قَتْلُهُمْ﴾.

يعنى: لغير الذين أمنوهم. فأما الذين أمنوهم: فلا يباح لهم ذلك. وهو ظاهر.

قوله: ﴿وَإِنْ أَظْهَرَ قَوْمٌ رَأَى الْخَوَارِجَ، وَلَمْ يَجْتَمِعُوا لِحَرْبٍ: لَمْ يُتَعَرَّضْ لَهُمْ﴾.

بل تجرى الأحكام عليهم كأهل العدل. قال فى الفروع: ذكره جماعة.

قلت: منهم: أبو بكر، وصاحب الهداية، والمذهب، ومسبوك الذهب، والمستوعب، والخلاصة، والهادى، والكافى<sup>(١)</sup>، والمغنى<sup>(٢)</sup>، والشرح<sup>(٣)</sup>، والبلغة، والمحرم<sup>(٤)</sup>، والنظم، والرعايتين، والحاوى الصغير، والوجيز، وإدراك الغاية، والمنور، والمنتخب، وتجرید العناية، ونهاية ابن رزين، وغيرهم.

وسأله المروذى: عن قوم من أهل البدع يتعرضون ويكفرون؟ قال: لا تعرضوا لهم.

قلت: وأى شىء تكره أن يجبسوا؟ قال: لهم والدات وأخوات.

وقال فى رواية ابن منصور: الحرورية إذا دعوا إلى ما هم عليه، إلى دينهم: فقاتلهم، وإلا فلا يقاتلون.

وسأله إبراهيم الأطروش عن قتل الجهمى؟ قال: أرى قتل الدعاة منهم.

ونقل ابن الحكم: أن مالكا رحمه الله قال: عمرو بن عبيد يستتاب. فإن تاب وإلا ضربت عنقه.

قال الإمام أحمد رحمه الله: أرى ذلك إذا جحد العلم. وذكر له المروذى عمرو بن عبيد: قال: كان لا يقر بالعلم، وهذا كافر.

وقال له المروذى: الكرابيسى يقول: من لم يقل لفظه بالقرآن مخلوق، فهو كافر. فقال: هو الكافر.

### فوائد

الأولى: قوله: ﴿فَإِنْ سَبُّوا الْإِمَامَ: عَزَّرَهُمْ﴾.

(١) انظر الكافى (٥٨/١).

(٢) انظر المغنى (٥٨/١١).

(٣) انظر الشرح الكبير (٧١/١١).

(٤) انظر المحرم (١٦٧/٢).

وكذا لو سبوا عدلاً، فلو عرضوا للإمام، أو للعدل بالسب: ففي تعزيرهم وجهان. وأطلقهما في الحرر<sup>(١)</sup>، والنظم، والرعايتين، والحاوي الصغير، والفروع، والمغنى<sup>(٢)</sup>، والشرح<sup>(٣)</sup>، والكافي<sup>(٤)</sup>.

أحدهما: يعزر. قلت: وهو الصواب. وجزم به في المنور.

والوجه الثاني: لا يعزر. قال في المذهب: فإن صرحوا بسب الإمام عززهم. الثانية: قال الإمام أحمد رحمه الله - في مبتدع داعية له دعاة - أرى حبسه. وكذا قال في التبصرة: على الإمام منعهم وردعهم، ولا يقاتلهم، إلا أن يجتمعوا لحربه. فكبغاة.

وقال الإمام أحمد رحمه الله أيضاً - في الحرورية - الداعية يقاتل كبغاة. ونقل ابن منصور: يقاتل من منع الزكاة. وكل من منع فريضة فعلى المسلمين قتاله حتى يأخذوها منه.

واختاره أبو الفرج، والشيخ تقي الدين رحمه الله، وقال: أجمعوا أن كل طائفة ممتنعة عن شريعة متواترة من شرائع الإسلام: يجب قتالها، حتى يكون الدين كله لله، كالحاربين، وأولى.

وقال في الرافضة: شر من الخوارج اتفاقاً.

قال: وفي قتل الواحد منهما ونحوهما، وكفره: روايتان. والصحيح: جواز قتله كالداعية، ونحوه.

الثالثة: من كفر أهل الحق والصحابة رضي الله عنهم، واستحل دماء المسلمين بتأويل: فهم خوارج بغاة فسقة. قدمه في الفروع. وعنه: هم كفار.

قلت: وهو الصواب والذي ندين الله به.

قال في الترغيب، والرعاية: وهي أشهر. وذكر ابن حامد: أنه لا خلاف فيه. وذكر ابن عقيل في الإرشاد، عن أصحابنا: تكفير من خالف في أصل، كخوارج وروافض ومرجئة، وذكر غيره روايتين - فيمن قال: لم يخلق الله المعاصي، أو وقف فيمن حكمنا بكفره، وفيمن سب صحابياً غير مستحل، وأن مستحله كافر.

(١) انظر الحرر (١٦٧/٢).

(٢) انظر المغنى (٥٨/١١).

(٣) انظر الشرح الكبير (٧١/١١).

(٤) انظر الكافي (٥٨/١).

وقال فى المغنى: يخرج فى كل محرم استحل بتأويل، كالخوارج ومن كفرهم، فحكمهم عنده: كمرتدين.

قال فى المغنى: هذا مقتضى قوله.

وقال الشيخ تقي الدين رحمه الله: نصوصه على عدم كفر الخوارج والقدرية، والمرجئة، وغيرهم، وإنما كفر الجهمية، لا أعيانهم.

قال: وطائفه تحكى عنه روايتين فى تكفير أهل البدع مطلقاً، حتى المرجئة، والشيعية المفضلة لعلّى رضى الله عنه.

قال: ومذاهب الأئمة، الإمام أحمد - وغيره رحمهم الله: مبنية على التفصيل بين النوع والعين.

ونقل محمد بن عوف الحمصى: من أهل البدع، الذين أخرجهم النبى عليه الصلاة والسلام من الإسلام: القدرية، والمرجئة، والرافضة، والجهمية. فقال: لا تصلوا معهم، ولا تصلوا عليهم.

ونقل محمد بن منصور الطوسى: من زعم أن فى الصحابة خيراً من أبى بكر رضى الله عنه، فولاه النبى صلى الله عليه وسلم، فقد افترى عليه وكفر، فإن زعم بأن الله يقر المنكر بين أنبيائه فى الناس: فيكون ذلك سبب ضلالتهم.

ونقل جماعة عن الإمام أحمد رحمه الله من قال «علم الله مخلوق» كفر.

ونقل المروذى: القدرى لا نخرجه عن الإسلام.

وقال فى نهاية المبتدى: من سب صحابياً مستحلاً كفر، وإلاً فسق.

وقيل: وعنه يكفر.

نقل عبد الله - فيمن شتم صحابياً - القتل أجبن عنه، ويضرب. ما أراه على الإسلام.

وذكر ابن حامد فى أصوله: كفر الخوارج والرافضة والقدرية والمرجئة.

وقال: من لم يكفر من كفرناه: فسق وهجر. وفى كفره وجهان.

والذى ذكره هو وغيره من رواية المروذى، وأبى طالب، ويعقوب، وغيرهم: أنه لا يكفر. وقال: من رد موجبات القرآن: كفر. ومن رد ما تعلق بالأخبار، والآحاد الثابتة: فوجهان. وأن غالب أصحابنا على كفره فيما يتعلق بالصفات.

وذكر ابن حامد في مكان آخر: إن جحد أخبار الآحاد كفر، كالمتوازن عندنا يوجب العلم والعمل فأما من جحد العلم بها: فالأشبه لا يكفر. ويكفر في نحو الإسراء والنزول ونحوه من الصفات.

وقال - في إنكار المعتزل استخراج قلبه صلى الله عليه وسلم ليلة الإسراء وإعادته: في كفرهم به وجهان. بناء على أصله في القدرية الذين ينكرون علم الله وأنه صفة له. وعلى من قال لا أكفر من لا يكفر الجهمية.

الرابعة: قوله: ﴿وَإِنْ أَقْتَلْتُمْ طَائِفَتَيْنِ لِعَصِيَّةٍ، أَوْ طَلَبَ رِئَاسَةٍ: فَهُمَا ظَالِمَتَانِ، وَتَضُمَّنُ كُلُّ وَاحِدَةٍ مَّا أَتَلَفَتْ عَلَى الْآخَرَى﴾. وهذا بلا خلاف أعلمه.

لكن قال الشيخ تقي الدين رحمه الله: إن جهل قدر ما نهىته كل طائفة من الأخرى: تساوتا، كمن جهل قدر المحرم من ماله: أخرج نصفه، والباقي له. وقال أيضاً: أوجب الأصحاب الضمان على مجموع الطائفة، وإن لم يعلم عين المتلف.

وقال أيضاً: وإن تقاطلا تقاصاً، لأن المباشر والمعين سواء عند الجمهور. الخامسة: لو دخل أحد فيهما ليصلح بينهما، فقتل وجهل قاتله: ضمنت الطائفتان.

\* \* \*

## باب حكم المرتد

فائدتان

إحداهما: قوله: ﴿فَمَنْ أَشْرَكَ بِاللَّهِ، أَوْ جَحَدَ رَبُّوبِيَّتَهُ، أَوْ وَحْدَانِيَّتَهُ أَوْ صِفَةً مِنْ صِفَاتِهِ﴾.

قال ابن عقيل في الفصول: أو جحد صفة من صفاته المتفق على إثباتها. الثانية: قوله: ﴿أَوْ سَبَّ اللَّهَ تَعَالَى، أَوْ رَسُولَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: كَفَرَ﴾. قال الشيخ تقي الدين رحمه الله: وكذا لو كان مبغضاً لرسوله صلى الله عليه وسلم، أو لما جاء به اتفاقاً.

تنبيه: قوله: ﴿فَمَنْ أَشْرَكَ بِاللَّهِ، أَوْ جَحَدَ رُبُوبِيَّتَهُ، أَوْ وَحَدَّائِيَّتَهُ، أَوْ صِفَةَ مِنْ صِفَاتِهِ، أَوْ اتَّخَذَ لِلَّهِ صَاحِبَةً، أَوْ وَلَدًا، أَوْ جَحَدَ نَبِيًّا، أَوْ كَتَابًا مِنْ كُتُبِ اللَّهِ، أَوْ شَيْئًا مِنْهُ، أَوْ سَبَّ اللَّهَ أَوْ رَسُولَهُ: كَفَرٌ﴾. بلا نزاع فى الجملة.

ومراده: إذا أتى بذلك طوعاً، ولو هازلاً. وكان ذلك بعد أن أسلم طوعاً. وقيل: وكرها.

قلت: ظاهر كلام الأصحاب: أن هذه الأحكام مرتبة عليه حيث حكمنا بإسلامه طوعاً أو كرهاً.

وأطلقها فى الفروع.

وقال: والأصح بحق، يعنى إذا أكره على الإسلام لابد أن يكون بحق على الأصح. فائدة: قال الشيخ تقى الدين رحمه الله: وكذا الحكم لو جعل بينه وبين الله وسائط يتوكل عليهم ويدعوهم ويسألهم إجماعاً.

قال جماعة من الأصحاب: أو سجد لشمس أو قمر.

قال فى الترغيب: أو أتى بقول أو فعل صريح فى الاستهزاء بالدين.

وقيل: أو كذب على نبي، أو أصر فى دارنا على خمر أو خنزير غير مستحل وقال القاضى: رأيت بعض أصحابنا يكفر جاحد تحريم النبيذ والمسكر كله كالخمر. ولا يكفر بمحدد قياس اتفاقاً، للخلاف، بل سنة ثابتة.

قال: ومن أظهر الإسلام وأسر الكفر: فمناق. وإن أظهر أنه قائم بالواجب وفى قلبه ألا يفعل: فمناق. وهل يكفر؟ على وجهين.

وظاهر كلام الإمام أحمد رحمه الله والأصحاب: لا يكفر إلا منافق أسر الكفر.

قال: ومن أصحابنا من أخرج الحجاج بن يوسف عن الإسلام، لأنه أخاف أهل المدينة وانتهك حرم الله وحرم رسوله صلى الله عليه وسلم.

قال فى الفروع: فيتوجه عليه يزيد بن معاوية ونحوه.

ونص الإمام أحمد رحمه الله بخلاف ذلك. وعليه الأصحاب، وأنه لا يجوز التخصيص باللعة، خلافاً لأبى الحسين وابن الجوزى وغيرهما.

وقال الشيخ تقى الدين رحمه الله: ظاهر كلامه الكراهة.

قوله: ﴿وَإِنْ تَرَكَ شَيْئًا مِنَ الْعِبَادَاتِ الْخَمْسِ تَهَاوُنًا: لَمْ يَكْفُرْ﴾.



يعنى: إذا عزم على ألا يفعله أبداً: استتيب وجوباً كالمرتد. فإن أصر: لم يكفر، ويقتل حداً. جزم به فى الوجيز. وقدمه فى المحرر، وغيره. وصححه فى النظم، وغيره. وعنه: يكفر إلا بالحج، لا يكفر بتأخيره بحال.

وعنه: يكفر بالجميع. نقلها أبو بكر. واختارها هو، وابن عبدوس فى تذكرته. وعنه: يختص الكفر بالصلاة. وهو الصحيح من المذهب. وعليه جماهير الأصحاب. قال ابن شهاب: هذا ظاهر المذهب. وقدمه فى الفروع. وقال: اختاره الأكثر.

وعنه: يختص الكفر بالصلاة والزكاة. وعنه: يختص بالصلاة والزكاة إذا قاتل عليهما الإمام، وجزم به بعض الأصحاب. وعنه: لا يكفر ولا يقتل بترك الصوم والحج خاصة. وتقدم ذلك فى أول «كتاب الصلاة» و«باب إخراج الزكاة» مستوفى بآتم من هذا.

قوله: ﴿فَمَنْ ارْتَدَّ عَنِ الْإِسْلَامِ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ، وَهُوَ بَالِغٌ عَاقِلٌ﴾ مختار أيضاً ﴿دُعِيَ إِلَيْهِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ﴾ يعنى وجوباً ﴿وَضُيِّقَ عَلَيْهِ. فَإِنْ لَمْ يُتَّبَعْ: قُتِلَ﴾.

هذا المذهب: وعليه جماهير الأصحاب. وجزم به فى الوجيز، وغيره. وصححه فى الخلاصة، وغيره. وقدمه فى المغنى <sup>(١)</sup>، والشرح <sup>(٢)</sup>، والفروع، وغيرهم.

قال فى النظم: هذا أشهر الروايتين. قال الزركشى: هذا المذهب عند الأصحاب. وعنه: لا تجب الاستتابة، بل تستحب. ويجوز قتله فى الحال. قال فى الفروع: وعنه لا تجب استتافته. وعنه: ولا تأجيله. وأطلقهما فى الهداية، والمذهب، والمحرر. تنبيه: يستثنى من ذلك رسول الكفار إذا كان مرتداً، بدليل رسولى مسيلمه ذكره ابن القيم رحمه الله فى الهدى. قلت: فيعابى بها.

(١) انظر المغنى (٧٤/١١)

(٢) انظر الشرح الكبير (٨٠/١١)

فائدة: قال ابن عقيل فى الفنون - فىمن ولد برأسين، فلما بلغ نطق أحد الرأسين بالكفر، والآخر بالإسلام - : إن نطقا معا، ففى أيهما يغلب؟ احتمالان.

قال: والصحيح إن تقدم الإسلام فمرتد.

قوله: ﴿وَإِنْ عَقَلَ الصَّبِيُّ الْإِسْلَامَ: صَحَّ إِسْلَامُهُ وَرَدَّتْهُ﴾.

وقال الشارح، وصاحب التلخيص فى «باب اللقطة»، والفروع،

يعنى إذا كان مميزاً. وهذا المذهب، كما قال المصنف هنا.

وقاله فى القواعد الأصولية: هذا ظاهر المذهب. وحزم به فى المنور، وغيره.

وقد أسلم الزبير بن العوام رضى الله عنه وهو ابن ثمان سنين، وكذلك على بن أبى طالب رضى الله عنه.

حكاه فى التلخيص فى «باب اللقطة»، وقاله عروة.

وعنه: يصح إسلامه دون رده.

قال فى الفروع: وهى أظهر. وإليه ميل المصنف <sup>(١)</sup>، والشارح <sup>(٢)</sup>.

وعنه: لا يصح شىء منهما حتى يبلغ.

وعنه: يصح ممن بلغ عشراً. وحزم به فى الوجيز. واختاره الخرقى، والقاضى فى الجرد فى صحة إسلامه.

قال الزركشى: هو المذهب المعروف، والمختار لعامة الأصحاب، حتى إن جماعة - منهم: أبو محمد فى المغنى، والكافى - جزموا بذلك. انتهى. وقدمه فى المحرر.

عنه: يصح ممن بلغ سبعا.

فعلى هذه الروايات كلها: يحال بينه وبين الكفار.

قال فى الانتصار: ويتولاه المسلمون، ويدفن فى مقابرهم. وأن فريضته مترتبة على صحته، كصحته تبعاً، وكصوم مريض، ومسافر رمضان.

قوله: ﴿وَإِنْ أَسْلَمَ﴾.

يعنى: الكافر صغيراً كان أو كبيراً، وإن كان ظاهره فى الصغير.

﴿ثُمَّ قَالَ: لَمْ أَدْرِ مَا قُلْتُ: لَمْ يُلْتَفَتْ إِلَى قَوْلِهِ، وَأُجِبَ عَلَى الْإِسْلَامِ﴾. وهذا

المذهب. قال أبو بكر: والعمل عليه. وحزم به ابن منجا فى شرحه. وقدمه فى

(١) انظر المغنى (٩١/١١)

(٢) انظر الشرح الكبير (١١ / ٨٣، ٨٥)

المغنى<sup>(١)</sup>، والشرح<sup>(٢)</sup>، والفروع. وعنه: يقبل منه. وعنه: يقبل منه إن ظهر صدقه، وإلا فلا.

وروى عن الإمام أحمد رحمه الله: أنه يقبل من الصبي، ولا يجبر على الإسلام. قال أبو بكر: هذا قول محتمل، لأن الصبي في مظنة النقص. فيجوز أن يكون صادقا. قال: والعمل على الأول.

قال الإمام أحمد رحمه الله - فيمن قال لكافر: أسلم وخذ ألفا، فأسلم ولم يعطه، فأبى الإسلام - يقتل. وينبغي أن يفى.

قال: وإن أسلم على صلاتين: قبل منه، وأمر بالخمس.

قوله: ﴿وَلَا يُقْتَلُ حَتَّى يَبْلُغَ، وَيَجَاوِزَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ مِنْ وَقْتِ بُلُوغِهِ﴾.

وهذا المذهب. وعليه عامة الأصحاب. وقطع به أكثرهم.

وقال في الروضة: تصح ردة مميز. فيستتاب، فإن تاب وإلا قتل. وتجري عليه أحكام البالغ. وغير المميز ينتظر بلوغه. فإن بلغ مرتدا: قتل بعد الاستتابة.

وقيل: لا يقتل حتى يبلغ مكلفا. انتهى.

قوله ﴿وَمَنْ ارْتَدَّ وَهُوَ سَكْرَانٌ: لَمْ يُقْتَلْ حَتَّى يَصْحُوَ، وَيَتِمَّ لَهُ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ مِنْ وَقْتِ رَدِّهِ﴾.

تصح ردة السكران على الصحيح من المذهب.

قال أبو الخطاب في الهداية: هذا أظهر الروايتين. واختاره عامة شيوخنا.

قال الناظم: هذا أظهر قولي الإمام أحمد رحمه الله.

قال الزركشي: هذا المشهور. وصححه في تجريد العناية. وجزم به في الوجيز، وغيره. وقدمه في الفروع في «كتاب الطلاق».

عنه: لا تصح ردة. اختاره الناظم في «كتاب الطلاق». وتقدم ذلك مستوفى في «كتاب الطلاق».

وأطلقهما في المذهب، والخلاصة، والشرح.

قوله ﴿لَمْ يُقْتَلْ حَتَّى يَصْحُوَ، وَيَتِمَّ لَهُ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ مِنْ وَقْتِ رَدِّهِ﴾.

(١) انظر المغنى (٩١/ ١١)

(٢) انظر الشرح الكبير (٨٥/ ١١)

وهو أحد القولين. اختاره الخرقي. وجزم به في الشرح<sup>(١)</sup>، وشرح ابن منجا، وغيرهم.

والصحيح من المذهب: أن ابتداء الأيام الثلاثة من حين صحوه. وجزم به في الوجيز، وتجريد العناية. وقدمه في المحرر، والنظم، والرعايتين، والحاوي الصغير، والفروع، وغيرهم.

قوله ﴿وَهَلْ تُقْبَلُ تَوْبَةُ الزُّنْدِيقِ، وَمَنْ تَكَرَّرَتْ رِدَّتُهُ، أَوْ مَنْ سَبَّ اللَّهَ أَوْ رَسُولَهُ، وَالسَّاحِرَ؟﴾.

يعنى الذى يكفر بسحره (على روايتين). وأطلقهما الزركشى. إحداهما: لا تقبل توبته، ويقتل بكل حال.

وهو المذهب. صححه في التصحيح، وإدراك الغاية. وجزم به في الوجيز، وغيره. وقدمه في المحرر، والنظم، والرعايتين، وغيرهم.

وهو اختيار أبى بكر، والشريف، وأبى الخطاب، وابن البناء، والشيرازى فى الزنديق.

قال القاضى فى التعليق: هذا الذى نصره الأصحاب.

وهو اختيار أبى الخطاب - فى خلافه - فى الساحر.

وقطع به القاضى فى تعليقه، والشيرازى فى ساب الرسول صلى الله عليه وسلم، والخرقى فى قوله: من قذف أم النبى صلى الله عليه وسلم قتل.

والأخرى: تقبل توبته كغيره.

وهو ظاهر ما قدمه فى الرعاية الصغرى، والحاوى الصغير. وهو ظاهر كلام الخرقي.

وهو اختيار الخلال فى الساحر، ومن تكررت رده، والزنديق، وآخر قولى الإمام أحمد رحمه الله.

وهو اختيار القاضى فى روايته فى من تكررت رده.

وظاهر كلامه فى تعليقه فى ساب الله تعالى.

وعنه: لا تقبل إن تكررت رده ثلاثاً فأكثر، وإلا قبلت.

وقال في الفصول، عن أصحابنا: لا تقبل توبته إن سب النبي صلى الله عليه وسلم، لأنه حق آدمى لا يعلم إسقاطه وأنها تقبل إن سب الله تعالى، لأنه يقبل التوبة في خالص حقه.

وجزم به في عيون المسائل، وغيرها، لأن الخالق منزه عن النقائص فلا يلحق به، بخلاف المخلوق، فإنه محل لها، ولهذا افترقا.

وعنه: مثلهم فيمن ولد على الفطرة ثم ارتد ذكره الشيخ تقي الدين رحمه الله. تنبيه: محل الخلاف في الساحر: حيث يحكم بقتله بذلك. على ما يأتي في آخر الباب.

### فوائد

الأولى: حكم من تنقص النبي صلى الله عليه وسلم حكم من سبه صلوات الله وسلامه عليه. على الصحيح من المذهب.

ونقله حنبل. وقدمه في الفروع وقيل: ولو تعرضاً.

ونقل حنبل: من عرض بشيء من ذكر الرب فعلية القتل، مسلماً كان أو كافراً، وأنه مذهب أهل المدينة.

وسأله ابن منصور: ما الشثيمة التي يقتل بها؟ قال: نحن نرى في التعريض الحد. قال: فكان مذهبه فيما يجب فيه الحد من الشثيمة التعريض.

الثانية: محل الخلاف المتقدم، في عدم قبول توبتهم وقبولها: في أحكام الدنيا، من ترك قتلهم، وثبوت أحكام الإسلام.

فأما في الآخرة: فإن صدقت توبته، قبلت بلا خلاف. ذكره ابن عقيل، والمصنف، والشارح، وجماعة. وقدمه في الفروع.

وفي إرشاد ابن عقيل رواية: لا تقبل توبة الزنديق باطناً، وضعفها. وقال كمن تظاهر بالصلاح، إذا أتى معصية وتاب منها.

وذكر القاضي، وأصحابه رواية: لا تقبل توبة داعية إلى بدعة مضلة. اختارها أبو إسحاق بن شاقلا.

وقال ابن عقيل في إرشاده: نحن لا نمنع أن يكون مطالباً بمن أضل.

قال فى الفروع: وظاهر كلام غيره: لامطالبة.

قال الشيخ تقي الدين رحمه الله: قد بين الله أنه يتوب على أئمة الكفر الذين هم أعظم من أئمة البدع.

وقال فى الرعاية: من كفر ببدعة قبلت توبته. على الأصح.

وقيل: إن اعترف بها.

وقيل: لا تقبل من داعية.

الثالثة: الزنديق هو الذى يظهر الإسلام ويخفى الكفر. ويسمى منافقاً. فى الصدر الأول.

وأما من أظهر الخير وأبطن الفسق: فكالزنديق فى توبته فى قياس المذهب. قاله فى الفروع.

وذكره ابن عقيل، وحمل رواية قبول توبة الساحر على المتظاهر، وعكسه بعكسه.

قال فى الفروع: يؤيده تعليلهم للرواية المشهورة بأنه لم يوجد بالتوبة سوى ما يظهره.

قال: وظاهر كلام غيره: تقبل. وهو أولى فى الكل. انتهى.

الرابعة: تقبل توبة القاتل. على الصحيح من المذهب، وعليه الأصحاب قاطبة.

وذكر القاضى وأصحابه رواية: لا تقبل توبته.

فعلى المذهب: لو اقتص من القاتل، أو عُفى عنه: هل يطالبه المقتول فى الآخرة؟ فيه وجهان. وأطلقهما فى الفروع.

قال الإمام ابن القيم رحمه الله - فى الداء والدواء وغيره، بعد ذكر الروایتين - :  
والتحقيق فى المسألة: أن القتل يتعلق به ثلاثة حقوق: حق لله، وحق للمقتول، وحق للولى. فإذا أسلم القاتل نفسه طوعاً واختياراً إلى الولى، ندماً على ما فعل، وخوفاً من الله، وتوبة نصوحاً: سقط حق الله بالتوبة، وحق الأولياء بالاستيفاء أو الصلح، أو العفو. وبقي حق المقتول، يعوضه الله تعالى عنه يوم القيامة عن عبده التائب المحسن، ويصلح بينه وبينه. فلا يذهب حق هذا. ولا تبطل توبة هذا. انتهى. وهو الصواب.

قوله ﴿وَتُوبَةُ الْمُرْتَدِّ: إِسْلَامُهُ. وَهُوَ أَنْ يَشْهَدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ. إِلَّا أَنْ تَكُونَ رِدَّتُهُ بِإِنْكَارِ قَرْضٍ، أَوْ إِحْلَالِ مُحَرَّمٍ، أَوْ جَحْدِ نَبِيِّ،

كتاب الحدود ..... ٢٩١  
أَوْ كِتَابٌ، أَوْ انْتَقَلَ إِلَى دِينٍ مَنْ يَعْتَقِدُ أَنَّ مُحَمَّدًا بُعِثَ إِلَى الْعَرَبِ خَاصَّةً. فَلَا  
يَصِحُّ إِسْلَامُهُ حَتَّى يُقَرَّ بِمَا جَحَدَهُ، وَيَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا بُعِثَ إِلَى الْعَالَمِينَ، أَوْ يَقُولَ:  
أَنَا بَرِيءٌ مِنْ كُلِّ دِينٍ يُخَالِفُ دِينَ الْإِسْلَامِ».

يعنى: يأتى بذلك مع الإتيان بالشهادتين، إذا كان ارتداده بهذه الصفة. وهذا  
المذهب، جزم به فى الوجيز، وغيره. وقدمه فى الفروع.  
وعنه: يغنى ذلك عن مقر بالتوحيد. اختاره المصنف.

قال فى الفروع: ويتوجه احتمال: يكفى التوحيد ممن لا يقر به، كالوثنى. لظاهر  
الأخبار، ولخبر أسامة بن زيد رضى الله عنهما، وقتله الكافر الحرى، بعد قوله «لا إله  
إلا الله» لأنه مصحوب بما يتوقف على الإسلام، ومستلزم له.

وذكر ابن هبيرة فى الإفصاح: يكفى التوحيد مطلقاً. وذكره فى حديث جندب  
وأسامة، قال فيه: إن الإنسان إذا قال «لا إله إلا الله» عصم بها دمه. ولو ظن السامع  
أنه قالها فرقا من السيف بعد أن يكون مطلقاً.

#### فوائد

الأولى: نقل أبو طالب فى اليهودى إذا قال «قد أسلمت» و«أنا مسلم» وكذا قوله  
«أنا مؤمن» يجبر على الإسلام، قد علم ما يراد منه.

وقاله القاضى أبو يعلى، وابن البناء، وغيرهما من الأصحاب.

وذكر فى المغنى احتمالا: أن هذا فى الكافر الأصلى ومن جحد الوجدانية. أما من  
كفر بمحمد نبي أو فريضة أو نحو هذا، فإنه لا يضر مسلماً بذلك.

وفى مفردات أبى يعلى الصغير: لا خلاف أن الكافر لو قال «أنا مسلم ولا أنطق  
بالشهادة» يقبل منه ولا يحكم بإسلامه.

الثانية: لو أكره ذمى على إقراره به: لم يصح، لأنه ظلم.

وفى الانتصار احتمال: يصح.

وفيه أيضاً: يصير مسلماً بكتابة الشهادة.

الثالثة: لا يعتبر - فى أصح الوجهين - إقرار مرتد بما جحد، لصحة الشهادتين  
من مسلم ومنه، بخلاف التوبة من البدعة. ذكره فيها جماعة.

ونقل المروذى - فى الرجل يشهد عليه بالبدعة فيجحد - ليست له توبة. إنما  
التوبة لمن اعترف - فأما من جحد: فلا.

الرابعة: يكفى جحدته لردته بعد إقراره بها، على الصحيح من المذهب، كرجوعه عن حد، لا بعد بينة، بل يحدد إسلامه.

قال جماعة: يأتى بالشهادتين. وفى المنتخب الخلاف.

نقل ابن الحكم - فيمن أسلم، ثم تهود أو تنصر، فشهد عليه عدول. فقال «لم أفعل وأنا مسلم» - قبل قوله. هو أبرُّ عندى من الشهود.

قوله «وَإِنْ مَاتَ الْمُرْتَدُّ، فَأَقَامَ وَارِثُهُ بَيْنَةً أَنَّهُ صَلَّى بَعْدَ الرَّدَّةِ: حُكِمَ بِإِسْلَامِهِ».

هذا المذهب. وعليه الأصحاب. وتقدم ذلك مستوفى فى «كتاب الصلاة».

قوله «وَلَا يَبْطُلُ إِحْصَانُ الْمُسْلِمِ بِرَدَّتِهِ».

هذا المذهب، نص عليه، وعليه جماهير الأصحاب.

قال فى الفروع: ويؤخذ بجحد فعله فى رده. نص عليه، كقبل رده. وجزم به فى الوجيز، والمغنى، والشرح، وغيرهم.

وظاهر مانقله منها - واختاره جماعة -: أنه إن أسلم لا يؤخذ به، كعبادته.

وعنه: الوقف.

وقال فى الفروع أيضاً: ولا يبطل إحصان قذف ورجم برده. فإذا أتى بهما بعد إسلامه حد، خلافاً لكتاب ابن رزین فى إحصان رجم.

قوله «وَلَا عِبَادَتُهُ الَّتِي فَعَلَهَا فِي إِسْلَامِهِ» يعنى: لا تبطل «إِذَا عَادَ إِلَى الْإِسْلَامِ».

العبادات التى فعلها قبل رده، لا تخلو: إما أن تكون حجاً، أو صلاة فى وقتها أو غير ذلك.

فإن كانت حجاً، فالصحيح من المذهب: أنه لا يلزمه قضاؤه، بل يجزئ الحج الذى فعله قبل رده. نص عليه.

قال المجد فى شرحه: هذا الصحيح من المذهب. وقدمه الإمام ابن القيم، وابن عبيدان، وصاحب الحاوى الكبير، وغيرهم. وجزم به الشارح هنا.

وعنه: يلزمه. اختاره القاضى. وجزم به ابن عقيل فى الفصول فى «كتاب الحج».

وجزم به فى الإفادات لابن حمدان. واختاره ابن عبدوس فى تذكرته، وذكره فى

الحج.



وأطلقهما في المحرر، والرعاية الكبرى.

وأما الصلاة إذا أسلم بعدها في وقتها: فحكمها حكم الحج. على الصحيح من المذهب. خلافاً ومذهباً.

وقال القاضي: لا يعيد الصلاة، وإن أعاد الحج، لفعلها في إسلامه الثاني.

وأما غيرهما من العبادات، فقال الأصحاب: لا تبطل عبادة فعلها في الإسلام إذا عاد إلى الإسلام، ولا قضاء عليه، إلا ما تقدم من الحج والصلاة.

قال في الرعاية: إن صام قبل الردة ففي القضاء وجهان. وتقدم ذلك مستوفى في «كتاب الصلاة» فليعاود.

قوله «وَمَنْ ارْتَدَّ عَنِ الْإِسْلَامِ: لَمْ يَزَلْ مِلْكُهُ: بَلْ يَكُونُ مَوْقُوفًا، وَتَصْرُفَاتُهُ مَوْقُوفَةً. فَإِنْ أَسْلَمَ: ثَبَتَ مِلْكُهُ وَتَصْرُفَاتُهُ، وَإِلَّا بَطَلَتْ».

الظاهر: أن هذا بناء منه على ما قدمه في «باب ميراث أهل الملل» من أن ميراث المرتد في.

واعلم أن مال المرتد إذا مات مرتداً، لا يخلو: إما نقول: يرثه ورثته من المسلمين، أو ورثته من دينه الذي اختاره، أو يكون فيئاً. على ما تقدم في «باب ميراث أهل الملل».

فإن قلنا: يرثه ورثته من المسلمين، أو من الدين الذي اختاره، فإن تصرفه في ملكه في حال رده كالمسلم، ويقر بيده. وهذا المذهب. وعليه أكثر الأصحاب.

وقال أبو الخطاب في الانتصار: لا قطع بسرقة مال مرتد، لعدم عصمته.

وإن قلنا: يكون فيئاً ففي وقت مصيره فيئاً ثلاث روايات.

إحدها: يكون فيئاً حين موته مرتداً. وهذا الصحيح من المذهب.

قاله في الفروع، وقدمه. وجزم به في الوجيز، وغيره. وقدمه في المحرر، وغيره وهو ظاهر ما قدمه المصنف في «باب ميراث أهل الملل».

والرواية الثانية: يصير فيئاً بمجرد رده.

اختارها أبو بكر، وأبو إسحاق، وابن أبي موسى، وصاحب التبصرة، والطريق الأقرب. وهو قول المصنف.

وقال أبو بكر: يزول ملكه برده، ولا يصح تصرفه، فإن أسلم رد إليه تملكاً مستأنفاً.

والرواية الثالثة: يتبين بموته مرتداً كونه فيثاً من حين الردة.

فعلى الصحيح من المذهب: يمنع من التصرف فيه، قاله القاضى وأصحابه، منهم أبو الخطاب: وأبو الحسين، وأبو الفرج.

قال فى الوسيلة: نص عليه. وقدمه فى الفروع. ونقل ابن هانئ: يمنع منه.

فإذا قتل مرتداً صار فى بيت المال.

واختار المصنف، والشارح، وغيرهما - على هذه الرواية - أن تصرفه يوقف ويترك عند ثقة، كالرواية الثالثة.

قلت: وهو ظاهر كلام المصنف هنا.

قال ابن منجا وغيره: المذهب لا يزول ملكه برده، ويكون ملكه موقوفاً. وكذلك تصرفاته على المذهب. انتهى.

قال فى الفروع: وجعل فى الترغيب كلام القاضى وأصحابه وكلام المصنف واحداً. وكذا ذكره القاضى فى الخلاف. وتبعه ابن البنا وغيره على ذلك.

وذكر أن الإمام أحمد - رحمه الله - نص عليه. لكن لم يقولوا: إنه يترك عند ثقة، بل قالوا: يمنع منه. وهذا معنى كلام ابن الجوزى.

فإنه ذكر: أنه يوقف تصرفه. فإن أسلم بعد ذلك، وإلا بطل. وأن الحاكم يحفظ بقية ماله.

قالوا: فإن مات: بطلت تصرفاته تغليظاً عليه بقطع ثوابه، بخلاف المريض.

وقيل: إن لم يبلغ تصرفه الثلث: صح.

وقال فى المحرر، ومن تبعه - على الرواية الأولى التى قدمها، وهى المذهب -: يقر بيده، وتنفذ فيه معاوضاته، وتوقف تبرعاته، وترد بموته مرتداً. لأن حكم الردة حكم المرض المخوف.

وإنما لم ينفذ من ثلثه: لأن ماله يصير فيثاً بموته مرتداً. ولو كان قد باع شقصاً أخذ بالشفعة.

وقيل: يصح تبرعه المنجز، ويبيع الشقص المشفوع. واختاره فى الرعايتين.

زاد فى الكبرى: فإن أسلم اعتبر من الثلث.

وعلى الثانية: يجعل فى بيت المال، ولا يصح تصرفه فيه. لكن إن أسلم: رد إليه ملكاً جديداً.

وعليها أيضاً: لا نفقة لأحد فى الردة، ولا يقضى دين تجدد فيها، فإن أسلم ملكه إذن، وإلا بقى فيئاً.

وعلى الثالثة: يحفظه الحاكم، وتوقف تصرفاته كلها. ويحتمله كلام المصنف أيضاً.

فإن أسلم: أمضيت، وإلا تبينا فسادها.

وعلى الأولى والثالثة: ينفق منه على من تلزمه نفقته، وتقضى ديونه، فإن أسلم أخذ أو بقيته. ونفذ تصرفه، وإلا بطل.

قال فى الرعاية الكبرى: وعلى الروايات الثلاث: يقضى منه مالزمه قبل رده، من دين ونحوه. وينفق عليه منه مدة الردة. وقاله غيره.

فائدة: إنما يبطل تصرفه لنفسه. فلو تصرف لغيره بالوكالة: صح. ذكره القاضى، وابن عقيل.

قوله ﴿وَتَقْضَى دُيُونُهُ، وَأَرْوَشُ جَنَائِيَّتِهِ، وَيُنْفَقُ عَلَى مَنْ يَلْزِمُهُ مُؤَنَّتُهُ﴾.

قد تقدم ذلك بناء على بعض الروايات دون بعض.

قوله ﴿وَمَا أَتْلَفَ مِنْ شَيْءٍ: ضَمَنَهُ﴾.

هذا المذهب. جزم به فى الوجيز، وغيره.

وقدمه فى الهداية، والمذهب، ومسبوك الذهب، والمسوعب، والخلاصة، والهادى، والمحزر، والنظم، والرعايتين، والحاوى الصغير، والفروع، وغيرهم.

ويتخرج فى الجماعة الممتنعة المرتدة: أن لا تضمن ما أتلفته. وهو احتمال فى الهداية.

وعنه: إن فعله فى دار الحرب، أو فى جماعة مرتدة ممتنعة: لا يضمن.

اختاره الخلال، وصاحبه أبو بكر، والمصنف، والشيخ تقي الدين رحمه الله،

وغيرهم.

قوله ﴿وَإِذَا أَسْلَمَ، فَهَلْ يَلْزِمُهُ قَضَاءُ مَا تَرَكَ مِنَ الْعِبَادَاتِ فِي رِدَّتِهِ؟ عَلَى

رَوَاتَيْنِ﴾.

وأطلقهما في الهداية، والمذهب، ومسبوك الذهب، والمستوعب، والخلاصة، والهادى، والمغنى، والشرح<sup>(١)</sup>، وشرح ابن منجا:

إحدهما: لا يلزمه، وهو المذهب<sup>(٢)</sup>، قاله القاضى، وابن منجا فى شرحه، وصاحب الفروع، وغيرهم.

قال فى التلخيص، والبلغة: هذا أصح الروايتين. وجزم به الأدمى فى منتخبه، وغيره. وقدمه فى الرعاية الصغرى، وابن تميم، والحاوى.

والرواية الثانية: يلزمه<sup>(٣)</sup> صححه فى التصحيح. وجزم به فى الوجيز، وغيره. وجزم به فى الإفادات فى الصلاة، والزكاة، والصوم، والحج. وقدمه فى الرعاية الكبرى، والفروع. لكن قال: المذهب عدم اللزوم.

فعلى هذه: لو جن بعد رده: لزمه قضاء العباداة زمن جنونه. على الصحيح من المذهب. قلت: فيعابى بها. وقيل: لا يلزمه.

وأما إذا حاضت المرتدة: فإن الوجوب يسقط عنها قولاً واحداً. وتقدم ذلك مستوفى فى «كتاب الصلاة» عند قوله «ولا تجب على كافر»

تنبيه: مفهوم كلامه: أنه يلزمه قضاء ما ترك من العبادات قبل رده. وهو صحيح. وهو المذهب. قاله فى الفروع. وجزم به فى الإفادات فى «كتاب الصلاة». وقدمه ابن حمدان فى رعايته الكبرى، وابن تميم.

وعنه: لا يلزمه. اختاره فى الفائق.

قال فى التلخيص، والبلغة: هذا أصح الروايتين. وقدمه فى الرعاية الصغرى. وتقدم ذلك مستوفى فى «كتاب الصلاة، ونقض الوضوء». تقدم فى باب «نواقض الوضوء».

قوله ﴿وَإِذَا ارْتَدَّ الزَّوْجَانِ وَلَحِقَا بِدَارِ الْحَرْبِ ثُمَّ قُدِرَ عَلَيْهِمَا: لَمْ يَجْزُ اسْتِرْقَاقُهُمَا، وَلَا اسْتِرْقَاقُ أَوْلَادِهِمَا الَّذِينَ وَلِدُوا فِي دَارِ الْإِسْلَامِ﴾ بلا نزاع ﴿وَمَنْ لَمْ يُسَلِّمْ مِنْهُمْ: قُتِلَ﴾ بلا نزاع.

(١) انظر الشرح الكبير (١٠ / ١٠١)

(٢) لقول الله تعالى: ﴿قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ﴾ ولأنه كافر أسلم فلم يلزمه قضاء العبادات التى كانت فى كفره كالحربى، ولأن الخليفة أبا بكر لم يأمر المرتدين حين أسلموا بقضاء ما فاتهم. انظر الشرح الكبير (١١ / ١٠١).

(٣) لأنها عبادة واجبة التزم بوجوبها واعترف به فى زمن إسلامه فلزمه قضاؤها عند فواتها كغير المرتد. انظر الشرح الكبير (١١ / ١٠١)

فائدة: لو لحق مرتد بدار الحرب: فهو وما معه كحربي.

والمذهب المنصوص: لا يتنجز جعل ما بدارنا فيثاً، إن لم يصرف فيثاً برده.

وقيل: يتنجز.

قوله ﴿وَيَجُوزُ اسْتِرْقَاقُ مَنْ وُلِدَ بَعْدَ الرُّدَّةِ﴾.

وهذا المذهب، سواء ولد في دار الإسلام أو دار الحرب، نص عليه، وعليه جماهير الأصحاب. وهو ظاهر كلام الخرقي.

واختاره أبو بكر في الخلاف، والقاضي، وأبو الخطاب، والشريف، وابن البناء، والشيرازي، وابن عبدوس في تذكرته، وغيرهم.

وحزم به في الهداية، والمذهب، والخلاصة، والوجيز، وتجريد العناية، وغيرهم.

وقدمه في المغني<sup>(١)</sup>، والمحزر<sup>(٢)</sup>، والشرح<sup>(٣)</sup>، والنظم، والرعايتين، والحاوي الصغير، وإداراك الغاية، وغيرهم. وهو من مفردات المذهب.

وقيل: لا يجوز استرقاقهم. وهو احتمال في المغني، وغيره. وذكره ابن عقيل رواية. واختاره ابن حامد.

تنبيه: ظاهر كلام المصنف: أنه لو كان قبل الردة حملاً: أن حكمه حكم مالهو حملت به بعد الردة. وهو أحد الوجهين، وظاهر كلام الخرقي.

واختاره المصنف في المغني<sup>(٤)</sup>، والشارح<sup>(٥)</sup>. وحزم به في الوجيز، وغيره. وقدمه في الرعايتين، والحاوي الصغير.

والصحيح من المذهب: أنه لا يسترق من حملت به بعد الردة. قدمه في الفروع.

وهو ظاهر ما حزم به في المحرر.

فإنه قال: ومن لم يسلم منهم: قتل، إلا من علقت به أمه في الردة. فيجوز أن يسترق. وحزم به في الكافي.

(١) انظر المغني (١١ / ١٠٢).

(٢) انظر الشرح الكبير (١١ / ١٠٢).

(٣) انظر المحرر (٢ / ١٦٩).

(٤) لأن أكثر الأحكام إنما تتعلق به بعد الوضع فكذلك هذا الحكم. انظر المغني (١١ / ٩٤).

(٥) انظر الشرح الكبير (١١ / ١٠٢).

## فوائد

الأولى: لو مات أبو الطفل أو الحمل، أو أبو المميز، أو مات أحدهما فى دارنا فهو مسلم. على الصحيح من المذهب. نص عليه فى رواية الجماعة.

وقطع به الأصحاب، إلا صاحب المحرر ومن تبعه. وهو من مفردات المذهب.

وعنه: لا يحكم بإسلامه.

قال ابن القيم - رحمه الله - فى أحكام الذمة: وهو قول الجمهور. وربما ادعى فيه إجماع معلوم متيقن.

واختاره شيخنا تقي الدين رحمه الله. انتهى.

وذكر فى الموجز، والتبصرة رواية: لا يحكم بإسلامه بموت أحدهما.

نقل أبو طالب - فى يهودى أو نصرانى مات وله ولد صغير - فهو مسلم إذا مات أبوه، ويرثه أبواه، ويرث أبوه.

ونقل جماعة: إن كفله المسلمون فمسلم. ويرث الولد الميت لعدم تقدم الإسلام.

واختلاف الدين ليس من جهته.

وقيل: لا يحكم بإسلامه إذا كان مميزاً. والمنصوص خلافه.

الثانية: مثل ذلك فى الحكم: لو عدم الأبوان أو أحدهما بلا موت، كزنا ذمية ولو بكافر، أو اشتباه ولد مسلم بولد كافر. نص عليهما. وهذا المذهب.

وقال القاضى: أو وجد بدار حرب.

قلت: يعابى بذلك.

وقبل: للإمام أحمد رحمه الله - فى مسألة الاشتباه - تكون القافة فى هذا؟ قال: ما أحسنه.

وإن لم يكفرا ولدهما، ومات طفلاً: دفن فى مقابرنا. نص عليه. واحتج بقوله صلى الله عليه وسلم «فأبواه يهودانه».

قال الناظم: كلقيط.

قال فى الفروع: ويتوجه كالتى قبلها. ورد الأول.

وقال ابن عقيل: المراد به يحكم بإسلامه، ما لم يعلم له أبوان كافران. ولا يتناول من ولد بين كافرين، لأنه انعقد كافراً.

قال فى الفروع: كذا قال.

قال: ويدل على خلاف النص الحديث.

وفسر الإمام أحمد رحمه الله الفطرة. فقال: التى فطر الله الناس عليها: شقى أو سعيد.

قال القاضى: المراد به الدين: من كفر أو إسلام.

قال: وقد فسر الإمام أحمد رحمه الله هذا فى غير موضع.

وذكر الأثرم معناه على الإقرار بالوحدانية حين أخذهم من صلب آدم وأشهدهم على أنفسهم، وبأن له صانعا ومديرا. وإن عبد شيئا غيره، وسماه بغير اسمه. وأنه ليس المراد على الإسلام. لأن اليهودى يرثه ولده الطفل إجماعاً.

ونقل يوسف: الفطرة التى فطر الله العباد عليها.

وقيل له، فى رواية الميمونى: هى التى فطر الله الناس عليها، الفطرة الأولى؟ قال: نعم.

وأما إذا مات أبو واحد ممن تقدم فى دار الحرب: فإننا لا نحكم بإسلامه. على الصحيح من المذهب. وقيل: حكمه حكم دارنا.

قال فى المحرر: وفيه بعد.

الثالثة: لو أسلم أبوا من تقدم أو أحدهما، لا جده ولا جدته: حكمنا بإسلامه أيضاً.

وتقدم «إذا سُبى الطفل منفرداً، أو مع أحد أبويه، أو معهما» فى كلام المصنف فى أثناء «كتاب الجهاد» فليعاود.

قوله ﴿وَهَلْ يُقْرُونَ عَلَىٰ كُفْرِهِمْ؟ عَلَىٰ رِوَايَتَيْنِ﴾.

يعنى: مَنْ ولد بعد الردة.

قال فى الفروع: وهل يقرون بجزية أم الإسلام. ويرق، أم القتل؟ فيه روايتان.

وأطلقهما فى المحرر (١)، والشرح (٢)، والنظم، والرعايتين، والزر كشى، والحاوى، وشرح ابن منجا، وغيرهم.

(١) انظر المحرر (٢ / ١٦٩).

(٢) انظر الشرح الكبير (١١ / ١٠٢).

٣٠٠ ..... كتاب الحدود

إحدهما: يقرون، وهو المذهب. جزم به فى الوجيز. واختاره القاضى فى روايته. وصححه فى التصحيح.

والرواية الثانية: لا يقرون. فلا يقبل منهم إلا الإسلام أو السيف. اختاره أبو بكر. وهو ظاهر ما جزم به فى الهداية، والكافى. لاقتصارهما على حكاية هذه الرواية. وهى رواية الفضل بن زياد. وجزم به فى المذهب، والخلاصة.

وقال فى المغنى - وتبعه فى الشرح - مع حكاية الروایتين: إذا وقع أبو الولد فى الأسر بعد لحوقه بدار الحرب، فحكمه حكم أهل الحرب. وإن بذل الجزية وهو فى دار الحرب، أو وهو فى دار الإسلام: لم نقرها. لانتقاله إلى الكفر بعد نزول القرآن. انتهى.

قال الزركشى: وهذه طريقة لم نرها لغيره.

#### فائدتان

إحدهما: أطفال الكفار فى النار. على الصحيح من المذهب، نص عليه مراراً. وقدمه فى الفروع. واختاره القاضى، وغيره. وعنه: الوقف.

واختار ابن عقيل وابن الجوزى: أنهم فى الجنة كأطفال المسلمين، ومن بلغ منهم مجنوناً، نقل ذلك فى الفروع.

وقال ابن حمدان فى نهاية المبتدئين: وعنه الوقف.

اختاره ابن عقيل، وابن الجوزى، وأبو محمد المقدسى. انتهى.

قلت: الذى ذكره فى المغنى: أنه نقل رواية الوقف، واقتصر عليها.

واختار الشيخ تقي الدين رحمه الله تكليفهم فى القيامة، للأخبار.

ومثلهم من بلغ مجنوناً، فإن جن بعد بلوغه فوجهان.

وأطلقهما فى الفروع.

قال: وظاهره يتبع أبويه بالإسلام كصغير. فيعائى بها.

نقل ابن منصور - فىمن ولد أعمى أبكم أصم، وصار رجلاً. قال: هو معهما.

قال فى الفروع: ويتوجه مثلهما من لم تبلغه الدعوة. وقاله شيخنا.

وذكر فى الفنون عن أصحابنا: لا يعاقب.

وفى نهاية المبتدى: لا يعاقب.



وقيل: بلى، إن قيل يحظر الأفعال قبل الشرع.

وقال ابن حامد: يعاقب مطلقاً. ورده في الفروع.

الثانية: لو ارتد أهل بلد، وجرى فيه حكمهم: فهي دار حرب. فيغنم ما لهم وأولادهم الذين حدثوا بعد الردة.

قوله ﴿وَالسَّاحِرُ الَّذِي يَرْكَبُ الْمِكْنَسَةَ، فَتَسِيرُ بِهِ فِي الْهَوَاءِ وَنَحْوِهِ﴾.

كالذي يدعى أن الكواكب تخاطبه.

﴿يَكْفُرُ وَيُقْتَلُ﴾.

هذا المذهب. وعليه جماهير الأصحاب.

قال المصنف والشارح: قاله أصحابنا<sup>(١)</sup>. وجزم به في الهداية، والمذهب، والخلاصة، والهادي، والمحرم، والوجيز، والمنور، ومنتخب الأدمي، وغيرهم. وقدمه في الفروع، وغيره.

وعنه: لا يكفر، اختاره ابن عقيل. وجزم به في التبصرة. وكفره أبو بكر بعمله.

قال في الترغيب: عمله أشد تحريماً.

وحمل ابن عقيل كلام الامام أحمد - رحمه الله - في كفره على معتقده، وأن فاعله يفسق، ويقتل حداً.

فائدة: من اعتقد أن السحر حلال: كفر قولاً واحداً.

قوله ﴿فَأَمَّا الَّذِي يَسْجُرُ بِالْأَدْوِيَةِ، وَالتَّدْخِينِ، وَسَقَى شَيْءٍ يَضُرُّ: فَلَا يَكْفُرُ وَلَا يُقْتَلُ. وَلَكِنْ يُعَزَّرُ﴾ هذا المذهب.

وجزم به في الهداية، والمذهب، ومسبوك الذهب، والمستوعب، والخلاصة، والكافي، والهادي، والمغني، والمحرم<sup>(٢)</sup>، والنظم، والوجيز، والمنور، ومنتخب الأدمي، وغيرهم. وقدمه في الفروع، وغيره.

وقال القاضي، والحلواني: إن قال «سحري ينفع وأقدر على القتل به»: قتل. ولو لم يقتل به.

فعلى المذهب: يعزّر تعزيراً بليغاً، بحيث لا يبلغ به القتل. على الصحيح من المذهب.

(١) انظر المغني (١١ / ١١٤ - ١١٥) - الشرح الكبير (١١ / ١١٣).

(٢) انظر المحرم (٢ / ١٦٩).

وقيل: له تعزيز بالقتل.

قوله ﴿وَيُقْتَصُّ مِنْهُ إِنْ فَعَلَ مَا يُوجِبُ الْقَصَاصَ﴾.

وكذا قال كثير من الأصحاب.

وقال فى الفروع: ويقاد منه إن قتل غالباً، وإلا الدية. وكذا قال المصنف، وغيره فى «كتاب الجنائيات». وتقدم ذلك محرراً هناك فى القسم الثامن.

قوله ﴿فَأَمَّا الَّذِى يُعَزَّمُ عَلَى الْجِنَّ، وَيَزْعَمُ أَنَّهُ يَجْمَعُهَا فَتُطِيعُهُ: فَلَا يُكْفَرُ وَلَا يُقْتَلُ. وَلَكِنْ يُعَزَّرُ﴾ وهذا المذهب.

جزم به فى الوجيز، وغيره. وقدمه فى الشرح، وشرح ابن رزين. وذكر ابن منجا: أنه قول غير أبى الخطاب. وذكره أبو الخطاب فى السحرة الذين يقتلون. وكذلك القاضى. وجزم به فى الهداية، والمذهب، والخلاصة، وغيرهم. وقدمه فى الرعايتين. وأطلقهما فى المحرر، والنظم، والفروع.

فعلى المذهب: يعزر تعزيزاً بليغاً، لا يبلغ به القتل. على الصحيح من المذهب.

وقيل: يبلغ بتعزيزه القتل

#### قوائد

الأولى: حكم الكاهن والعراف كذلك، خلافاً ومذهباً، قاله فى الفروع. وهو ظاهر كلامه فى المغنى<sup>(١)</sup>، والشرح<sup>(٢)</sup>.

فالكاهن: هو الذى له رِيٌّ من الجن يأتيه بالأخبار.

والعراف: هو الذى يجلس ويتخرص.

وقال فى الترغيب: الكاهن والمنجم كالساحر عند أصحابنا، وأن ابن عقيل فسقه فقط، إن قال: أصبت بحدسى وفراحتى.

الثانية: لو أوهم قوماً بطريقته أنه يعلم الغيب: فلإمام قتله لسعيه بالفساد.

قال الشيخ تقي الدين رحمه الله: التنجيم كالاستدلال بالأحوال الفلكية على الحوادث الأرضية: من السحر.

قال: ويحرم إجماعاً. وأقر أولهم وآخرهم: أن الله يدفع عن أهل العبادة والدعاء ببركته ما زعموا أن الأفلاك توجهه، وأن لهم من ثواب الدارين ما لا تقوى الأفلاك على أن تجلبه.

(١) انظر المغنى (١١ / ١١٨).

(٢) انظر الشرح الكبير (١١ / ١١٨).

الثالثة: المشعبد، الظاهر: أنه هو والقائل بزجر الطير، والضارب بحصى، وشعير، وقдах - زاد فى الرعاية: والنظر فى ألواح الأكتاف - إن لم يكن يعتقد بإباحته، وأنه يعلم به: يعزر، ويكف عنه. وإلا كفر.

الرابعة: يحرم طَلَسْمٌ ورقية بغير عربى. وقيل: يكفر.

وقال فى الرعايتين، والحاوى: ويحرم الرقى والتعويد بطلسم وعزيمة واسم كوكب وحرز، وما وضع على نجم من صورة أو غيرها.

الخامسة: توقف الإمام أحمد رحمه الله فى حل المسحور بسحر. وفيه وجهان.

وأطلقهما فى الفروع.

قال المصنف فى المغنى: توقف الإمام أحمد رحمه الله فى الحل، وهو إلى الجواز أميل<sup>(١)</sup>. وسأله مهنا عن تأتیه مسحورة فيطلقه عنها؟ قال: لا بأس.

قال الخلال: إنما كره فعاله. ولا يرى به بأساً، كما بينه مهنا. وهذا من الضرورة التى تبيح فعلها.

وقال فى الرعايتين، والحاوى: ويحرم العطف والربط، وكذا الحل بسحر. وقيل: يكره الحل. وقيل: يباح بكلام مباح.

السادسة: قال فى عيون المسائل: ومن السحر السعى بالنميمة والإفساد بين الناس. وذلك شائع عام فى الناس. وذكر فى ذلك حكايات حصل بها القتل.

قال فى الفروع: وما قاله غريب. ووجهه: أنه يقصد الأذى بكلامه وعمله على وجه المكر والحيلة. فأشبهه السحر. ولهذا يعلم بالعادة والعرف: أنه يؤثر ويتج ما يعمل السحر، أو أكثر. فيعطى حكمه، تسوية بين المتماثلين، أو المتقاربين. ولا سيما إن قلنا: يقتل الأمر بالقتل على رواية سبقت. فهذا أولى، أو الممسك لمن يقتل: فهذا مثله. انتهى.

السابعة: هذه الأحكام كلها فى الساحر المسلم.

فأما الساحر الكتابى: فلا يقتل. على الصحيح من المذهب. نص عليه. وعليه الأصحاب.

قال فى الهداية، قال أصحابنا: لا يقتل. نص عليه.

وقدمه فى الهداية، والمذهب، ومسبوك الذهب، والمستوعب، والخلاصة، والهادى،

٣٠٤ ..... كتاب الحدود

والكافي<sup>(١)</sup>، والمغنى<sup>(٢)</sup>، والبلغة، والشرح<sup>(٣)</sup>، والمحزر<sup>(٤)</sup>، والنظم، والرعايتين،  
والحاوي، والفروع، وغيرهم وعنه: يقتل. قال في المحزر، وعنه: ما يدل على قتله.

قال في الهداية: ويتخرج من عموم قوله - في رواية يعقوب بن مختان «الزنديق  
والساحر كيف تقبل توبتهما؟» - أن يقتلا.

وقال في الرعايتين، وقيل: لا يقتل الذمي.

وقال في الكبرى، وقيل: لنقضه العهد.

\* \* \*

---

(١) انظر الكافي (١ / ٦٥).

(٢) انظر المغنى (١١ / ١١٨).

(٣) انظر الشرح الكبير (١١ / ١١٨).

(٤) انظر المحزر (٢ / ١٦٩).

## كتاب الأطعمة

قوله: ﴿وَالْأَصْلُ فِيهَا: الْحِلُّ. فَيَحِلُّ كُلُّ طَعَامٍ طَاهِرٍ لَا مَضَرَّةَ فِيهِ، مِنْ الْحُبُوبِ وَالثَمَارِ وَغَيْرِهَا﴾ حتى المسك.

وقد سأله الشالنجي عن المسك: يجعل في الدواء ويشربه؟ قال: لا بأس. وهذا المذهب.

وقال في الانتصار: حتى شعر.

وقال في الفنون: الصحناء سحيق المسك، متن في غاية الخبث.

تنبيه: دخل في كلام المصنف: حل أكل الفاكهة المسوسة والمدودة، وهو كذلك. ويباح أيضاً أكل دودها معها.

قال في الرعاية: يباح أكل فاكهة مسوسة ومدودة بدودها، أو باقلاء بذبابه وخيار وقتاء، وحبوب، وخل بما فيه. وهو معنى كلامه في التلخيص.

قال في الآداب: وظاهر هذا: أنه لا يباح أكله منفرداً. وذكر بعضهم فيه وجهين.

وذكر أبو الخطاب في بحث مسألة ما لا نفس له سائلة: لا يحل أكله، وإن كان طاهراً من غير تفصيل.

قوله: ﴿فَأَمَّا النَّجَاسَاتُ - كَالْمَيْتَةِ، وَالْدَّمِ، وَغَيْرِهِمَا - وَمَا فِيهِ مَضَرَّةٌ مِنَ السَّمُومِ وَنَحْوِهَا: فَمَحْرَمَةٌ﴾.

ويأتى مية السمك ونحوه في أول «باب الذكاة».

فالصحيح من المذهب، وعليه الأصحاب قاطبة: أن السموم نجسة محرمة، وكذا ما فيه مضرة.

وقال في الواضح: والمشهور أن السم نجس.

وفيه احتمال لأكل رسول الله عليه أفضل الصلاة والسلام من الذراع المسمومة.

وقال في التبصرة: ما يضر كثيره يحل يسيره.

قوله: ﴿وَالْحَيَوَانَاتُ مُبَاحَةٌ، إِلَّا الْحُمْرَ الْأَهْلِيَّةَ، وَمَا لَهُ نَابٌ يَقْتَرِسُ بِهِ﴾.

سوى الضئع: محرم. على الصحيح من المذهب. سواء بدأ بالعدوان أو لا. نص عليه. وعليه جمهور الأصحاب. وقطع به أكثرهم. وقدمه في الفروع.

وقيل: لا يحرم إلا إذا بدأ بالعدوان.

قوله: ﴿كَالْأَسَدِ، وَالنَّمْرِ، وَالذَّبِّ، وَالْفَهْدِ، وَالْكَلْبِ، وَالْخَنْزِيرِ، وَابْنِ آوَى، وَالسُّنُورِ، وَابْنِ عَرَسٍ، وَالنَّمْسِ، وَالْقِرْدِ﴾.

مراده هنا بالسنور: السنور الأهلى. بدليل ما يأتى فى كلامه.

والصحيح من المذهب، وعليه الأصحاب: أنه محرم.

قال الإمام أحمد رحمه الله: ليس يشبه السباع.

قال الشيخ تقي الدين رحمه الله: ليس فى كلام الإمام أحمد رحمه الله تعالى إلا الكراهة.

وجعله الإمام أحمد رحمه الله: قياساً، وأنه قد يقال: يعمها اللفظ.

تنبيه: شمل قوله «فيما له ناب يفترس به» الدب: وهو محرم. على الصحيح من المذهب مطلقاً. وعليه جماهير الأصحاب.

وقال ابن رزين فى مختصره النهاية: لا يحرم.

وقال فى الرعاية الكبرى: ويحرم دب.

وقيل: كبير له ناب. نص عليه.

قال فى الفروع: وهو سهو. قال الإمام أحمد رحمه الله: إن لم يكن له ناب فلا بأس به. يعنى: إن لم يكن له ناب فى أصل خلقته.

فظن أنه إن لم يكن له ناب فى الحال لصغره. وإن كان يحصل له ناب بعد ذلك. وليس الأمر كذلك.

وقال فى الحاوى: ويحرم دب.

وقال ابن أبى موسى: كبير.

فظاهر هذا: موافق لما قاله فى الرعاية.

إلا أن قوله «نص عليه» سهو.

وشمل كلام المصنف أيضاً: الفيل. وهو كذلك. فيحرم. على الصحيح من المذهب. وعليه الأصحاب.

ونقل حنبل: هو سبع. ويعمل بأنياه كالسبع.

ونقل عنه جماعة: يكره.

قوله: ﴿وَمَا يَأْكُلُ الْجَيْفُ﴾.

يعنى يحرم. وهو الصحيح من المذهب، نص عليه، وعليه جماهير الأصحاب. ونقل عبد الله وغيره: يكره.

وجعل فيه الشيخ تقى الدين رحمه الله: روايتى الجلالة.

وقال: عامة أجوبة الإمام أحمد رحمه الله ليس فيها تحريم.

وقال: إذا كان ما يأكلها من الدواب السباع: فيه نزاع. أو لم يحرموه. والخير فى الصحيحين. فمن الطير أولى.

قوله: ﴿كَالنَّسْرِ، وَالرَّخْمِ، وَاللَّقْلَقِ.. وَكَذَا الْعَقْعَقِ: وَغُرَابِ الْبَيْنِ، وَالْأَبْقَعِ﴾.

الصحيح من المذهب: تحريم غراب البين، والأبقع. وعليه جماهير الأصحاب. وقطع به أكثرهم.

ونقل حرب فى الغراب: لا بأس به إن لم يأكل الجيف.

وقيل: لا يحرم إن لم يأكل الجيف.

قال الخلال: الغراب الأسود والأبقع مباحان، إذا لم يأكل الجيف.

قال: وهذا معنى قول أبى عبد الله.

قوله: ﴿وَمَا يُسْتَخَبْتُ﴾.

أى تستخبثه العرب، وهذا المذهب، وعليه جماهير الأصحاب.

وقال الشيخ تقى الدين رحمه الله: وعند الإمام أحمد رحمه الله، وقدماء أصحابه:

لا أثر لا ستخبث العرب. وإن لم يحرمه الشرع حل. اختاره.

وقال: أول من قال «يحرم» الخرقى، وأن مراده ما يأكل الجيف، لأنه تبع الشافعى<sup>(١)</sup>

رحمه الله، وهو حرمه بهذه العلة.

فعلى المذهب: الاعتبار بما يستخبثه ذوو اليسار من العرب مطلقاً. على الصحيح

من المذهب.

(١) قال الإمام الشافعى: فكل ما سفلت عنه مما ليس فيه نص تحريم ولا تحليل من ذوات الأرواح فانظر هل كانت العرب تأكله فإن كانت تأكله ولم يكن فيه نص تحريم فأحلّه فإنه داخل فى جملة الحلال والطيبات عندهم لأنهم كانوا يحلون ما يستطيعون. وما لم تكن تأكله تحريماً له باستقذاره فحرمه لأنه داخل فى معنى الخبائث خارج من معنى ما أحل لهم مما كانوا يأكلون ودخل فى معنى الخبائث التى حرموها على أنفسهم فأثبت عليهم تحريمها. انظر الأم للإمام الشافعى (٢١٨١٢).

قال فى الفروع: والأصح ذو اليسار. وقدمه فى الرعاية الصغرى.  
وقيل: ما كان يستخبث على عهد النبى صلى الله عليه وسلم. جزم به فى الرعاية  
الكبرى، والحاوين.

وقالوا: فى القرى، والأنصار. وجزم به ابن عبدوس فى تذكرته فى القرى.  
وقيل: ما يستخبث مطلقاً. وهو ظاهر كلام المصنف هنا.  
وقال جماعة من الأصحاب: ما يستخبثه ذوو اليسار والمروعة. وجزم به  
المستوعب، والبلغة.

قوله: ﴿كَالْقَنْفُذِ﴾: نص عليه.  
وعلل الإمام أحمد رحمه الله: القنفذ بأنه بلغه بأنه مسخ. أى لما مسخ على صورته  
دل على خبثه.

قاله الشيخ تقي الدين رحمه الله.

قوله: ﴿وَالْفَارِ﴾.

لكونها فويسقة. نص عليه: (وَالْحَيَّاتُ).

لأن لها ناباً من السباع. نص عليه.

﴿وَالْعَقَّارِ﴾ نص عليه.

ومن المحرم أيضاً: الوطواط. نص عليه. وهو الخشاش، والخفاش.

قال فى الرعاية: ويحرم خفاش. ويقال: خشاف. وهو الوطواط.

وقيل: بل غيره.

وقيل: الخفاش صغير، والوطواط كبير. رأسه كراس الفأرة، وأذناه أطول من  
أذنيها، وبين جناحيه فى ظهره مثل كيس يحمل فيه ثمراً كثيراً. وطبوع. وقراد. انتهى.

قال فى الحاوى: والخشاش: هو الوطواط. وكذلك يحرم الزنبور والنحل. على  
الصحيح من المذهب. وعليه الأصحاب. وذكر فى الإرشاد رواية: لا يحرم الزنبور  
والنحل.

وقال فى الروضة: يكره الزنبور.

وقال فى التبصرة: فى خفاش وخطاف وجهان.



وكره الإمام أحمد رحمه الله الخشاف.

قال الشيخ تقي الدين رحمه الله: هل هي للتحريم؟ فيه وجهان.

تنبيه: دخل في قوله: ﴿وَالْحَشَرَاتِ﴾ الذباب.

وهو الصحيح من المذهب. وعليه الأصحاب. وقال في الروضة: يكره.

وهو رواية عن الإمام أحمد رحمه الله. وأطلقهما في الرعايتين، والحاويين.

وقد تقدم أكل دود الفاكهة ونحوها قريباً.

فائدة: لو اشتبه مباح ومحرم: غلب التحريم. قاله في التبصرة.

قوله: ﴿وَمَا تَوْلَدَ مِنْ مَّا كُولَ وَغَيْرِهِ. كَالْبُغْلِ، وَالسَّمْعِ - وَلَدِ الضَّبْعِ مِنَ الدُّبِّ - وَالْعُسْبَارِ، وَلَدِ الدُّبَّةِ مِنَ الدِّيَخِ﴾.

وهو ذكر الضبعان الكثير الشعر. وهذا نزاع.

قال الشيخ تقي الدين رحمه الله: ولو تميز كحيوان من نعجة نصفه خروف ونصفه كلب.

تنبيه: مفهوم كلامه: أن المتولد من المأكولين مباح. وهو صحيح، كبغل من وحش وخيل. لكن ماتولد من مأكول طاهر، كذباب الباقلاء. فإنه يؤكل تبعاً لأصلاً. في أصح الوجهين فيهما.

وقال ابن عقيل.

قال: ويحتمل كونه كذباب. وفيه روايتان.

قال الإمام أحمد رحمه الله - في الباقلاء المدود - يجتنبه أحب إلي، وإن لم يتقذره فأرجو.

وقال - عن تفتيش التمر المدود - لا بأس به إذا علمه.

والمذهب تحريم الذباب.

جزم به في الكافي، وغيره.

وصححه في الفروع، والنظم.

وقيل: لا يحرم.

وأطلقهما في المحرر، وغيره. وتقدم معناه.

قوله: ﴿وَفِي الثَّغْلَبِ، وَالْوَبْرِ، وَسِنُورِ الْبَرِّ، وَالْيَرْبُوعِ: رَوَايَتَانِ﴾.

وأطلقهما في الهداية، والمذهب، ومسبوك الذهب، والمستوعب، والخلاصة، والمحرم<sup>(١)</sup>، والرعايتين، والحاوين، وإدراك الغاية، والزركشى، وتجرید العناية، وغيرهم.

أما الثعلب: فيحرم. على الصحيح من المذهب.

قال المصنف، والشارح: أكثر الروايات عن الإمام أحمد رحمه الله تحريم الثعلب<sup>(٢)</sup>.

ونقل عبد الله رحمه الله: لا أعلم أحدا أرخص فيه إلا عطاء. وكل شيء اشبهه عليك قدعه.

قال الناظم: هذا أولى.

وصححه في التصحيح.

وقدمه في الفروع.

والرواية الثانية: يباح.

قال ابن عقيل في التذكرة: والثعلب مباح في أصح الروايتين.

واختارها الشريف أبو جعفر، والخرقي.

وأطلقهما في الكافي<sup>(٣)</sup>.

وأما سنور البر: فالصحيح من المذهب: أنه محرم. صححه في التصحيح.

قال الناظم: هذا أولى.

قال في الفروع: ويحرم سنور بر على الأصح، واختاره ابن عبدوس في تذكرته.

وجزم به في الوجيز.

وهو ظاهر ما جزم به في المنور، ومتنخب الأدمى.

والرواية الثانية: يباح.

وأطلقهما في الكافي<sup>(٤)</sup>، والإشارة للشيرازي، والبلغة، والمحرم<sup>(٥)</sup>.

(١) انظر المحرم (١٨٩/٢).

(٢) انظر المغنى (٦٧/١١) الشرح الكبير (٧٦/١١).

(٣) انظر الكافي (٥٥٧/١).

(٤) انظر الكافي (٥٥٧/١).

(٥) انظر المحرم (١٨٩/٢).

وأما الوبر واليربوع: فالصحيح من المذهب: أنهما مباحان.

قال فى الفروع: لا يحرم وبر ويربوع على الأصح.

وصححه فى التصحيح.

واختاره المصنف<sup>(١)</sup>، والشارح<sup>(٢)</sup>، وابن عبدوس فى تذكرته.

وقدمه فى الكافى<sup>(٣)</sup>.

قال ابن رزىن فى نهايته: يباح اليربوع.

والرواية الثانية: يحرم.

وجزم فى الوجيز بتحريم اليربوع.

وقال القاضى: يحرم الوبر.

وأطلق الخلاف فى المحرر<sup>(٤)</sup>.

#### فوائد

الأولى: فى هدهد وصرد: روايتان.

وأطلقهما فى المحرر<sup>(٥)</sup>، والحاوى، والفروع، والكافى<sup>(٦)</sup>، والمغنى<sup>(٧)</sup>، والشرح<sup>(٨)</sup>.

إحداهما: يحرم.

قال الناظم: هذه الرواية أولى.

وجزم به فى المنور.

وجزم به فى المنتخب فى الأولى.

(١) انظر المغنى (٧١/١).

(٢) انظر الشرح الكبير (٨٧/١١).

(٣) انظر الكافى (٥٥٧/٤).

(٤) انظر المحرر (١٨٩/٢).

(٥) انظر المحرر (١٨٩/٢).

(٦) انظر الكافى (٥٥٧/١).

(٧) انظر المغنى (٧١/١١).

(٨) انظر الشرح الكبير (٨٧ / ١١).

والرواية الثانية: لا يحرم.

اختاره ابن عبدوس فى تذكرته.

الثانية: فى الغداف والسنجاب وجهان.

وأطلقهما فى المحرر<sup>(١)</sup>، والرعاية الصغرى، والحاويين، والناظم، والفروع.

أحدهما: يجرمان.

صححه فى الرعاية الكبرى، وتصحيح المحرر.

وجزم فى الوجيز بتحريم الغداف.

وقال أبو بكر فى زاد المسافر: لا يؤكل الغداف.

وقال الخلال: الغداف محرم، ونسبه إلى الإمام أحمد رحمه الله.

والوجه الثانى: لا يجرمان.

وجزم فى الهداية، والمذهب، ومسبوك الذهب، والمستوعب، والخلاصة بأن

الغداف لا يحرم.

وقال القاضى: يحرم السنجاب.

ومال المصنف والشارح إلى إباحة السنجاب<sup>(٢)</sup>.

الثالثة: قال فى الرعاية الكبرى: فى السنور والفنك وجهان. أصحهما: يحرم.

الرابعة: فى الخطاف وجهان.

وأطلقهما فى التبصرة، والرعايتين، والحاوى، والمحرر<sup>(٣)</sup>.

وجزم فى النظم فى موضع بالتحريم.

وقال فى موضع آخر: الأولى التحريم.

وجزم به فى المغنى<sup>(٤)</sup>، والشرح<sup>(٥)</sup>، وشرح ابن رزين.

قال فى الفروع: ويحرم على الأصح. قيل: لا يحرم.

(١) انظر المحرر ( ١٨٩١٢ ).

(٢) لأنه يشبه البربوع، ومتى تردد بين الإباحة والتحريم غلبت الإباحة لأنها الأصل وعموم النص يقتضيها. انظر المغنى ( ٧١ / ١١ ). الشرح الكبير ( ٧٧ / ١١ ).

(٣) انظر المحرر ( ١٨٩١٢ ).

(٤) انظر المغنى ( ٦٩ / ١١ ).

(٥) انظر الشرح الكبير ( ٧١ / ١١ ).

الخامسة: قال جماعة من الأصحاب - منهم: صاحب المستوعب - وما لم يكن ذكر في نص الشرع، ولا في عرف العرب: يرد إلى أقرب الأشياء شبهها به. فإن كان بالمستطاب أشبه: ألحقناه به. وإن كان بالمستخبث أشبه: ألحقناه.

وقال في التبصرة و الرعاية: أو مسمى باسم حيوان خبيث.  
قوله: ﴿وَمَا عَدَا هَذَا: مُبَاحٌ. كَبْهِيمَةِ الْأَنْعَامِ، وَالْخَيْلِ﴾.  
الخييل مباحة مطلقاً. على الصحيح من المذهب. عليه الأصحاب.  
وفي البرذون رواية بالوقف.

قوله: ﴿وَالزَّرَافَةُ﴾.  
يعنى أنها مباحة، وهذا المذهب، نص عليه. وعليه جماهير الأصحاب.  
منهم أبو بكر، وابن أبي موسى قال في الفروع: وتباح في المنصوص.  
وجزم به في الكافي<sup>(١)</sup>، والوجيز، ومنتخب الأدمى، وغيرهم.  
وقدمه في المستوعب، والرعايتين، والحاوى، وغيرهم.  
قال الشارح: هذا أصح<sup>(٢)</sup>.  
وقيل: لا يباح.

وجزم به في الهداية، والمذهب، ومسبوك الذهب، والخلاصة.  
قال في المستوعب: وهو سهو.  
قال في المحرر: وحرّمها أبو الخطاب، وأباحها الإمام أحمد رحمه الله<sup>(٣)</sup>.  
وعنه: الوقف.

قوله: ﴿وَالْأَرْنَبُ﴾.  
يعنى أنه مباح. وهو المذهب.  
جزم به في المحرر<sup>(٤)</sup>، والناظم، والوجيز، ونهاية ابن رزين، والمنور، ومنتخب  
الأدمى، والكافي<sup>(٥)</sup>، والشرح<sup>(٦)</sup>، والنظم، وغيرهم.

(١) انظر الكافي (٥٥٧/١).

(٢) انظر الشرح الكبير (٨١/١١).

(٣) انظر المحرر (١٨٩/٢).

(٤) انظر المحرر (١٨٩/٢).

(٥) انظر الكافي (٥٥٧/١).

(٦) انظر الشرح الكبير (٨١/١١).

وقدمه فى الفروع، وغيره.

وعنه: لا يباح.

وأطلقهما فى الهداية، والمذهب، ومسبوك الذهب، والمستوعب، والخلاصة،  
والرعايتين، والحاويين، وغيرهم.

قوله: ﴿وَالضَّبْعُ﴾.

أعنى: أنه مباح. وهذا المذهب مطلقاً. وعليه جماهير الأصحاب.

وجزم به فى الهداية، والمذهب، ومسبوك الذهب، والمستوعب، والخلاصة،  
والكافى<sup>(١)</sup>، والهادى، والبلغة، والمحزر<sup>(٢)</sup>، والمغنى<sup>(٣)</sup>، والشرح<sup>(٤)</sup>، والرعايتين،  
والحاويين، وإدراك الغاية، وتجريد العناية، والوجيز، والمنور، ومنتخب الأدمى،  
وغيرهم.

وقدمه فى الفروع.

وعنه: لا يباح. ذكرها ابن البناء.

وقال فى الروضة: إن عرف بأكل الميتة فكأنه جلاله.

قلت: وهو أقرب إلى الصواب.

قوله: ﴿وَالزَّأغُ، وَغُرَابُ الزَّرْعِ﴾.

يعنى: أنهما مباحان، وهو المذهب، وعليه الأصحاب.

تنبيه: غراب الزرع: أحمر المنقار والرجل.

وقيل: غراب الزرع أسود كبير.

تنبيه آخر: دخل فى قول المصنف «وسائر الطير» الطاووس، وهو مباح، لا أعلم  
فيه خلافاً.

ودخل أيضاً البيغاء، وهى مباحة، صرح بذلك فى الرعاية.

قوله: ﴿وَجَمِيعُ حَيَوَانَاتِ الْبَحْرِ﴾. يعنى مباحة ﴿إِلَّا الضَّفْدَعُ، وَالْحَيَّةُ،  
وَالْتَمْسَاحُ﴾.

(١) انظر الكافى (٥٥٧/١).

(٢) انظر المحزر (١٨٩/٢).

(٣) انظر المغنى (٨٢/١١).

(٤) انظر الشرح الكبير (٨٣/١١ - ٨٢).

أما الضفدع: فمحرمه بلا خلاف أعلمه، ونص عليه الإمام أحمد رحمه الله.  
وأما الحية: فجزم المصنف هنا أنها محرمة، وهو المذهب.  
وجزم به في العمدة، وشرح ابن منجاء، والوجيز، والمنور، ومنتخب الأدمي، وغيرهم.

وصححه في النظم.

وقدمه في الشرح (١).

وقيل: يباح.

قال في الهداية، والمذهب، ومسبوك الذهب، والمستوعب، والخلاصة: ويباح حيوان البحر جميعه، إلا الضفدع والتمساح. فظاهر كلامهم إباحة الحية.  
قال في المحرر: يباح حيوان البحر كله إلا الضفدع، وفي التمساح روايتان (٢).  
فظاهره الإباحة.

وهو ظاهر تذكرة ابن عبدوس، وغيره.

وقدمه في الرعايتين، والحاويين.

وأطلقهما في الفروع.

وأما التمساح: فجزم المصنف هنا: أنه محرمة، وهو الصحيح من المذهب.

قال في الفروع - في المستثنى من المباح من حيوان البحر - والتمساح على الأصح، وصححه في النظم.

وجزم به القاضى في خصاله، ورعوس السائل، والهداية، والمذهب، ومسبوك الذهب، والمستوعب، والخلاصة، والهادى، والوجيز، وغيرهم.

وقدمه في الكافي (٣)، وغيره.

وصححه في النظم، وغيره.

(١) انظر الشرح الكبير (١١ / ٨٧ - ٨٨).

(٢) انظر المحرر (٢ / ١٨٩).

(٣) انظر الكافي (١ / ٥٥٨).

وعنه: يباح.

وأطلقهما في المحرر<sup>(١)</sup>، والرعايتين، والحاويين، وغيرهم.

وما عدا هذه الثلاثة: فمباح، على الصحيح من المذهب.

وجزم به في الوجيز، والمتور، ومنتخب الأدمى، وغيرهم.

وقدمه في الكافي<sup>(٢)</sup>، والمحرر<sup>(٣)</sup>، والفروع، وغيرهم.

وقال ابن حامد: وإلا الكوسج<sup>(٤)</sup>.

وهو رواية عن الإمام أحمد رحمه الله.

ذكرها في الخلاصة، والرعاية، وغيرهما.

واختاره جماعة من الأصحاب مع ابن حامد.

وأطلقهما في المذهب، والمستوعب، والخلاصة، والرعايتين، والحاويين، وغيرهم.

وقال أبو علي النجاد: يباح من البحري ما يحرم نظيره في البر، كخنزير الماء وإنسانه، وكذا كلبه وبغله وحماره ونحوها<sup>(٥)</sup>.

وحكاه ابن عقيل عن أبي بكر النجاد.

وحكاه في التبصرة، والنظم، وغيرهما: رواية.

قال في الفروع: وذكر في المذهب روايتين.

ولم أره فيه. فلعل النسخة مغلوطة.

قوله: ﴿وَتَحْرُمُ الْجَلَالَةُ - الَّتِي أَكْثَرُ عَافِيهَا النَّجَاسَةُ - وَلَبَنُهَا، وَيَيْضُهَا، حَتَّى تُحْبَسَ﴾.

هذا المذهب، وعليه الأصحاب.

وهو من مفردات المذهب.

وأطلق في الروضة وغيرها تحريم الجلالة، وأن مثلها خروف ارتضع من كلبة ثم شرب لبنا طاهراً.

(١) انظر المحرر (١٨٩/٢).

(٢) انظر الكافي (٥٥٨/١).

(٣) انظر المحرر (١٨٩/٢).

(٤) انظر الكافي (٥٥٨/١). الشرح الكبير (٨٨/١١).

(٥) انظر التشرح الكبير (٨٨/١١). الكافي (٥٥٨/١).



قال فى الفروع: وهو معنى كلام غيره.

وعنه: يكره ولا يحرم.

وأطلقهما فى الرعايتين، والحاويين.

قوله: ﴿وَتَحْبِسُ ثَلَاثًا﴾.

يعنى تطعم الطاهر وتمنع من النجاسة، وهذا المذهب. نص عليه.

وجزم به فى الوجيز، وغيره.

وقدمه فى المحرر، والشرح، والنظم، والخلاصة، والرعايتين، والحاوى الصغير، والفروع، وغيرهم.

وعنه: يحبس الطائر ثلاثا والشاة سبعا. وما عدا ذلك أربعين يوماً.

وحكى فى الهداية، والمذهب، والمستوعب، والخلاصة، وغيرهم: رواية أن ما عدا الطائر يحبس أربعين يوماً.

وعنه: تحبس البقرة ثلاثين يوماً. ذكره الواضع. قال فى الفروع: وهو وهم، وقاله ابن بطّة.

وجزم به فى الروضة.

وقيل: يحبس الكل أربعين.

وهو ظاهر رواية الشالنجى.

#### فائدتان

إحدهما: كره الإمام أحمد رحمه الله ركوبها. وعنه: يحرم.

الثانية: يجوز له أن يعلف النجاسة الحيوان الذى لا يذبح، أولاً يخلب قريباً. نقله عبد الله، وابن الحكم. واحتج بكسب الحجام وبالذين عجنوا من آبار ثمود.

ونقل جماعة عن الإمام أحمد رحمه الله: تحريم علفها مأكولا.

وقيل: يجوز مطلقاً، كغير مأكول. على الأصح.

وخصهما فى الترغيب بطاهر محرم، كهر.

قوله: ﴿وَمَا سَقَىٰ بِالْمَاءِ النَّجَسِ - مِنَ الزَّرْعِ، وَالثَّمَرِ -: مُحَرَّمٌ﴾.

وينجس بذلك. وهو المذهب. نص عليه. وعليه جماهير الأصحاب.

وجزم به فى الهداية، والمذهب، والخلاصة، والوجيز، وغيرهم.  
وقدمه فى المحرر، والنظم، والرعايتين، والحاوى الكبير، والفروع، وغيرهم.  
وقال ابن عقيل: ليس بنجس ولا محرم، بل يظهر بالاستحالة، كالدّم يستحيل لبنا.  
وجزم به فى التبصرة.

### فوائد

منها: يكره أكل التراب والفحم.  
جزم به فى الرعايتين، والحاوين، وغيرهم.  
ومنها: كره الإمام أحمد - رحمه الله - أكل الطين لضروته.  
ونقل جعفر: كأنه لم يكرهه.  
وذكر بعضهم أن أكله عيب فى المبيع، نقله ابن عقيل، لأنه لا يطلبه إلا من به مرض.  
ومنها: ما تقدم فى «باب الوليمة» كراهة الإمام أحمد رحمه الله للخبز الكبار.  
ووضعه تحت القصعة، والخلاف فى ذلك.  
ومنها: لا بأس بأكل اللحم النّئى، نقله منها.  
وكذا اللحم المتن. نقله أبو الحارث.  
وذكر جماعة فيهما: يكره.  
وجعله فى الانتصار فى الثانية اتفاقاً.  
قلت: الكراهة فى اللحم المتن أشد.  
ومنها: يكره أكل الغُدّة وأذن القلب. على الصحيح من المذهب. نص عليه، وقال أبو بكر، وأبو الفرج: يحرم.  
ونقل أبو طالب: نهى النبى صلى الله عليه وسلم عن أذن القلب. وهو هكذا.  
وقال فى رواية عبد الله: كره النبى صلى الله عليه وسلم أكل الغدة.  
ومنها: كره الإمام أحمد رحمه الله حبّاً ديسَ بالحُمُر، وقال: لا ينبغي أن يدوسوه بها.

وقال حرب: كرهه كراهية شديدة.

وهذا الحب كطعام الكافر ومتاعه، على ما ذكره الجحد.

ونقل أبو طالب: لا يباع، ولا يشتري، ولا يؤكل حتى يغسل.

ومنها: كره الإمام أحمد رحمه الله أكل ثوم وبصل وكراث ونحوه، ما لم ينضج بالطبخ. قال: لا يعجبني.

وصرح بأنه كرهه لمكان الصلاة في وقت الصلاة.

ومنها: يكره مداومة أكل اللحم. قاله الأصحاب.

قوله: ﴿وَمَنْ اضْطُرَّ إِلَى مُحَرَّمٍ مِمَّا ذَكَّرْنَا: حَلَّ لَهُ مِنْهُ مَا يَسُدُّ رَمَقَهُ﴾.

يجوز له الأكل من المحرم مطلقاً إذا اضطر إلى أكله. على الصحيح من المذهب. وعليه جماهير الأصحاب. قطع به كثير منهم.

وقيل: يحرم عليه الميتة في الحضر. ذكره في الرعاية.

وذكره الزركشى رواية.

وعنه: إن خاف في السفر: أكل، وإلا فلا. اختاره الخلال.

#### تنبيهان

أحدهما: الاضطرار هنا: أن يخاف التلف فقط. على الصحيح من المذهب.

نقل حنبل: إذا علم أن النفس تكاد تتلف. وقدمه في الفروع. وجزم به الزركشى، وغيره.

وقيل: أو خاف ضرراً.

وقال في المنتخب: أو مرضاً، أو انقطاعاً عن الرفقة.

قال في الفروع: ومراده ينقطع فيهلك، كما ذكره في الرعاية.

وذكر أبو يعلى الصغير: أو زيادة مرض.

وقال في الترغيب: إن خاف طول مرضه فوجهان.

الثاني: قوله «حل له منه ما يسد رمقه» يعنى: ويجب عليه أكل ذلك. على الصحيح من المذهب. نص عليه.

٣٢٠ ..... كتاب الأطعمة

وذكره الشيخ تقي الدين رحمه الله وفاقاً واختاره ابن حامدٍ. وجزم به في المحرر، وغيره. وقدمه في الفروع، والرعايتين، والحاويين، والقواعد الأصولية، وغيرهم.

قال الزركشي: هذا المشهور من الوجهين.

وقيل: يستحب الأكل. ويحتمله كلام المصنف هنا.

قال في الرعاية والحاوي، وقيل: يباح. وأطلقهما في المغنى<sup>(١)</sup>، والشرح<sup>(٢)</sup>.

قوله: ﴿وَهَلْ لَهُ الشَّعْبُ؟ عَلَى رَوَاتَيْنِ﴾.

وأطلقهما في الهداية، والمذهب، ومسبوك الذهب، والمستوعب، والمغنى<sup>(٣)</sup>، والشرح<sup>(٤)</sup>.

إحدهما: ليس له ذلك، ولا يحل له إلا ما يسد رمقه، وهو المذهب<sup>(٥)</sup>. وعليه أكثر الأصحاب.

قال الزركشي: هذا ظاهر كلام الخرقى، واختيار عامة الأصحاب.

وجزم به في الوجيز، وغيره.

وقدمه في الخلاصة، والمحرر<sup>(٦)</sup>، والنظم، والرعايتين، والحاويين، والفروع، وغيرهم.

الرواية الثانية: له الأكل حتى يشبع، اختاره أبو بكر<sup>(٧)</sup>.

وقيل: له الشعب إن دام خوفه. وهو قوى.

وفرق المصنف - وتبعه جماعة - بين ما إذا كانت الضرورة مستمرة. فيجوز له الشعب. وبين ما إذا لم تكن مستمرة، فلا يجوز.

---

(١) انظر المغنى (٧٤/١١).

(٢) انظر الشرح الكبير (٩٦ / ١١ - ٩٧).

(٣) انظر المغنى (٧٣/١١).

(٤) انظر الشرح الكبير (٩٤/١١ - ٩٥).

(٥) لأن الآية دلت على تحريم الميتة واستثنى ما اضطر إليه فإذا اندفعت الضرورة لم يحل له الأكل كحالة الابتداء، ولأنه بعد سد الرمق غير مضطر ولم يباح له الأكل كذا ههنا. انظر المغنى (٧٣/١١).

(٦) انظر المحرر (١٩٠/٢).

(٧) لما روه جابر بن سمرة أن رجلاً نزل الحرة فنفتت عنده ناقة فقالت له امرأته اسلخها حتى نقد شحمها ولحمها ونأكلها فقال حتى أسأل رسول الله ﷺ - فقال «هل عندك غنى يغنيك؟» قال: لا قال. «فكلوها» ولم يفرق. أخرجه أبو داود، ولأن ما جاز سد الرمق منه الشعب منه كالمباح. انظر المغنى (٧٣/١١).

### فوائد

إحداها: هل له أن يتزود منه؟ مبنى على الروایتين فى جواز شبعه. قاله فى الترغيب.

وجوز جماعة التزود منه مطلقاً.

قلت: وهو الصواب. ليس فى ذلك ضرر.

قال المصنف، والشارح: أصح الروایتين: يجوز له التزود<sup>(١)</sup>.

ونقل ابن منصور، والفضل بن زياد: يتزود إن خاف الحاجة. جزم به فى المستوعب. واختاره أبو بكر. وهو الصواب أيضاً.

الثانية: يجب تقديم السؤال على أكل المحرم، على الصحيح من المذهب. نقله أبو الحارث.

وقال الشيخ تقي الدين رحمه الله: إنه يجب ولا يأتى، وأنه ظاهر المذهب.

الثالثة: ليس للمضطر فى سفر المعصية الأكل من الميتة، كقاطع الطريق والآبق. على الصحيح من المذهب، وعليه جماهير الأصحاب، وقطع به كثير منهم.

وقال صاحب التلخيص: له ذلك.

وهو ظاهر كلام المصنف وجماعة.

الرابعة: حكم المحرمات حكم الميتة فيما تقدم.

قوله: ﴿فَإِنْ وَجَدَ طَعَامًا لَا يَعْرِفُ مَالِكَةً، وَمَيْتَةً، أَوْ صَيْدًا - وَهُوَ مُحَرَّمٌ - فَقَالَ أَصْحَابُنَا: يَأْكُلُ الْمَيْتَةَ﴾.

وهو المذهب، نص عليه، وعليه جماهير الأصحاب. وجزم به فى المغنى<sup>(٢)</sup>، والوجيز، وغيرهما. وقدمه فى الفروع، وغيره.

لأن فى أكل الصيد ثلاث جنایات: صيده، وذبحه، وأكله. وأكل الميتة فيه جنایة واحدة. ويحتمل أن يحل له الطعام والصيد إذا لم تقبل نفسه الميتة.

(١) لأنه لا ضرر فى استصحابها ولا فى إعدادها لدفع ضرورته وقضاء حاجته ولا يأكل منها إلا عند ضرورته. انظر المغنى (٧٥/١١). الشرح الكبير (٩٩/١١).

(٢) لأن أكل الميتة منصوص عليه ومال الأدمى مجتهد فيه فكان العدول إلى المنصوص عليه أولى، ولأن حقوق الله تعالى مبنية على المسامحة والمساهلة، وحق الأدمى مبنى على الشح والضيق، ولأن حق الأدمى تلزمه غرامته وحق الله تعالى لا عوض له. انظر المغنى (٧٨ - ٧٩). الشرح الكبير (١١/١١).

قال فى الفنون، قال حنبلى: الذى يقتضيه مذهبنا: خلاف ما قاله الأصحاب.  
وقال فى الكافى: الميتة أولى، إن طابت نفسه، وإلا أكل الطعام، لأنه مضطر<sup>(١)</sup>.  
وفى مختصر ابن رزین: يقدم الطعام ولو بقتاله، ثم الصيد، ثم الميتة.

### فوائد

**الأولى:** لو وجد لحم صيد ذبحه محرم وميتة: أكل لحم الصيد.  
قاله القاضى فى خلافه.  
لأن كلا منهما فيه جناية واحدة. ويتميز الصيد بالاختلاف فى كونه مذكى.  
قال فى القاعدة الثانية عشرة بعد المائة: وفيما قاله القاضى نظر، وعلمه. ثم قال:  
وجدت أبا الخطاب فى انتصاره: اختار أكل الميتة. وعلمه بما قاله.  
ولو وجد بيض صيد، فظاهر كلام القاضى: أنه يأكل الميتة، ولا يكسره ويأكله.  
لأن كسره جناية، كذبح الصيد.  
**الثانية:** لو وجد المحرم صيداً وطعاماً لا يعرف مالكة، ولم يجد ميتة: أكل الطعام،  
على الصحيح من المذهب.  
قدمه فى المحرر<sup>(٢)</sup>، والنظم، والرعايتين، والحاويين، والفروع، وغيرهم.  
وقيل: بخير.  
وهو احتمال فى المحرر.  
قلت: يتوجه أن يأكل الصيد، لأن حق الله مبنى على المسامحة، بخلاف حق  
الآدمى، كما فى نظائرها.  
**الثالثة:** لو اشتبهت مسلوختان: ميتة ومذكاة، ولم يجد غيرهما: تحرّى المضطر  
فيهما، على الصحيح من المذهب.  
قدمه فى الرعايتين.  
وقيل: له الأكل بلا تحرر.  
**الرابعة:** لو وجد ميتتين مختلف فى إحداهما: أكلها دون الجمع عليها.

(١) انظر الكافى (١١ / ٥٦٠).

(٢) انظر المحرر (١٩٠ / ٢).

قوله: ﴿وَإِنْ لَمْ يَجِدْ إِلَّا طَعَامًا لَمْ يَنْدُلْهُ مَالِكُهُ، فَإِنْ كَانَ صَاحِبُهُ مُضْطَرًّا إِلَيْهِ: فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ﴾ بلا نزاع.

لكن لو خاف في المستقبل: فهل هو أحق به، أم لا؟ فيه وجهان. وأطلقهما في الفروع.

قلت: الأولى النظر إلى ما هو أصلح.

وقال في الرعاية الكبرى: يحتمل وجهين. أظهرهما: إمساكه.

فائدة: حيث قلنا: إن مالكة أحق، فهل له إثارة؟

قال في الفروع: ظاهر كلامهم أنه لا يجوز.

وذكر صاحب الهدى - في غزوة الطائف -: أنه يجوز، وأنه غاية الجود.

قوله: ﴿وَالْأَلْزَمَةُ: بَدْلُهُ بِقِيَمَتِهِ﴾ نص عليه.

ولو كان المضطر معسراً. وفيه احتمال لابن عقيل.

#### تنبيهان

أحدهما: ظاهر قوله «وإلا لزمه بذله بقيمته» أنه لو طلب زيادة لا تححف. ليس له ذلك، وهو أحد الوجهين، وهو الصحيح منهما، اختاره المصنف<sup>(١)</sup>.

وجزم به الشارح<sup>(٢)</sup> في موضعين.

والوجه الآخر: له ذلك. اختاره القاضى.

وأطلقهما في الفروع.

قال الزركشى: وعلى كلا القولين: لا يلزمه أكثر من ثمن مثله.

وقال في عيون المسائل، والانتصار: قرضاً بعوضه.

وقيل: مجاناً.

واختاره الشيخ تقي الدين رحمه الله، كالمنفعة في الأشهر.

الثانى: ﴿قوله فَإِنْ أَبَى: فَلِلْمُضْطَرِّ أَخْذُهُ قَهْرًا، وَيُعْطِيهِ قِيَمَتَهُ﴾.

كذا قال جماعة.

(١) انظر المغنى (١١ / ٨٠).

(٢) انظر الشرح الكبير (١١ / ١٠٤).

وقال جماعة: ويعطيه ثمنه.  
 وقال في المغنى: ويعطيه عوضه<sup>(١)</sup>.  
 قال الزركشى: وهو أجود.  
 وقال في الفروع: فإن أبى أخذه بالأسهل، ثم قهراً. وهو مراد المصنف، وغيره.  
 قوله: ﴿فَإِنْ مَنَعَهُ: فَلَهُ قِتَالُهُ﴾.  
 هذا المذهب، وعليه جماهير الأصحاب، وقطع به كثير منهم.  
 وقال في الترغيب: فى قتاله وجهان.  
 ونقل عبد الله: أكره مقاتلته.  
 وقال فى الإرشاد: فإن لم يقدر على أخذه منه إلا بمقاتلته: لم يقاتله. فإن الله يرزقه.

#### فوائد

الأولى: لو بادر صاحب الطعام فباعه، أو رهنه، فقال أبو الخطاب فى الانتصار فى الرهن: يصح. ويستحق أخذه من المرتهن، والبائع مثله.  
 قال فى القاعدة الثالثة والخمسين: لم يفرق بين ما قبل الطلب وبعده.  
 قال: والأظهر أنه لا يصح البيع بعد الطلب، لوجوب الدفع. بل لو قيل: لا يصح بيعه مطلقاً، مع عمله باضطراره: لم يبعد، وأولى. لأن هذا يجب بذله ابتداء لإحياء النفس. انتهى.  
 الثانية: لو بذله بأكثر ما يلزمه: أخذه وأعطاه قيمته - يعنى من غير مقاتلة - على الصحيح من المذهب، وعليه أكثر الأصحاب.  
 وجزم به فى المحرر<sup>(٢)</sup>، وغيره.  
 وقدمه فى الفروع، وغيره.  
 وقيل: يقاتله.  
 الثالثة: لو بذله بثمن مثله: لزمه قبوله. على الصحيح من المذهب.  
 وقال ابن عقيل: لا يلزم معسراً على احتمال.

(١) انظر المغنى (١١ / ٨٠).

(٢) انظر المحرر (٢ / ١٩٠).



الرابعة: لو امتنع المالك من البيع إلا بعقد رباً، فظاهر كلام الخرقى وجماعة: أنه يجوز أخذه منه قهراً.

ونص عليه بعض الأصحاب. قاله الزركشى. قال: نعم إن لم يقدر على قهره دخل فى العقد، وعزم على أن لا يتم عقد الربا. فإن كان البيع نساء: عزم على أن العوض الثابت فى الذمة قرضاً.

وقال بعض المتأخرين: لو قيل: إن له أن يظهر صورة الربا ولا يقاتله - ويكون كالمكره، فيعطيه من عقد الربا صورته لا حقيقته - لكان أقوى. قاله الرزكشى. قوله: ﴿فَإِنْ لَمْ يَجِدْ إِلَّا آدَمِيًّا مُبَاحَ الدِّمِ - كَالْحَرَبِيِّ، وَالزَّانِي الْمُحْصَنِ -: حَلٌّ قَتْلُهُ وَأَكْلُهُ﴾.

هذا المذهب، وعليه جماهير الأصحاب.

وقال فى التزغيب: يحرم أكله، وما هو ببعيد.

قوله: ﴿وَإِنْ وَجَدَ مَعْصُومًا مَيِّتًا: فَفِي جَوَازِ أَكْلِهِ وَجْهَانِ﴾.

وأطلقهما فى المذهب، والمحرر<sup>(١)</sup> والنظم.

أحدهما: لا يجوز، وعليه جماهير الأصحاب.

قال المصنف، والشارح: اختاره الأكثر<sup>(٢)</sup>.

وكذا قال فى الفروع.

وجزم به فى الإفصاح، وغيره.

قال فى الخلاصة، والرعايتين، والحاويين: لم يأكله فى الأصح.

قال فى الكافى: هذا اختيار غير أبى الخطاب<sup>(٣)</sup>.

قال فى المغنى: اختاره الأصحاب.

والوجه الثانى: يجوز أكله، وهو المذهب على ما اصطللحناه.

صححه فى التصحيح.

واختاره أبو الخطاب فى الهداية، والمصنف<sup>(٤)</sup>، والشارح<sup>(٥)</sup>.

(١) انظر المحرر (٢ / ١٩٠).

(٢) انظر المغنى (١١ / ٧٩). الشرح (١١ / ١٠٦).

(٣) انظر الكافى (١ / ٥٦٠).

(٤) قال: هو أولى لأن حرمة الحى أعظم. انظر المغنى (١١ / ٧٩).

(٥) انظر الشرح الكبير (١١ / ١٠٦).

قال فى الكافى: هذا أولى<sup>(١)</sup>.

وجزم به فى الوجيز، والمنور، ومنتخب الأدمى.

وقدمه فى الفروع.

#### فائدتان

أحدهما: يحرم عليه أكل عضو من أعضائه، على الصحيح من المذهب. وعليه أكثر الأصحاب، وقطعوا به.

وقال فى الفنون، عن حنبل: إنه لا يحرم.

الثانية: من اضطر إلى نفع مال الغير، مع بقاء عينه، لدفع برد أو حر، أو استقاء ماء ونحوه: وجب بذله مجاناً، على الصحيح من المذهب.

صححه فى النظم، وغيره.

وقدمه فى المحرر، والرعايتين، والحاويين.

وقيل: يجب له العوض كالأعيان.

وقال فى الفصول فى: ((الجنائز)) يقدم حى اضطر إلى ستره ليرد مطر على تكفين ميت. فإن كانت السترة للميت: احتمل أن يقدم الحى أيضاً. ولم يذكر غيره.

قوله: ﴿وَمَنْ مَرَّ بِشَجَرٍ عَلَى شَجَرٍ لَا حَائِطَ عَلَيْهِ﴾ نص عليه: ﴿وَلَا نَاطِرَ عَلَيْهِ: فَلَهُ أَنْ يَأْكُلَ مِنْهُ وَلَا يَحْمِلَ﴾.

هذا المذهب مطلقاً.

قال المصنف، والشارح: هذا المشهور فى المذهب<sup>(٢)</sup>.

قال فى القاعدة الحادية والسبعين: هذا الصحيح المشهور من المذهب.

قال فى الهداية: اختاره عامة شيوخنا.

وقال فى خلافة الصغير: اختاره عامة أصحابنا.

وجزم به فى الوجيز، والمنور، والمنتخب، وغيرهم.

وقدمه فى المحرر، والنظم، والرعايتين، والحاويين، والفروع، وغيرهم.

(١) انظر الكافى (١ / ٥٦٠).

(٢) انظر المغنى (١١ / ٧٥ - ٧٦). الشرح الكبير (١١ / ١٠٩).

وقدمه فى الحرر، والنظم، والرعايتين، والحاوين، والفروع، وغيرهم.  
وهو من مفردات المذهب.

ولم يذكر فى الموجز «لا حائط عليه».

ولم يذكر فى الوسيلة «لا ناظر عليه».

وعنه: لا يحل له ذلك إلا الحاجة.

وأطلقهما فى المذهب، والخلاصة.

وعنه: يأكل المتساقط، ولا يرمى بحجر، ولم يثبتها القاضى.

وعنه: لا يحل ذلك مطلقاً إلا بإذن المالك.

حكاهما ابن عقيل فى التذكرة.

وعنه: لا يحل له ذلك إلا لضرورة.

ذكرها جماعة، كالمجموع المجنى.

وعنه: يباح فى السفر دون الحضر.

قال الزركشى: وقد تحمل على رواية اشتراط الحاجة.

وجوزه فى الترغيب لمستأذن ثلاثاً، للخير<sup>(١)</sup>.

#### فائدتان

إحداهما: ليس له رمى الشجر بشيء، ولا يضربه ولا يحمل، نص عليه.

الثانية: حيث جوزنا له الأكل: فإنه لا يضمن ما أكله، على الصحيح من المذهب.  
وعليه جماهير الأصحاب.

وعنه: يضمنه. اختاره فى المبهج.

(١) لما رواه عمر وابن شبيب عن أبيه عن جده أن النبي ﷺ - سئل عن الثمر المعلق فقال: «ما أصاب منه من ذى حاجة غير متخذ خبئة فلا شيء عليه، ومن أخرج منه شيئاً فعليه غرامة مثليه والعقوبة». أخرجه أبو داود فى اللقطة (١٢ / ١٤٠) - الحديث (١٧١٠). والترمذى فى البيوع (٥٧٥ / ١٣) الحديث (١٢٨٩). قال: حديث حسن. والنسائى فى قطع السارق (٨ / ٧٨). باب الثمر المعلق يسرق. والإمام أحمد فى مسنده (٢ / ٢٤٣) - الحديث (٦٦٩٢) ومن طريق يحيى بن سليم الطائفى عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً «إذا مر أحدكم بحائط فليأكل ولا يتخذ خبئة» أخرجه: الترمذى فى البيوع (٣ / ٥٦١٤). الحديث (١٢٨٧) وقال: حديث ابن سليم، وقد رخص فيه بعض أهل العلم لابن السبيل فى أكل الثمار وكرهه بعضهم إلا بالثمن. وأخرجه ابن ماجه فى التجارات (١٢ / ٧٧٢). الحديث (٢٣٠١).

وحيث جوزنا الأكل، فالأولى: تركه إلا بإذن، قاله المصنف، وغيره.

قوله: ﴿وَفِي الزَّرْعِ وَشَرْبِ لَبَنِ الْمَاشِيَةِ: رَوَايَتَانِ﴾.

يعنى: إذا أبحنا الأكل من الثمار.

وأطلقهما فى الهداية، والمذهب، ومسبوك الذهب، والمستوعب، والخلاصة، والكافى<sup>(١)</sup>، والهادى، والمغنى<sup>(٢)</sup>، والبلغة، والمحرم<sup>(٣)</sup>، والشرح<sup>(٤)</sup>، والرعايتين، والفروع، والحاويين، وشرح ابن منجا، والزركشى، والقواعد الفقهية، ونهاية ابن رزين.

إحدهما: له ذلك، كالثمرة، وهو المذهب<sup>(٥)</sup>.

قال ناظم المفردات: هذا الأشهر.

وحزم به فى المنور، ومنتخب الأدمى، وغيرهما.

وصححه فى التصحيح.

واختاره أبو بكر فى لبن الماشية.

والرواية الثانية: ليس له ذلك<sup>(٦)</sup>.

صححه فى التصحيح، والنظم.

وحزم به فى الوجيز.

قال فى إدراك الغاية، وتجريد العناية: له ذلك فى الرواية.

(١) انظر الكافى (١ / ٥٦١).

(٢) انظر المغنى (١١ / ٧٧).

(٣) انظر المحرم (٢ / ١٩٠).

(٤) انظر الشرح الكبير (١١ / ١٢ - ١٣).

(٥) ولا يحمل لما رواه الحسن عن سمرة مرفوعاً: «إذا أتى أحدكم على ماشية فإن كان فيها صاحبها فليستأذنه فإن أذن فليحلب وليشرب وإن لم يكن فيها فليصوت ثلاثاً فإن أجابه أحد فليستأذنه وإن لم يجبه أحد فليحلب وليشرب ولا يحمل» أخرجه الترمذى وقال: حديث حسن صحيح والعمل عليه عند بعض أهل العلم وبه يقول الإمام أحمد وإسحق. انظر المغنى (١١ / ٧٧).

(٦) لما روه ابن عمر أن النبى ﷺ قال: «لا يحلبن أحد ماشية أحد إلا بإذنه أوجب أحدكم أن تؤتى مشربته فتكسر خزانته فينقل طعامه فإنما يخزن لهم ضروع مواشيهم أطعمتهم فلا يحلبن أحد ماشية أحد إلا بإذنه» وفى لفظ «فإن ما فى ضروع مواشيهم مثل ما فى مشاربهم» متفق عليه. انظر المغنى (١١ / ٧٧).

فائدة: قال المصنف ومن تابعه: يلحق بالزرع الباقلاء والحمص وشبهها مما يؤكل رطباً، بخلاف الشعير ونحوه مما لم تجر العادة بأكله.

قال الزركشى: وهو حسن.

وقال: لهذه المسألة التفات إلى ما تقدم من الزكاة: من الوضع لرب المال عند حرص الثمرة الثلث أو الربع. ولا يترك له من الزرع إلا ما العادة أكله فريكا.

قوله: ﴿وَيَجِبُ عَلَى الْمُسْلِمِ ضِيَاةُ الْمُسْلِمِ الْمُجْتَازِ بِهِ يَوْمًا وَلَيْلَةً﴾.

هذا المذهب بشرطه الآتى.

ونص عليه فى الرواية الجماعة. وعليه جماهير الأصحاب.

قال فى الفروع: ليلة. والأشهر: يوماً. نقله الجماعة.

وجزم به فى الوجيز، والمنور، ومنتخب الأدمى، وغيرهم.

وقدمه فى المغنى، والمحزر، والشرح، والنظم، والرعايتين، والحاوئين.

وهو من مفردات المذهب.

وقيل: الواجب ليلة فقط.

جزم به فى الهداية، والمذهب، ومسبوك الذهب، والمستوعب، والخلاصة، وإدراك الغاية، ونهاية ابن رزين، وغيرهم. وقدمه فى الفروع. لكن قال: الأول الأشهر. وهو أيضاً من مفردات المذهب.

وقيل: ثلاثة أيام. فما زاد فهو صدقة. اختاره أبو بكر، وابن أبى موسى. وهو من المفردات.

ونقل على بن سعيد عن الإمام أحمد رحمه الله: ما يدل على وجوب الضيافة للغزاة خاصة، على من يمرون بهم ثلاثة أيام.

ذكره ابن رجب فى شرح الأربعين النووية، وصاحب الفروع.

وهو من مفردات المذهب أيضاً.

وتقدم فى أواخر «باب عقد الذمة» «هل يجب عليهم ضيافة من يمر بهم من المسلمين مطلقاً، أو بالشرط؟».

تنبيه: فى قوله «المجتاز به» إشعار بأن يكون مسافراً. وهو صحيح. فلا حق لحاضر. وهو أحد الوجهين.

٣٣٠ ..... كتاب الأطعمة

وهو ظاهر كلامه فى الهداية، ومسبوك الذهب، والمستوعب، والخلاصة، والوجيز، وغيرهم. فإن عبارتهم مثل عبارة المصنف. وقدمه فى المحرر، والنظم، والرعايتين، والحاويين.

والوجه الثانى: هو كالمسافر.

قال فى الفروع: وظاهر نصوصه: وحاضر. وفيه وجهان للأصحاب. انتهى.

فائدة: يشترط للوجوب أيضاً: أن يكون المجتاز فى القرى.

فإن كان فى الأمصار: لم تجب الضيافة. على الصحيح من المذهب. وعليه الأصحاب. وجزم به فى الوجيز، وغيره. وقدمه فى المحرر، والنظم، والرعايتين، والحاويين، وغيرهم.

وعنه: الأمصار كالقرى.

قال فى الفروع: وفى مصر روايتان منصوصتان.

تنبيه: مفهوم قوله «ويجب على المسلم ضيافة المسلم المجتاز به» أنها لا تجب للذمى إذا اجتاز بالمسلم. وهو صحيح. وهو المذهب.

وهو ظاهر كلامه فى المحرر، وغيره من الأصحاب.

قال ابن رجب فى شرح النواوية: وخص كثير من الأصحاب الوجوب بالمسلم وقدمه فى النظم، والرعايتين، والحاويين، والفروع.

وعنه: هو كالمسلم فى ذلك. نقله الجماعة عن الإمام أحمد رحمه الله. وهو قول فى النظم.

وقدمه ابن رجب فى شرح النواوية. قال: هو المنصوص عن الإمام أحمد رحمه الله.

قوله: ﴿فَإِنْ أَبَى: فَلِلضَّيْفِ طَلَبُهُ بِهِ عِنْدَ الْحَاكِمِ﴾ بلا نزاع.

وهو من مفردات المذهب.

فائدة: إذا امتنع من الضيافة الواجبة عليه: جاز له الأخذ من ماله. على الصحيح من المذهب. ولا يعتبر إذنه.

قال فى القواعد: ولا يعتبر إذنه فى أصح الروايتين. نقلها على بن سعيد.

ونقل ~~حليل~~ لا يأخذ إلا بعلمهم، يطالبهم بقدر حقه.

قلت: النفس تميل إلى ذلك وقدمه فى الشرح.

قوله: ﴿وَيُسْتَحَبُّ ضِيَافَتُهُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ. فَمَا زَادَ: فَهُوَ صَدَقَةٌ﴾.

وهذا المذهب. وعليه جماهير الأصحاب. وتقدم قول: أنها تحب ثلاثة أيام. اختاره أبو بكر، وابن أبي موسى.

قوله: ﴿وَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ إِنزَالُهُ فِي بَيْتِهِ، إِلَّا أَنْ لَا يَجِدَ مَسْجِداً، أَوْ رِبَاطاً يَبِيتُ فِيهِ﴾.

وهذا المذهب. وعليه جماهير الأصحاب. وقطع به كثير منهم.

وأوجب ابن عقيل في مفرداته: إنزاله في بيته مطلقاً، كالنفقة.

وهو من مفردات المذهب.

#### فوائد

الأولى: الضيافة قدر كفايته مع الأدم. على الصحيح من المذهب.

وأوجب الشيخ تقي الدين رحمه الله تعالى: المعروف عادة. قاله: كزوجة وقريب ورقيق.

وفي الواضح: ولفرسه أيضاً تبين لا شعير.

قال في الفروع: ويتوجه وجه - يعنى: ويجب شعير كالتبن - كأهل الذمة في ضيافتهم المسلمين.

الثانية: من قدم لضيافته طعاماً لم يجز لهم قسمه، لأنه أباحه.

ذكره في الانتصار، وغيره.

واقصر عليه في الفروع.

وتقدم في: «الوليمة» أنه يحرم أخذ الطعام بلا إذن. على الصحيح.

الثالثة: قال الشيخ تقي الدين رحمه الله: من امتنع من أكل الطيبات بلا سبب

شرعى: فهو مذموم مبتدع. وما نقل عن الإمام أحمد رحمه الله: أنه امتنع من أكل

البطيخ لعدم علمه بكيفية أكل النبي صلى الله عليه وسلم له: فكذب.

## باب الذكاة

قوله: ﴿لَا يُبَاحُ شَيْءٌ مِنَ الْحَيَّوانِ الْمَقْدُورِ عَلَيْهِ: بِغَيْرِ ذَكَاةٍ﴾.

أن كان مما لا يعيش إلا فى البر. فهذا لا نزاع فى وجوب تذكية المقدور عليه منه، إلا ما استثنى.

وإن كان مأواه البحر، ويعيش فى البر - ككلب الماء وطييره، والسلحفاة ونحوه ذلك - فهذا أيضاً لا يباح المقدور عليه منه إلا بالتذكية. وهذا المذهب مطلقاً، إلا ما استثنى. وعليه جماهير الأصحاب. وقطع به أكثرهم.

قال الزركشى: هذا إحدى الروايتين، واختار عامة الأصحاب.

والرواية الثانية: - وعن بعض الأصحاب أنه صححها - تحل ميتة كل بحرى. انتهى.

وقال ابن عقيل - فى البحرى -: يحل بذكاة أو عقر. لأنه ممتنع، كحيوان البر. وجزم المصنف، وغيره: بأن الطير يشترط ذبحه.

قوله: ﴿إِلَّا الْجُرَادَ وَشِبْهَهُ، وَالسَّمَكَ وَسَائِرَ مَا لَا يَعِيشُ إِلَّا فِي الْمَاءِ فَلَا ذَكَاةَ لَهُ﴾.

هذا المذهب، وعليه أكثر الأصحاب، ولو كان طافيا.

وعنه - فى السرطان وسائر البحرى -: أنه يحل بلا ذكاة.

وقال ابن منجا فى شرحه: ظاهر كلام المصنف فى المغنى: أنه لا يباح بلا ذكاة. انتهى.

وعنه - فى الجراد - لا يؤكل إلا أن يموت بسبب. ككبسه وتغريقه.

وعنه: يحرم السمك الطافى.

ونصوص الإمام أحمد رحمه الله: لا بأس به ما لم يتقذره. وهذه الرواية تخريج فى

الحرر. وعنه: لا تباح ميتة بحرى سوى السمك.

قال الزركشى: وهو ظاهر اختيار جماعة.

وعنه: يحرم سمك وجراد صاده بحوسى ونحوه. صححه ابن عقيل. وتقدم ذلك.

وأطلقهما فى الحرر.



وقال ابن عقيل: ما لا نفس له يجرى مجرى ديدان الخلل والباقلاء. فيحل بموته. قال: إنه كالذباب، وفيه روايتان.

### فوائد

الأولى: حيث قلنا بالتحريم: لم يكن نجساً. على الصحيح من المذهب. وعنه: بلى. وعنه: نجس مع دم.

الثانية: كره الإمام أحمد رحمه الله: شئ السمك الحى، لا الجراد.

وقال ابن عقيل فيهما: يكره على الأصح.

ونقل عبد الله فى الجراد: لا بأس به. ما أعلم له ولا للسمك ذكاة.

الثالثة: يحرم بلعه حيا. على الصحيح من المذهب. وقدمه فى الفروع.

وذكره ابن حزم إجماعاً. وقال المصنف: يكره.

قوله: ﴿وَيُشْرَطُ لِلذَّكَاءِ شَرْطُ أَرْبَعَةٍ﴾.

أَحَدُهَا: ﴿أَهْلِيَّةُ الدَّابِحِ. وَهُوَ أَنْ يَكُونَ عَاقِلًا﴾.

ليصح قصده التذكية ولو كان مكرهاً.

ذكره فى الانتصار، وغيره.

قال فى الفروع: ويتوجه فيه كذب مغصوب. وقد دخل فى كلام المصنف رحمه الله الأقف. وهو صحيح. وهو المذهب وعليه الأصحاب.

وعنه لا تصح ذكاته.

فائدة: قال فى الفروع: ظاهر كلام الأصحاب هنا: لا يعتبر قصد الأكل.

وقال القاضى فى التعليق: لو تلاعب بسكين على حلق شاة، فصار ذبحاً، ولم يقصد جلّ أكلها: لم تبح.

وعلى ابن عقيل تحريم ماقتله مُحَرَّم لصوله: بأنه لم يقصد أكله. كما لو وطئه آدمى إذا قتل.

وقال فى المستوعب: كذبجه.

وذكره الأزجى عن أصحابنا: إذا ذبحه ليخلص مال غيره منه بقصد الأكل لا التخلص، للنهى عن ذبحه لغير مأكلة.

وذكر الشيخ تقي الدين رحمه الله - في «بطلان التحليل» لو لم يقصد الأكل. أو قصد حل يمينه: لم ييح.

ونقل صالح وجماعة: اعتبار إرادة التذكية.

قال في الفروع: وظاهره يكفى.

وقال في الترغيب: هل يكفى قصد الذبح، أم لابد من قصد الإحلال؟ فيه وجهان.

قوله ﴿مُسْلِمًا، أَوْ كِتَابِيًّا، وَلَوْ حَرِبِيًّا. فَتَبَاحُ ذَبِيحَتُهُ، ذَكَرًا كَانَ أَوْ أُنْثَى﴾.

وهذا المذهب في الجملة، وعليه الأصحاب.

﴿وعنه: لا تباح ذبيحة بنى تغلب، وَلَا مَنْ أَحَدُ أَحَدُ أَبَوَيْهِ غَيْرُ كِتَابِيٍّ﴾.

وأطلقهما في الرعاية الكبرى فيهما.

أما ذبيحة بنى تغلب: فالصحيح من المذهب: إباحتها. وعليه الأكثر.

قال ابن منجا: هذا المذهب.

قال الشارح: وهو الصحيح<sup>(١)</sup>.

قال في الفروع - في «باب المحرمات في النكاح» -: وتحل مناكحة وذبيحة نصارى بنى تغلب على الأصح.

وقيل: هما في بقية اليهود والنصارى من العرب. انتهى.

واختار المصنف وغيره: إباحة ذبيحة بنى تغلب.

وعنه: لا تباح.

قال الزركشى: وهى المشهورة عند الأصحاب.

وأطلقهما الخرقى، والرعايتين، والحاوين.

وتقدم نظير ذلك فيهم في «باب المحرمات في النكاح».

وقال في الهداية، والمذهب، ومسبوك الذهب، والمستوعب، والخلاصة، وغيرهم:

وفى نصارى العرب روايتان. وأطلقوهما.

وأما من أحد أبويه غير كتابي: فظاهر كلام المصنف: أنه قدم إباحة ذبحه. وهو

إحدى الروايتين.

قال ابن منجا فى شرحه: هذا المذهب.  
وقدمه فى النظم كالمصنف.  
واختاره الشيخ تقى الدين وابن القيم رحمهما الله.  
والصحيح من المذهب: أن ذبيحته لا تباح.  
قال فى المغنى، والشرح، قال أصحابنا: لا تحل ذبيحته<sup>(١)</sup>.  
قال فى الفروع - فى «باب المحرمات فى النكاح»: - ومن أحد أبويه كتابى فاختر  
دينه، فالأشهر: تحريم مناكحته وذبيحته.  
وقال فى الرعاية الصغرى: ولا تحل ذكاة من أحد أبوية الكافرين مجوسى أو وثنى  
أو كتابى لم يختار دينه.  
وعنه: أو اختار.  
قال فى الرعايتين، قلت: إن أقرَّ حل ذبحه، وإلا فلا.  
وقال فى الرعاية الكبرى، قلت: فإن انتقل كتابى أو غيره إلى دين يُقرُّ أهله بكتاب  
وجزية، وأُقرَّ عليه: حلت ذكاته وإلا فلا.  
وقال فى المحرر - فى «باب عقد الذمة وأخذ الجزية» - ومن أقرناه على تهود أو  
تنصر متجدد: أبجنا ذبيحته ومناكحته. وإذا لم نقره عليه بعد المبعث وشككنا: هل  
كان منه قبله أو بعده؟ قبلت جزيته، وحرمت مناكحته وذبيحته. انتهى.  
وقال الشيخ تقى الدين رحمه الله: كل من تدين بدين أهل الكتاب فهو منهم،  
سواء كان أبوه أو جده قد دخل فى دينهم أو لم يدخل. وسواء كان دخوله بعد  
النسخ والتبديل، أو قبل ذلك. وهو المنصوص الصريح عن الإمام أحمد رحمه الله. وإن  
كان بين أصحابه خلاف معرف. وهو الثابت عن الصحابة رضى الله عنهم بلا نزاع  
بينهم.

وذكر الطحاوى: أنه إجماع قديم. انتهى.  
وجزم فى الهداية، والمذهب، ومسبوك الذهب، والمستوعب، والخلاصة،  
والحاويين، وغيرهم: أن ذبيحة من أحد أبويه غير كتابى: غير مباحة.  
قال الشارح: قال أصحابنا لا تحل ذبيحة من أحد أبويه غير كتابى<sup>(٢)</sup>. وجزم به  
ناظم المفردات. وهو منها. وكذلك صيده.

(١) انظر المغنى (٣٦/١١). الشرح الكبير (٤٧/١١).

وقال فى الترغيب: فى الصابئة روايتان.

مأخذهما: هل هم فرقة من النصارى أم لا؟

ونقل حنبل: من ذهب مذهب عمر بن الخطاب - رضى الله عنه - فإن قال «هم يُسَبِّتُونَ» جعلهم رضى الله عنه بمنزلة اليهود، وكل من يصير إلى كتاب فلا بأس بذلك.

وقيل: لا تصح أن يذبح اليهودى الإبل فى الأصح.

وعنه: لا تصح ذبيحة الأكلف الذى لا يخاف بختانه.

ونقل حنبل - فى الأكلف - لا صلاة له ولا حج. وهى من تمام الإسلام.

ونقل فيه الجماعة: لا بأس.

وقال فى المستوعب: يكره من جنب ونحوه. ونقل صالح وغيره. لا بأس.

ونقل حنبل لا يذبح الجنب.

ونقل أيضاً فى الحائض: لا بأس.

وقال فى الرعاية، وعنه: تكره ذبيحة الأكلف والجنب والحائض والنفساء.

قوله: ﴿وَلَا تُبَاحُ ذِكَاةُ مَجْتُونٍ، وَلَا سَكْرَانٍ﴾.

أما المجنون: فالصحيح من المذهب: أن ذبيحته لا تباح. وعنه: تباح. وتقدم ذلك مستوفى فى أول «كتاب الطلاق».

قوله: ﴿وَلَا طِفْلٍ غَيْرِ مُمَيِّزٍ﴾.

إن كان غير مميز: فلا تباح ذبيحته.

فإن كان مميزاً: أبيحت ذبيحته، على الصحيح من المذهب، وهو ظاهر كلام كثير من الأصحاب.

واختاره ابن عبدوس فى تذكرته.

وجزم به فى الرعايتين، والحاويين، وغيرهم.

وقدمه فى الفروع، وغيره.

فأناط أكثر الأصحاب الإباحة بالتمييز.

وقال فى الموجز، والتبصرة: لا تباح ذبيحة ابن دون عشر.

وقال في الوجيز: تباح إن كان مراهما.

قوله: ﴿وَلَا مُرْتَدٌ﴾.

هذا المذهب، وعليه الأصحاب.

ونقل عبد الله: تحل ذكاة مرتد إلى أحد الكتائبين.

قوله: الثاني: ﴿الآلَةُ﴾. وَهُوَ أَنَّ يَذْبَحَ بِمُحَدَّدٍ. سَوَاءٌ كَانَ مِنْ حَدِيدٍ، أَوْ قَصَبٍ أَوْ غَيْرِهِ، إِلَّا السِّنَّ وَالظُّفْرَ ﴿بِلا نَزَاعٍ﴾.

قوله: ﴿فَإِنْ ذَبَحَ بِآلَةٍ مَغْصُوبَةٍ: حَلٌّ فِي أَصَحِّ الْوُجْهِينِ﴾.

وهما روايتان.

والصحيح من المذهب: الحل .

وصححه في المغني، والنظم، وابن منجا في شرحه.

قال القاضي، وغيره: يباح. لأنه يباح الذبح بها للضرورة.

وجزم به الوجيز، وغيره.

وهو ظاهر ما جزم به في المنور، ومنتخب الأدمى.

والوجه الثاني: لا يحل.

وأطلقهما في الهداية، والمذهب، ومسبوك الذهب، والمستوعب، والخلاصة،

والهادي، والمحرم<sup>(١)</sup>، والرعايتين، والحاويين، والفروع.

#### فوائد

الأولى: مثل الآلة المغصوبة سكين ذهب ونحوها.

ذكره في الانتصار، والموجز، والتبصرة.

واقصر عليه في الفروع.

الثانية: يباح المغصوب لربه وغيره، إذا ذكاه غاصبه أو غيره، سهواً أو عمداً،

طوعاً أو كرهاً بغير إذن ربه. على الصحيح من المذهب. نص عليه أكثر الأصحاب.

وعنه: يحرم عليه، فغيره أولى، كغاصبه. اختاره أبو بكر.

وقيل: إنه ميتة، حكاه في الرعاية الكبرى بعد الروايتين.

(١) انظر المحرر (١٩/١٢).

والذى يظهر أنه عين الرواية الثانية.

الثالثة: لو أكرهه على ملكه، ففعل: حل أكله له ولغيره.

والرابعة: لو أكرهه ربه على ذبحه، فذبحه: حل مطلقاً.

تنبيه: ظاهر قوله «إلا السن» أنه يباح الذبح بالعظم، وهو إحدى الروايتين. والمذهب منهما.

قال المصنف فى المغنى: مقتضى إطلاق الإمام أحمد رحمه الله إباحة الذبح به<sup>(١)</sup>. قال: وهو الأصح<sup>(٢)</sup>.

وصححه الشارح<sup>(٣)</sup>، والناظم.

وهو ظاهر كلامه فى الوجيز.

قال فى الهداية، والمذهب، والخلاصة، وغيرهم: وتجوز الذكاة بكل آلة لها حد يقطع وينهر الدم، إلا السن والظفر.

قدمه فى الكافى<sup>(٤)</sup>، وقال: هو ظاهر كلامه.

والرواية الثانية: لا يباح الذبح به.

قال ابن القيم - رحمه الله - فى أعلام الموقعين - فى الفائدة السادسة بعد ذكر الحديث: - وهذا تنبيه على عدم التذكية بالعظام: إما لنجاسة بعضها، وإما لتنجيحها على مؤمنى الجن.

واختاره ابن عبدوس فى تذكرته.

وقدمه ابن رزين فى شرحه.

قال فى الترغيب: يحرم بعظم، ولو بسهم نصله عظم.

وأطلقهما فى المحرر، والرعايتين، والحاويين، والفروع.

قوله «الثالث: أَنَّ يَقْطَعَ الْخُلُقُومَ وَالْمَرِيءُ».

وهذا المذهب. وعليه جماهير الأصحاب.

وجزم به فى الوجيز، ومنتخب الأدمى، وتذكرة ابن عبدوس، وغيرهم:

(١) انظر المغنى (٤٣/١١)

(٢) انظر المغنى (٤٤/١١).

(٣) الشرح الكبير (٥٠/١١).

(٤) انظر الكافى (٥٤٩/١) ..

وقدمه فى الهداية، والمذهب، ومسبوك الذهب، والمستوعب، والخلاصة، والهادى،  
والكافى<sup>(١)</sup>، والمغنى<sup>(٢)</sup>، والبلغة، والمحزر<sup>(٣)</sup>، والشرح<sup>(٤)</sup>، والنظم، والرعايتين،  
والخاويين، وإدراك الغاية، وغيرهم.

واختاره أبو الخطاب فى خلافه.

وعنه: يشترط - مع ذلك - قطع الودجين.

اختاره أبو بكر، وابن البناء.

وجزم به فى الروضة.

واختاره أبو محمد الجوزى.

قال فى الكافى: الأولى قطع الجميع.

وعنه: يشترط - مع قطع الحلقوم والمرىء - قطع أحد الودجين.

وقال فى الإيضاح: الحلقوم والودجين.

وقال فى الإشارة: المرىء والودجين.

وقال فى الرعاية، والكافى أيضاً: يكفى قطع الأوداج. قطع أحدهما مع  
الحلقوم، أو المرىء: أولى بالحل.

قاله الشيخ تقي الدين رحمه الله.

وذكره فى الأولى رواية.

وذكر وجهاً: يكفى ثلاث من الأربعة. وقال: إنه الأقوى.

وسئل عن ذبح شاة فقطع الحلقوم والودجين، لكن فوق الجوزة؟ فأجاب: هذه  
المسألة فيها نزاع. والصحيح: أنها تحل.

قلت: وهو ظاهر كلام الأصحاب، حيث أطلقوا الإباحة بقطع ذلك من غير  
تفصيل.

فائدة: قال فى الفروع: وكلام الأصحاب فى اعتبار إبانة ذلك بالقطع محتمل.  
قال: ويقوى عدمه.

(١) انظر الكافى (١/٥٥).

(٢) انظر المغنى (١١/٤٤) ..

(٣) انظر المحزر (٢/١٩١).

(٤) انظر الشرح الكبير (١١/٥١).

وظاهره: لا يضر رفع يده إن أتم الذكاة على الفور.  
واعتبر في الترغيب: قطعاً تاماً. فلو بقى من الحلقة جلد، ولم ينفذ القطع، وانتهى الحيوان إلى حركة المذبوح، ثم قطع الجلد: لم تحل.  
قوله ﴿وَإِنْ نَحَرَهُ: أَجْزَأُهُ﴾ بلا نزاع.  
قوله ﴿وَالْمُسْتَحَبُّ: أَنْ يَنْحَرَ الْبَعِيرَ، وَيَذْبَحَ مَا سِوَاهُ﴾.  
هذا المذهب مطلقاً. وعليه الجمهور.

قال المصنف، والشارح: لا خلاف بين أهل العلم في استحباب ذلك<sup>(١)</sup>.  
وجزم به في الهداية، والمذهب، ومسبوك الذهب، والمستوعب، والخلاصة، والهادى، والكافى<sup>(٢)</sup>، والمحزر<sup>(٣)</sup>، والوجيز، وغيرهم.  
وقدمه في الفروع.

وذكر في الترغيب رواية: أن البقر تنحر أيضاً.  
وعند ابن عقيل: ينحر ما صعب وضعه بالأرض أيضاً.  
وعنه: يكره ذبح الإبل.  
وعنه: لا يؤكل.

قوله ﴿فَإِنْ عَجَزَ عَنْ ذَلِكَ - مِثْلَ أَنْ يَنْدَ الْبَعِيرُ، أَوْ يَتَرَدَّى فِي بئرٍ، فَلَا يَقْدِرُ عَلَى ذَبْحِهِ -: صَارَ كَالصَّيْدِ، إِذَا جَرَحَهُ فِي أَيِّ مَوْضِعٍ أَمَكَّنَهُ فَقَتَلَهُ: حَلَّ أَكْلُهُ﴾.  
هذا المذهب مطلقاً، وعليه جماهير الأصحاب، ونص عليه.

وجزم به في المغنى<sup>(٤)</sup>، والشرح<sup>(٥)</sup>، وغيرهما.  
وذكر أبو الفرج: أنه يشترط أن يقتل مثله غالباً.  
قوله ﴿إِلَّا أَنْ يَمُوتَ بغيرِهِ - مِثْلَ أَنْ يَكُونَ رَأْسُهُ فِي الْمَاءِ - فَلَا يُبَاحُ﴾.  
هذا المذهب مطلقاً. وعليه أكثر الأصحاب. ونص عليه.  
وجزم به في المغنى<sup>(٦)</sup>، والمحزر<sup>(٧)</sup>، والشرح<sup>(٨)</sup>، والوجيز، وغيرهم.

(١) انظر المغنى (٤٥/١١) - الشرح الكبير (٥٢/١١).

(٢) انظر الكافي (٥٥٠/١).

(٣) انظر المحزر (١٩١/٢).

(٤) انظر المغنى (٣٤/١١).

(٥) انظر الشرح الكبير (٥٣/١١).

(٦) انظر المغنى (٤٨/١١).

(٧) انظر المحزر (١٩٢/٢).

(٨) انظر الشرح الكبير (٥٤/١١).



وقدمه في الفروع، وغيره.

وقيل: يباح إذا كان الجرح موجباً.

قوله ﴿وَإِنْ ذَبَحَهَا مِنْ قَفَاهَا، وَهُوَ مُخْطِئٌ، فَأَتَتْ السَّكِينُ عَلَى مَوْضِعِ ذَبْحِهَا وَهِيَ فِي الْحَيَاةِ﴾ يعنى: الحياة المستقرة ﴿أَكَلَتْ﴾.

وهذا المذهب. اختاره ابن عبدوس في تذكرته، وغيره.

وجزم به الخرقي، وصاحب الهداية، والمذهب، ومسبوك الذهب، والخلاصة، والمستوعب، والمحرق<sup>(١)</sup>، والوجيز، والحاويز، وغيرهم.

وقدمه في النظم، والرعايتين، والفروع، وغيرهم.

وعنه: يؤكل، وإن لم يكن فيه حياة مستقرة.

ويحتمله كلام المصنف هنا.

وقال المصنف، والشارح: إن كان الغالب نفاذ ذلك لحدة الآلة وسرعة القطع: فالأولى بإباحته، وإلا فلا<sup>(٢)</sup>.

وذكر في الترغيب، والرعايتين رواية: يحرم مع حياة مستقرة.

وقال في الفروع: وهو ظاهر ما رواه الجماعة.

فائدة: قال القاضى: معنى الخطأ: أن تلتوى الذبيحة عليه، فتأتى السكين على القفا. لأنها مع التوائها معجوز عن ذبحها في محل الذبح. فسقط اعتبار المحل، كالمتردية في بئر. فأما مع عدم التوائها: فلا يباح ذلك<sup>(٣)</sup>. انتهى.

والصحيح من المذهب: أن الخطأ أعم من ذلك.

قاله المجد ومن بعده.

قوله ﴿وَإِنْ فَعَلَهُ عَمْدًا: فَعَلَى وَجْهَيْنِ﴾ وهما روايتان.

(١) انظر المحرر (١٩١/٢).

(٢) انظر المغنى (١١ - ٥٠) - الشرح الكبير (٥٥/١١).

(٣) انظر المغنى (٤٩/١١).

وأطلقهما فى الهداية، والمذهب، ومسبوك الذهب، والمستوعب، والخلاصة، والمحرر<sup>(١)</sup>، والرعايتين، والفروع.

إحدهما: يباح إذا أتت السكين على الحلقوم والمرىء. بشرط أن تبقى فيها حياة مستقرة قبل قطعهما. وهو المذهب.

اختاره القاضى، والشيرازى، وغيرهما.

وصححه فى المغنى<sup>(٢)</sup>، والشرح<sup>(٣)</sup>، والتصحيح، وابن منجا فى شرحه. وهو ظاهر ما جزم به فى الكافى<sup>(٤)</sup>، والمنور، ومنتخب الأدمى، وغيرهم.

والرواية الثانية: لا تباح.

وهو ظاهر كلامه فى الوجيز.

وصححه فى الرعايتين، وتصحيح المحرر، والنظم.

وقدمه الزركشى، وقال: هو منصوص الإمام أحمد رحمه الله.

وهو مفهوم كلام الخرقى.

تنبيه: شرط الحل - حث قلنا به - أن تكون الحياة مستقرة حالة وصول السكين إلى موضع الذبح، ويعلم ذلك بوجود الحركة القوية. قاله القاضى.

ولم يعتبر المجد وغيره القوة.

قال الزركشى: وقوة كلام الخرقى وغيره: تقتضى أنه لا بد من علم ذلك.

وقال أبو محمد: إن لم يعلم ذلك، فإن كان الغالب البقاء لحدة الآلة، وسرعة القطع فالأولى: الإباحة. وإن كانت الآلة كآلة، وأبطأ القطع: لم تبح.

وتقدم قريباً.

#### فائدتان

إحدهما: لو التوى عنقه: كان كمعجوز عنه. قاله القاضى، كما تقدم.

وقيل: هو كالذبح من قفاه.

(١) انظر المحرر (١٩١/٢).

(٢) قال: وهذا أصح لأن الذبح إذا أتى على ما فيه حياة مستقرة أحله كأكلة السبع والمزدية والنطيحة.

انظر المغنى (٥٠/١١).

(٣) انظر الشرح الكبير (٥٤/١١).

(٤) انظر الكافى لموفق الدين بتحقيقنا محمد فارس (٥٥٠/١).

الثانية: لو أبان الرأس بالذبح: لم يحرم. على الصحيح من المذهب. وعليه الأصحاب.

وقدمه في المحرر، والنظم، والرعايتين، والحاوين، والفروع، وغيرهم. وحكى أبو بكر رواية: بتحريمه.

قوله ﴿وَكُلُّ مَا وُجِدَ فِيهِ سَبَبُ الْمَوْتِ - كَالْمُنْحَنَةِ، وَالْمَرْدِيَّةِ، وَالنَّطِيحَةِ، وَأَكِيلَةِ السَّبْعِ - إِذَا أَدْرَكَ ذَكَاتَهَا، وَفِيهَا حَيَاةٌ مُسْتَقَرَّةٌ أَكْثَرَ مِنْ حَرَكَةِ الْمَذْبُوحِ: حَلَّتْ. وَإِنْ صَارَتْ حَرَكَتُهَا كَحَرَكَةِ الْمَذْبُوحِ: لَمْ تَحِلَّ﴾.

هكذا قال في الرعاية الكبرى، وتذكرة ابن عبدوس.

قال الشيخ تقي الدين رحمه الله، وقيل: تزيد على حركة المذبوح.

وقال في الفروع: وما أصابه سبب الموت - من منحنقة، وموقودة، ومتردية ونطيحة، وأكيلة سبع - تحركه بيد أو طرف عين، ونحوه. وقيل: أو لا. انتهى.

وقال في المحرر<sup>(١)</sup>، والنظم، والوجيز، والمنور، وغيرهم: إذا أدرك ذكاة ذلك وفيه حياة يمكن أن تزيد على حركة المذبوح: حل، بشرط أن يتحرك عند الذبح ولو بيد، أو رجل، أو طرف عين، أو مصع ذنب ونحوه.

فهذا موافق للقول الأول الذي ذكره في الفروع.

وقيل: لا يشترط تحركه إذا كانت فيه حياة مستقرة أكثر من حركة المذبوح.

وهو ظاهر كلام المصنف، وكثير من الأصحاب.

وقدمه في الرعاية.

وقال في المغني: والصحيح أنها إذا كانت تعيش زمناً يكون الموت بالذبح أسرع منه: حلت بالذبح. وأنها متى كانت مما لا يتيقن موتها - كالمریضة - أنها متى تحركت وسال دمها: حلت. انتهى.

ونقل الأثر، وجماعة: ما علم موته بالسبب: لم يحل.

وعنه: ما يمكن أن يبقى معظم اليوم: يحل. وما يعلم موته لأقل منه: فهو في حكم الميت.

وجزم به فى الهداية، والمذهب، والمستوعب، والخلاصة.  
وقدمه فى الرعاية الصغرى، والحاوى الكبير.  
ذكره فى «باب الصيد».  
وعنه: يحل إذا ذكى قبل موته. ذكره أبو الحسين.  
واختاره الشيخ تقي الدين رحمه الله.  
وفى كتاب الأدمى البغدادى: يشترط حياة يذهبها الذبح. جزم به فى منتخبه.  
واختاره أبو محمد الجوزى.  
وعنه: إن تحرك. ذكرها المبهج.  
ونقله عبد الله، والمروذى، وأبو طالب.  
وعنه: ما يتيقن أنه يموت من السبب: حكمه حكم الميتة مطلقاً.  
اختاره ابن أبى موسى. قاله الزركشى.  
وقال فى الترغيب: لو ذبح وشك فى الحياة المستقرة، ووجد ما يقارب الحركة المعهودة فى التذكية المعتادة: حل فى المنصوص.  
قال: وأصحابنا قالوا: الحياة المستقرة ما جاز بقاؤها أكثر اليوم.  
وقالوا: إذا لم يبق فيه إلا حركة المذبوح: لم يحل.  
فإن كان التقييد بأكثر اليوم صحيحاً: فلا معنى للتقييد بحركة المذبوح للحظر وكذا بعكسه. فإن بينهما أمداً بعيداً.  
قال: وعندى أن الحياة المستقرة: ما ظن بقاؤها زيادة على أمد حركة المذبوح لمثله سوى أمد الذبح.  
قال: وما هو فى حكم الميت - كمقطوع الحلقوم ومبان الحشوة -: فوجودها عدم على الأصح. انتهى.  
وقال الشيخ تقي الدين رحمه الله: الأظهر أنه لا يشترط شىء من هذه الأقوال المتقدمة، بل متى ذبح، فخرج منه الدم الأحمر الذى يخرج من المذكى المذبوح فى العادة، ليس هو دم الميت: فإنه يحل أكله، وإن لم يتحرك. انتهى.  
فائدة: حكم المريضة حكم المنخقة، على الصحيح من المذهب، خلافاً ومذهباً.

وقيل: لا يعتبر حركة المريضه. وإن اعتبرناها في غيرها.  
وتقدم كلامه في المغنى صريحاً. وحكم ما صاده بشبكة، أو شرك أو أحبولة أو فخ، أو أنقذه من مهلكة كذلك.

قوله ﴿الرَّابِعُ: أَنْ يَذْكُرَ اسْمَ اللَّهِ عِنْدَ الذَّبْحِ﴾.

اعلم أن الصحيح من المذهب: أن ذكر الله يكون عند حركة يده.  
جزم به في الوجيز، وغيره. وقدمه في الفروع، وغيره.  
وقال جماعة من الأصحاب: يكون عند الذبح أو قبله قريباً، فصل بكلام أو لا. واختاروه.

وعنه: يجزئ إذا فعل ذلك، إذا كان الذابح مسلماً.  
وذكر حنبل عكس هذه الرواية، لأن المسلم فيه اسم الله تعالى.  
تنبيه: ذكر المصنف: أن ذكر اسم الله عند الذبح: شرط. وهو المذهب في الجملة.  
وعليه الأصحاب. وعنه: التسمية سنة.  
نقل الميموني: الآية في الميتة. وقد رخص أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم في أكل ما لم يسم عليه.

وتأتى هذه الرواية في كلام المصنف قريباً.  
قوله ﴿وَهُوَ أَنْ يَقُولَ «بِسْمِ اللَّهِ» لَا يَقُومُ غَيْرُهَا مَقَامَهَا﴾.  
وهذا المذهب. وعليه جماهير الأصحاب. ونص عليه في رواية أبي طالب. وجزم به في الوجيز، وغيره. وقدمه في الفروع، وغيره.  
وقيل: يكفي تكبير الله تعالى ونحوه، كالتسبيح والتحميد. وهو احتمال للمصنف، والمجد.

تنبيه: قوله ﴿لَا يَقُومُ غَيْرُهَا مَقَامَهَا﴾.  
يحتمل أن يريد: الإتيان بها بأي لغة كانت مع القدرة على الإتيان بها بالعربية، وهو صحيح، وهو المذهب. قدمه في الفروع. وجزم به في المغنى<sup>(١)</sup>، والشرح<sup>(٢)</sup>.

(١) انظر المغنى (٥٠٤/١١).

(٢) انظر الشرح الكبير (٥٦/١١ - ٥٧).

ويحتمل أن لا يجزيه إلا التسمية بالعربية مع القدرة عليها. وصححه فى الرايتين، والحاويين. وقطع به القاضى، وقال: هو المنصوص.

قوله ﴿إِلَّا الْآخِرْسَ. فَإِنَّهُ يُؤْمَى إِلَى السَّمَاءِ﴾.

تباح ذبيحة الآخرس إجماعاً.

وقال الأصحاب: يشير عند الذبح إلى السماء.

وهو من مفردات المذهب.

تنبيه: ظاهر كلام المصنف، وغيره: أنه لا بد من الإشارة إلى السماء. لأنها علم على قصده التسمية.

وقال المصنف فى المغنى: ولو أشار إشارة تدل على التسمية، وعلم ذلك: كان كافياً<sup>(١)</sup>.

قلت: وهو الصواب.

قوله ﴿فَإِنْ تَرَكَ التَّسْمِيَةَ عَمْدًا: لَمْ تُبَحَّ. وَإِنْ تَرَكَهَا سَهْوًا: أُبِيحَتْ﴾.

هذا المذهب فيهما.

وذكره ابن جرير إجماعاً فى سقوطها سهواً.

قال فى الفروع: نقله واختاره الأكثر.

قال الناظم: هذا الأشهر.

قال فى الهداية: إن تركها عمداً، فأكثر الروايات: أنها لا تحل. وإن تركها سهواً،

فأكثر الروايات: وغيرهم.

قال الزركشى: هذا قول الأكثرين: الخرقى، والقاضى فى روايته، وأبو محمد،

وغيرهم.

وجزم به فى الوجيز، وغيره.

وقدمه فى الرايتين، والحاويين.

قال فى المذهب، والخلاصة: لا تباح إلا بالتسمية. على الصحيح من الرايتين فإن

تركها سهواً: أبيحت على الصحيح من الرايتين.

وعنه: تباح في الحالتين، يعني: أنها سنة.

اختاره أبو بكر. قاله الزركشى.

وتقدم ذكر هذه الرواية ولفظها.

وعنه: لا تباح فيهما.

قدمه في الفروع.

واختاره أبو الخطاب في خلافه.

قال في إدراك الغاية: والتسمية شرط في الأظهر.

وعنه: مع الذكر.

#### فوائد

إحداها: يشترط قصد التسمية على ما يذبحه، فلو سمي على شاة وذبح غيرها بتلك التسمية: لم تبح. وكذا لو رأى قطيعاً فسمى وأخذ شاة، فذبحها بالتسمية الأولى: لم يجزئه.

ويأتى عكسه في الصيد.

الثانية: ليس الجاهل هنا كالناسى، كالصوم. ذكره ولد الشيرازى فى منتخبه وقطع به الزركشى.

الثالثة: يضمن أجير ترك التسمية إن حرمت بتركها.

واختار فى النوادر: الضمان لغير شافعى.

قال فى الفروع: ويتوجه تضمينه النقص إن حلت.

الرابعة: يستحب أن يكبر مع التسمية. فيقول «باسم الله والله أكبر» على الصحيح من المذهب. ونص عليه.

وقيل: لا يستحب، كالصلاة على النبى صلى الله عليه وسلم. وعلى الصحيح من المذهب فيها. نص عليه.

وقيل: تستحب الصلاة عليه أيضاً.

وقال فى المنتخب: لا يجوز ذكره مع التسمية شيئاً.

قوله ﴿وَتَحْصُلُ ذِكَاةُ الْجَنِينِ بِذِكَاةِ أُمِّهِ إِذَا خَرَجَ مَيِّتًا، أَوْ مُتَحَرِّكًَا كَحَرَكَةِ الْمَذْبُوحِ، وَسَوَاءٌ أَشْعَرَ أَوْ لَمْ يُشْعَرْ﴾.

هذا المذهب. وعليه جماهير الأصحاب.

وجزم به في الهداية، والمذهب، ومسبوك الذهب، والمستوعب، والخلاصة والهادي، والكافي<sup>(١)</sup>، والمغني<sup>(٢)</sup>، والمحرم<sup>(٣)</sup>، والشرح<sup>(٤)</sup>، والنظم، والوجيز، وتذكرة ابن عبدوس، والمنور، ومنتخب الأدمي، وغيرهم.

وقدمه في الفروع، وغيره.

وقال ابن عقيل في الواضح: في القياس ما قاله أبو حنيفة رحمه الله «لا يحل جنين بتذكية أمه» أشبه. لأن الأصل الحظر.

وقال في فنونه: لا يحكم بذكاته إلا بعد الانفصال.

ذكره في القاعدة الرابعة والثمانين.

ونقل الميموني: إن خرج حيا فلا بد من ذبحه.

وعنه: يحل بموته قريبا.

تنبيه: حيث قلنا يحل: فيستحب ذبحه. قاله الإمام أحمد رحمه الله.

وعنه: لا بأس.

قوله ﴿وَإِنْ كَانَ فِيهِ حَيَاةٌ مُسْتَقَرَّةٌ: لَمْ يُبَحِّحْ إِلَّا بِذَبْحِهِ﴾

وهذا المذهب، أشعر أو لم يشعر.

وهو ظاهر ماجزم به في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والخلاصة، وغيرهم

وقدمه في الرعايتين، والحاويين، والفروع.

وقيل: هو كالمنخقة.

اختاره ابن عبدوس في تذكرته.

وجزم به في الوجيز.

وقدمه في المحرم<sup>(٥)</sup>، والنظم، والزرکشی.

(١) انظر الكافي (٥٥١/١).

(٢) انظر المغني (٥١/١١).

(٣) انظر المحرم (١٩٢/٢).

(٤) انظر الشرح الكبير (٥٩/١١).

(٥) انظر المحرم (١٩٢/٢).



وعنه: إن مات قريباً: حل.

وتقدم كلام ابن عقيل فى واضحته وفنونه.

فائدة: لو كان الجنين محرماً - مثل الذى لم يؤكل أبوه: لم يقدح فى ذكاة الأم.

ولو وجأ بطن أمه فأصاب مذبح الجنين: تذكى والأم ميتة. ذكره الأصحاب. نقله عنهم فى الانتصار.

قوله ﴿وَيُكْرَهُ تَوَجُّيْهِ الدَّبِيحَةِ إِلَى غَيْرِ الْقِبْلَةِ﴾

ويسن توجيهها إلى القبلة. وهذا المذهب. وعليه الأصحاب.

ونقل محمد الكحال: يجوز لغير القبلة إذا لم يتعمده.

فائدة: يستحب أن يكون المذبوح على شقه الأيسر، ورفقه به. ويحمل على الآلة بالقوة، وإسراعه بالشحط.

وفى كلام الشيخ تقي الدين رحمه الله، وغيره: إيماء إلى وجوب ذلك. وما هو ببعيد.

قوله ﴿وَأَنْ يَكْسِرَ عُنُقَ الْحَيَوَانِ، أَوْ يَسْلُخَهُ حَتَّى يَبْرُدَ﴾.

وكذا لا يقطع عضواً منه حتى تزهق نفسه.

يعنى: يكره ذلك. وهو المذهب. وعليه جماهير الأصحاب.

وجزم به فى الوجيز، وغيره.

وقدمه فى الفروع، وغيره.

وكرهه الإمام أحمد رحمه الله.

نقل حنبلى: لا يفعل.

وقال القاضى وغيره: يحرم فعل ذلك. وما هو ببعيد.

قال الشيخ تقي الدين رحمه الله: الإحسان واجب على كل حال، حتى فى حال إزهاق النفوس، ناطقها وبهيماً. فعليه أن يحسن القتل للآدميين والدَّبِيحَةِ للبهائم.

وقال فى الترغيب: يكره قطع رأسه قبل سلخه.

ونقل حنبلى أيضاً: لا يفعل.

قال فى الرعاىة: وعنه لا يحل.

فائدة: نقل ابن منصور عن الإمام أحمد - رحمه الله - أكره نفخ اللحم.

قال المصنف فى المغنى: مراده الذى للبيع. لأنه غش.

وتقدم حكم أكل أذن القلب والغدة فى باب الأطعمة.

قوله ﴿وَإِذَا ذَبَحَ حَيَوَانًا، ثُمَّ غَرَّقَ فِي مَاءٍ، أَوْ وَطِئَ عَلَيْهِ شَيْءٌ يَقْتُلُهُ مِثْلُهُ: يَحِلُّ؟ عَلَى رَوَاتَيْنِ﴾.

وأطلقهما فى الهداية، والمذهب، ومسبوك الذهب، والمستوعب، والخلاصة، والكافى، والمحزر،

وتجريد العناية، وشرح ابن منجا.

إحداهما: لا يحل، وهو المذهب<sup>(١)</sup>، نص عليه.

قال المصنف: هذا المشهور.

قال فى الفروع: هذا الأشهر.

واختاره الخرقى، وأبو بكر.

قال فى الكافى: وهو المنصوص.

وصححه فى النظم والتصحيح.

وجزم به الشيرازى، وصاحب الوجيز، والأدمى فى منتخبه، والمنور.

وقدمه فى الفروع.

وهو من مفردات المذهب.

والرواية الثانية: يحل<sup>(٢)</sup>.

قال المصنف والشارح: وبه قال أكثر أصحابنا المتأخرين<sup>(٣)</sup>.

(١) لقول النبى - ﷺ - فى حديث عدى بن حاتم فى الصيد «إن وقعت فى الماء فلا تأكل» وقال ابن مسعود رضى الله عنه: من رمى طائرا فوقع فى ماء فغرق فيه فلا تأكله» ولأن الغرق سبب يقتل فإذا اجتمع مع الذبح فقد اجتمع ما ييلح ويحرم فيقلب الحظر، ولأنها لا يؤمن أن تعنى على خروج الروح فيقول قد خرجت بفعلين مبيع ومحرم فأشبهه ما لو وجد الأمران فى حال واحدة أو رماه مسلم وبحوسى فمات. انظر الشرح الكبير (٦١/١١).

(٢) لأنها إذا ذبحت فقد صارت فى حكم الميت وكذلك لو أبين رأسها بعد الذبح لم يحرم نص عليه الإمام أحمد، لأنه لو ذبح إنسان ثم ضربه آخر أو عرقه لم يلزمه قصاص ولا دية انظر الشرح الكبير (٦١/١١).

(٣) انظر المغنى (٤٨/١١). الشرح الكبير (٦١/١١).

قال فى الفروع: اختاره الأكثر.

قال الزركشى: وهو الصواب.

وقدمه فى الرايتين، والحاويين.

والحكم فيما إذا رماه فوق فى ماء - الآتى فى «باب الصيد» - كهذه المسألة إذا كان الجرح موجبا. على الصحيح من المذهب.

قوله ﴿وَإِذَا ذَبَحَ الْكِتَابِيُّ مَا يَحْرُمُ عَلَيْهِ﴾ يعنى: يقيناً ﴿كَذَى الظُّفْرِ﴾.

مثل الإبل والنعامه والبط، وما ليس بمشقوق الأصابع: لم يحرم علينا، هذا أحد الوجهين، أو الرايتين.

جزم به الشارح<sup>(١)</sup>، وابن منجا فى شرحه، والأدمى فى منتخبه. وقدمه فى النظم، وصححه فى التصحيح.

قال فى الرعاية الكبرى: وهى أظهر.

قال فى الحاويين: وهو الصحيح.

والرواية الثانية: يحرم علينا.

قال فى الحاوى الكبير: لقد قصد الذكاة منه.

جزم به فى الوجيز، والمنور.

وقدمه فى المحرر، والرايتين، والحاويين.

قال فى الحاوى الصغير: وحكى عن الخرقى فى كلام مفرد. وهو سهو. إنما المحكى عنه فى المسألة الآتية.

اللهم إلا أن يكون قد حكى عنه فى المكاين، أو تكون النسخة مغلوطة. وهو الظاهر.

وأطلقهما فى الفروع.

فائدة: قال فى الرعاية الكبرى، والفروع: ولو ذبح الكتابى ما ظنه حراما عليه، ولم يكن: حل أكله.

(١) انظر الشرح الكبير (١١/٦١ - ٦٢).

قال المصنف، والشارح: وإن ذبح شيئاً يزعم أنه يحرم عليه، ولم يثبت أنه محرم عليه: حل<sup>(١)</sup>.

قال في المحرر: لا يحرم من ذبحه ما نتبينه محرماً عليه، كحال الرئة ونحوها.  
ومعنى المسألة: أن اليهود إذا وجدوا الرئة لاصقة بالأضلاع امتنعوا من أكلها، زاعمين تحريمها ويسمونها: اللازقة. وإن وجدوها غير لازقة بالأضلاع أكلوها.  
قوله ﴿وَإِذَا ذَبَحَ حَيَوَانًا غَيْرَهُ: لَمْ تَحْرُمْ عَلَيْنَا الشُّحُومَ الْحَرَمَةَ عَلَيْهِمْ. وَهُوَ شَحْمُ الثَّرْبِ وَالْكُلَيْتَيْنِ﴾.

وهو ظاهر كلام الإمام أحمد رحمه الله.

واختاره ابن حامد.

وحكاه عن الخرقى فى كلام مفرد.

وهو المذهب، اختاره أبو الخطاب، والمصنف<sup>(٢)</sup>، والشارح<sup>(٣)</sup>، وصاحب الحاويين.

وصححه فى الخلاصة والنظم، وشرح ابن منجا.

وجزم به فى الوجيز، والمنور، ومنتخب الأدمى.

وقدمه فى فى الرعايتين، والحاويين.

واختار أبو الحسن التميمى والقاضى تحريمه.

قال فى الواضح: اختاره الأكثر.

قال فى المنتخب: وهو ظاهر المذهب.

قال فى عيون المسائل: هو الصحيح من مذهبه.

تنبيه: قال فى المحرر، وغيره: فيه وجهان.

وقيل: روايتان.

وقطع فى الفروع: أنهما روايتان.

وأطلقهما فى المذهب، والمحرر، والفروع.

فعلى القول بعدم التحريم: لنا أن نتملكها منهم.

(١) انظر المغنى (٥٨/١١). الشرح الكبير (٦٢/١١).

(٢) انظر المغنى (٥٧/١١).

(٣) انظر الشرح الكبير (٦٢/١١).

### فائدتان

إحدهما: لا يحل لمسلم أن يطعمهم شحما من ذبحنا. نص عليه. لبقاء تحريمه. جزم به المجد، وغيره.

وقدمه في الفروع، وغيره.

وقال ابن عقيل - في كتاب الروايتين: - نسخ في حقهم أيضاً. انتهى.

وتحل ذبيحتنا لهم، مع اعتقادهم تحريمها. لأن الحكم لاعتقادنا.

الثانية: في بقاء تحريم يوم السبت عليهم وجهان.

وأطلقهما في المحرر<sup>(١)</sup>، وشرحه، والنظم، والرعايتين، والحاويين.

ذكروه في «باب عقد الذمة» وفائدتهما: حل صيدهم فيه وعدمه. قاله الناظم:

قلت: وظاهر ما تقدم في «باب أحكام الذمة» أن من فوائد الخلاف:

لو شكى عليهم لا يحضروا يوم السبت إذا قلنا ببقاء التحريم.

وقد قال ابن عقيل: لا يحضر يهوديا يوم سبت لبقاء تحريمه عليهم.

قوله ﴿وَإِنْ ذَبَحَ لِعِيْدِهِ، أَوْ لِيَتَقَرَّبَ بِهِ إِلَى شَيْءٍ مِمَّا يُعْظَمُونَهُ: لَمْ يَحْرُمُ﴾.

نص عليه، وهو المذهب.

جزم به في المحرر<sup>(٢)</sup>، والنظم، والرعاية الصغرى، والحاويين، والوجيز، وغيرهم.

وقدمه في الرعاية الكبرى، والفروع، وشرح ابن منجا، وغيرهم.

وقال الزركشى: هذا مذهبنا.

وعنه: يحرم. اختاره الشيخ تقي الدين رحمه الله.

قال ابن منجا في شرحه: وقال ابن عقيل في فصوله: عندي أنه يكون ميتة لقوله

تعالى: ﴿وَمَا أَهْلٌ لِّغَيْرِ اللَّهِ بِهِ﴾ [المائدة ٣].

تنبيه: محل ما تقدم: إذا ذكر اسم الله عليه، فأما ذكر اسم غير الله عليه فقال في

المحرر<sup>(٣)</sup>، والحاوى الكبير: فيه روايتان منصوصتان. أصحهما عندي تحريمه.

قال في الفروع: ويحرم على الأصح أن يذكر غير اسم الله تعالى.

(١) انظر المحرر (١٩٢/٢).

(٢) انظر المحرر (١٩٢/٢).

(٣) انظر المحرر (١٩٢/٢).

وقطع به المصنف، وغيره.

وقدمه في الرعايتين، والحاوي الصغير.

وعنه: لا يحرم.

ونقل عبدالله: لا يعجنى ما ذبح للزهرة، والكواكب، والكنيسة، وكل شيء ذبح لغير الله. وذكر الآية.

قوله ﴿وَمَنْ ذَبَحَ حَيَوَانًا، فَوَجَدَ فِي بَطْنِهِ جَرَادًا، أَوْ طَائِرًا فَوَجَدَ فِي حَوْصَلَتِهِ حَبًّا، أَوْ وَجَدَ الْحَبَّ فِي بَعْرِ الْجَمَلِ: لَمْ يَحْرَمْ﴾.

هذا الصحيح من المذهب.

نقل أبو الصقر: الطافي أشد من هذا. وقد رخص فيه أبو بكر الصديق رضي الله عنه.

قال المصنف: هذا هو الصحيح.

قال في الفروع: لم يحرم على الأصح.

وجزم به في الوجيز، والأدنى في منتخبه، وغيرهما.

وقدمه في الكافي<sup>(١)</sup>، والمحرم<sup>(٢)</sup>، وغيرهما.

وعنه: يحرم، صححه في النظم.

وقدمه في الرعايتين، والحاويين.

وأطلقهما في الهداية، والمذهب، ومسبوك الذهب، والمستوعب، والخلاصة وغيرهم.

وقال في عيون المسائل: يحرم جراد في بطن سمك، لأنه من صيد البر، وميته حرام، لا العكس، لحل ميتة البحر.

#### فوائد

إحداها: مثل ذلك في الحكم: لو وجد سمكة في بطن سمكة.

الثانية: يحرم بول طائر كروثه. على الصحيح من المذهب.

وأباحه القاضي في كتاب الطب، وذكر رواية في بول الإبل.

(١) انظر الكافي (١/٥٤٨).

(٢) انظر المحرم (٢/١٩٣).

ونقل الجماعة فيه: لا يباح.

وكلام القاضى فى الخلاف يدل على حل بوله وروثه. قاله فى الفروع.

وقال فى المغنى: يباح رجيع السمك، ونحوه.

الثالثة: يحل مذبوح منبوذ بموضع يحل ذبح أكثر أهله، ولو جهلت تسمية الذابح.

الرابعة: الذبيح إسماعيل - عليه السلام - على أصح الروايتين.

\* \* \*

## كتاب الصيد

### فوائد

إحداها: حد «الصيد» ما كان ممتنعاً حلالاً، لا مالِك له.

قاله ابن أبي الفتح فى مطلعہ.

وقيل: ما كان متوحشاً طبعاً، غير مقدور عليه، مأكولاً بنوعه.

قال الزركشى: هذا الحد أجود.

الثانية: الصيد مباح لقاصده، على الصحيح من المذهب، واستحبه ابن أبى موسى. ويكره لهواً.

الثالثة: الصيد أطيب المأكول، قاله فى التبصرة.

وقدمه فى الفروع.

وقال الأزجى فى نهايته: الزراعة أفضل المكاسب.

وقال فى الفروع - فى «باب من تقبل شهادته» - قال بعضهم: وأفضل المعاش التجارة.

قلت: قال فى الرعاية الكبرى: أفضل المعاش: التجارة، وأفضلها فى البز والعطر، والزرع، والغرس والماشية. وأبغضها التجارة فى الرقيق والصرف. انتهى.

قال فى الفروع، ويتوجه قول: الصنعة باليد أفضل.

قال المروذى: سمعت الإمام أحمد رحمه الله - وذكر المطاعم - يفضل عمل اليد.

وقال فى الرعاية أيضاً: أفضل الصنائع الخياطة. وأدناها: الحياكة، والحجامة. ونحوهما. وأشدّها كراهية: الصّبغ، والصباغة، والحدادة، ونحوها. انتهى.

ونقل ابن هانئ: أنه سئل عن الخياطة، وعمل الخوص: أيهما أفضل؟ قال: كل ما نصح فيه فهو حسن.

قال المروذى: حَتَّى أبو عبد الله على لزوم الصنعة، للخير<sup>(١)</sup>.

الرابعة: يستحب الغرس والحرث.

(١) لما روي عن عائشة مرفوعاً: «إن أحق ما أكل الرجل من أطيب كسبه، وإن ولده من أطيب كسبه» أخرجه: أبو داود فى البيوع (٢٨٨٣-٢٨٩) الحديث ٣٥٢٨ والنسائى فى البيوع (٧ / ٢١٢) وابن ماجه فى التجارات (٢ / ٧٢٣) الحديث (٢٥٣٧) والإمام أحمد فى سننه (٦ / ٣١).



ذكره أبو حفص والقاضى، قال: واتخاذ الغنم.  
 قوله: ﴿وَمَنْ صَادَ صَيْدًا، فَأَذْرَكُهُ حَيًّا حَيَاةً مُسْتَقَرَّةً: لَمْ يَحِلَّ إِلَّا بِالذَّكَاةِ﴾.  
 مراده بالاستقرار: بأن تكون حركته فوق حركة المذبوح مطلقاً، واتسع الوقت لتذكيته لم يباح إلا بالذكاة. على الصحيح من المذهب.  
 جزم به الخرقي فى الخلاصة، والوجيز، والمنور، ومنتخب الأدمى، وغيرهم.  
 وصححه فى النظم، وغيره.  
 وقدمه فى المحرر، والفروع، وغيرهما.  
 واختاره ابن عبدوس فى تذكرته، وغيره.  
 وعنه: يحل بموته قريباً. اختاره القاضى.  
 وعنه: دون معظم يوم.  
 جزم به فى الهداية، والمذهب، ومسبوك الذهب، والمستوعب.  
 وقدمه فى الرعايتين، والحاوى.  
 وفى التبصرة: دون نصف يوم.  
 وأما إذا أدرك وحركته كحركة المذبوح، أو وجده ميتاً، فيأتى فى كلام المصنف.  
 فائدة: لو اصطاد بآلة مغصوبة: كان الصيد للمالك.  
 جزم به ناظم المفردات. وهو منها.  
 وتقدم ذلك مستوفى محرراً فى «باب الغصب».  
 قوله: ﴿فَإِنْ خَشِيَ مَوْتَهُ، وَلَمْ يَجِدْ مَا يُدَكِّهِ بِهِ: أَرْسَلَ الصَّائِدَ لَهُ عَلَيْهِ حَتَّى يَقْتُلَهُ، فَبِإِحْدَى الرُّوَايَتَيْنِ﴾.  
 كالمتردية فى، يثر، واختاره الخرقي (١).

قال فى الهداية، والمذهب، ومسبوك الذهب، والمستوعب، والخلاصة، والرعايتين، والحاويين: فإن لم يجد ما يذبحه به، فأشلى الجراح عليه، فقتله: حلّ أكله فى أصح الروايتين. وصححه فى التصحيح أيضاً. وجزم به فى الوجيز، والمنور، ومنتخب الأدمى.

(١) لأنه صيد قتله الجراح له من غير إمكان ذكاته فأبيح كما لو أدركه ميتاً، ولأنها حال تتعذر فيها الذكاة فى الحلق واللثة غالباً فجاز أن تكون ذكاته على حسب الإمكان كالمتردية فى البئر. انظر المغنى (١١/ ١٣ - ١٤)

وأختره ابن عبدوس فى تذكرته.

قال فى التبصرة: أباحه القاضى، وعامة أصحابنا. وهو من مفردات المذهب.  
والرواية الأخرى: لا يحل حتى يذكيه، وهو المذهب <sup>(١)</sup>. قدمه فى المحرر، والفروع.  
وصححه الناظم. وأختره أبو بكر، وابن عقيل.

قال الزركشى: هو الراجح. لظاهر حديث عدي بن حاتم <sup>(٢)</sup>، وأبى ثعلبة  
الحُشَنى رضى الله عنهما <sup>(٣)</sup>.

قوله ﴿فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ، وَتَرَكَهُ حَتَّى مَاتَ: لَمْ يَحِلَّ﴾.

وهذا مبنى على الرواية التى اختارها الخرقى، وهو الصحيح عليها.

وأختره المصنف <sup>(٤)</sup>، والشارح <sup>(٥)</sup>، وأبو الخطاب فى الهداية.

قال ابن منجا فى شرحه: هذا المذهب.

وقال القاضى: يحل.

قال الشارح: وحكى عن القاضى، أنه قال فى هذا: يتركه حتى يموت فيحل <sup>(٦)</sup>.  
انتهى.

قال فى الهداية، فقال شيخنا: يحل أكله.

قال الزركشى: أظن اختاره القاضى فى المجرد.

وأطلقهما فى المذهب، والرعايتين، والحاويين.

فائدة: لو امتنع الصيد على الصائد من الذبح، بأن جعل يعدو منه يومه حتى مات  
تعباً ونصباً، فذكر القاضى: أنه يحل.

(١) لأنه مقدور عليه فلم يبح بقتل الجراح له كبهيمة الأنعام وكما لو أخذه سليماً. انظر المغنى  
(١٣/١١).

(٢) متفق عليه: أخرجه البخارى فى الذبائح (٩ / ٥١٣). الحديث (٥٤٧٥). ومسلم فى الصيد (١٣ /  
١٥٣٠) - الحديث (١٤ / ١٩٢٩).

(٣) متفق عليه: أخرجه البخارى فى الذبائح (٩ / ٥٢٧) الحديث (٥٤٨٨). ومسلم فى الصيد  
(١٥٣٢/٣) - الحديث (١٨ / ١٩٣٠).

(٤) قال: وهو الأصح لأنه حيوان لا يباح بغير التذكية إذا كان معه آلة الذكاة فلم يبيع بغيرها إذا لم يكن  
معه آلة كسائر المقدور على تذكيته. انظر المغنى (١١ / ١٤).

(٥) انظر الشرح الكبير (١١ / ٥).

(٦) لأنه صيد تعذرت تذكيته فأبيع بغيره من غير عقر الصائد له كالذى تعذرت تذكيته لقلته ليشه. انظر  
الشرح الكبير (١١ / ٥).

واختار ابن عقيل: أنه لا يحل. لأن الإتعاب يعينه على الموت. فصار كالماء.

وظاهر الفروع: الإطلاق.

قوله ﴿وَإِنْ رَمَى صَيْدًا فَأُثْبِتَهُ، ثُمَّ رَمَاهُ آخَرَ فَقَتَلَهُ: لَمْ يَحِلَّ. وَلِمَنْ أَثْبَتَهُ قِيَمَتُهُ مَجْرُوحًا عَلَى قَاتِلِهِ. إِلَّا أَنْ يُصِيبَ الْأَوَّلُ مَقْتَلَهُ دُونَ الثَّانِي، أَوْ يُصِيبَ الثَّانِي مَذْبَحَهُ: فَيَحِلَّ. وَعَلَى الثَّانِي مَا خَرَقَ مِنْ جِلْدِهِ﴾.

هذا المذهب بلا ريب. وعليه جماهير الأصحاب.

وجزم به في الوجيز، وغيره.

وقدمه في الفروع، وغيره.

ويحتمل أن يحل مطلقاً، ذكره في الواضح.

وقال في الترغيب: إن أصاب مذبحه، ولم يقصد الذبح: لم يحل، وإن قصد فهو ذبح ملك غيره بلا إذنه، يحل. على الصحيح.

مأخذهما: هل يكفي قصد الذبح أم لابد من قصد الإحلال؟

قوله «وعلى الثاني: ماخرق من جلده».

يعنى: إذا أصاب الأول مقتله، أو كان جرحه موجباً، أو أصاب الثاني مذبحه. وهذا المذهب. وعليه جماهير الأصحاب.

وجزم به في الوجيز، وغيره.

وقدمه في الفروع، وغيره.

وقال في المغنى - فيما إذا أصاب الثاني مذبحه - عليه أرش ذبحه، كما لو ذبح شاة لغيره.

قال الزركشى: وهو أصوب في النظر.

قال في المنتخب: على الثاني ما نقص بذبحه، كشاة الغير.

وقال في الترغيب: وعلى الثاني ما بين كونه حياً مجروحاً وبين كونه مذبحاً. وإلا قيمته يجرح الأول.

#### فوائد

الأولى: لو أدرك الأول ذكاته، فلم يذكه حتى مات، ففيل: يضمه. كالأولى.

واختار ابن عقيل: أنه لا يحل. لأن الإتعاب يعينه على الموت. فصار كالماء.  
وظاهر الفروع: الإطلاق.

قوله «وإن رمى صيداً فأثبته، ثم رماه آخر فقتله: لم يحل. ولمن أثبته قيمته  
مجرّوحاً على قاتله. إلا أن يصيب الأول مقتله دون الثاني، أو يصيب الثاني  
مذبّحه: فيحل. وعلى الثاني ما خرق من جلده». هذا المذهب بلا ريب. وعليه جماهير الأصحاب.

وجزم به في الوجيز، وغيره.

وقدمه في الفروع، وغيره.

ويحتمل أن يحل مطلقاً، ذكره في الواضح.

وقال في الترغيب: إن أصاب مذبّحه، ولم يقصد الذبح: لم يحل، وإن قصد فهو  
ذبح ملك غيره بلا إذن، يحل. على الصحيح.

مأخذهما: هل يكفي قصد الذبح أم لابد من قصد الإحلال؟.

قوله «وعلى الثاني: ما خرق من جلده».

يعنى: إذا أصاب الأول مقتله، أو كان جرحه موجباً، أو أصاب الثاني مذبّحه.  
وهذا المذهب. وعليه جماهير الأصحاب.

وجزم به في الوجيز، وغيره.

وقدمه في الفروع، وغيره.

وقال في المغنى - فيما إذا أصاب الثاني مذبّحه - عليه أرش ذبحه، كما لو ذبح  
شاة لغيره.

قال الزركشى: وهو أصوب في النظر.

قال في المنتخب: على الثاني ما نقص بذبحه، كشاة الغير.

وقال في الترغيب: وعلى الثاني ما بين كونه حياً مجروحاً وبين كونه مذبوحاً. وإلا  
قيمه يجرّح الأول.

#### فوائد

الأولى: لو أدرك الأول ذكاته، فلم يذكره حتى مات، فقيل: يضمّنه. كالأولى.

وهو المذهب بالشروط المتقدمة فى أصل المسألة.

وقال القاضى فى الخلاف: يحل. وذكره رواية.

وكذا لو أوحاه الثانى بعد إيجاء الأول: فيه الروايتان.

قوله ﴿وَمَتَى أَدْرَكَ الصَّيْدَ مُتَحَرِّكًا كَحَرَكَةِ الْمَذْبُوحِ: فَهُوَ كَالْمَيْتِ﴾.

وكذا لو كان فوق حركة المذبوح، ولكن لم يتسع الوقت لتذكيته.

﴿وَمَتَى أَدْرَكَهُ مَيْتًا، حَلَّ بِشُرُوطِ أَرْبَعَةٍ، أَحَدُهَا: أَنْ يَكُونَ الصَّائِدُ مِنْ أَهْلِ الذِّكَاةِ﴾.

شمل كلامه البصير والأعمى، وهو صحيح، وهو المذهب.

وهو ظاهر كلامه فى المغنى <sup>(١)</sup>، والشرح <sup>(٢)</sup>.

وقدمه فى الفروع.

وقطع كثير من الأصحاب بصحة ذكاته. منهم: صاحب الرعايتين، والحاويين.

وقالا: من حل ذبحه حل صيده.

وقال فى الرعاية الكبرى، قلت: ويحتل فى صيد الأعمى المنع.

وقيل: يشترط أن يكون الصائد بصيراً.

وجزم به فى الوجيز.

قوله ﴿فَإِنْ رَمَى مُسْلِمٌ وَمَجْرُوسِيٌّ صَيْدًا، أَوْ أَرْسَلَ عَلَيْهِ جَارِحًا، أَوْ شَارَكَ كَلْبُ الْمَجْرُوسِيِّ كَلْبَ الْمُسْلِمِ فِي قَتْلِهِ: لَمْ يَحِلَّ﴾. بلا نزاع.

فائدة: لو وجد مع كلبه كلباً آخر، وجعل حاله: هل سمي عليه أم لا؟ وهل استرسل بنفسه أم لا؟ أو جعل حاله مرسله؟ هل هو من أهل الصيد أم لا؟ ولا يعلم أيهما قتله، أو لم يعلم أنهما قتلاه معا أو علم أن المجهول هو القاتل: لم يباح قولاً واحداً.

وإن علم حال الكلب الذى وجده مع كلبه، وأن الشرائط المعتبرة قد وجدت فيه:

حل.

ثم إن كان الكلبان قتلاه معا: فهو لصاحبهما.

وإن علم أن أحدهما قتله: فهو لصاحبه.

(١) انظر المغنى (١١ / ٣).

(٢) انظر الشرح الكبير (١١ / ٩).

وإن جهل الحال، فإن كان الكلبان متعلقين به: فهو بينهما.  
وإن كان أحدهما متعلقا به: فهو لصاحبه. وعلى من حكم له به اليمين.  
وإن كان الكلبان ناحية. فقال المصنف وغيره: يقف الأمر حتى يصطلحا.  
وحكى احتمالا بالقرعة. فمن قرع حلف. وهو قياس المذهب، فيما إذا تداعيا  
عينا ليست في يد أحد.

فعلى الأول: إن خيف فساد: بيع، واصطلحا على ثمنه.  
قوله ﴿وَأِنْ أَصَابَ سَهْمٌ أَحَدَهُمَا﴾ يعنى. المسلم والجوسى ﴿الْمَقْتَلُ دُونَ الْآخَرِ:  
فَالْحُكْمُ لَهُ﴾.

هذا المذهب، جزم به فى الوجيز.  
وقدمه فى الهداية، والمذهب، ومسبوك الذهب، والمستوعب، والخلاصة،  
والمغنى<sup>(١)</sup>، والمحزر<sup>(٢)</sup>، والشرح<sup>(٣)</sup>، والنظم، والرعايتين، والحاوى، والفروع،  
وغيرهم.

ويحتمل: أن يحل.  
وهو رواية عن الإمام أحمد رحمه الله.  
جزم به فى الروضة، كإسلامه بعد إرساله.  
قال الشارح: ويجىء على قول الخرقي: أنه لا يباح. فإنه قال: إذا ذبح فأتى على  
المقاتل، فلم تخرج الروح حتى وقعت فى الماء: لم تؤكل<sup>(٤)</sup>.  
فائدة: هل الاعتبار فى حالة الصيد بأهلية الرامى. وفى سائر الشروط حال  
الرمى، أو حال الإصابة؟ فيه وجهان.  
أحدهما: الاعتبار بحال الإصابة.

وبه جزم القاضى فى خلافه فى «كتاب الجنايات» وأبو الخطاب فى رعوس  
المسائل.

(١) انظر المغنى (١١ / ١٥).

(٢) انظر المحزر (٢ / ١٩٣).

(٣) انظر الشرح الكبير (١١ / ١٠ - ١١).

(٤) وسبقه إليه شيخه شيخ الإسلام موفق الدين. انظر المغنى (١١ / ١٥) - الشرح الكبير (١١ / ١٠ - ١١).

فلو رمى سهماً، وهو محرم أو مرتد، أو مجوسى. ثم وقع السهم بالصيد - وقد حل أو أسلم - حل أكله، ولو كان بالعكس: لم يحل.

الوجه الثانى: الاعتبار بحال الرمى.

قاله القاضى فى «كتاب الصيد».

وذكره فى القاعدة التاسعة والعشرين بعد المائة.

قوله ﴿وَإِنْ صَادَ الْمُسْلِمُ بِكَلْبِ الْمُجُوسِيِّ: حَلٌّ﴾ ولم يكره. وهو المذهب. (١)

ذكره أبو الخطاب، وأبو الوفاء، وابن الزاغونى.

وجزم به فى الهداية، والمذهب، والمستوعب، والخلاصة، وغيرهم.

ونصره المصنف (٢)، والشارح (٣).

وقدمه فى المغنى (٤)، والشرح (٥)، والرعايتين، والحاوى، وغيرهم.

وصححه فى النظم.

وعنه: لا يحل.

قوله ﴿وَإِنْ أُرْسِلَهُ الْمُجُوسِيُّ، فَرَجَرَهُ مُسْلِمٌ: لَمْ يَحِلَّ﴾. هذا المذهب.

جزم به فى الوجيز، والهداية، والمذهب، ومسبوك الذهب، والمستوعب،

والخلاصة، والمغنى، والشرح (٦)، والرعايتين، والحاوى، والوجيز، وغيرهم.

وقدمه فى الفروع، وغيره.

وقيل: إن زاد عدوه: حل، وإلا فلا.

(١) لأنه آلة صاد بها المسلم فحل صيده كالقوس والسهم. قال ابن المسيب: هى بمنزلة شفرته، والآية دلت على إباحة الصيد بما علجناه وما علمه غيرنا فهو فى معناه فيثبت الحكم بالقياس، يحققه أن التعليم إنما أثر فى جعله آلة ولا تشترط الأهلية فى ذلك كعمل القوس والسهم، وإنما تشترط فيما أقيم مقام الذكاة وهو إرسال الآلة من الكلب والسهم وفد وجد الشرط هاهنا. انظر المغنى (١١ / ١٦ - ١٧).

(٢) انظر المغنى (١١ / ١٦ - ١٧).

(٣) انظر الشرح الكبير (١١ / ١٣).

(٤) انظر المغنى (١١ / ١٣).

(٥) انظر الشرح الكبير (١١ / ١٢).

(٦) انظر الشرح الكبير (١١ / ١٣).

٣٦٤ ..... كتاب الصيد

قوله ﴿الثَّانِي: الْآلَةُ. وَهِيَ نَوْعَانِ: مُحَدَّدٌ. فَيُشْتَرَطُ لَهُ مَا يُشْتَرَطُ لِآلَةِ الذَّكَاءِ، وَلَا بُدَّ مِنْ جَرْحِهِ بِهِ. فَإِنْ قَتَلَهُ بِثِقَلِهِ: لَمْ يُبَحَّ﴾.

كشبكة، وفخ وبندقية، ولو شدخه. نقله الميموني، ولو قطعت حلقومه ومريته.

قوله ﴿وَإِنْ صَادَ بِالْمِعْرَاضِ: أَكَلَ مَا قَتَلَ بِحَدِّهِ، دُونَ عَرْضِهِ﴾.

إذا قتله بحده: أبيع بلا نزاع.

وإن قتله بعرض: لم يبع مطلقاً، على الصحيح من المذهب. وعليه جماهير الأصحاب.

وجزم به في الوجيز، وغيره.

وقدمه في الفروع، وغيره.

وقال في المستوعب، والترغيب: ولم يجرحه، لم يبع.

فظاهر كلامهما: أنه إذا جرحه بعرضه يباح.

قال في الفروع: وهو ظاهر نصوصه.

قوله ﴿وَإِنْ نَصَبَ مَنَاجِلَ، أَوْ سَكَكِينَ، وَسَمَّى عِنْدَ نَصَبِهَا فَقَتَلَتْ صَيْدًا: أُبَيَحَّ﴾.

إذا سمى عند نصبها وقتلت صيداً، فلا يخلو: إما أن يجرحه أولاً.

فإن جرحه: حل بلا نزاع أعلمه.

وإن لم يجرحه: لم يحل. على الصحيح من المذهب، نص عليه.

وهو ظاهر ما جزم به في المذهب، والمصنف هنا، وغيره.

وقدمه في الفروع.

وقيل: يحل مطلقاً.

ويحتمله كلام المصنف هنا.

قال في الفروع: ويتوجه عليه حل ما قبلها.

تنبيه: حيث قلنا: يحل. فظاهره: ولو ارتد الناصب أو مات.

قال في الفروع: وهو كقولهم: إذا ارتد أو مات بين رميه وإصابته.



قوله ﴿وَإِنْ قَتَلَ بِسَهْمٍ مَسْمُومٍ: لَمْ يُبَيِّحْ، إِذَا غَلَبَ عَلَى الظَّنِّ أَنَّ السَّمَّ أَعَانَ عَلَى قَتْلِهِ﴾.

وكذا قال فى الهداية، والمذهب، ومسبوك الذهب، والمستوعب، والبلغة، والمحرم<sup>(١)</sup>، والمغنى، والشرح<sup>(٢)</sup>، والنظم، والرعايتين، والحاويين، وإدراك الغاية، والمنثور، ومنتخب الأدمى، وغيرهم.

وقال فى الفروع: وإن قتله بسهم فيه سم - قال جماعة: وظن أنه أعانه - حرم. ونقل ابن منصور: إذا علم أنه أعان: لم يأكل.

قال:؛ وليس مثل هذا من كلام الإمام أحمد رحمه الله بمراد.

وفى الفصول: إذا رمى بسهم مسموم: لم يبيح، لعل السهم أعان عليه، فهو كما لو شارك السهم تغريق بالماء.

ومن أتى بلفظ الظن - كالهداية، والمذهب، والمقنع، والمحرم، وغيرهم - فمراده: احتمال الموت، ولهذا علله من علله منهم - كالشيخ وغيره - باجتماع المبيح والمحرم، كسهمى مسلم ومجوسى.

وقالوا: فأما إن علم أن السم لم يعن على قتله، لكون السم أوحى منه: فمباح. ولو كان الظن بمراد لكان الأولى.

فأما إن لم يغلب على الظن أن السم أعان: فمباح.

ونظير هذا من كلامهم فى شروط البيع: فإن رأياه ثم عقدا بعد ذلك بزمان لا يتغير فيه ظاهراً.

وقولهم: فى العين المؤجرة: يغلب على الظن بقاء العين فيها. وقد سبق ذلك.

وقال فى الكافى، وغيره: إذا اجتمع فى الصيد مبيح ومحرم - مثل أن يقتله بمثقل ومحدد، أو بسهم مسموم، أو بسهم مسلم ومجوسى، أو بسهم غير مسمى عليه، أو كلب مسلم وكلب مجوسى، أو غير مسمى عليه، أو غير معلم، أو اشترك فى إرسال الجارحة عليه، أو وجد مع كلبه كلباً لا يعرف مرسله، أو لا يعرف حاله، أو مع سهمه سهماً كذلك: لم يبيح. واحتج بالخبر «وإن وجدت معه غيره: فلا تأكل»<sup>(٣)</sup>،

(١) انظر المحرم (٢ / ١٩٣).

(٢) انظر الشرح الكبير (١١ / ١٥).

(٣) تقدم تخريجه فى الهامش وهو متفق عليه: البخارى (٥٤٧٥) - ومسلم (١٩٢٩/١٤).

وبأن الأصل الحظر. وإذا شككنا في المبيح: رد إلى أصله. انتهى.  
وقال في الترغيب: يحرم، ولو مع جرح موج لا عمل للسم معه، لخوف الضرر به.

وكذا قال في الفصول، وقال: لا نأمن أن السم تمكن من بدنه بجمرة الحياة فيقتل، أو يضر آكله. وهما حرام. وما يؤدي إليهما حرام. انتهى كلام صاحب الفروع، ونقله.

وقد قال في الخلاصة: فإن رمى بسهم مسموم: لم يحل.  
قوله ﴿وَلَوْ رَمَاهُ فَوَقَعَ فِي مَاءٍ، أَوْ تَرَدَّى مِنْ جَبَلٍ، أَوْ وَطِئَ عَلَيْهِ شَيْءٌ فَقَتَلَهُ: لَمْ يَحِلَّ. إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْجُرْحُ مُوحياً كَالذِّكَاةِ. فَهَلْ يَحِلُّ؟ عَلَى رِوَايَتَيْنِ﴾.  
وأطلقهما في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والخلاصة، والمحرم<sup>(١)</sup>، والرعايتين، والحاويين، ونهاية ابن رزين، وتجريد العناية.  
إحداهما: لا يحل، وهو المذهب<sup>(٢)</sup>.

صححه في التصحيح، والنظم، وخصال ابن البناء، وشرح ابن رزين.  
قال المصنف، والشارح، وصاحب الفروع: وهذا الأشهر<sup>(٣)</sup>.

وهو الذي ذكره الخرقى، والشيرازى.  
واختاره أبو بكر.  
وجزم به فى الكافى<sup>(٤)</sup>.

وجزم به فى الوجيز فى «باب الذكاة».  
وقدمه فى الفروع، وإدراك الغاية.  
والثانية: يحل<sup>(٥)</sup>.

قال المصنف، والشارح: وبه قال أكثر أصحابنا المتأخرين<sup>(٦)</sup>.

(١) انظر المحرر (٢ / ١٩٣).

(٢) لقوله - صلى الله عليه وآله وسلم - «وإن وجدته غريقاً فى الماء فلا تأكله» ولأنه يحتمل أن الماء أعان على خروج روحه فصار بمنزلة ما لو كانت الجراحة غير موحية. انظر الشرح الكبير (١١ / ١٦).

(٣) انظر المغنى (١١ / ٢١) - الشرح الكبير (١١ / ١٦).

(٤) انظر الكافى (١ / ٥٥٥).

(٥) لأن هذا صار فى حكم الميت بالذبح فلا يؤثر فيه ما أصابه. انظر الشرح الكبير (١١ / ١٦).

(٦) انظر المغنى (١١ / ١٢ - ٢٢) - الشرح الكبير (١١ / ١٦).

قال فى الفروع: اختاره الأكثر.

قال الزركشى: وهو الصواب.

وصححه ابن عقيل فى الفصول، وصاحب تصحيح المحرر.

واختاره ابن عبدوس فى تذكرته.

وجزم به فى الوجيز فى هذا الباب، فناقض.

وتقدم نظير ذلك فى أواخر «باب الذكاة» فى قول المصنف «وإذا ذبح الحيوان ثم غرق فى ماء».

وقال فى الوجيز - فيما إذا رماه فى الهواء، فوق فى ماء، أو تردى من جبل، أو وطئ عليه شئ - : لم يبيح إلا أن يكون الجرح موحياً، فيباح.

وذكر فى «باب الذكاة» إذا ذبح الحيوان، ثم غرق فى ماء، أو وطئ عليه ما يقتله مثله: حرم.

قال: وكذا فى الصيد.

فالذى يظهر: أنه سها فى ذلك. فإن الأصحاب سَوَّوا بين المسألتين. ولا سيما وصاحب الوجيز يقول فى - «باب الذكاة» - وكذا الصيد.

تنبيه: محل الخلاف إذا كان الماء أو التردى يقتله مثله. فلو لم يكن يقتله مثله: أبيح بلا نزاع.

فائدة: قطع المصنف: أن الجرح إذا لم يكن موحياً ووقع فى ماء: أنه لا يباح وهو صحيح. خشية أن يكون قد أعان على قتله.

ولا يحكم بنجاسة الماء لحكمنا على كل واحد بأصله.

ذكره ابن عقيل فى فصوله.

قاله فى القاعدة الخامسة عشرة.

قوله ﴿وَإِنْ رَمَاهُ فِي الْهَوَاءِ، فَوَقَعَ عَلَى الْأَرْضِ فَمَاتَ: حَلٌّ﴾.

هذا المذهب. جزم به فى الهداية، والمذهب، ومسبوك الذهب، والمستوعب، والخلاصة، والهادى، والبلغة، والمحرر<sup>(١)</sup>، والرايعتين، والحاويين، والوجيز، وغيرهم. وقدمه فى المغنى<sup>(٢)</sup>، والشرح<sup>(٣)</sup>، والفروع.

(١) انظر المحرر (٢ / ١٩٣).

(٢) انظر المغنى (١١ / ٢٢).

(٣) انظر الشرح الكبير (١١ / ١٧).

وصححه في النظم.

وعنه: لا يحل إلا إذا كان الجرح موحياً.

جزم به في الروضة.

قوله ﴿وَإِنْ رَمَى صَيْدًا، فَغَابَ عَنْهُ، ثُمَّ وَجَدَهُ مَيْتًا لَا أَثَرَ بِهِ غَيْرَ سَهْمِهِ: حَلٌّ﴾.

وكذا لو رماه على شجرة أو جبل، فوقع على الأرض. هذا المذهب.

قال في الفروع: حل على الأصح.

قال المصنف، والشارح: وهذا المشهور عن الإمام أحمد<sup>(١)</sup> رحمه الله.

قال ابن منجا في شرحه، وغيره: هذا المذهب.

وقال في القاعدة الثالثة عشرة: هذا أصح الروايات.

قال الزركشي: هذا المشهور من الروايات.

واختيار الخرقى، والقاضى، والشرىف، وأبى الخطاب فى خلافيهما، وأبى محمد، وغيرهم.

وقال بعد ذلك: هذا المذهب.

وجزم به فى الوجيز، وغيره.

وقدمه فى الهداية، والمذهب، والمستوعب، والخلاصة، والهادى، والكافى<sup>(٢)</sup>،

والمغنى<sup>(٣)</sup>، والمحزر<sup>(٤)</sup>، والنظم، والشرح<sup>(٥)</sup>، والرعايتين، والحاويين، والفروع، وغيرهم.

وعنه: إن كانت الجراحة موحية: حل. وإلا فلا.

وعنه: إن وجدته فى يومه: حل. وإلا فلا.

وعنه: إن وجدته فى مدة قريبة: حل. وإلا فلا.

وعنه: لا يحل مطلقاً.

ونقل ابن منصور: إن غاب نهراً: حل. وإن غاب ليلاً: لم يحل.

(١) انظر المغنى (١١ / ١٩).

(٢) انظر الكافى (١ / ٥٥٥).

(٣) انظر المغنى (١١ / ١٩).

(٤) انظر المحزر (٢ / ١٩٣).

(٥) انظر الكافى (١١ / ١٧ - ١٨).

قال ابن عقيل، وغيره: لأن الغالب من حال الليل تخطف الهوام.  
قال الزركشى - وهى رواية خامسة - كراهة ما غاب مطلقاً.  
فائدة: مثل ذلك فى الحكم: لو عقر الكلب الصيد، ثم غاب عنه، ثم وجده وحده. أما لو وجده بفم كلبه، أو وهو يعث به، أو وسهمه فيه: حل.  
جزم به فى المحرر<sup>(١)</sup>، والنظم، والرعايتين، والحاويين، والوجيز، وغيرهم.  
تنبيه: قوله ﴿وَإِنْ وَجَدَ بِهِ غَيْرَ أَثَرِ سَهْمِهِ - مَّا يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ أَعَانَ عَلَى قَتْلِهِ - لَمْ يُيَحَّ﴾.

نص عليه. وعليه الأصحاب.  
قال فى الفروع: ولم يقولوا: ظن، كسهم مسموم.  
قال: ويتوجه التسوية لعدم الفرق. وأن المراد بالظن الاحتمال.  
فائدة: لو غاب قبل عقره، ثم وجده وسهمه أو كلبه عليه. فقال فى المنتخب:  
الحكم كذلك.

وهو معنى ما فى المغنى، وغيره.  
وقال فى المنتخب أيضاً: وعنه: يحرم.  
وذكرها فى الفصول، كما لو وجد سهمه أو كلبه ناحية.  
قال فى الفروع: كذا قال. وتبعه فى المحرر.  
وقال فى الفروع: وفيه نظر، على ما ذكره هو وغيره من التسوية بينها وبين التى قبلها على الخلاف.

وظاهر رواية الأثرم وحنبل: حله.  
وهو معنى ما جزم فى الروضة.  
قوله ﴿وَإِنْ ضَرَبَهُ. فَأَبَانَ مِنْهُ غَضَوًا، وَبَقِيََتْ فِيهِ حَيَاةٌ مُسْتَقَرَّةٌ: لَمْ يُيَحَّ مَا أَبَانَ مِنْهُ﴾.

وهو المذهب. وعليه الأصحاب.  
وجزم به فى الفصول، والهداية، والمذهب، ومسبوك الذهب، والمستوعب،  
والخلاصة، والهادى، والمحرر<sup>(٢)</sup>، والوجيز، وغيرهم.

(١) انظر المحرر (٢ / ١٩٤).

(٢) انظر المحرر (٢ / ١٩٤).

وقدمه فى الفروع، وغيره.

وعنه: إن ذكى: حل كبقيته.

قوله ﴿وَإِنْ بَقِيَ مُعَلَّقًا بِجُلْدِهِ: حَلَّ﴾ بلا نزاع.

﴿وَإِنْ أَبَانَهُ، وَمَاتَ فِي الْحَالِ: حَلَّ الْجَمِيعُ﴾.

هذا المذهب. وعليه الأصحاب.

وجزم به فى الوجيز، ومنتخب الأدمى، وتذكرة ابن عبدوس، وغيرهم.

وقدمه فى الخلاصة، والمحرر<sup>(١)</sup>، والنظم، والرعايتين، والحاويين، والفروع،

وغيرهم.

قال الزركشى: هو المشهور والمختار لعامة الأصحاب: أبى بكر، والقاضى،

والشريف، وأبى الخطاب، والشيرازى، وابن عقيل، وابن البناء.

وعنه: لا يباح ما أبان منه.

وأطلقهما فى الهداية، والمذهب، والخرقى.

تنبه: قوله ﴿وَأَمَّا مَا لَيْسَ بِمُحَدَّدٍ: كَالْبُنْدُقِ، وَالْحَجَرِ، وَالْعِصَى وَالشَّبَكَةِ،

وَالْفَخِّ: فَلَا يُبَاحُ مَا قُتِلَ بِهِ، لِأَنَّهُ وَقِيدٌ﴾.

قال الأصحاب: ولو شدخه. ونقله الميمونى.

ولو قطعت حلقومه ومريته.

ولو خرقة: لم يحل، نقله حرب.

فأما إن كان له حد - كصوّان - فهو كالمعارض.

قاله فى المغنى<sup>(٢)</sup>، والشرح<sup>(٣)</sup>، والفروع، وغيرهم.

قوله ﴿النَّوْغُ الثَّانِي: الْجَارِحَةُ. فَيُبَاحُ مَا قَتَلَتْهُ إِذَا كَانَتْ مُعَلِّمَةً. إِلَّا الْكَلْبَ

الْأَسْوَدَ الْبَهِيمَ﴾.

فالأسود البهيم: هو الذى لا بياض فيه. على الصحيح من المذهب. نص عليه.

وعليه أكثر الأصحاب.

وقدمه فى الفروع، وغيره.

(١) انظر المحرر (٢ / ١٩٤).

(٢) انظر المغنى (١١ / ٣٧).

(٣) انظر الشرح الكبير (١١ / ٢٢).

قال فى الرعاية هنا: وهو مالا بياض فيه فى الأشهر.

قال المصنف، وغيره: هو الذى لا يخالط لونه لون سواه<sup>(١)</sup>.

وقال أيضا: لو كان بين عينيه نكتان تخالفان لونه: لم يخرج بهما عن البهيم وأحكامه.

قال الشارح: هو الذى لا لون فيه سوى السواد<sup>(٢)</sup>.

وحكاه فى الرعاية، والفروع قولاً غير الأول.

وعنه: إن كان بين عينيه بياض: لم يخرج بذلك عن كونه بهيما.

ويأتى كلامه فى المغنى.

واختاره المجد فى شرحه.

وصححه ابن تميم.

وتقدم ذلك فى أواخر «باب صفة الصلاة».

فائدة: قوله «فَلَا يُبَاحُ صَيْدُهُ».

نص عليه، لأنه شيطان، فهو العلة، والسواد علامة، كما يقال: إذا رأيت صاحب السلاح فاقتله، فإنه مرتد. فالعلة الردة.

إذا علمت ذلك، فالصحيح من المذهب: أن صيده محرم مطلقاً، وعليه الأصحاب، ونص عليه.

وقطع به أكثر الأصحاب.

وقدمه فى الفروع.

وهو من مفردات المذهب.

ونقل إسماعيل بن سعيد الكراهة.

وعنه: ومثله ما بين عينيه بياض.

جزم به المصنف فى المغنى<sup>(٣)</sup>.

واختاره المجد هنا، كما تقدم.

(١) انظر المغنى (١١ / ١١).

(٢) انظر الشرح الكبير (١١ / ٢٤).

(٣) انظر المغنى (١١ / ٢٤).

ذكره في الفروع.

وظاهر كلامه: أن ما بين عينيه بياض لا يسمى بهيما قولاً واحداً.

ولكن هل يلحق في الحكم به أولاً؟

وكثير من الأصحاب يحكى الخلاف في البهيم: ويذكر الرواية الثانية كما تقدم.

فائدة: يحرم اقتناؤه قولاً واحداً.

قاله جماعة من الأصحاب للأمر بقتله.

قال في الفروع: فدل على وجوبه.

وذكره الشيخ هنا.

وذكر الأكثر إباحته، يعنى: إباحة قتله.

ونقل موسى بن سعيد: لا بأس عليه.

وقد قال الأصحاب: يحرم اقتناء الخنزير والانتفاع به. قال: ولم أجد أحداً صرح بوجوب قتله.

نقل أبو طالب: لا بأس.

ويؤخذ من كلام أبي الخطاب وغيره: أن الكلب العقور مثل الكلب الأسود البهيم، إلا في قطع الصلاة.

وهو متجه وأولى، لقتله في الحرم.

قال في الغنية: يحرم تركه قولاً واحداً. ويجب قتله لدفع شره عن الناس. ودعوى نسخ القتل مطلقاً، إلا المؤذى: دعوى بلا برهان. ويقابله قتل الكل. انتهى. كلام صاحب الفروع.

وأما ما لا يباح اقتناؤه ولا أذى فيه، فقال المصنف: لا يباح قتله.

وقيل: يكره فقط، اختاره المجد.

وهو ظاهر كلام الخرقى.

وتقدم المباح من الكلاب في «باب الموصى به».

قوله «وَالْجَوْرَاحُ نَوْعَانِ مَا يَصِيدُ بِنَابِهِ، كَالْكَلْبِ وَالْفَهْدِ».

كثير من الأصحاب اقتصر على ذكر هذين.



وزاد فى الهداية، والمذهب، والترغيب، والمستوعب، والخلاصة، والرعايتين،  
والحاويين، وغيرهم: النمر.

وظاهر تذكرة ابن عبدوس: وغير ذلك.

فتعليمة بثلاثة أشياء: أن يسترسل إذا أرسل، وينزجر إذا زجر.

قال فى المغنى: لا فى وقت رؤية الصيد.

قال فى الوجيز: بأن يسترسل، إذا أرسل وينزجر إذا زجر، لافى حال مشاهدته  
للصيد.

قوله ﴿وَإِذَا أَمْسَكَ: لَمْ يَأْكُلْ، وَلَا يُعْتَبَرُ تَكَرَّرَ ذَلِكَ مِنْهُ﴾.

وهو المذهب. اختاره الشريف أبو جعفر، وغيره.

وجزم به فى الهداية، والخلاف له، والمذهب، ومسبوك الذهب، والمستوعب  
والخلاصة، وغيرهم.

وقدمه فى المحرر<sup>(١)</sup>، والشرح<sup>(٢)</sup>، والرعايتين، والفروع، وغيرهم.

وقيل: يعتبر التكرار.

وهو ظاهر ما قطع به فى الحاويين.

فعلى هذا: هل يعتبر تكراره ثلاثاً، فيباح فى الرابعة؟ وهو الصحيح.

اختاره المصنف فى المغنى<sup>(٣)</sup>، والشارح<sup>(٤)</sup>، والقاضى، وغيرهم.

وقدمه فى النظم، والفروع.

أو يكفى التكرار مرتين، فيباح فى الثالثة؟

وهو ظاهر كلامه فى الوجيز. فإنه قال: ويعتبر تكراره منه.

وأطلقهما فى الحاويين.

والمرجع فى ذلك إلى العرف من غير تقدير بمرة أو مرات؟

(١) انظر المحرر (٢ / ١٩٤).

(٢) انظر الشرح الكبير (١١ / ٢٥).

(٣) لأن تركه للأكل يحتمل أن يكون لشبع ويحتمل أنه لتعلم فلا يتميز ذلك إلا بالتكرار وما اعتبر فيه التكرار اعتبر ثلاثاً كالمسح فى الاستجمار، وعود الإقرار والشهود فى العدة والغسلان فى الوضوء.

نظر المغنى (١١ / ٧).

(٤) انظر الشرح الكبير (١١ / ٢٥ - ٢٦).

وهو قول ابن البنا في الخصال فيه ثلاثة أقوال.

وأطلقهن الزر كشي.

وقال المصنف في المغنى: لا أحسب هذه الخصال تعتبر في غير الكلب، فإنه الذى يجب صاحبه إذا دعاه، وينزجر إذا زجره، والفهد لا يجب داعياً، وإن عد متعلماً، فيكون التعليم فى حقه: ترك الأكل خاصة، أو ما يعده به أهل العرف معلماً<sup>(١)</sup>.

ولم يذكر [ الأدمى ]<sup>(٢)</sup> البغدادى فى منتخبه: ترك الأكل.

قوله ﴿فَإِنْ أَكَلَ بَعْدَ تَعْلِيمِهِ: لَمْ يَحْرُمَ مَا تَقَدَّمَ مِنْ صَيْدِهِ﴾.

هذا المذهب بلا ريب، وعليه جماهير الأصحاب.

قال فى المحرر، والنظم، والفروع: لم يحرم على الأصح.

قال فى القاعدة السادسة: لا يحرم. على الصحيح.

وجزم به فى المغنى<sup>(٣)</sup>، والكافى<sup>(٤)</sup>، والشرح<sup>(٥)</sup>، والهداية، والمذهب، ومسبوك الذهب، والمستوعب، والخلاصة، والوجيز، وغيرهم.

وعنه: يحرم، واختاره بعضهم.

قلت: وهو بعيد.

وأطلقهما فى الرعايتين، والحاويين. وحكياهما وجهين.

قوله ﴿وَلَمْ يُحْرَمَ مَا أَكَلَ مِنْهُ، فِى إِحْدَى الرَّوَايَتَيْنِ﴾ وهو المذهب.

قال فى الفروع: فالمذهب يحرم.

قال فى المغنى<sup>(٦)</sup>، والمحرر<sup>(٧)</sup>، والشرح<sup>(٨)</sup>، والنظم، وغيرهم: هذا الأصح.

قال فى الكافى: هذا أولى<sup>(٩)</sup>.

(١) نقله عنه تلميذه أبو عمر المقدسى فى الشرح. انظر الشرح الكبير (١١ / ٢٧).

(٢) هكذا فى الأصل، والصواب حذفها.

(٣) انظر المغنى (١١ / ٨).

(٤) انظر الكافى (١ / ٥٥٤).

(٥) انظر الشرح الكبير (١١ / ٢٨).

(٦) انظر المغنى (١١ / ٨).

(٧) انظر المحرر (٢ / ١٩٤).

(٨) انظر الشرح الكبير (١١ / ٢٧).

(٩) انظر الكافى (١ / ٥٥٤).

قال فى الرعايتين، والحاويين: حرم على الأصح.

قال الزركشى: هذا المذهب.

وجزم به فى الوجيز، وغيره.

واختاره ابن عبدوس فى تذكرته.

والرواية الأخرى: يحل مع الكراهة.

وأطلقهما فى الهداية، والمذهب، والمستوعب، والخلاصة، والمحرر.

وعنه: يباح.

وقيل: يحرم. إذا أكل منه حين الصيد.

جزم به ابن عقيل.

وقيل: يحرم إذا أكل منه قبل مضيه.

#### فائدتان

إحدهما: لو شرب من دمه: لم يحرم. نص عليه. وعليه الأصحاب.

وقال فى الانتصار: من دمه الذى جرى.

الثانية: لا يخرج بأكله عن كونه معلما. على الصحيح من المذهب.

وفيه احتمال: لا يبقى معلما بأكله.

ويحتمله كلام الخرقى.

قوله ﴿وَالثَّانِي: ذُو الْمَخْلَبِ، كَالْبَازِي وَالصَّقْرَ وَالْعُقَابَ وَالشَّاهِينَ. فَتَعْلِيمُهُ بِأَنْ يَسْتَرْسِلَ إِذَا أُرْسِلَ، وَيُجِيبَ إِذَا دُعِيَ، وَلَا يُعْتَبَرُ تَرْكُ الْأَكْلِ﴾ بلا نزاع.

قال فى الرعاية: يحل الصيد بكل حيوان معلم.

قوله ﴿وَلَا بُدَّ أَنْ يَجْرَحَ الصَّيْدَ، فَإِنْ قَتَلَهُ بِصَدْمَتِهِ، أَوْ خَنَقَهُ: لَمْ يُحْ﴾.

وهذا المذهب، وعليه جماهير الأصحاب.

وجزم به القاضى فى الجامع، والشريف أبو جعفر، والشيرازى، والمصنف فى

المغنى، وصاحب البلغة، والوجيز، وغيرهم.

واختاره ابن عبدوس فيهما.

وجزم به فى النظم فى الصدم.

وقدمه فى الهداية، والمذهب، ومسبوك الذهب والمستوعب، والشرح (١)،  
والرعايتين، والحاويين، والفروع، وغيرهم.

قال فى الخلاصة: لم يحل فى الأصح.

وقال ابن حامد: يباح.

وهو رواية عن الإمام أحمد رحمه الله.

واختاره أبو محمد الجوزى.

وهو ظاهر كلام الخرقى.

وأطلقهما فى المحرر (٢).

وأطلقهما فى النظم فى الخنق.

قوله ﴿وَمَا أَصَابَ قَمُ الْكَلْبِ: هَلْ يَجِبُ غَسْلُهُ؟ عَلَى وَجْهَيْنِ﴾.

وهما روايتان.

وأطلقهما فى الهداية، والمذهب، والمستوعب، والمغنى (٣)، والمحرر (٤)،  
والشرح (٥)، والفروع، وغيرهم.

أحدهما: يجب غسله، وهو المذهب.

صحيحه فى النظم.

وقدمه فى الكافى (٦) والرعايتين، والحاويين، والخلاصة.

والوجه الثانى: لا يجب غسله، بل يعفى عنه.

صحيحه فى التصحيح، وتصحيح المحرر.

وحزم به فى الوجيز.

قلت: فيعابى بها.

قوله ﴿فَإِنْ اسْتَرْسَلَ الْكَلْبُ، أَوْ غَيْرُهُ بِنَفْسِهِ: لَمْ يُبَحَّ صَيْدُهُ، وَإِنْ زَجَرَهُ﴾.

(١) انظر الشرح الكبير ( ١١ / ٣١ ).

(٢) انظر المحرر ( ٢ / ١٩٤ ).

(٣) انظر المغنى ( ١١ / ١٠ ).

(٤) انظر المحرر ( ٢ / ١٩٤ ).

(٥) انظر الشرح الكبير ( ١١ / ٣٢ ).

(٦) انظر الكافى ( ١ / ٥٥٤ ).

هذا المذهب، رواية واحدة، عند أكثر الأصحاب.

وجزم به في الوجيز، وغيره.

وقدمه في الفروع، وغيره.

وقال ابن عقيل: إن استرسل بنفسه، فزجره: فروايتان.

وقال في الروضة: إذا استرسل الطائر بنفسه، فصاد وقتل: حل أكله منه أولاً، بخلاف الكلب.

قوله ﴿إِلَّا أَنْ يَزِيدَ فِي عَدْوِهِ بِزَجْرِهِ: فَيَحِلُّ﴾.

هذا المذهب. وعليه الأصحاب.

وتقدم كلام ابن عقيل: إذا استرسل بنفسه فزجره.

قوله ﴿وَإِنْ أُرْسِلَ كَلْبُهُ، أَوْ سَهْمُهُ إِلَى هَدَفٍ، فَقَتَلَ صَيْدًا، أَوْ أُرْسِلَهُ يُرِيدُ الصَّيْدَ، وَلَا يَرَى صَيْدًا: لَمْ يَحِلَّ صَيْدُهُ إِذَا قَتَلَهُ﴾.

وهذا المذهب. نص عليه.

وجزم به في المغني<sup>(١)</sup>، والشرح<sup>(٢)</sup>، والوجيز، وغيرهم.

وقدمه في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والخلاصة، والبلغة، والمحزر<sup>(٣)</sup>، والرعايتين، والحاويين، والفروع، وغيرهم.

وقيل: يحل. وهو احتمال في الهداية.

قوله ﴿وَإِنْ رَمَى حَجْرًا يَظُنُّهُ صَيْدًا. فَأَصَابَ صَيْدًا: لَمْ يَحِلَّ﴾.

وهو أحد الوجهين.

جزم به في الوجيز. ومنتخب الأدمى البغدادي.

وقدمه في الهداية، والمذهب، ومسبوك الذهب، والمستوعب، والخلاصة، والشرح<sup>(٤)</sup>، وإدراك الغاية، وغيرهم.

ويحتمل أن يحل.

(١) انظر المغني ( ١١ / ١٠ ).

(٢) انظر الشرح الكبير ( ١١ / ٣٤ ).

(٣) بل جزم به. انظر المحزر ( ٢ / ١٩٤ - ١٩٥ ).

(٤) انظر الشرح الكبير ( ١١ / ٣٥ ).

وهو لأبى الخطاب فى الهداية.

واختاره المصنف، والناظم.

وأطلقهما فى المحرر<sup>(١)</sup>، والرعائتين، والحاويين، والفروع.

فائدة: لو رمى ماظنه، أو علمه: غير صيد فأصاب صيداً: لم يحل. على الصحيح من المذهب. نص عليه.

وقدمه فى الفروع، والزركشى.

وقيل: يحل. وهو احتمال فى الكافى.

وقال فى الترغيب: إن ظنه آدمياً، أو صيداً محرماً: لم ييح.

قوله ﴿وَإِنْ رَمَى صَيْدًا، فَأَصَابَ غَيْرَهُ، أَوْ رَمَى صَيْدًا. فَقَتَلَ جَمَاعَةً: حَلَّ الْجَمِيعِ﴾. بلا نزاع أعلمه.

لكن لو أرسل كلبه إلى صيد، فصاد غيره. فالصحيح من المذهب: أنه يحل. ونص عليه الإمام أحمد رحمه الله.

قال فى الفروع، والمذهب: إنه يحل.

وفى مختصر ابن رزين: يحرم ما قتله الكلب لا السهم.

تنبيه: قوله ﴿وَإِنْ رَمَى صَيْدًا فَأَثْبَتَهُ﴾.

ملكه بلا نزاع أعلمه.

وتقدم فى أول الباب ما إذا رماه بعده آخر، أو رماه هو أيضاً، وأحكامهما.

قوله ﴿وَإِنْ لَمْ يُثْبِتْهُ، فَدَخَلَ خِيْمَةَ إِنْسَانٍ، فَأَخَذَهُ: فَهُوَ لَا خِيْلَهُ﴾.

فظاهره: أنه لا يملكه من دخل فى خيمته إلا بأخذه.

وهو أحد الوجوه، والمذهب منهما.

وهو ظاهر ما جزم به فى المغنى<sup>(٢)</sup>، والشرح<sup>(٣)</sup>، والوجيز، والنظم.

وقيل: يملكه بمجرد دخول الخيمة.

قال فى الهداية، والمذهب، والمستوعب، والخلاصة: فهو لصاحب الخيمة.

(١) انظر المحرر (٢ / ١٩٥).

(٢) انظر المغنى (١١ / ٣٠).

(٣) انظر الشرح الكبير (١١ / ٣٧).

وقدمه في المحرر<sup>(١)</sup>، والرعايتين، والحاوي.

قال في تصحيح المحرر: هذا المذهب.

وأطلقهما في الفروع.

وقال في الترغيب: إن دخل الصيد داره، فأغلق بابه، أو دخل برجه فسد المنافذ، أو حصلت سمكة في بركته فسد مجرى الماء، فقليل: يملكه.

وقيل: إن سهل تناوله منه، وإلا فكتحجير للإحياء.

قال في الفروع: ويحتمل اعتبار قصد التملك بغلق وسد.

والظاهر: أن هذا الاحتمال من كلام صاحب الترغيب.

فعلى الأول: ما بينه الناس من الأبرجة فيعشش بها الطيور يملكون الفراخ، إلا أن تكون الأمهات مملوكة فهي لأربابها. نص عليه.

#### فائدتان

إحدهما: مثل هذه المسألة: لو دخلت ظبية داره، فأغلق بابه وجعلها، أو لم يقصد تملكها.

ومثلها أيضاً: إحياء أرض بها كنز. قاله في الفروع.

الثانية: قوله ﴿وَلَوْ وَقَعَ فِي شَبَكِهِ صَيْدٌ فَخَرَقَهَا وَذَهَبَ بِهَا، فَصَادَهُ آخَرُ: فَهُوَ لِلثَّانِي﴾.

بلا نزاع، ونص عليه.

قوله ﴿وَإِنْ كَانَ فِي سَفِينَةٍ، فَوُتِبَتْ سَمَكَةٌ، فَرَقَعَتْ فِي حِجْرِهِ: فَهِيَ لَهُ دُونَ صَاحِبِ السَّفِينَةِ﴾.

هذا المذهب كمن فتح حجره للأخذ.

جزم به الخرقبي، وصاحب الهداية، والمذهب، ومسبوك الذهب، والمستوعب، والخلاصة، والمغني<sup>(٢)</sup>، والهادي، والشرح<sup>(٣)</sup>، وشرح ابن رزين، والوجيز، والمنور، والمنتخب، وشرح ابن منجا، وتذكرة ابن عبدوس، وغيرهم.

وقدمه في المحرر<sup>(٤)</sup>، والنظم، والرعايتين، والحاويين، وغيرهم.

(١) انظر المحرر (٢ / ١٩٥).

(٢) انظر المغني (١١ / ٣١).

(٣) انظر الشرح الكبير (١١ / ٣٨).

(٤) انظر المحرر (٢ / ١٩٥).

وقيل: لا يملكها إلا بأخذها. فهي قبله مباحة.  
وأطلقهما في الفروع.

وقال المصنف، والشارح أيضاً: إن كانت وثبت بفعل إنسان لقصد الصيد فهي للصائد، دون من وقعت في حجره. وقطعا به، وبالأول أيضاً<sup>(١)</sup>.

#### فائدتان

إحدهما: لو وقعت السمكة في السفينة: فهي لصاحب السفينة، ذكره ابن أبي موسى.

وهو ظاهر كلام الخرقى.

واقصر عليه المصنف<sup>(٢)</sup>، والشارح<sup>(٣)</sup>.

قال الزركشى: وقياس القول الآخر: أنها تكون قبل الأخذ على الإباحة. وهو كما قال.

الثانية: قوله ﴿وَإِنْ صَنَعَ بَرَكَةً، لِيَصِيدَ بِهَا السَّمَكَ، فَمَا حَصَلَ فِيهَا: مَلَكَةٌ﴾.  
بلا نزاع أعلمه. ونص عليه.

وكذا لو نصب خيمة لذلك. أو فتح حجره للأخذ، أو نصب شبكة. أو شركا.  
نص عليه، أو فخاً، أو منجلاً، أو حبسه جارح له، أو بإجائه لضيق لا يفلت منه.

قوله ﴿وَإِنْ لَمْ يَقْصِدْ بِهَا ذَلِكَ: لَمْ يَمْلِكْهُ﴾ بلا نزاع.

قوله ﴿وَكَذَلِكَ إِنْ حَصَلَ فِي أَرْضِهِ سَمَكٌ، أَوْ عَشَّشَ فِيهَا طَائِرٌ: لَمْ يَمْلِكْهُ، وَلِغَيْرِهِ أَخْذُهُ﴾.

هذا المذهب.

قال في الرعاية الكبرى: ولغيره أخذه، على الأصح.

وجزم به في المغنى، والشرح<sup>(٤)</sup>، وشرح ابن منجا، والمحزر<sup>(٥)</sup>، والنظم،  
والرعاية الصغرى، والحاويين، والوجيز، ومنتخب الأدمى، وغيرهم.  
وقدمه في الفروع.

ونقل صالح، وحنبل - فيمن صاد من نخلة بدار قوم - فهو له. فإن رماه ببندق،  
فوقع فيها: فهو لأهلها.

قال في الفروع: كذا قال الإمام أحمد رحمه الله.

وقال في الترغيب: ظاهر كلامه: يملكه بالتوكل، ويملك الفراخ.

(١) انظر المغنى (١١ / ٣١ - ٣٢) - الشرح الكبير (١١ / ٣٩).

(٢) انظر المغنى (٢١ / ٣١). (٤) انظر المترح الكبير (١١ / ٣٩).

(٣) انظر الشرح الكبير (١١ / ٣٩). (٥) انظر المحزر (٢ / ١٩٥).



ونقل صالح - فيمن صاد من نخلة بدار قوم - هو للصيد.  
فخرج في المسألة وجهان. أصحهما: يملكه. وإنما لم يضمنه في الأولية في لإحرام، لأنه لم يوجد منه فعل يوجب ضماناً. لا لأنه ما ملكه.  
وكذا قال في عيون المسائل: من رمى صيداً على شجرة في دار قوم، فحمل نفسه، فسقط خارج الدار: فهو له. وإن سقط في دارهم: فهو لهم. لأنه حريمهم.  
وقال في الرعاية: لغيره أخذه. على الأصح. والمنصوص: أنه للموخر.  
وذكر أبو المعالي: إن عتس بأرضه نخل ملكه. لأنها معدة لذلك.  
وفي منتخب الأدمى البغدادي: إلا أن يعد حجره وبركته وأرضه له وسبق كلامهم في زكاة ما يأخذ من المباح، أو من أرضه - وقلنا: لا يملكه - أنه يزكيه. اكتفاء بملكه وقت الأخذ، كالغسل.  
قال في الفروع: وهو كالصريح في أن النحل لا يملك بملك الأرض. وإلا للملك الغسل.  
ولهذا قال في الرعاية في الزكاة: وسواء أخذه من أرض موات، أو مملوكة. أو لغيره.

قوله ﴿وَيُكْرَهُ صَيْدُ السَّمَكِ بِالنَّجَاسَةِ﴾.  
هذا إحدى الروايتين. واختاره أكثر الأصحاب.  
قال في الفروع: اختاره الأكثر.  
قال الزركشي: هذا المشهور.  
وجزم به في الهداية، والمذهب، ومسبوك الذهب، والمستوعب، والخلاصة، والهادي، والمغني<sup>(١)</sup>، والشرح<sup>(٢)</sup>، والنظم، ومنتخب الأدمى، والوجيز، وغيرهم.  
وقدمه في الرعايتين، والحاويين.  
وعنه: يحرم. وهو المذهب، على ما اصطالحناه.  
نقله الأكثر عن الإمام أحمد رحمه الله. وقدمه في الفروع.  
وقال في المبهج: في الصيد بالنجاسة وبمحرم: روايتان.  
فوائد  
الأولى: لو منعه الماء حتى صاده: حل أكله، نقله أبو داود.  
وقال في الرعاية: ويحرم.

ونقل حنبل: لا يصاد الحمام إلا أن يكون وحشياً.

(٢) انظر الشرح الكبير (١١ / ٣٩ - ٤٠).

(١) انظر المغني (١١ / ٣٢).

الثانية: تحل الطريدة، وهى الصيد بين قوم يأخذونه قطعاً، وكذلك الناد. ونص عليه.

ويكره الصيد من وكره.

ولا يكره الصيد بليل. ولا صيد فرخ من وكره. ولا بما يسكر. نص على ذلك. وظاهر رواية ابن القاسم: لا يكره الصيد من وكره. وأطلق فى الترغيب وغيره: كراهته. وفى مختصر ابن رزين: يكره الصيد ليلاً.

الثالثة: لا بأس بشبكة، وفخ، ودبق.

قال الإمام أحمد رحمه الله: وكل حيلة.

وذكر جماعة: يكره بثقل، كبندق.

وكذا كره الشيخ تقي الدين رحمه الله الرمى بالبندق مطلقاً. لنهى عثمان بن عفان رضى الله عنه.

ونقل ابن منصور وغيره: لا بأس ببيع البندق. ويرمى بها الصيد، لا للبعث. وأطلق ابن هبيرة: أنه معصية.

قوله ﴿وَإِذَا أُرْسِلَ صَيْدًا، وَقَالَ: أَعْتَقْتُكَ، لَمْ يَزُلْ مِلْكُهُ عَنْهُ﴾.

هذا المذهب بلا ريب، وعليه جماهير الأصحاب.

قال المصنف، والشارح: ظاهر المذهب لا يزول ملكه عنه، قاله أصحابنا<sup>(١)</sup>.

وجزم به فى الهداية، والمذهب، ومسبوك الذهب، والمستوعب، والخلاصة، والوجيز، ومتنخب الأدمى، وغيرهم. وصححه فى النظم، وغيره. وقدمه فى المحرر، والرعيتين، والحاوين، والفروع، وغيرهم. ويحتمل أن يزول ملكه عنه، وإليه ميل الشارح<sup>(٢)</sup>. وقال ابن عقيل: ولا يجوز «أعتقتك» فى حيوان مأكول. لأنه فعل الجاهلية. فعلى المذهب: لو اصطاد صيداً، فوجد عليه علامة - مثل قلادة فى عنقه، أو وجد فى أذنه قطعاً - لم يملكه. لأن الذى صاده أولاً ملكه.

وكذلك إن وجد طائراً مقصوص الجناح ويكون لقطة.

قوله ﴿الرَّابِعُ: التَّسْمِيَةُ عِنْدَ إِرْسَالِ السَّهْمِ، أَوْ الْجَارِحَةِ. فَإِنْ تَرَكَهَا: لَمْ يُبَحَّ. سَوَاءً تَرَكَهَا عَمْدًا، أَوْ سَهْوًا. فَيُظَاهَرُ الْمَذْهَبُ﴾.

(١) كما لو أرسل البعير والبقرة. انظر الشرح الكبير (١١ / ٤٠).

(٢) قال: لأن الأصل الإباحة والإرسال يردّه إلى أصله. ويفارق بهيمة الأنعام من وجهين: أحدهما أن الأصل ههنا الإباحة وبهيمة الأنعام بخلافه. الثانى: أن الإرسال ههنا يفيد وهو رد الصيد إلى الخلاص من أيدي الأدميين وحبسهم، ولهذا روى عن أبى الدرداء أنه اشترى عصفوراً من صبي فأرسله، لأنه يجب إرسال الصيد على الحرم إذا أحرم بخلاف بهيمة الأنعام، فإن إرساله تضييع له وربما هلك إذا لم يكن له من يقوم به. انظر الشرح الكبير (١١ / ٤٠).

وهو المذهب. قال الزركشي : هذا المشهور ، والمختار للأصحاب . وجزم به في الوجيز، والمنور، ونظم المفردات.

وقدمه في الهداية، والمذهب، ومسبوك الذهب، والمستوعب، والخلاصة، والكافي<sup>(١)</sup>، والبلغة، والمحزر<sup>(٢)</sup>، والنظم، والرعايتين، والحاويين، والفروع، وغيرهم. وهو من مفردات المذهب.

وعنه: إن نسيها على السهم: أبيح، وإن نسيها على الجارحة: لم ييح. وعنه: تشترط مع الذكر دون السهو. وذكره ابن جرير إجماعاً. نقلها حنبل. قال الخلال: سها حنبل في نقله.

وعنه: تشترط التسمية من مسلم لا من كافر. ونقل حنبل عكسها. وعنه: أن التسمية سنة.

#### فائدتان

إحدهما: لا يشترط أن يسمى بالعربية على الصحيح من المذهب، وذكر بعض الحنفية خلافه إجماعاً. وتقدم نظير ذلك في الذكاة. الثانية: لو سمي على صيد فأصاب غيره حل، وإذا سمي على سهم ثم ألقاه وأخذ غيره فرمى به لم ييح.

قاله المصنف في المغنى<sup>(٣)</sup>، والشرح<sup>(٤)</sup>، وقدماه. وقدمه في الرعاية الكبرى. ويحتمل أن يباح قياساً على ما لو سمي على سكين ثم ألقاها وأخذ غيرها.

تنبيه: قوله [ عند إرسال السهم أو الجارحة ]

هذا بلا نزاع. ولا يضر التقدم اليسير كالتقدم في العبادات. وكذلك التأخير، اليسير على إطلاق الإمام أحمد رحمه الله، وجزم به أبو بكر في التنبيه. وكذلك في التأخير الكثير بشرط أن يزجره فينزجر. كما دل عليه كلام الإمام أحمد - رحمه الله - وقاله المصنف<sup>(٥)</sup>، والشارح<sup>(٦)</sup> والشيرازي وغيرهم.

#### ﴿الجزء العاشر﴾



(٤) انظر الشرح الكبير (١١ / ٤٢).

(٥) انظر المغنى (١١ / ٦).

(٦) انظر الشرح الكبير (١١ / ٣٣).

(١) انظر الكافي (١ / ٥٥٢).

(٢) انظر المحزر (٢ / ١٩٥ - ١٩٦).

(٣) انظر المغنى (١١ / ١٨).

## فهرست الجزء العاشر

٣.....	باب العفو عن القصاص.....
١٣.....	باب ما يوجب القصاص فيما دون النفس.....
٣١.....	كتاب الديات.....
٥٦.....	باب مقادير ديات النفس.....
٨٠.....	باب ديات الأعضاء ومنافعها.....
١٠٣.....	باب الشجاج وكسر العظام.....
١١٤.....	باب العاقلة ما تحمله.....
١٢٩.....	باب كفارة القتل.....
١٣٢.....	باب القسامة.....
١٣٢.....	كتاب الحدود.....
١٣٢.....	باب حد الزنا.....
١٣٢.....	باب القذف.....
٢٠٦.....	باب حد المسكر.....
٢١٦.....	باب التعزير.....
٢٢٧.....	باب القطع في السرقة.....
٢٥٥.....	باب حد المحاربين.....
٢٧١.....	باب قتال أهل البغي.....
٢٨٣.....	باب حكم المرتد.....
٣٠٥.....	كتاب الأطعمة.....
٣٣٢.....	باب الذكاة.....
٣٥٧.....	كتاب الصيد.....

